

دكتور عبد الفتاح سليم

اللعن في اللغة

مظاهره ومقاييسه

القسم الأول

دار المعارف

اللعن في اللغة

مظاهره ومقاييسه

«إِنِّي وَإِنْ كُنْتُ أَنَا بِي مُلْفَقَةٌ
لَسْتُ بِخَيْرٍ وَلَا مِنْ نَجٍّ كُنَّا
فَلَنْ فِي التَّجْدِ جَمَانِي وَفِي لُغَتِي
فَضَاحَةٌ وَإِنِّي غَيْرُ نَحْلَانِ»
(أَعْرُ التَّمَاتِصِ الرَّاسِخَةُ: ١٨٢)

القسم الأول

تأليف

دكتور عبد الفتاح سليم

كلية اللغة العربية بالقاهرة

جامعة الأزهر

١٩٨٩

دار المعارف

”حقوق الطبع محفوظة على المؤلف“
”وليس لأحد أن يطبع هذا الكتاب، أو ينسخ نصه،
أو يوزع ذلك، إلا بإذن من مكتوب“

الطبعة الأولى
١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«الصراب والمخطأ» في الاستعمال اللغوي مسألة تُفري الباحث وتستثير، وتستولي على جُلِّ اهتمامه في الدرس، حتى لتكاد تصرفه صرفاً عن غيرها من مسائل اللغة والنحو، وما ذاك إلا لشرف المقصد وتبل الغاية التي هي الحِفاظ على الفصحى وصيانتها وتنقيتها عما علق بها، وما قد يعلق على مرّ الدهر من أسقام الانحراف وأضرار المخطأ، وهي أسقام وأضرار صور خطرهما حديث شريف فصدّها نوعاً من الضلال في اللغة يضارع الضلال في الدين، فجاء نصحه ﷺ لصحابته في رجل لحن بمحضره، فقال: «أرشدوا أخاكم فإنه قد ضلّ» ثم كلام لعمر بن الخطاب رضي الله عنه، استبشع فيه خطأ اللسان، ورآه أقسى على النفس، وآلم من خطأ الرمي بالسهام، فقال لقوم أخطؤوا في الرمي فلم يصيبوا هدفهم، فاعتنوا إليه، فأخطأوا في لغة الاعتذار: «لنكنكم أشدّ على من فساد رميكم»، كما جاء استفظاع أمر اللحن، والكشف عن وجهه القبيح، في قول أبي الأسود الدؤلي: «إني لأجد للحن غمراً كغمير اللحم» وفي قول مسلمة بن عبد الملك: «اللحن في الكلام أقبح من الجندى في الوجه» وغير ذلك كثير.

وغنى عن البيان إذن أن نقول: إننا نقصد من (اللحن في اللغة) معناه العام، الذي يشمل كل ما أصاب الفصحى من مظاهر خالفت بها الاستعمال العربي الموروث عن أخذت عنهم هذه اللغة الشريفة، وسواء في ذلك ما أصاب كلماتها من تغيير في البنية أو التصريف أو الاشتقاق، وما أصاب تراكيبها من تغيير قد يحل بتأدية المعاني المرادة، كاختلاف الإعراب أو إهماله، والحذف أو الذكر، والتقديم أو التأخير.

وكل مظاهر التغيير هذه لم تحظ بارتياح أو يقبول عند بعض علماء اللغة قديماً وحديثاً، فاستنكروا وشددوا وحكموا بالمخطأ على ما خالف الفصحى، وجدّوا في إصلاح الألسنة التي فسدت باتساع العمران، والاختلاط الذي كان بين العرب وغيرهم بعد الفتح الإسلامي، على حين تألّى في الحكم علماء آخرون، فدرسوا ومحصّوا وقبّلوا من هذا التغيير ما اطعموا إليه ولم يروا في استعماله بأساً ولا خروجاً عن مألوف المنهج العربي في اللغة.

ومن هذا وذاك كان التناجُ خلافاً واجتهاداً ثم رأينا في تحري الصواب والخطأ، بما تلوَّكهُ الألسنة وتَسَطَّرُهُ الأقلام، وقد جُمع بعض هذا التناج في كتب خاصة، أطلق عليها «كتب اللحن» و«كتب التنقية اللغوية»، أما بعضه الآخر فتجده مبعوثاً بين قضايا لغوية ونحوية وصرفية في كتب اللغة والنحو والتصريف، ومع اتساع هذه الآراء وتسمُّبها واختلافها قوة وضعفاً غدت هي نفسها في حاجة إلى دراسة تحكم بينها؛ لتمييز صحيح الرأي من سقيم، وسليم من فاسد.

ومن هنا ظهرت دراسات لبعض المهتمين بالقضايا اللغوية من المُحدثين، وهي دراسات مفيدة ومشكورة، وإن أُخذَ عليها؛ أنها انصرفت إلى دراسة كتب اللحن الخاصة، ولم تلتفت إلى ما وراءها من تلك الاستعمالات المُخطَّأة المتناثرة في كتب اللغة وغيرها، وأنها اهتمت بدراسة الشكل دون المضمون، فهي لا تكاد تخرج عن نطاق إحصاء الكتب اللحنية والتصريف بؤلفيها، وسرد بعض الظواهر اللغوية الواردة في كل منها، أما عرض هذه الظواهر على لغة العرب وأصولهم النحوية والصرفية فلا شيء منه إلا القليل.

ولذا أجمعتُ أمري على أن تكون دراستي هذه دراسة من داخل، تهتمُّ بالمضمون، فتعرض هذه الآراء - في كتب اللحن أو في غيرها - وسرد الرأي إلى صاحبه - إن أمكن ذلك - ثم تكشف عن مقياسه، وأساس هذا المقياس، ثم تبين حظ هذا الرأي من الصحة والخطأ، وكان من المفيد أن تبدأ هذه الدراسة بوضع صورة للغة المجتمع الجارية بين العامة والخاصة على مرِّ العصور، ثم تنتهي إلى بيان ما أحرزته جهود المقاومة اللحنية من نجاح. كما كان من المفيد أن تأتي دراسة شاملة للبلدان التي سطعت فيها أنوار الإسلام، واهتدى أهلها بهديه وتكلموا بلغته، وللأزمان المتوالية إلى العصر الحديث. واللَّه سبحانه وتعالى أسأل أن ينفع بها، وأن يُتَّيَّبَ عليها، لا إله إلا هو عليه توكلت وإليه أنيب.

عبد الفتاح سليم
السيدة زينب

٧ من شهر رمضان المبارك ١٤٠٨ هـ
٢٣ من إبريل ١٩٨٨ م

القسم الأول

اللحن في اللغة في رأى علماء اللغة الأقدمين

* الفصل الأول

في العراق

(من الصفحة ٧ إلى الصفحة ١٢٧)

* الفصل الثاني

في الأندلس

(من الصفحة ١٢٨ إلى الصفحة ١٨٥)

* الفصل الثالث

في صقلية

(من الصفحة ١٨٦ إلى الصفحة ٢١٤)

* الفصل الرابع

في المغرب

(من الصفحة ٢١٥ إلى الصفحة ٢٣٧)

* الفصل الخامس

في الأقطار الأخرى

(من الصفحة ٢٣٨ إلى الصفحة ٢٦٩)



الفصل الأول

في العراق

أولاً

في لغة العراقيين*

لم يكن الفتح الإسلامي للعراق - الذي تم في عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه - هو الهدى الزمني الحق لاختلاط العرب والفرس، ثم لما تبع ذلك من ظهور الانحراف اللغوي وذيوعه واتساع رقعته؛ ذلك لأن العرب والفرس قد اختلطوا قبل هذا الفتح بزمان طويل يمتد إلى العصر الجاهلي، لأغراض سياسية وتجارية واجتماعية، ولا شك أن المعريّات التي كانت تتمتع بها بلدان العراق - من الرخاء والأرض المخصّبة والعيش الرغد والحضارة المريقة - جذبت كثيراً من العرب قبل الإسلام، فهاجروا إليها واستوطنوها - ولاسيما بين النهرين - ومن الثابت في التاريخ أن مدينة (الكوفة) قامت في بقعة كانت تتلاقى فيها اللغات: الآرامية والفارسية والعربية منذ القدم^(١)، وأن (الحيرة) - وهي قريب من الكوفة - كانت تضم إمارة عربية تخضع خضوعاً مطلقاً لنفوذ الفرس، وتتمتع بحمايتهم إلى ما بعد ظهور الإسلام، وقد أدت هذه الحماية إلى امتزاج قوئى بين الشعبين في أمور المعيشة والثقافة إلى حد أن بهرام جور - الملك الفارسي الساساني - قد نشأ بين هؤلاء العرب الحيريين ونولي تربيته وتهذيبه النعمان بن امرئ القيس حتى أجاد العربية ونظم الشعر العربي.

* يرد في أثناء هذا البحث بعض الأمثلة اللغوية المنسوبة إلى كبار العلماء في اللغة والفقه والحديث، ونحن نذكرها لأنها وردت هكذا بلا ردّ يدعيها، وإن كنا نجلّ بعضهم عن أن يقع في مثل ذلك، ثم إن بعض ما يذكر هنا من أخطاء يحتمل التأويل أو ورود فيه ما يطرحه، ولكننا نذكره على أنه خطأ، تبعاً لوجهة روايته من جهة، ولأننا نسعى إلى رسم صورة لغة على بعض الألسنة العراقية من جهة أخرى.

(١) العربية (يوهان فلك) ١٧.

وقد نشأ عن هذا الاختلاط فريق من العرب ومن الفرس، أخذوا من اللغتين بحفظ كثير أو قليل، مُهِمَّتُهُمُ المعاونة في الإفهام بين المختلطين، وقد ذكروا أن بلاط كِسْرَى كان يضم من المترجمين عدداً كبيراً، فُسِّرَ بعضهم له قول الأعشى:

أَرَقْتُ وَمَا هَذَا السَّهَادُ الْمَوْزُقُ؟ وَمَا بَقِيَ مِنْ شَوْقِي وَمَا بِي نَعَشُ^(٢)
وباقى في مَقْلَمَةِ هُولا. عمرو بن عدى بن زيد العبَّادي، الذي كان كاتباً لكِسْرَى ومترجماً له^(٣).

وبما لا شك فيه أن التقاء العرب والفرس سَرَّبَ إلى كلٍّ من العربية والفارسية كثيراً من الكلمات والتعاريف والتراكيب منذ العصر الجاهلي، نرى هذا واضحاً في العربية التي جرت على ألسنة العرب - ولاسيما الشعراء من بينهم - حين استعملوا في غير حرج تلك الكلمات الفارسية بعد أن أضفوا عليها مَسْحَةً عربية أحياناً أو أطلقوها على حالها الفارسي أحياناً أخرى، وقد ذكروا أن العلماء كانوا لا يحتجّون بشعر أمية بن أبي الصلت؛ لأنه يأتي في شعره بأشياء لا تعرفها العرب؛ لقراءته كتباً دينية غير إسلامية^(٤).

والإطلاع على ما أُثِرَ من شعر للأعشى وأوس بن حجر وامرئ القيس والمثقب القندي وأبي نؤاد، يُريك كثيراً من تلك الكلمات الفارسية^(٥).

وأما التعاريف والتراكيب فليس يبعد أن يكون بعض العرب في الجاهلية قد استحدث في العربية تعاريف وتراكيب على قياس التعاريف والتراكيب الفارسية، وإن لم يصل إلينا من ذلك شيء؛ لأن علماء اللغة لم يهتموا بتدوينه حتى لا تفسد العربية على من يتعلمها، ونحن نعرف أن العلماء رفضوا الأخذ عن بكر؛ لمجاورتهم القبط والفرس، وعن عهد القيس وأزد عمان؛ لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين الهند والفرس^(٦)، ولم يكن رفض الأخذ عن هُولا، لأنهم يُجْرُونَ في كلامهم الألفاظ الدخيلة فقط؛ فقد كان العرب ممن أخذت عنهم اللغة يفعلون ذلك، وإنما لأن هُولا استحدثوا تراكيب وتعاريف لغوية دخيلة على الفصحى، ولو قُوَّتْ لغات هذه القبائل وغيرها ممن خالط لظفرنا بما جَدُّ على العربية من تلك التعاريف والتراكيب المضارعة للفارسية.

(٥) انظر: الزهر ١/٢١٢.

(٦) العصر السابق.

(٢) الشعر والشعراء ٤٥.

(٣) الأغاني ٢٨/٩٥٠٠.

(٤) الأغاني ٤/١٣٣٥.

وإذا كنا نعد الاختلاط في مقدمة دواعي الانحراف اللغوي فلا شك أنه قد وُجد منذ الجاهلية بين العرب المخالطين وبين الفرس الذين اختلطوا بالعرب ثم تعلموا العربية من بعد؛ لتكون وسيلة التفاهم بينهم وبين العرب، والفارسي قد يتعلم العربية ويحيدها ويبرع فيها، ولكن لسانه العربي الجديد لا يخلو مع ذلك من أثر لفته الأصلية، وكذلك العربي حين يتعلم الفارسية أو يختلط أهلها ويعيش معهم في مضر واحد يعلق لسانه بعض ما في لغتهم فيبدو ذلك في نطقه ويصيب من سلامته وقصاحته.

نقول ذلك لإثبات أن الانحراف اللغوي قد نشأ في البيئة العراقية منذ الاختلاط، أي منذ العصر الجاهلي، وإن كان على نطاق ضيق، وسواء فيه العرب الذين استوطنوا الأرض المصَّبة من سواد العراق، والذين وفدوا إلى الحيرة لتعلم الكتابة، والفرس الذين عاشوا معهم وعلموهم، نقوله وإن لم يكن في أيدينا الدليل المادي المأثور؛ لأن ذلك طبع الأشياء في الاختلاط، وتعلم اللغات، وهي مختلفة الحروف والكلمات والصيغ والتركيب. وإذا ارتبط اللحن في اللغة بالاختلاط بين الفصحاء وغيرهم من العجم، وثبت أن ذلك الاختلاط تمتد جذوره إلى ما قبل الإسلام، فليس يوسع أحد - وإن بلغ الغاية في التقصي - أن يحكم على انحراف سماعه بأنه أول ما سمع في ذلك البلد من لحن، ولو قلنا مساحة هذا البلد وقل عدد ساكنيه، ومن هنا فما حكاة الجاحظ وغيره - من أن أول لحن سمع في العراق هو: حَيَّ عَلَى الْفَلاح^(٧) - بكر الياه المشددة من حَيَّ - وما جاء في (مغني اللبيب) من أن أول لحن سمع في البصرة هو: (لَعْلُ لَهُ عُذْرُ وَأَنْتَ تَلُومُ)^(٨) - بعد نوعاً من المجازفة بالأحكام؛ إذ من ذا الذي يستطيع أن يسمع كلام الناس كلهم في إقليم واسع كالعراق حتى يميز مثل هذا الحكم الدقيق؟ ويبدو أن الجاحظ وابن هشام كان في أنفسهما شيء منه؛ فلم يثبتا له قائلًا ولا سامعًا ولا راويًا، وإنما اكتفيا بقوليهما: (قالوا.. وقيل) وهما لفظتان تردان لطرح التبعة عن الراوي مما روى إذا لم يكن على ثقة منه. على أن في (إصلاح المنطق)^(٩) لإبن السكيت أن الراوي للحن الأول هو الفراء، وأحسب أن دقة الفراء في أحكامه وتحريمه لمساتله نجحتنا لا تثق في نسبة ذلك إليه.

وإذا كان الاختلاط بين العرب والفرس في العراق سبباً مؤدياً إلى حدوث الانحراف

(٧) البيان والتبيين ١٧٢/٢.

(٨) مغني اللبيب ٢٢٢/١ - وهو على الرواية برقم (عذر) وبعضهم ينسب لها وجهاً في الرية.

(٩) إصلاح المنطق ٢٩٧.

اللفوى هند كان الفتح الإسلامي من بعد ذلك سبباً دافعاً إلى انتشاره وتنوع مظاهره،
 وقد خشي عمر بن الخطاب رضي الله عنه على العرب الفاتحين أن يختلطوا فتنحروا
 وتتعرف ألسنتهم ويضيعوا بين الشعوب المظلمة التي تفوقهم عدداً، فحرم عليهم امتلاك
 الصياع في الأقاليم الجديدة أو اتخاذها وطناً لهم ومقاماً لأسرهم، وحصرهم على إقامة
 المعسكرات البعيدة عن المدن والإقامة فيها، غير أن الزمن وحده أقسداً ما دبر عمر، ففي
 صبح عشرات من السنين استحالَت هذه المعسكرات مدناً امتلأت بالعرس إلى جوار من
 فيها من العرب، ومن هذه المدن (البصرة) التي حل بها فريق ممن أسلم من أهل ضُبَّاه،
 وارتفع شأن عدد منهم، مثل عبادة الأصميهاني الذي تسبب إليه دار ابن الأصميهاني
 بالبصرة، والذي كان له أربعائة مملوك، وحين وجّه يزدجرد جسده الساسانية إلى الأهواز
 بقيادة سباه الأسوارى لمقاتلة العرب، ورأى هؤلاء الجنود من ظهور الإسلام وعز أئمه
 ما حوَّبه إليهم، يمشوا إلى أبي موسى الأشعري يعرضون عليه الدخول في الإسلام
 والمعاينة مع العرب على شرط أن يؤمنهم، وأن يسمح لهم بالنزول حيث أرادوا، فأجابهم
 أبو موسى، فاختاروا البصرة، حيث نزلوا في الخياط التي بُسِّت إليهم^(١٠).

كذلك حل بالبصرة ومائة عبد الله بن زياد الذين جمعهم من بخاري، وبلغ عددهم
 ألفين مقاتل، وقد مكثوا بها حتى بنى المحاح «واسطاً»، فرحل كثير منهم إليها، ولم تكن
 الكوفة أقل حظاً في ذلك من البصرة؛ فقد كان بها بقايا الجيوش الساسانية التي انضمت
 إلى العرب وقاتلت مع الفاتحين، ويذكر البلاذري^(١١) أن أربعة آلاف فارسي من جند
 شاهنشاه - ممن قاتل تحت قيادة رستم في القادسية - عقدوا أماناً مع سعد بن أبي وقاص،
 يخوفهم حق النزول حيث أحبوا، ومخالفة من أحبوا من العرب، وأن يعرض لهم في إعطاء،
 وقد اختاروا الكوفة مقرّاً لهم، وسَمُّوا باسم نقيبهم دَيْلَم: حُرَّاء دَيْلَم.

وكلما مرت الأيام راد الاحتلال في مدن العراق وقراها وباد استمال الفرس للغة
 العربية واستمال العرب للغة الفارسية، كلٌّ يُجِيرُ اللغة الطارئة على لسانه إجماعاً للبعد
 الأصل، بل إن العرب أنفسهم صرّفوا بعض كلماتهم على وفق قواعد الفارسية، فاعرب
 الذين حلوا بالبصرة جرى على ألسنتهم إضافة المقطع (آن) إلى آخر الأمكنة المسوبة
 إلى الأشخاص - على نحو ما فعل الفارسيه في ذلك - وهكذا كانت سُمِّيَ الإقطاع

(١٠) فتوح البلدان ٢٨٠

(١١) فتوح البلدان ٢٨٠

الكثيرة بأسماء أصعابها، ويذكر البلاذري في فئوح البلدان (تقسيم البصرة)^(١٢) أن عثمان قطع أحياء خَمَصًا (خَمَصَان) وأحياء أُمَيَّة (أُمَيَّتَان) وأحياء الحَكَم (حَكَمَان) وأحياء المعبرة (مُعَبِرَتَان) .. الخ، وكان من أسماء الفئات المهمة في البصرة: خالندان وطلحتان، إلى آخر ما ذكره.

أما العرب الذين حلوا بالكوفة فقد جازوا مَنْ فيها من الفرس في استعمال الكلمات الفارسية، إذ شاع على ألسنتهم (البانْدُوج) بدلًا من الحُوك، و (وازار) بدلًا من السُّوق، و (خيار) بدلًا من قِنَاء، و (بال) بدلًا من بَسْحَاة، و (ويذى) بدلًا من مجذوم، وهي كلها فارسية^(١٣).

وكانت الفارسية مستولة - إلى حد كبير - من اللُّكْنَة التي أصابت الخاصة والعامة على السواء، وأقرب الأمثلة على ذلك عبيد الله بن زياد - والى العراق - (٣٠ هـ - ٦٧ هـ) الذي كان ينطق عربية غير فصحة، لأنه نشأ في الأساورة مع أمه مرجانة، وكان زياد قد زوجه من يَسْرَوِيَّة الأسواري، ومن مظاهر لُكْنَتِهِ أنه كان ينطق الهاء بدلًا من الحاء، والكاف بدلًا من القاف، وأنه قال عن الأرض: اسْتُتْ الأرض، وأنه أمر الجند يومًا فقال لهم: افتحوا سيوفكم - أَيْ سُلُوها - وكان هذا دافعًا إلى هجاء يزيد بن مَفْرَغ له بقوله:

يَوْمَ قَتَحْتَ سَيْفَكَ مِنْ يَمِيدٍ أَصَحَّتْ وَكُلُّ أَمْرِكَ لِلْمَضْبَعِ

على حد ما يروى الجاحظ^(١٤) - وكذلك لم يَسْلَمْ يزيد بن مفرغ هذا من جريمان الفارسية على لسانه - وقد كان يعدُّ نفسه من الحَمِيرِيِّين - فعين ظفر به «عبيد الله بن زياد» وأمر بأن يُجَرَّ في ثياب مهلهلة مشدودًا إلى هَوْدَجٍ وخنزير في قُرْنٍ واحد، وقد سقاء مُتَهَلِّجًا؛ ليسر في طرق البصرة، فتجمع حوله الصبيان يروون حاله المُرَرَّة، وهم يسألونه بالفارسية: إين جیست؟ (ما هذا؟) فأجابهم بالفارسية أيضًا: آب است، نیذاست، عصارات ریب است، سُمِّیة روسید است، (أى: هذا ماء وبيذ وعصارة ریب وسمية البغى)^(١٥).

(١٢) فئوح البلدان ٣٤٦، ٣٧٢.

(١٣) البيان والتبيين ١/١٨.

(١٤) البيان والتبيين ٢/١٦٧.

(١٥) البيان والتبيين ١/٨٠٠، النحر والتجارة ٧٨.

ووجدنا كذلك معاصراً للمججاج التقفى هو أبو الجهم الخراساني السجستاني وقد
 حى به إلى المججاج؛ لأنه باع لبعض المسلمين دواباً معينة، فقال: «شركائنا في هوارها،
 وشريكنا في مداينها، وكما تحبى تكون» وكان يحضره المججاج من اعتاد سماع الخطأ
 وكلام القلوح بالعربية حتى صار يفهم مثل ذلك، فعصر له كلام الخراساني بأنه يريد أن
 يقول: شركائنا بالأهواز وبالمداين يبيعون إلينا بهذه الدواب، فعصر ببيعها على
 وجوهها^(١٦).

ولا ريب أن جريان الكلمات والجمل الفارسية على لسان العربي لا يُعدُّ جرماً،
 ما دامت فارسية حالصة ولا خَطَرٌ من ورائها، فذلك لا يعدو أن يكون من تعمد للعدت،
 وكذلك لا يُعدُّ انحرافاً جريان الكلمات والجمل العربية على لسان الدرسي -
 ما احتفظت بظهرها العربي - إنما الخطر الحق حين يعطى المتكلم للكلمات العربية أحكام
 الكلمات الفارسية من حيث التنبيه أو الجمع أو النسبة أو التذكير أو التأنيث إلى غير
 ذلك من القواعد الخاصة بالفارسية، كما مرَّ بما من إضافة (آن) إلى آخر الكلمات العربية
 للدلالة على النسبة، وكما مرَّ قبل قليل من كلام أبي الجهم السجستاني الذي جمع (شريك)
 العربية جمعاً فارسياً.

ولم تظهر لنا كتب اللغة أو الأدب أو التاريخ على وصف تأمل للغة العراقية زمن لفتح،
 وحلال القرنين الأول الهجري والثاني الذي ظهر في منتصفه - على ما سطرنا - أول
 الكتب التي عالجت اللحن اللعوي في العراق، وهو كتاب (الحس العوام) المنسوب للإمام
 الكسائي المتوفى سنة ١٨٩ هـ وكل ما هالك أمثلة للاعراقات اللغوية في القرنين
 الأول والثاني. وقد ذكرنا من القرن الأول عبيد الله بن زياد وأبا الجهم الخراساني،
 أما القرن الثاني ففيه جاور الانحراف العامة إلى الخاصة من الحكماء والعلماء، فمن
 الحكماء: خالد بن عبد الله القسري، الذي ولَّى العراق من سنة ١٠٥ هـ إلى سنة
 ١٢٠ هـ يقول عنه المدائني أيضاً: إنه هو الغافل «إن كنتم رجبياًون يوم
 رمصاًيون»^(١٧) ويذكرون لخالد هذا حادثاً ألجأه إلى اللحن: فقد تلقى سنة ١١٩ هـ بـ
 قيام الشيعة (المعرة بن سعد) بشوره في الكوفة ففرغ خالد لذلك أشدَّ الفزع، وطلب
 حُرَّةً من ماء وهو متلحج، وكان هذا فرصةً للشاعر يحيى بن سفل الحميري، الذي
 حفر من شأته بشعر جاء فيه.

(١٦) البان والنيون ١١٣/١، عيون الأخبار ١٦٠/٢.

(١٧) البان والنيون ١٧٠/٢.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كُلُّ النَّاسِ حَاطِبَةٌ وَكَانَ يُؤَلِّعُ بِالشَّدِيدِ فِي الْخُطْبِ^(١٨)
 ومهم أمير البصرة محمد بن سليمان الذي غلط على المنبر يوماً فقرأ قول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ فرفع (ملأئكته) ووجهه إلى أن العراء بالنصب وأنه قد لحن استحيا أن يرجع عن لحنه، وأرسل إلى النحويين أن يجادلوا لمرأته، فعدوا عطف (ملأئكته) على موضع لفظ الجلالة، أو موضعه رجع بالابتداء فأحارهم، ولم تزل مرأته حتى مات، وكره أن يرجع عنها حتى لا يقال: إن الأمير لحن^(١٩) وكذب كس والى البصرة من قبله يقرأ الآية بالرفع ويأبى أن يردّه أخذ إلى الصواب، ولما نجس الأخفش على إصلاح خطئه مرةً زجره وتوعده قائلاً: تَلَحُّونَ أمراءكم^(٢٠) وتحكي الروايات شيئاً من هذا اللحن عن الوليد بن عبد الملك وعبد الله بن يزيد بن معاوية والحجاج بن يوسف الثقفي الذي كان - على لحنه - محدوداً في جملة الفصحاء - على ما زعم رؤية بن العجاج وأبو عمرو بن العلاء^(٢١).

أما العلماء، فمهم: يوسف بن خالد التميمي، وهو فقيه عاش في البصرة بين سنة ١٢٠ هـ و ١٨٩ هـ، وكان له الفصل في إدخال المذهب الحنفي إليها، كان يقول لعمرو بن عبيد ما تقول في دجاجة ذهبت من فغانها؟ وحين قال له عمرو: أحسن من كلامك، قال: من قفأؤها، فلما أكر عليه ذلك أيضاً، قال: من قفأها، فقال له عمرو: ما عندك بهذا؟ قل: من قفأها، واسترح، ويوسف هذا كان يستعمل المضارع من الماضي (شج) بكسر الشين، بدلاً من ضمها، كما كان لا يراعي القاعدة الصربية في صوغ أفعل لتفصيل، فيأتي بالتفصيل على (أفعل) مما دل على لونه، كان يقول هذا أحمر من هذا، يريد: أشد حمرة منه^(٢٢).

ويبدو أن استعمال يوسف هذا كان متأثراً إلى حد كبير، بلغة البصرة الدارجة في القرن الثاني، حيث الخلط بين صيغ المقصور والممدود، وبين حركات عين المضارع، والتساهل في صوغ التفصيل على (أفعل) مطلقاً.
 ما طرأ الإعراب، فأمر كان قيل ذلك بأميد طويل، غير أن نطاقه قد اتسع في القرن

(١٨) البيان والبيان ٨٦/١ ١٧/٢

(١٩) محاسن العلماء للزحاحي ٥٤، البيان والبيان ١٩٨/١

(٢٠) إنبه الرواة ٤٣/٢

(٢١) البيان والبيان ١٧١/٢، الكامل للمبرد ١٦٤/١

(٢٢) البيان والبيان ١٦٨/٢

الثاني. حتى وجدنا من يُؤثّر السلامه بترك الإعراب أصلاً، فيحري كلامه كله موقوف الآخر. وقد يكون من المحتمل أن تلتصق العذر للأعيون، إذ شاعت بينهم تلك الظاهرة وهي التخلي عن الإعراب. كإسماعيل بن أبي خالد الكوفي المتوفى سنة ١٤٦ هـ، كان طبعاً، وذكروا أنه كان ينطق الأسماء الخمسة على حلقها المرفوع دائماً، فكان يقول: عن أبوه. ^(٢٣) ولكن ليس من المحتمل أن تلتصق هذا العذر لغيرهم من العلماء، فقد كان من الشناعة بمكان أن يكون هناك مُحَدِّثٌ مثل مهدي بن مهلهل يُسَكِّنُ في حديثه أواخر الكلمات، فيقول: حدثنا هشام - مجزومة - ثم يقول: ابن - ويجزمه - ثم يقول: حسن - ويجزمه - لأنه حين لم يكن نحوياً رأى السلامة في الوقف ^(٢٤). وكان من الشناعة بمكان أيضاً أن نجد فقيهاً صاحب مذهب - هو أبو حنيفة (٨٠ - ١٥٠ هـ) يُسأل: ما تقول في رجل أخذ صخرة فضرب بها رأس رجل فقتله؟ أتبيده؟ فيجيب: لا، ولو ضرب رأسه بأها قُبِسَ ^(٢٥) وكان من الشناعة بمكان أيضاً أن نجد قاضي واسط - أبا شبة إبراهيم بن عثمان (ت سنة ١٦٩) - يحمل العوامل الداخلة على الأفعال حين يقول: أتيتمونا بعد أن أردنا أن نَقِمَ ^(٢٦).

ولم يسلم من اللحن أيضاً علماء اللغة ورواتها، فقد حكم يونس بن حبيب على حماد الراوية (ت ١٥٥ هـ) جامع الملاحظات بأنه كان يَكْذِبُ وَيُلْحَنُ وَيَكْثِرُ ^(٢٧) - أي لا يقم الموزن للبروضي - وكذلك وصفه مروان بن أبي حفصة بأنه كان لُحْنَةً لُحْنَانًا ولم يكن لعماد من مَخْلَصٍ إلا أن يحتار بأنه رجل يجالس الشوكة فليساها على لسانهم ^(٢٨).

بل لم يسلم من اللحن علماء النحوية أنفسهم؛ فقد حَكَّوْا أن أبا عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ) قصده طالب ليقرأ عليه، فصاحه بكلاء البصرة وهو مع العامة يتكلم بكلامهم لا يفرق بينه وبينهم، فنقص من عينه ^(٢٩). واعترف أبو عمرو نفسه بكثرة أخطائه حين قيل له في حرف قاله: ألا ترى هذا خطأ يا أبا عمرو؟ فقال: لو كنت كلنا أخطأت وقعت في حجري جَوْزَةٌ لامتلأ حجري جَوْزًا، ولم يذكر الحرف ^(٣٠). وقد كان طغيان العامة جارفاً أيام الكسائي، كما كانت العامة تهاً من يقيم الإعراب.

(٢٧) مفتاح السطة ١-١/١
(٢٨) مجالس العلماء للزجاجي ٢٧
(٢٩) مفتاح السطة ١-١/١
(٣٠) شرح ما يصح فيه التصحيح ٢٣

(٢٣) العربية (يوهان فاك) ٧٦
(٢٤) البيان والتبيين ١٧٣/٢
(٢٥) البيان والتبيين ١٦٨/٢
(٢٦) مجالس العلماء للزجاجي ٢٧

أو يجري على سنن الفصحى، حتى إلى الكسائي على نفسه ألا يكلم عامياً إلا بما يوافقه
 ويشبه كلامه، عندما وقف على نجار وسأله: يكلم ذاك البايان؟ فقال النجار مستهزئاً:
 بسلختان^(٣١). هل كان التعليم نفسه - ولو طالعت مدته - لا يجيئ في درء خطر العامية،
 فقد أقام أبو الحسن المروزي أربعين سنة يختلف إلى الكسائي، ومع ذلك كان لا يعرف
 ضبط حركة الراء من الفعل (تقرر) من قوله: مررت بدحاجة تنفرك^(٣٢) وهماو ذا
 إبراهيم الموصل المقي المتوفى سنة ١٨٨ هـ في بغداد تجري العامية على لسانه في غير
 حرج، فقد جاء في شعر له:

أنا حيث بين طرُق مؤجل أثمل قُلِّلْ خَرِبَا
 مَنْ شَارَبَ الملوك فلا بُدَّ من سُكْرِهَا^(٣٣)

وما إن نقرُع من القرن الثاني، ونشرع في تقصُّن حال اللغة العراقية في السنين الأولى
 من القرن الثالث، حتى نجد في مقدمة اللاحنين الخليفة العباسي نفسه، وهو المعتصم الذي
 تولى الأمر بعد أخيه المأمون بن عامي ٢١٨ هـ و ٢٢٧ هـ دون أن يصل إلى مستوى من
 التعليم يرشعه لذلك المنصب، فقد كان يكره التعليم منذ صباه، كما وقع بعد توليه الخلافة
 تحت سيطرة الأتراك، وهؤلاء لم يكن بهم ميل إلى التحلُّ بالثقافة اللغوية أو الأدبية، ولقد
 بدا فساد لغة المعتصم عندما أمر يوماً أناسَ التركى القُهم على السلاح أن يحضر له كتاباً
 لصيد، ولكنه رَدَّ عليه لَعَرَج كان به، فكتب إليه أناسُ البيتِ التاليين:

الكلبُ أَخَذْتُ جَيْدَ مَكْشُورٍ رَجُلٍ جَيْتُ
 رَدَّ جَيْدَ كَا كَلْبُ أَنْتَ أَخَذْتُ

فأجابه الخليفة على غرار فساد بقوله:

الكلبُ كان يُفَرِّجُ يَوْمَ الذي به بَغِثْتُ
 لو كان جاء يُجَبِّرُ أَجْبَرُ رَجُلٍ كَلْبُ أَنْتَ^(٣٤)

وكان الجاحظ خير من صور لنا ملامح التغيير اللغوي الذي عاصره منذ أواخر
 القرن الثاني إلى النصف الأول من القرن الثالث (١٦٥ - ٢٥٥ هـ) والذي نحلده في
 ناحيتين.

الناحية الأولى: لغة العامة، وهي - مع سُوْقِيَّتِها - متعاونة فيما بينها في اللحن،
 فأسوأ اللحن ما صدر عن الحاكَّة والغزَّالين الذين جعلهم الجاحظ أقومَ شأنًا من أن

(٣٣) الأغاني ١٨٠١/٥

(٣٤) انظر: الترمذ (يوحنا طه) ١٢٨

(٣١) معجم الأدباء ١٩٧/٢

(٣٢) معجم الأدباء ١٩٨/١٢

يوجهوا بالتحقيق؛ لأن الأحمى هو الذى يكلم بالصواب الجيد، ثم يحىء بحطاً وحسن،
والخائنك ليس عند صواب فى فعال ولا مفعول، وكذلك القترال. وعلى هؤلاء الخس، وقد ذكر
الملاحظ أن خادماً له أجرى الكلام العربى مجرى الكلام الفارسي؛ فقدم الصفة وأصاحب
إلى الموصوف حين سأله الملاحظ. فى أى صناعة أسلموا هذا العلام؟ فعال فى أصحاب
فعال بشت - يريد: فى أصحاب المبال السندية^(٣٥). كذلك حكى الملاحظ عن علام له
اسم عيسى أنه أخطأ فى تركيب بعض الجمل العربية، عندما قال لعلام آخر الناس
وتنت أنت حياة كلهم أقل! يريد: أنت أقل الناس كلهم حياة، وتنتك^(٣٦)! ويأتى بعد
هؤلاء جميعا المعلمون؛ فهم أقل لنا عن سبقهم، ولا سيما من كان منهم فى تعليم أولاد
لعامة.

وفى تصوير الملاحظ للغة هؤلاء العوام، يسترعى انتباهنا تلك المصطلحات اللغوية،
نق داعت بين الطوائف المختلفة فى البصرة بخاصة، والتي اتسم بعضها ببسمة الفارسية،
وبعضها الآخر بدا فى لفظ عربى ومعنى مستجد غير مألوف، اللهم إلا لأهل الطائفة
أنفسهم. فمن المصطلحات الخاصة بطائفة السُّؤال - طالبي الصدقات - ما جاء عن
خالد بن يزيد مولى المهالبة - الذى استنهر باسم خالويه المكيدي - عندما سُئل: وتنت
لتعرف المكيدين؟ قال: وكيف لا أعرفهم، وأنا كنت كاجار فى حدادة سنى، ثم لم يبق فى
الأرض مخيطراى ولا مستعرض إلا عفتة، ولا سحاذ ولا كاغانى ولا بانوان ولا قرسى
ولا عواء ولا مشعب ولا فلور ولا مبردى ولا إسطل إلا وكان تحت يدي، ولقد كُلت
الزُّكوري ثلاثين سنة، ولم يبق فى الأرض كعبى ولا مكدي إلا وقد أخذت العرافة عليه^(٣٧).

ومن المصطلحات الخاصة بالطفيليين ما جاء على لسان أبي الفاتك الذى وُصف بأنه
قاضي الفتيان، قال: الفتى لا يكون نشالاً ولا نشاعاً ولا مرسالاً ولا لكائماً ولا مقصباً
ولا نقاضاً ولا ولاكاً ولا مقوراً ولا مغربلاً ولا مخلفاً ولا مسوغاً ولا ملماً ولا مخصر
ثم يضيف المخرنئ - صاحب القصة - قوله: فكيف لو رأى أبو الفاتك النطاع ولفطاع
والشاش، والمذاد، والدفاع، والمحول^(٣٨)؟ إلى غير ذلك من مصطلحات خاصة بشالية
طوائف البصرة، حفل بها وبشرحها كتاب (البيخلاء).

(٣٥) البيان والنبير ١١٣/١

(٣٦) البيان والنبير ٩٣/٤

(٣٧) البيخلاء ٤٧ - وانظر نص هذه الألفاظ من ٥١ إلى ٥٣

(٣٨) البيخلاء ٦٤ - وانظر نص هذه الألفاظ من ٧١ إلى ٧٣ -

ويبدو من كلام الجاحظ أن الإعراب لم يكن ذا خطر كبير أو قليل على هذه اللغة، وإن العمة كانت تسخر من يعرب معها ويعيبه بالتشديق، ولذلك حذر الجاحظ من محكي بادرة من توادد العوائم أن يستعمل فيها الإعراب أو بتحير لها لفظاً حسناً أو ينطقها على وجه من الفصاحة؛ فذلك مفسدها ويذهب باستملاحهم لها، لأنهم لا يألون الفصحى وعند العرب هو ذلك ونص عليه فقال: «وإن وحدثم في هذا الكتاب لحناً أو كلاماً غير معرب أو لفظاً ممدولاً عن جهته، فاعلموا أننا إنما تركنا ذلك؛ لأن الإعراب تبعص هذا ليدب ويخرجه عن حذره، إلا أن أحكي كلاماً من كلام متعاقلي الهملا وأشباه العلماء، كسهل بن هارون وأشباهه»^(٣٩)

والنحية الثانية له الخاصة، ويذكر الجاحظ أن مهم من كان يتملح بإدخال الكلمات والجمل الفارسية في شعره، كذلك الأبيات للشاعر أسود بن أبي كريمة

لَرَمَ الْمَرَامُ سَوْبِي	بُكْرَةً فِي يَوْمٍ سَهَبَ
فَتَمَانَيْتُ عَلَيْهِم	مَبْلَ زَيْكِي بِمَشْتِي
قَدْ حَسَا الذَّاذِيَّ جَرَقًا	أَوْ عَفَارًا بَأْيَخُسْتِ
نَمْ كُفْتُمْ دُورَ بَادِ	وَيَحْكُمُ أَنْ خَرَّ كُفْتِ
إِنَّ جِلْدِي ذَبَفْنُهُ	أَهْلُ صَنْعَاءَ بَجَفْتِ
وَأَبُو عُمَرَةَ عَسَدِي	أَنْ كُورِبِدَ نَمَسْتِ
جَالِسُ أَسَدٍ مَكْنَا	دَ أَيَا عَمَدَ بَهَشْتِ ^(٤٠)

وواضح في هذه الأبيات ذلك التكلف الذي ألزمه الشاعر مزج الكلمات الفارسية والكلمات العربية مرجاً مترابطاً، على حين أن قد كان في وسعه أن يستغنى عن الفارسية بضمها من العربية لو أراد، ولكنه رغب في التلح بهذا المرح، فأخرى في أبيانه السابقة اثني عشرة كلمة فارسية، منها ثلاثة أسماء هي: (سني) بمعنى السكر وإدمان الشراب، و (بايخست) بمعنى الشراب على الرقيق، و (جعت) بمعنى: نمره - و (علائ) هما: (كفتم) بمعنى: قلتم، و (كفت) بمعنى: قلت - واسم إشارة هو (أن) بمعنى: هذا - وصفتان هما (حر) بمعنى: بليد أحمق، و (كوربد) بمعنى: أعمى أو أعور - و (خرف) جر هو (اندر) بمعنى في - ونهى هو (مكداد) بمعنى: لا تفعل - و (جار) و (مورور) هما (بهشت) بمعنى: في الجنة - وأسلوب استغراب هو (دورباد) بمعنى: معاد آفة

(٣٩) الجلاء ٤٢ - ٤٣

(٤٠) البيان والبيان ١٠٠/١

وكذلك حمل الثماني الشاعر عندما مدح الخليفة هارون الرشيد فأدخل في أرجوته بعض تلك الكلمات الفارسية اسملاًحاً، فقال:

مَنْ يَلْقَهُ مِنْ بَطْلٍ مُسَرَّيْدٍ
فِي زَغْفَةٍ مُحْكَمَةٍ بِالسُّرْدِ
يَجُولُ بَيْنَ رَأْسِهِ وَالْكُرْدِ
لَسَمَا هَوَى بَيْنَ غِيَاضِ الْأَشِيدِ
وَصَارَ فِي كَفِّ السَّهْرِ السُّورْدِ
أَلَى يَدُوقِ الثَّقَرِ آبُ سَرْدِ^(٤١)

والكُرْدُ هو الصق، وآب سرد هو الماء البارد - بالفارسية.

ثم يذكر الجاحظ أن من الخاصة طائفة عرَّ عليها أن تتردى في أساليب السوق، أو يجارى خواص القوم في كلامهم المصيح المألوف، فأرادت أن تنزع لنفسها من المكانة ما ليس لها؛ بأن توهم من يسمعا أنها تملك من اللغة ما كان يملكه البدوي في جاهليته من وخشي الكلام وتصميم الصوت، هؤلاء هم أصحاب التعمير والتعريب والتشديق والتعطيط والجهورة والتفخيم، ولحنهم أقبح لحن. وبأن في مقدمة هؤلاء المتعمرين عيسى بن عمر الثقفي (ت ١٤٩ هـ) صاحب العبارة المشهورة التي قالها حين ضربه عمر بن هبيرة ضرباً مبرحاً في وديعة فقيدت بعد أن أودعها، وتلك العبارة هي: إن كانت إلا الهيا في أسفاط قصها عشاروك^(٤٢) ثم أبو خالد السيري وأبو محكم الراوية وأبو علقمة النحوي الذي قال لطيبه: يا أسي: إني رجعت إلى المنزل وأنا سق لقس، فأنيت ببشيشة من لويبة وليكك وقطع أقرن قد غدرن هناك من سمن وورقاق شرشصا وسقبط عطقط، ثم تناولت عليها كأساً. وقد أجابه الطبيب على غرار تشادقه مستهزئاً فقال: خد خرقفا وسقفا وجرقفا^(٤٣)

ولاشك أن هذا الكلام النصيح في مخاطبة العامة أقبح من اللحن في مخاطبة الأعراب العصماء، وقد ألف أبو الفرج النحوي (ت ٤٩٩ هـ) كتاباً جمع فيه نوابر هؤلاء المتعمرين وأخبارهم^(٤٤).

(٤١) البيان والبيان ٩٩/١

(٤٢) عيون الأخبار ١٦١/٥

(٤٣) البيان والبيان ٢٠١/٢

(٤٤) تاريخ الأدب العربي ٢٤٩/١

وإذا كان التنعُّر في المثال السابق ناشئاً من استعمال مهجور الكلام مع استقامته في العربية، فإن الملاحظ لا ينسى متعصراً آخر استعمل مأنوس الكلام، ولكن بدأ تنعَّره في القاعدة اللغوية، وهو بِشْرُ بن بَغِيَّات المَرْيَسِي (ت ٢١٨ هـ) تلميذ أبي يوسف الحنفي، لقد ضعف سليفته العربية، ولم يُفد كثيراً من علمه، فوجد في التصنع والتنعر ما يعوّضه عن ذلك، فكان سخرية للناس؛ لأنه لم يَيسرْ على نَسِي الخاصة في الإعراب ومألوف التركيب العربي، ولم يسع العامة في ألفاظها السُّوفية وسأهلها في صيغ العربية ومفرداتها، كان يقول: قضى الله لكم المواييع على أحسن الوجوه وأهتوها^(٤٥)، فحالف الخاصة في عدم هز (المواييع) وفي حركة الإعراب من (أهتوها) وخالف العامة التي تخلت عن هز كثير من الكلمات ومنها هذه الكلمة، وهكذا صارت عبارته مثار سخرية واستنكار من الجميع، عبّر عن ذلك الشاعر الظريف القاسم التُّمار بقوله: هكذا! وفقاً لقول الشاعر:

إِنْ سُلِّمْنِي وَآلَهُ يَكْلُؤَهَا ضَنْتٌ بِشْرٍ مَا كَانَ يَرْزُؤَهَا^(٤٦)

وطائفة ثالثة: حافظت على عربيتها المصحى المألوفة، ونطقتها على ما ينبغي، وهؤلاء هم عرب البدو الخالص، الذين ابتعدوا عن المدن وعن طرق السابلة وبجانب الأسواق، ويشير الملاحظ على من يحكى تادرة من كلام هؤلاء أن يلتزم إعرابها ومخارج ألفاظها، ويبتعد عن كلام المؤلدين والبلديين حتى يفهم عنه هؤلاء الفصحاء أولاً، وحتى لا يسفروا من انحراف لفته ثانياً، فعين قال رجل من البلديين لأعرابي من هؤلاء: كيف أهلك؟ - يكسر اللام - لم يفهم عنه ما أراد وإما فهم ما يؤديه اللفظ، فقال: ضلّنا؟ - ولم يعلم أنه أراد للسائلة عن أهله وعياله - وحين قال الكسائي لسلام منهم: من خلعت؟ - يسكون القاف - لم يجيب؛ لأنه لم يتبر مراده.

وعلى هؤلاء الأعراب اعتمد العلماء في أمصار العراق في أخذ اللغة والاستهاد، وكان إلقاء الكلام المدحون على العربي هو الطريقة المتلى في تبين فصاحته قد وأصحاب اللغة لا يفقهون قول القائل مناء: مُكْرَةً أَخَاكَ لَا يَطَّلُ، وإذا عَرَّ أَخَاكَ فَهَنْ، ومن لم يفهم هذا لم يفهم قولهم: ذهبت إلى أبو زيد، ورأيت أبي عمرو، ومضى وجد النحويون أعرابياً يفهم هذا وأشباهه يهرجونه، ولم يسموا منه؛ لأن ذلك يدل على طول إقامته في الدار التي نعتد اللغة وتنقص البيان^(٤٧).

(٤٥) البيان والتبيين ١/٢٦٨.

(٤٦) وانظر، عيون الأحيار ٥/١٥٧، الممد الفريد ١/٢٩٦.

(٤٧) البيان والتبيين ١/١١٣.

وطائفة رابعة يُشَبِّدُ الجاحظُ باستعمالها اللغوي، تلك هي طائفة الكُتَّاب الذين المسو
من الألفاظ ما لم يكن متوَعِّراً وحشياً، ولا ساقطاً سُوقِيّاً، ورعا فادت هذه الطائفة طائفة
الأعراب لرقّة كلامها وسهولة مسلكها، وذلك ما دعا الجاحظُ إلى أن يقول: إنه لم ير قطُّ
نُصْلَ في البلاغة من الكُتَّاب^(٤٨).

وإذا كان القرن الثالث الذي عاش فيه الجاحظ قد شهد نهضة نحوية مجيدة، تمتد في
الساس بين علماء البصرة وعلماء الكوفة في مسائل النحو: أصولها وفروعها بعد كان
مسيراً للعرابة أن يشجع هذا السافس على الانحراف اللغوي، حين تحول إلى حصومة
حزبية بعد أن كان في أول أمره مُهَيَّأً عن الهوى، وقد زاد في هذه المصومة أمور السياسة،
إذ كان على كل من العريقيين في البصرة والكوفة أن يؤيد رأيه، ولا سبيل إلى ذلك إلا
بكلام العربي الخالص، ومن ثمَّ وجدنا الأعراب يرحلون إلى أمصار العراق، ويزداد
عندهم في البصرة والكوفة حاسة، لما شعروا بالحاجة إليهم لنصرة مذهب على مذهب،
وأصبحت مصاعنتهم بالعراق هي الكلام الذي يضمن لهم رزقاً وفراً، وجأها عند السلطان،
وحظوة عند العلماء، ولئن نحرى بعض هؤلاء الأعراب الصواب في قوله لقد كان بعض
منهم لا يتحرأ، بل يُلقي الكلام على وفق ما يراد منه وعلى هوى من يريده، وكان
يوس بن حبيب يطلب من الأعراب أن يصمروا من الشعر ما يوافق مذهبهم، وحين كثر
منه ذلك ضاق به الأعرابي - وهو رُوْبَة بن العجاج - وقال له: حَتَّامُ تَسْأَلُنِي عَنْ هَذِهِ
الْأَبَاطِيلِ وَأَرْخِفُهَا لَكَ؟ أما ترى الشيب قد بلغ في لحيته^(٤٩)؟

وكان الكسائي قد تعلم اللغة على علماء البصرة، ثم تحول عنهم إلى بغداد، حيث
استمع إلى من فيها ومن حولها من الأعراب - وهم فيما تذكر الرواية - أحلاط من
قبائل غير عريقة في العربية، ومنهم أعراب الخَلِيبَات الذين قدموا إلى بغداد، وضربوا
خيامهم في قُطْرُبُل، فأحد عنهم الفساد من الخطأ واللحن فأبعد بذلك ما كان أخذه
بالبصرة كله - على ما يقول أبو زيد^(٥٠).

ولأجل هذا لم يتمتع العربي البارز بالعراق مثل النخعة التي كان يتمتع بها عندما كان
في لباده، ولم تحظ كلامه بالنسليم والقبول والاسهاد الذي كان يحظى به قبل أن

(٤٨) البيان والتبيين ١/٩٥

(٤٩) أخبار النحويين البصريين ٢٨، الأغاني ٤٩/٢٣، ٨

(٥٠) أخبار النحويين البصريين ٤٤

نساكن العلماء، ولم تكن في وسع هؤلاء العلماء أن يميزوا العربي الفصيح من غيره إلا بالاحتبار، وذلك بأن يسمعوهم الكلام الملعون، فإن فهمه بهرجوة وزيغوه ولم يأخذوا عنه، لتيقنهم من كذبه وكثرة مخالطته الأعاجم حتى لأن جلده وفسد طبعه ولسانه، وكان أقوى سلاح وجهه البصريون إلى الكوفيين ما جاء على لسان أبي الفصّل الرّياشي البصري «نحن - يعني البصريين - نأخذ اللغة عن حرّشة الضّباب وأكلة اليرابيع، وهؤلاء - يعني الكوفيين - أخذوا اللغة عن أهل السواد وأصحاب الكواميخ وأكلة الشّوارير»^(٥١)

وإذا تزعزعت الثقة في الأعراب لم يكن في العراق من يحمّن العربية - في القرن الثالث - إلا أولئك الذين تلقّوا العربية بالتعلم على أيدي النّفاة من العلماء، حتى هؤلاء لم يسموا من الانحراف؛ لكن صحة ألسنتهم أمراً مكنساً لا طبعاً فيهم، ولا يكاد شاعر أو نثر يسلم من مأخذ لغوية استتبركت عليه.

وما إن يحلّ القرن الرابع حتى نجد اللّحن في اللغة أمراً مألوفاً، يوشك أن يكون غير معيب في أوساط المثقّفين، فأحمد بن فارس اللّغوي (ت ٣٩٥ هـ) ينحسر ويأسف على ما أصاب العربية على ألسنة المثقّفين من المُحدّثين والفُهاء الذين لم يروا بأساً في أن يتخلّى المُحدّث والعقيد عن المعرفة اللّغوية واستقامة اللسان، يقول: «وقد كان الناس قديماً يجتنّبون اللّحن فيما يكتبونه أو يقرّأونه اجتنابهم بعض الذّنوب، أما الآن فقد تجاوزوا، حتى إن المُحدّث يحدث فيلحن، والعقيد يؤلف فيلحن، فإذا بيّها قالوا: ما بدرى الإعراب، وإنما نحن محدّثون وفُهاء، فيها يُسرّان بما يُساء به اللّبيب، ولقد كلمت بعض من يذهب بنفسه ويراها من فقه الشّاعري بالمرتبة العليا في القياس، فقلت له: ما حقيقة لقيس ومعاذ؟ ومن أيّ شيء هو؟ فقال: ليس علىّ هذا، وإنما علىّ إقامة الدليل على صحته»^(٥٢) ثم يعلّق ابن فارس على هذا بقوله: «عقل الآن في رجل يقيم الدليل على صحة شيء لا يعرف معناه ولا يدري ماهوه، ونحو ذلك باق من سوء الاختيار»^(٥٣)

ولم يقتصر الأمر على محدّثي القرن الرابع وفُهائه، بل تطرق الانحراف إلى ألسنة الخاصة من المثقّفين الذين تُدار بأيديهم أمور الدولة، ومنها القضاء، وعد حكّي المقدسي (ت ٣٨٠ هـ) أنه كثيراً ما كان يحضر مجلس قاضي القضاة يعداد ويحجل من كثرة ما يلحن في كلامه، وإن كان البغداديون لا يرون في ذلك عيباً^(٥٤). كما ذكر الحريري

(٥١) أحسن التّأليف ١٨٢

(٥٤) المصدر السابق.

(٥١) أخبار النّحويين البصريين ٦٨

(٥٢) الصّاحبي في منه اللغة ٣٢

(ت ٥١٦ هـ) أنه رأى كثيراً ممن تستمعوا أئمة الرعية واتسموا بسبغ الأدب، عند صاهروا العامة في بعض ما يقرط من كلامهم، ويرعف به مزاجهم أعلامهم مما يخفض من قدر العلية ويصنها^(٥٥).

ويكثر ظهور الانحراف على ألسنة الخاصة من الحكام والوزراء والنصحاء والمتقنين وعلماء اللغة على سواي السنين - اكتسب العامة الملحونة طوائف كثيرة، تتسع نطاقها، وامتد سلطانها، ووجدت من يرضى بها ويدافع عنها، إلا قريقاً من علماء اللغة ناصبها العدا، وتعميها في كلام الشعراء والكتاب وغيرهم، وهؤلاء هم من يطلق عليهم (علماء التنقية اللغوية).



وبعد أن عرضنا للفساد اللغوي في العراق على وجه الإجمال نعرض له الآن في شيء من التفصيل، ولن نقصر العرض على الجانب النحوي، بل سنتجاوزه إلى مختلبي الجوانب اللغوية؛ حتى تكون الصورة أتم، والوصف أدق، وسنتخلص ذلك كله مما وصل إلينا من كتب اللحن اللغوي، مهمين بسبب كل انحراف إلى من استدركه. وقد دار بخاطرنا أول الأمر أن نعبر هذه الكتب واحداً بعد الآخر، لكن تبين لنا خطأ هذه الدراسة، أو عدم دقتها؛ وذلك لما يأتي:

١ - أن هناك آراء لأصحاب كتب اللحن لم ترد في كتبهم، ويذكر من ذلك:

• الكسائي، فس آرائه التي لم ترد في الكتاب المسبب إليه وهو (لحن العوام)؛ ما جاء في الأمالي، لأبي على القالي (٣٢/٢): وَقَصْتُ عَنْ الدابة أَقْصَاهَا وَقَصًّا، وَلَا يُقَالُ، وَقَصْتُ الْعُنُقَ نَفْسَهَا.

وما جاء في لسان العرب (دم - خلق): لم أسمع أحداً ينقل الدَّم، ولم سمعهم قالوا حَلَقَةً، في شيء من الكلام.

• ثعلب، الذي نصيف إلى ما استدركه في فصيحه استعمالات أخرى أحدها على العامة، ووردت في (عائب الفصيح) لأبي عمر الزاهد وتبلغ سبعة وعشرين استعمالاً، ومنها:

(٥٥) حرة الترام ٢

أَنْتُ تُؤَذِّنِي، وَلَا يُقَالُ: تَأَذَّنِي - بفتح التاء (١/٣) * ويقال: طردته فذهب ولا يقال: اطرده (٢/٣) ويقال: هو التَرْقُلُ، وَلَا يُقَالُ: قَرَقِرَ (٢/٦) ويقال: مَا أَتَبَ فِي هَذَا يَوْحَدَانَةً، وَلَا يُقَالُ: يَوْحَدْنِي (١/٧) وَلَا يُقَالُ: فَلَانٌ وَجُمٌ - بكسر الخاء (٢/٧) ويقال: نَاحِرٌ عَمِي، وَلَا يُقَالُ: أَخْرَعْنِي، إِلَّا أَنْ يُرِيدَ: أَخْرَعْنِي شَيْئًا (٢/٧) ويقال: غَيَّرْتُ الْمَوَازِينَ (٢/٧) وَلَا يُقَالُ: حَدِيثٌ مُسْتَفَاضٌ، إِلَّا أَنْ تَقُولَ: فِيهِ (١/٨) وَلَا يُقَالُ: أَدْوِيهِ فِي جَمِيعِ دَاءٍ (١/٩).

وإِذَا أَصَعْنَا هَذِهِ الْمَسَائِلَ لِنَعْلِبَ، لَا لِأَيِّ عَمَلٍ الزَّاهِدِ؛ لَمَّا جَاءَ فِي مَقَدِّمَةِ (عَائِبِ الْمَصْبِيحِ) مَنْ نَسَبَهَا إِلَيْهِ، قَالَ أَبُو عَمْرٍ: «هَذَا كِتَابُ الْغَائِتِ مِنَ الْمَصْبِيحِ، قَرَأَهُ أَبُو جَعْفَرٍ بِنِ شَدَّادٍ عَلَى أَبِي عَمْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ اللَّعُوزِي الزَّاهِدِ بِبَهْدَادٍ فِي سَنَةِ ٣٤٢ هـ. قَالَ أَبُو عَمْرٍ: أَخْبَرْنَا نَعْلِبَ بِمَا فِي هَذَا الْكِتَابِ»^(٥٦).

٢ - وَأَنْ هُنَاكَ آرَاءُ لِعُلَمَاءٍ ائْتَمَرُوا بِاللَّحْنِ اللَّعُوزِي، وَقَدْ قُذِّبَتْ كَتَبُهُمُ الَّتِي أَلْفَوْهَا فِي هَذَا الْمِيدَانِ، وَقَدْ وَفَّقْنَا إِلَى اسْتِخْلَاصِ بَعْضٍ مِنْ هَذِهِ الْآرَاءِ، وَمِنْ هَؤُلَاءِ: * لِعُرَاءَ: وَقَدْ جَمَعْنَا مِنْ آرَائِهِ إِحْدَى عَشْرَةَ مَسْأَلَةً، فَهُوَ لَا يَجِيزُ قَوْلَهُمْ: شَلَّتْ يَدُهُ - بضم الشين - (اللسان: شلل) وَلَا يَجِيزُ قَوْلَهُمْ: صَحِيحَةٌ مَقْرِيَّةٌ (اللسان: قرأ) وَلَا يَجِيزُ قَوْلَهُمْ: شَمْعٌ - بِإِسْكَانِ الْمِيمِ - (إصلاح المنطق ٢٧) وَلَا: رِغَايَةُ اللَّبَنِ - بِكسر الأول وهاء قبل الآخر (إصلاح المنطق ١١٢) وَلَا: الْجَلُودِيُّ - بضم الجيم - نسبة إلى جلود بفتحها (إصلاح المنطق ١٦٢) وَلَا: ذُكْرٌ - بِكسر الدال - مِنْ قَوْلِهِمْ: جَاءَ مَا عَلَى ذُكْرٍ (إصلاح المنطق ١٦٨) وَلَا: جَنَّتْ إِلَى عِنْدِكَ (الحس العام للجوالقي ٩) كَمَا لَا يَجِيزُ: لَأَلْ - لِصَاحِبِ التَّلَوُّنِ (التنبيهات على أغاليط الرواة ١٢٠) وَلَا: الْبَوَاطِلُ، فِي قَوْلِهِمْ: فَلَانٌ يَحْدُثُ بِالْبَوَاطِلِ (تقويم اللسان لابن الجوزي ١٦) وَلَا: الْبِهَامُ - فِي الْإِبِهَامِ - (تقويم اللسان لابن الجوزي ٨٤) وَلَا: تَوَنَّرَ وَتَحَمَّدَ - بَدَلًا مِنْ قَوْلِهِمْ: تَوَفَّرَ وَتَحَمَّدَ - (اللسان: وفر) وَلَا يُقَالُ لِلْكَسَاءِ الْأَسْوَدِ: بَرَزَكَانٌ وَلَا بَرَزَكَانِي، وَإِنَّمَا يُقَالُ: بَرُكَانٌ وَبَرُكَانِي (المغرب في ترتيب المعرب ٣٥/١).

* الْأَصْحَمِيُّ: وَقَدْ جَمَعْنَا مِنْ آرَائِهِ فِي اللَّحْنِ فَوْقَ الْخَمْسِينَ مَسْأَلَةً، نَذْكُرُهَا - مَعَ أَمَاكُهَا - بِإِخْتِصَارٍ:

* الرَّمْ الْأَوَّلُ لِلْوَرَقَةِ فِي الْمَطْوُوعِ، وَالتَّانِ (١) لَطَوْرُهَا، وَ (٢) لِبَاطِنِهَا
(٥٦) الْغَائِتِ مِنَ الْمَصْبِيحِ، الْوَرَقَةُ الْأُولَى.

في لسان العرب: القلطيان والقرطيان - في: الكتنيان - بمعنى المياد (مطب
ومسب) ^{١٥٧} وأقرته السلام (أمرأ) وليهيك القارس (هنا) ووضعت في همرحة - بفتح الحيم
وشديد الراء - (همرج) والمخلط في الاستعمال بين حص وحيث (حب وحيث) وبها
(بهي) وما ألوك جهدا (ألو) وإيه - بغير توين - للاستزادة من الحديث (أيه) وعصاة -
في عصا (عصو) واستأمله - بمعنى استحفه (أهل) وفي صدره جنة - في إخيه (أخ)
وحمساة بالهاء (حمس) وهذا توب يقطع ويقطع ويقطعني - بمعنى يصلح أن يقطع
عصيا (مطم)

وفي شرح المفضل لابن يعيش (٨/١) ^{١٥٨} قضيت العجب من كذا، وصوبه
ما كدت أقصى العجب.

وفي البارع (٥٥): المفس - بفتح العين - والحواب إسكانها.
وفي معجم ما استعجم (٢٦٥/١): أليجاني - في النسب إلى منيج.
وفي الحيوان للجاحظ (٣٣٣/١): أكلنا ملة - وهي الرماد الحار -.
وفي الموشح للمريزاني (١٦٤): زوجة - في: زوج.
وفي الجبانة في إرالة الرطانة (٣٧): الحيشمة - بمعنى الاستحياء.
وفي الاقتضاب في شرح أدب الكتاب حنبش. للرطب من النبات (١٢٨) وركنت
بمعنى: ظلت وتوهمت (١٠٩) وتنصني بمعنى يسأل الصدقة (١١٠) وأوغرت - في: وغرت
(١٩٦) وماء مالح وسمك مالح (٢١٦)
وفي إنباء الرواة (١٦٦/١): قترع الديك - في: قوزع.
وفي تقويم اللسان لابن الجوزي. إدخال الألف واللام على اللفظتين: كل وبعض
(١٠٣) وشتان ما بينهما (١٤٨) ومالي وما لفلان (١٩٣).
وفي المعرب في ترتيب المعرب (٩٦/٣): المجازة - بفتح الجيم -
وفي إصلاح المنطق. أغار في البلاد (-٢٤) وطفارتي بكسر الأول سبه إلى

(٥٧) ما بين التوسين إشارته إلى الملة المعربة في لسان العرب

(٥٨) ما بين التوسين هنا وصيا يحده لأرقام الصفحات في الكتاب.

ظمار - يمسحه - (١٦٢) ويرق النساء (١٦٤) وقوى العود - يكر الواد - (١٩٠)
وأبرق له ولوعد (٢٢٦) وفاظت نفسه أو قاضت (٢٨٦)

وفي تنقيب اللسان، لاين مكى الصقل: شىء معوج يفتح العين وشديد الواو
المسوحة - (٢٣٤)

وفي أدب الكاتب، لاين قتيبة: دين (من الدين) ومديون - لمن كثر عليه الدين -
(٣٢١) وقوموا بأجمعكم - يفتح الميم - (٣٢١).

وفي لمن العامة، للزبيدي (٢٢): أمانة في بيت حتى الرمة:
لأمانة من وحش بين سويقة وبين الجبال العفر ذات السلايل.

وفي ثرة الفواص، للحريري (٨٥): زيادة (إذ) في جواب يها.
وفي كشف الطرق، للآلوسي: ثمان - دون ياء - (١٩٠) وحوائج - جمع
حاجة (٢١٢).

وفي المغرب في ترتيب المغرب: يتراب - في: يتراب -
وفي انتبهات على أغالط الرواة (١١٥): ناموسة - في ناموس -.
وفي ذيل الفصح (١١٤): المجانة والجنيس.

وفي محاولة الشراء (٥٠): حذف همزة الاستفهام من بيت عمر بن أبي ربيعة:
ثم قالوا، تبيها؟ قلت: بهراً عند الرمل والخصى والشراب

• أبو حاتم السجستاني وقد أورد له الدكتور رمضان عبد التواب^(٥٩) ثماناً وتلاثين
مسألة، يظن أنها مأخوذة من كتابه المفقود (ما تلص فيه العامة) ولكن بمرض هذه
المسائل على كتب اللغة أمكن رد كثير منها إلى صاحبها - وهو الأصمعي - الذي كان
أبو حاتم يروي عنه، ومن ذلك: ما ألوك جُهْدًا، واستأهل بمعنى استحق، وإدخال الألف
واللام على كل وبعض، واستعمال حين وحيث: كل منهما في موضع الآخر، والمعص - يصح
العين -، وأتيجاني - في النسب إلى منج - وقد سبق أن ذلك من رأى الأصمعي.

(٥٩) من العامة والطور اللوى ١٤١ - ١٥٤

على أننا نظن أن كتاب السجستاني المفقود لم يأت بجديد كثير في مجال اللحن المعري، وإنما جُل ما فيه من استدراك العلماء قبله، ولا فضل للسجستاني إلا بإضافته بعض الأمور اللغوية، يدلنا على ذلك أن الزبيدي قد تصفح هذا الكتاب، ثم قال «رأيتة مشتملاً على ما يشتمل عليه سائر الكتب الموضوعة في اللغة، ورأيت النفس الذي قصده، والضرب الذي اعتمده ووسم الكتاب به - يقصد تسميته لحن العامة أو المزال والمفسد - نَزَّوًا فيها ضَمَنَهُ من تفسير الغريب وتصريف الأفعال وتوجيه اللغات، فكان الكتاب مُزَلِّعاً لغير ما نسب إليه وعُرف به^(٦٠)».

وفي لسان العرب مسأله أخرى نسبت إلى أبي حاتم، قال ابن منظور: «قال أبو حاتم: العامة ربما قالوا في مصارع أفضل ذلك إملاً: أفضل ذلك.. ناري^(٦١)، وهو فارسي مردود، والعامة تقول أيضاً: أمال، فيضمون الألف، وهو خطأ أيضاً، والصواب: إملاً - غيرُ مُمال - لأن الأدب لا تمال» (اللسان: إملاً). ومن اللسان أيضاً تبين أن السجستاني - قبل الحريري - هو الذي استدرج على العامة استعمالها: أَرْجِيَّةً وأَقِيَّةً - جَمْعَيْنِ للمفردين: رحا وقفا (اللسان: رحو، قفو).

• أبو هلال العسكري: وقد روى عنه ابن الجوزي في تقويم اللسان هذه المسائل:

أَشْرَ ترید ١ - ن: أي شيء، ترید؟ (٩٥)^(٦٢) وأَرْبَلٌ - بمعنى قديم (٩٧) وجوابات، جمع جواب (١١٢) وحَلَّةٌ - للتوبيخ من جنس واحد (١١٥) وحوائج - جمع حاجة (١١٧) [الحق أنه للأصمعي] وقَتِيَّةٌ - بفتح القاف - (١٦٧) والمَرَى - بكسر الراء (١٨٣) [الحق أنه لابن السكيت].

٣ - وأن من أصحاب الكتب من لم يكن له جهد كبير في ملاحظة أخطاء عصره وبلده، وإنما حصره في جمع آراء أساتذته وتلخيصها أو شرحها، ومن الخطأ البين أن تدرس هذه الآراء على أنها له ولعصره وبلده، ومن هؤلاء ابن الجوزي، الذي صرح في مقدمة كتابه بأنه جمع من كتب العلماء وليس له فيه إلا الترتيب والاختصار^(٦٣).

٤ - وأن من كتب اللحن ما يضم آراء تخالف المشهور عن أصحابها، ومن الخطأ

(٦٠) لحن العامة للزبيدي ٥ - ٦

(٦١) كلمة فارسية ساقطة من اللسان

(٦٢) الأرقام هنا وفيما بعده لصفحات الكتاب (تقويم اللسان)

(٦٣) تقويم اللسان: المقدمة

دراسة هذه الآراء على أنها لهم، وأعني بذلك الكتاب المنسوب إلى الإمام الكسائي (لحن العوام) فقد حوى بعض الآراء غير المعروفة عن الكسائي في كتب اللغة بل المشهور عنه حلافها، ومن ذلك ما جاء في الكتاب من غطتة كسر القاف من الفعل (مقم) وفتح الدال من الفعل (وددت) والتفرقة بين: قيست النار وأهبطته العلم، وبين: غما (الواوى) بمعنى راد ونفى (اليائى) بمعنى أحمز وأسود. وعند الجوهري وغيره من أصحاب المعاجم أن الكسائي ارتضى غير هذا^(٦٤).

٥ - وأن الاتجاه إلى دراسة الآراء، دون الاتجاه إلى دراسة الكتب بكامل أمرين: أحدهما: الدقة في سيرة الرأى إلى صاحبه، وقد أهمل ذلك كثير من كتب اللحن وكان الرجوع إلى كتب اللغة والنحو والأدب والطبقات والتاريخ هو السبيل إلى هذه الدقة. والثاني: ربط الانحراف اللغوى بالمكان الذى ظهر فيه، وربما بالزمان أيضاً، وهو أمرٌ تقرينٌ ظوئى؛ لأنه من غير المعقول أن يستقرَّ عالم في بلد واحد كالبحريرة أو الكوفة أو بغداد فقد كانوا ينتقلون في مختلف أصفار العراق، وربما فيها جاورها أيضاً. كما كان العلماء أيام جمع اللغة يحملون بهلاد الحجاز - ولاسيما الكسائي والأصمعي - هذا من حيث المكان.

أما من حيث الزمان فلأنتا وجدنا انحرافات لغوية متكررة في كتب اللحن في عصورها المختلفة، وهو مادعا بعض الباحثين المعاصرين إلى القول بأنهم كانوا ينقلون خفياً عن سلفه دون نظر إلى أن ذلك الانحراف وقع في زمانهم أولاً^(٦٥). وإن كنا نحن على ظننا الحسن بهؤلاء؛ إيماناً مباً بأن الانحراف الذى يظهر على الألسنة قلها يعود إلى حاله الأصل من الصحة والصواب حتى مع التشبيه عليه؛ لحتمه على اللسان أولاً، ولكثرة الطائين به مع قلة المصححين له ثانياً، وأقرب إلى الظن أنه لو صححت العامة انحرافاً في عصر هذا الذى نقل عن سيقه لأشار هو إلى ذلك وبه عليه.

وحتى نيسر الربط بين اللحن اللغوى وزمانه نذكر هذه القائمة بأسماء العلماء الذين عُنُوا بأمر اللحن اللغوى عن أثر عنه كتاب، ومن الذين عثرنا على آرائهم في هذا المجال:

(٦٤) العربية (يوهلن ط) ٨٩ وانظر مقدمة الكتاب المنسوب إلى الكسائي.

(٦٥) مستوى الصواب والمخطأ ٢٣٦.

اسم مؤلفه	سنة وفاته	عالم التتقية القنوى
ما تلحق فيه العوام	١٨٩ هـ	١ - الكسائي (علي بن حمزة)
آراء مجموعة	٢٠٧ هـ	٢ - الفراء (محيى بن زياد)
آراء مجموعة	٢١٦ هـ	٣ - الأصمعي (عبد الملك بن قريب)
إصلاح المنطق	٢٤٤ هـ	٤ - ابن السكيت (يعقوب بن إسحاق)
آراء مجموعة	٢٤٨ هـ	٥ - السجستاني (سهل بن محمد)
أدب الكاتب	٢٦٧ هـ	٦ - ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم)
فصبح ثعلب	٢٩١ هـ	٧ - ثعلب (أحمد بن يحيى)
		٨ - أبو هلال العسكري (الحسن بن عبد الله)
آراء مجموعة	٣٩٥ هـ	
درة العواص	٥١٦ هـ	٩ - الحريري (القاسم بن علي)
نكلمة ما تلحق فيه ابدمة	٥٣٩ هـ	١٠ - الجواليقي (موهوب بن أحمد)
تقويم اللسان	٥٩٧ هـ	١١ - ابن الجوزي (عبد الرحمن بن علي)
		١٢ - اليفدادي (موفق الدين عبد اللطيف بن يوسف)
ذيل الفصيح	٦٢٩ هـ	

• • •

ثانيًا

من مظاهر الخطأ في لغة العراقيين*

الإفراد والتثنية والجمع

(أ) جمع الثلاثي:

أشار الكسائي إلى أن العامة في ريمه كانت تجمع بعض أمثلة الثلاثي الذي هو على وزن فَعَلَ - يفتح فسكون - كما تجمع الرباعي (على فعال) قالوا: جَذَى وَجَدَاها (٥٠) **.

ويشير الأصمعي إلى أن العامة في ريمه كانت تجمع على (فواعل) ما جاء من الثلاثي على فَعَلَة وثانيه ألف المد، قالوا: حواتج - في جمع حاحة (اللسان: حوج).

أما ابن السكيت فقد لاحظ أن الناس يجمعون على (أفعلة) ما كان من الثلاثي على فَعَلَ، ويُفَعَل ويُفَعَّل، قالوا: أُجَرِّرة وأَقَرِّرة وأَقْبَلَة وأَبْرَسَة وأَبْرَجَة - في جمع: جُرَز وقُرْط وفَيْل وترْس وزُج (إصلاح المطلق - ١٧).

ولاحظ السجستاني أنهم يجمعون الريح على (أرياح) نوهًا أن ياءها أصل غير مُفَعَّل مقلوب عن الواو (اللسان: روح) كذلك لاحظ السجستاني أنهم يجمعون من الثلاثي المفصّر الكلمتين رَحًا وقَمًا على (أفعلة) فيقولون: أَرَجِيه وأَفْعِيه (اللسان: رحو - قمر) وكأنهم كانوا ينطقون الكلمتين بألف المد، نحو: عطاء وأعطية.

أما ثعلب فلاحظ أنهم يجمعون على (أفعلة) ما كان مُفَعَّل العين على فَعَلَ - يفتح الفاء والعين - فقالوا: داء وأدوية (خاتم القصيح ١/٩).

* يعتبر ما ذكر في هذا الفصل مد يكون عنه من قبيل الخطأ أمرًا غير مقبول، إما لوروده في لغة هريبيد أو لاحتماله التأويل الذي يوقعه لكنا ذكره هنا على عهده أصحابه الذين رأوا أنه غير صحيح أو أنه أصبح ثم إننا سنقدم مبحثًا مستقلًا فيما بعد نوضح ذلك.

** الرهم هنا وفيما بعده لأصحاب الكتاب الخاص بذكر عالم.

وأما الحريري فيشير إلى أن أهل زمانه يجمعون بعض الثلاثي ساكن العين على (أفاعِل) تارة وعلى (فَعَالِي) تارة أخرى. قالوا: الأراضى، في جمع الأرض (درة) لغواص (٦٥) والثدياء، في جمع ثدي (درة) لغواص (٥٦) وأتتهم يجمعون الهم على أفعال (درة) لغواص (٩٠) على توهم أن الميم في المفرد أصل مشددة وأن الكلمة ثلاثية على فعل. ولاحظ المواليتي أن الناس في زمانه تستعمل القرايا جمعاً لغرية.

(ب) جمع غير الثلاثي:

كانوا - زَمَنَ الكِسائي - يجمعون الجند على جُند - بضم ففتح (٤٤) خطاً بينه وبين الجند التي هي الجبال. ولاحظ الفراء أنهم يقولون: فلان يُحَدِّثُ بالهواطل، وكلام العرب هو: الأباطيل، واحداً أبطولة أو إبطالة (ابن الجوزي ٩٦). وهناك من الكلمات مالا يجمع إلا بإضافة (ذو) أو (ذات) إليه، ولكنهم زَمَنَ السجستاني كانوا يجمعونها الجمع الأقصى، فيقولون: الطواسين والحواميم، في جمع: طس وحم (اللسان: طس - حم). ورأى ثعلب أنهم يجمعون جمع تصحيح للمذكر أو المؤنث مالم يرد عن العرب جمع كذلكه قالوا: مَرْمُومٌ ومَرَّاتٌ - في جمع امرئ وامرأة - والوارد في المذكر: قوم، وفي المؤنث: نسوة (النصيح ٨٠).

أما أبو هلال العسكري فقد سمعهم يجمعون الجواب على: جوابات (ابن الجوزي ١١٢) وجواب مصدر مبهم، لا يثنى ولا يجمع. ولاحظ الحريري أنهم يجمعون (الجوالق) بالآلف والتاء، فيقولون: جوالقات، وأسما الجنس المذكر لا تجمع كذلك إلا ماورده (الدرة ٢٥٨) وأنهم يجمعون الأرقية على أفعال، فيقولون، أواق (الدرة ٧٦) ويخطئون هذا الجمع بجمع أرق الذي هو الثقل، وكذلك لاحظ الحريري أنهم يجمعون على فعل - بكسر ففتح - ما كان من المفرد على فَعَلٍ - بضم فسكون - فيقولون: طُولٌ وطُولٌ (الدرة ١٦٧) والطُول هو الحبل، أما الصفة التي هي على وزن فعلاء مؤنث أصل فيجمعونها بالآلف والتاء، يقولون: حمراء وحمراوات وبيضاء وبيضاوات (الدرة ١٦٦)

ويشير المواليتي إلى ما كان يحدث في عصره من جمع المكوك وهو كَيْلٌ لأهل العراق على المكائيت، وهذا الجمع إنما هو للمكاء، وهو طائر يسقط في الرياض ويتكوى

أى يَصِفُ (لحن العوام ١٠) وما كان يسمعه من جمع الخيشوم وهو الأنف - على معاشيم (لحن العوام ١٢) وحده أن يجمع على خياشيم أو خياشم، ثم ما كان يسمعه من هذا الجمع القريب للأتوية على أنيايب، الذى وصفه بأنه لفظ شنيع وبذاء مُكرَّر (لحن العوام ١٠).

(ج) التبادل بين المفرد وقسيميه:

١ - المفرد دالٌّ على المتق: ذكر الأصمى أن عامة زمانه استعملوا المفرد دالاً على المتق فيها لا بعمل. فقالوا: تَوَّأَمَ وَزَوْج، والصواب: تَوَلَّأَمَ وَزَوْجَان (اللسان: زوج) ويبدو أن هذه الظاهرة قد استمرت فيها بعد، وكثرت أمثلتها، إذ أشار إليها ابن قتيبة في أدب الكاتب (٣٢٤) وأضاف إلى المثالين السابقين: يَفْرَاضُ وَمَقْصُ وَجَلَمَ، ثم ابن السكيت في إصلاح المنطق، كما أشار إليها الحريري في الدرة (٢٥٢) وذكر أمثلة ابن قتيبة.

٢ - الجمع في محل المفرد: أشار إلى هذه الظاهرة أبو حاتم السجستاني، فذكر أن العامة تستعمل الجُفَّان - وهو جمع - في موضع الجُفَّاة المفرد (البارع ١١٦) وكذلك ذكر ابن قتيبة أنهم يقولون: أَنْتَ سَبِيلَةٌ، فيستعملون سَبِيلَةً - وهى دالَّة على جماعة - خبراً عن المفرد، والصواب: أَنْتَ مِنَ السَّبِيلَةِ (أدب الكاتب ٣٢٦) وأشار مرفق الدين لهندى إلى أنهم يقولون: كُتِبَتْهُ مِنَ الْعُشْرِ الْأَوَّلِ أَوِ الْآخِرِ، والعشر جمع لا يرصف بالمفرد (ذيل المصباح ١١٤).

التذكير والتأنيث

(أ) الخاص بالمؤنث:

في زمن الكسائي استعملت العامة المؤنث المعنوى بإضافة التاء إليه، فقالوا: أُنَاتُ - أنثى الحمار - في أنار (٤٨) واستعملت بالتاء الوصف الخاص بالمؤنث، فقالوا: امرأة طالقة وطاهرة وحائضة وريبع عاصفة (٤٣) وكذلك حكى الأصمى أنهم استعملوا زوجة - بالتاء - بدلاً من زوج (اللسان: زوج) وأما العصا فقد استعملوها مرة بالتاء فقالوا: عصاة، ومرة أخرى بالمد فقالوا: عصاء (اللسان: عصو) ويشير ابن السكيت

إلى أن عامة زمانه استعملوا عجوزة بالتاء في عجوز (إصلاح المطلق ٢٩٧) وكذلك
حكى السجستاني أنهم يقولون - ذبابه - في دباب (لحن العوام للزبيدي ٣٦) وأشار
الحريري إلى أنهم يستعملون الضبعة بدلا من الضبع (الدرة ٩٨) ورَحَلَة - الأسي من
ولد الصان - بدلا من رَحَل (الدرة ١٣٠)

(ب) ما يستوى فيه النوعان:

يعلم من كلام الكسائي أن العامة كانت تستعمل بالتاء الأوصاف التي يستوى فيها
المذكر والمؤنث - من حيل بمعنى مفعول، وهَوَل بمعنى فاعل، ومِفْعَال، وذلك عند وصف
المؤنث بها، فيقولون: امرأة جميلة وكريمة وعين كحيلَة وليلة مطيرة ولحية ذهبية، وكذلك
يقولون امرأة ولودة وحسومة وودودة، وكذلك يقولون امرأة يَكْسَالَة ومِطْعَامَة
ومصْحَاكَة. إلخ، وقد فهمنا ذلك من تحديده الاستعمال العربي لهذه الأوصاف، كأنه ينهي
عما يستعمل في زمانه على خلاف استعمال العرب - أي إلحاق التاء دون قصد المبالغة (لحن
العوام ٤١ - ٤٢)، كذلك قالوا جَيَّة حَلَقَة بالتاء - أي بالية - (اللسان: خلق).

وأشار ابن السكيت إلى الظاهرة نفسها بقول العامة: بلحفة جديدة (إصلاح المنطق
٣٤٣) مع الكلّيات التي ذكرها الكسائي قبله، وكذلك أشار إليها ابن قتيبة بإضافة في
باب عقده بعنوان: أوصاف المؤنث بغير هاء (أدب الكاتب ٧١ - ٧٢) وأشار إليها
الحريري بقول العامة: امرأة شكورة ولجوجة وصبورة وخثونة (الدرة ١٥٠).

(ج) علامات التأنيث:

قالوا في رسم الكسائي: أَثَاء الطائر - بدلا من أُنثى (لحن العوام ٢٩٧) وقالوا في
زمان الحريري لهم المرادة: عَزَلَة - بدلا من عَزَلَاء (الدرة ٢٢٦) وأَوَّلَة بدلا من ولى
(لدرة ١٧٠) وقالوا في زمن الخواليقي الكُبُولَة - وهي العصيدة - بدلا من الحَبُولَاء،
وقالوا: رِمَكَاء الطائر - وهي أصل ذئبه - بدلا من رِمَكِي (لحن العوام ١٠)

(د) التبادل بين المذكر والمؤنث:

وأول من أشار إلى ذلك ابن السكيت؛ إذ ذكر أنهم قد يؤنثون بعض المذكر، مثل
الألف في الصدد فيقولون: أَلَف واحدة، وأَلَف قرعاء - بمعنى تامة - (إصلاح المطلق
٢٩٩) وأشار تغلب إلى الخطأ نفسه حين هم بإصلاح خطأ الأمير عبد الله بن طاهر في

(معجم الأدباء ١١٢/٥) كما أشار إليه الحريري أيضا (الدرة ٤١) وذكر كذلك أنهم يؤثثون البطن - وهو مذكر - فيقولون: امتلأ بطنه (الدرة ٤٠)

وستطيع أن تستخلص إجماعاً عاماً للتأنيث عند العامة في العراق، بأنهم وحدثوا العلامة فعملوها انتاء دائماً، وأضافوها إلى الأسماء المختصة بالذكورة كما أضفوها إلى الألف المقصورة؛ إذ لم تكن هذه كافية في ذوقهم للدلالة على التأنيث، أما الألف المسدودة فقد استبدلوا بها التاء.

النسب

(أ) إلى المفسر:

أشار الفراء إلى أنهم ينسبون إلى جلود - قرية بإفريقية - فيقولون: جلودى - بضم الجيم - وهي مفتوحة (إصلاح المنطق ١٦٢) وأشار الأصمعي إلى أنهم ينسبون إلى طفار - قرية باليمن - فيقولون: طفارى - بكسر الطاء - وهي مفتوحة (إصلاح المنطق ٦٢) كما أشار الفراء إلى أنهم يقولون لصاحب اللؤلؤ: لؤل (التنبيهات ١٢٠) أما في النسب إلى منبج - موضع - فكان قياسه منبجى، ولكن ورد: منبجاني، غير أن العامة خالفت ذلك كله فقالت: أنبجاني (معجم ما استعجم ١٢٦٥/١).

كذلك أشار ابن السكيت إلى أنهم ينسبون إلى معامر - حمى من اليمن - فيقولون: معامري - بضم الميم - وهي مفتوحة (إصلاح المنطق ١٦٢) وحكى السجستاني أنهم ينسبون إلى طوران - جبل - فيقولون: طوراني (اللسان: طراً) وكأنهم كانوا يطلقون الكلمة بإطالة مقطعها الأول فيقولون: طورآن، ثم تساهلوا في الحذف - كما دتيم - فقالوا: طوران، ثم جاء النسب على نطقهم أخيراً. أما الحريري فذكر أنهم قد يثثون كسر عين الثلاثي عند النسب فيقولون: ثياب يلكية - بكسر اللام - (الدرة ١٢٧) وقد يثثون الألف والنون قبل ياء النسب فيقولون: شيماني - في النسب إلى سمس - (الدرة ١١٢) وذكر البعداوى أنهم يقولون: شعوى - في النسب إلى شافى (دبل الفصح ١١٤).

(ب) إلى المركب:

وجدناهم ومن الحريري ينسبون إلى المركب برؤيته سواء أكان مزجياً أم عندياً.

يقولون: رَأْمُهُ مُزَي - في النسب إلى رَأْمُهُ مُزَي (الدرة ٢٠٨) ويقولون: تَأَحْلِكِي -
في النسب إلى تاج الملك - وَأَحَدَ عَشْرِي في النسب إلى أَحَدَ عَشَرَ - (الدرة ٢٠٩)

(ج) إلى ما فيه عِلْمُ التَّائِيث:

أشار الحريري إلى أنهم يَتَّيْنُ التاء. فيقولون في النسب إلى دواة - دَوَاتِي (لدرة ٢٥)
ويصفون همزة ممدودة إلى دنيا عند النسب، فيقولون: دُنْيَاتِي (الدرة ٩٣) كأنهم كانوا
يسقطون الكلمة (دُنْيَاء) بالهمزة الممدودة التي اعتدوها أصلية فأَبَقَوْهَا عند النسب، وأحياناً
يبدفون العلامة: تاء أو غيرها، ويضيفون قبل ياء النسب الألف والنون فيقولون:
فَاكِهَاتِي وَبَاقِلَاتِي - في النسب إلى فاكهة وباقلي أو بَاقِلَاء (الدرة ١١٢).

(د) إلى الجمع:

أشار الحريري إلى أنهم قد يسمون إلى الجمع على لفظه دون رَدِّهِ إلى المصدر،
فيقولون: صُحُفِي - بضمين - لمن يقبس من الصحف (الدرة ٢٠٧).

التصغير

لم نجد من أشار إلى انحراف في التصغير قبل الحريري الذي ذكر أنهم يصغرون
المؤنث الرباعي الخالي من التاء بإضافة التاء إليه، فيقولون: عُفَيْرَةٌ - في تصغير
عقرب - (الدرة ٩٢) وأنهم يقلبون الياء وأوًا، فيقولون: سُوَيٌّ وَغُؤَيْتَةٌ وَضُؤَيْتَةٌ
وَبُؤَيْتٌ - في تصغير: شيء وعين وصيغة وبيت - (الدرة ٢٥٢) وأنهم يتوهمون أصالة التاء
في مختار فيبقونها عند التصغير ويقولون: مُحَيِّيرٌ (الدرة ١٣٤) أما في أسماء الإشارة
فسيجدهم يصغرون (ذِي) الموضوعة للإشارة إلى المؤنث، كما صغرت العرب (ذَا) التي هي
للمذكر، فقالوا: ذَيَّا (الدرة ٩٣) وأما في الأسماء الموصولة فذكر أنهم يقولون في تصغير
(التي): اللَّئِيَّا - بضم اللام الثانية، والوارد عن العرب فتحها - (الدرة ١٢) وقلب ياء
الثلاثي وأوًا عند التصغير فظهرت إشارة إليها الجواليقي أيضًا في قولهم: دُو الْعَوَيْتِي (الحس
العوام ١٥) أما البغدادي فذكر أنهم يشددون ياء التصغير في الثلاثي فيقولون: رُحْلٌ
وَحُبَيْرٌ - في تصغير: رجل وحجر - (ذيل الفصيح ١١٧).

المشتقات

(أ) اسم الفاعل:

ذكر ابن السكيت أنهم أتهتوا الياء في اسم الفاعل المفعول الآخر وصنفوها، فقالوا مُكَارِيٌّ - بمعنى مُؤَجِّر الدابة ونحوها - وَمُكَارِيٌّ، ومكان مُسْتَوِيٍّ (إصلاح المنطق ١٨٠) وذكر ابن هنيئة أنهم كسروا الميم في اسم الفاعل من أَقْعَلَ، فقالوا: عصا بِعَرَبَةٍ - بكسر الميم - (أدب الكاتب ٣٠٦) وذكر الجواليقي أنهم أحلوا اسم الفاعل من أرباعي مَحَلَّة من الثلاثي فقالوا: مُوسٍ - في: يانس - (لحن العوام ١٠) كما ذكر الهمداني أنهم لا يُحَلُّون اسم الفاعل من الأجوف، فيقولون: قايم - في: قائم - (ذيل الفصيح ١١٦).

(ب) اسم المفعول:

في زمن ابن السكيت صاعوا اسم المفعول من الثلاثي على صورته من الرباعي، فقالوا: مُضَانٌ وَمُعَابٌ - بدلاً من مَضُونٌ وَمُعِيبٌ - (الإصلاح ٣١٩) واستمرت هذه الظاهرة فيما بعد، إذ أشار إليها الحريري في (الدرة ٧٧) والجواليقي في (لحن العوام ١٩) بقول العامة: مُرْتَمٌ - بدلاً من مردوم.

أما عكس هذه الظاهرة فقد أشار الحريري إلى أنهم قالوا: مَقُولٌ - في مَقْلٌ (السرة ٢٢٣) ومنعوب ومفسود ومفوض - بدلاً من: مُتَّعِبٌ وَمُتَّسِدٌ وَمُتَّعِضٌ (الدرة ٤٨) كما ذكر أنهم يصححون اسم المفعول من الأجوف اليائي، فيقولون: مَمِيوبٌ ومَمِيوَعٌ (الدرة ٧٩).

وأغلب الظن أن إحلال الرباعي محل الثلاثي في كل من اسم الفاعل واسم المفعول ناشئ من استعاضتهم للفعل، حيث يُجَرُّون المشتق عليه، فهم لم يقولوا: مُضَانٌ، إلا لأنهم قالوا في الفعل: أَضَانٌ - بالهمزة - ولم يقولوا: مفسود إلا لأنهم قالوا في الفعل المتعدي: فسد - بلا همزة.

(ج) اسم الآلة:

أشار الكسائي إلى أنهم فتحوا الميم في اسم الآلة من وزني (مَفْعَلٌ ومَفْعَلَةٌ) فقالوا: مَشْمَلٌ ومَشْقَبٌ ومَقْوَدٌ ومَسْجَلٌ ومَبْرَدٌ ومَقْنَعَةٌ ومَضْغَةٌ ومَجْمَرَةٌ ومَشْرِجَةٌ ومَشْرِبَةٌ ومَرْفَقَةٌ ومَخْدَةٌ ومَحْمَةٌ ومَطْنَةٌ (لحن العوام ٢٢) واستمرت هذه الظاهرة فيما بعد الكسائي واتسع

ميدانها، فأشار إليها ابن قتيبة في: باب ما جاء مكسوراً والعامية تقصحه (أدب الكاتب ٣٠٢) مضيماً إليها كلمات جديدة منها: مَطْرَقَة وَمَكْنَسَة وَمَغْرَفَة وَمَقْدَحَة وَمَرْوَحَة وَمَسْلَة ومَطْهَرَة وَمَقْطَع ومَبْضَع ومَجَرَّ ومَجْرَز (أدب الكاتب ٣٠٣) وأشار إليها ثعلب في فصيحه (٣٢٢ ٥٢) وذكر: مَلْحَف ومَلْحَقَة ومَرَّآة ومَأْزَر ومَخْطِط، كذلك أشار إليها الحريري في (الدرة ٢١٢) وزاد: مَقْرَعَة وَمَنْطَفَة، وذكرها البغدادي في (ذيل الفصيح ١٢٣) بأثلة مما سبق وورد أمثلة أخرى، أما ابن الجوزي فقد أشار إلى ظاهرة جديدة في اسم الالة، هي ضم الميم من الصيغة (يفعال) إذ ينطقون المَفْتاح - بضم الميم - (تقويم اللسان ١٨٢).

(د) أمثلة المبالغة:

أشار الكسائي إلى أنهم فتحوا الفاء من قَبِيل وقَبِيل - المنيين للمبالغة والتكثير - فقالوا: بصل حَرْيَف وخَلَّ تَقَّيْف ورجل سَكْبَر وخَبِر وعَرْبِد - بفتح الأول في الجميع (لحن العوام ٣١) واستمرت الظاهرة فأشار إليها ابن قتيبة ببعض مذكر الكسائي (أدب الكاتب ٣٠٤) كما أشار إليها ثعلب ببعض ما ذكره الكسائي أيضاً (الفصيح ٥٣).

(هـ) اسم التفضيل:

استعملوا اسم التفضيل من الخير والشر على خلاف ما اشتهر عن العرب من حذف الهزة منها، فقالوا: فلان أَشَرُّ من فلان أو أَخَيْرُ منه، وأشار إلى ذلك ابن السكيت (إصلاح المنطق ٣٠٧) ثم الحريري (الدرة ٥٠).

واشتقوا اسم التفضيل من غير الثلاثي على (أفعل) فقالوا في زمن الحريري: فلان أَنْصَفُ من فلان - إشارة إلى أنه يفضل في النُصْفَة عليه (الدرة ١٥٩).

وفي زمن ابن قتيبة استعملوا صيغة التفضيل (صَلَّى) بغير الألف واللام والإضافة، فقالوا: هذه امرأة صَفْرَى وكبرى (أدب الكاتب ٤٨٠) وأشار الحريري إلى هذه الظاهرة أيضاً (الدرة ٥٧) كما أشار إلى أنهم يضيفون أفعل التفضيل إلى غير ما هو داخل فيه ومسرل منزلة الجرة منه، فيقولون: زيد أفضل إخوته، مع أنه غير داخل في جملة إخوته (الدرة ١١).

(و) التبادل بين المشتقات:

استعملوا اسم المفعول مؤدياً معنى اسم الفاعل في زمن ابن السكيت، فقالوا: حديث

مُسْتَفْاض (الإصلاح ٣٠٧) ومتاع مُقَارَب - بفتح الراء - بمعنى: وَسَطٌ بين الجيد والردىء - (الإصلاح ٣٠٨) واسمرت هذه الظاهرة فيما بعد، فأشار إليها ابن قتيبة مضمياً قول العامة: طعام مُنَوَّد وتمر مُسَوَّس (أدب الكاتب ٣٠٢) وما سَرَى بذلك مفروح - أى مفروح (أدب الكاتب ٣٢٢) كما أشار إليها ثعلب (قائمت الفصح ٨) ثم الحريري بأمثله ابن قتيبة وابن السكيت، وأضاف هولهم: خيز مُكْرَجٌ بمعنى فسَدَ وعلته خُصْرَةٌ - ورجل مُوسَوَّسٌ وبُسْرَةٌ مُنْتَبَةٌ (الدرة ٥٤) ورجل مُقَطَّعٌ - لمن اسقطت حجته - وجاءوا كالجراد المُشْتَمَل (الدرة ٢٢٧) ورجل متعوس - بدلاً من تاعس (الدرة ١٠٩) ثم الجواليقي في قولهم للكثير الأشغال: مريوبٌ - بدلاً من رابٍ - (الحن العوام ٢٥).

واستعملوا صيغة اسم الفاعل اسماً للمكان، فقالوا في زمن ابن السكيت: المفتيل - بكسر السين - لمكان الاغتسال (الإصلاح ١٦٢) واستعملوا صيغة اسم الفاعل للدلالة على المبالغة والتكثير، فقالوا في زمن الحريري: سائل وسائلة - لمن يكثر السؤال من الرجال والنساء - (الدرة ١١٨) وقالوا: مُنَمَّنٌ - لما يكثر ثمنه - (الدرة ٧٢).

التعديّة وال لزوم

(أ) تعديّة اللازم:

ذكر الكسائي أنهم قالوا: شكرتك ونصحتك - بدلاً من: شكرت لك - ونصحت لك. (الحن العوام ١٠) وذكر ابن قتيبة أنهم قالوا: فَرَّقْتُكَ وَفَرَعْتُكَ - بدلاً من: فرقت منك وفرعت منك (أدب الكاتب ٣٢٣) وذكر الحريري أنهم قالوا: أرسلت إليه هدية، بدلاً من: أرسلت إليه هدية (الدرة ٢٧) وذكر الجواليقي أنهم قالوا: جِئْتُه - بدلاً من: جِئْتُ به (الحن العوام ١٥)

(ب) لزوم المتعدي:

ذكر الكسائي أنهم قالوا: وَقَصْتُ عَنْهُ الداية - بدلاً من: وَقَصْتُهَا (الأمالي ٣٢/٢) وقالوا: أُرْمَعْتُ عَلَى الْمَسِيرِ - بدلاً من: أُرْمَعْتُ الْمَسِيرَ (الحفاجي على الدرة ١٠٠) وذكر ابن قتيبة أنهم قالوا: خَشِيتُ مِنْكَ وَخَفْتُ مِنْكَ وَهَيْتُ مِنْكَ - بدلاً من: خَشِيتُكَ وَخَفْتُكَ وَهَيْتُكَ (أدب الكاتب ٣٢٣) وذكر الحريري أنهم قالوا: بعثت إليه بخلام - بدلاً من: بعثت إليه علاماً (الدرة ٢٧).

(ج) المتعدي إلى غير واحد:

أشار ابن قتيبة ثم الحريري ثم البغدادي إلى أن العامة عدت إلى مفعولن أصلاً
تعدى إلى واحد فقال: غيرتني بكذا (أدب الكاتب ٣٢٣، درة العواصم ١٦٨، ديل
الفصيح ١١٤) وأشار الحريري وتبعه البغدادي إلى أنهم يحلون المصدر من أن ومفعولها
محل مفعولن هب - بمعنى أحسب وظن - مفعولون: هب أني فعلك كذا (درة العواصم
١٤٨، ديل الفصيح ١١٧).

(د) حروف التعدية:

وقع التبادل بين أحرف التعدية في زمن الكسائي، فأحلوا الباء محل من في قولهم:
سخرت بفلان (لحن العوام ٢٢) واستمرت هذه الظاهرة زمن ابن السكيت (الإصلاح
٣٤٢) وزيد عليها إحلال الباء محل عل في قولهم: بن بأهله (الإصلاح ٣٠٦) ومحل عن
في قولهم: رميت بالقوس (٣١٠) كما أشار إليها ابن قتيبة (أدب الكاتب ٣٢٣)
والحريري (الدرة ٢٢٩) والبغدادي (الذيل ١١٥)

وأشار الحريري إلى أنهم أحلوا (عل) محل الباء فقالوا: جلس على بابي (الدرة ٢٢٩،
وخرج عليه خراج (٢٣٠) كما أشار إلى أنهم جمعوا بين حرفي تعدية حين قالوا: دخل
باللهي السجن (الدرة ٢٠).

العدد

حذفوا ياء (ثاني) زمن الأصمى وجعلوا الإعراب على السون (المغرب ١/٨٧،
كشف الطرة ١٩٠) واستمرت هذه الظاهرة زمن الحريري وانسحت فتجاوزت (ثاني)
المفردة إلى المركبة فكما قالوا: عدى ثمان نسوة قالوا: ثمان عشرة جارية (١٦٤).
أما في زمن ابن السكيت فقد أجروا العدد على صورة واحدة - هي صورة المذكر -
دون نظر إلى حال المعداد من التذكير والتأنيث فقالوا: ثلاث أطلس وثلاث دراهم وأربع
أكليب وخمس مراريط وبيت أبياب (٢٩٨) وأشار الحريري إلى أنهم يرفعون العدد
المصاف بإدخال الألف واللام على كل من المتضايقين فيقولون: الثلاثة الأثواب (١٢٥)
وإلى أنهم يصوغون الرباعي المضعف من أسماء العدد فيقولون: مثلث، للبد المسحذ من

ثلاثة أنواع من الطيب (١٢٨) وإلى أنهم يكررون ألفاظ العدد مخالفين الاستعمال العربي، فيقولون: قدم الحاج واحدًا واحدًا واثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة، والوارد: أحاد وموحد، وثناء ومثنى، وثلاث ومثلث ورباع ومربع (٢٠٠) وإلى أنهم يخففون بيًا في العدد، فيقولون: مائه ويَفُّ بِلِسْكَانِ الياء (٢٣٤) وأخيرًا يشير الحريري إلى أنهم قد يتفصصون بإعراب أسماء العدد وهي مُرْسَلَةٌ (٢٣٢) والصواب أن تُبَيَّنَ على السكون.

الظروف

ذكر لقراء أن عامة زمانه يُجْرَوْنَ (عند) - وهي ظرف غير متصرف لا يخرج عن الظرفية إلا إلى الجرِّ بِينَ - تُحَرِّى الظروف المتصرفة، فيجرونها بِ (على) ويقولون: ذهبت إلى عندك (لن العوام للجوالقي ١).

وحكى الأصمعي أنهم يخطئون في الاستعمال بين (حيث) التي هي للمكان و (حين) التي هي للزمان، وقد غلط في هذا علماء مثل أبي عبيدة وسيبويه، قال أبو حاتم: «رأيت في كتاب سيبويه أشياء كثيرة، يجعل حين حيث، وكذلك في كتاب أبي عبيدة بخطه» (اللسان: حيث، حين)، كما حكى أنهم يزيدون (إذ) في جواب (بيناء)، فيقولون: بينا زيد قام إذ جاء عمرو (الدرة ١٨٤) ويزيدون بين مع شأن، فيقولون: شأن ما بينها (اللسان: شئت).

أما ابن السكيت فيذكر أن العامة قد أبدلت فتحة اللام في (حواليه) وفتحة النون في (ظهرانهم) كسرة (١٦٣) ومن المحتمل أنها لم تكن فيها كسرة حالصة، وإنما كانت كسرة محالة نحو الفتحة، كما تنطقها نحن اليوم.

ويجوز للحريري فيجد الناس زَمَنَةً يزيدون (إذ) في جواب بيناء، كما كان زمن الأصمعي (٨٤) كما يجدهم يخطئون في استعمال بعض الظروف، كالظرف (قَطُّ) الذي هو مختص بالنفي في الماضي، ولكنهم يستعملونه لنفي الحال أو الاستقبال، فيقولون: لا أكلمه قَطُّ (١٦) ويخطئون في استعمال (عند) كالعامة زَمَنَ القراء (٣٢) ويخطئون كذلك في استعمال الظرف (مع) فيضرونه موضع الواو بعد أفعال المشاركة ويقولون: اجتمع فلان مع فلان (٣٤) ومع أن الظرف (بين) يقتضي الاشتراك فلا يدخل إلا على متق أو مجموع، نجدهم يكررونه مع الظاهر، قياسًا خاطئًا منهم على وجوب تكريره مع المضمَر.

فيقولون: المثال بين زيد وبين عمرو (٧٩) ولم يكن غريباً من الخاصه - وهم كما ذكر الحريري قد صاهوا العامة في بعض ما يقرط من كلامهم - أن يقرب عنهم الفرق بين الأساليب المنفعة الكلمات المختلفة الإعرابيه فلم يهرهوا في المعنى بين التركيبين - يأتينا صباح مساء - على الإضافة - ويأتينا صباح مساء - على التركيب - فالمعنى على الإضافة أنه يأتي في الصباح وحده، والمعنى على التركيب أنه يأتي في الصباح والمساء (٢٦٢) وأخيراً يرشدنا الحريري إلى تعبير مسجلت بينهم، وهو هو لم للمتوسط الصفة بين الهيين (٨٣).

أسماء الإشارة

ذكر ابن السكيت أنهم استحدثوا للمؤنثة المفردة اسم إشارة فقالوا: بيهك فعلت (٣٣٢، ٣٨٢) ويشير ثعلب إلى الظاهرة نفسها (٨٣) أما الحريري فيذكر أنه قد جرى على لسانهم حذف هاء التنبيه من اسم الإشارة إذا استعمل مع الضمير، في قولهم: هوذا يفعل (١٠٩) كما جرى على لسانهم كسر الهاء من اسم الإشارة للمؤنثة - وهو ما ساء الحريري الإمالة - والأصح أن تصم الهاء ولا تمال (٢٣٦) وهذا بالإضافة إلى ما ذكر قبل من أنهم يصفرون (ذى) الموضوع للإشارة إلى المؤنث تصغير (ذا) التي هي للمذكر، فيقولون: ذها (٩٣).

وأما الجواليقي فيحكى أنهم يشبون حركة الهاء في (هنا) فتولد عنها واو (هونا) (١٢) كما يحكى أنهم يطرحون الهمز من اسم الإشارة للجمع، فيقولون: هولاً - في: هؤلاء (١٢).

الأسماء الموصولة

يذكر ابن السكيت أنهم يحذفون العائد المجرور مع الجار، فيقولون: الحمد لله الذي كان كذا وكذا (٣٠٥) وأشار إلى الظاهرة نفسها ثعلب (قائب المصباح ٨) ثم الحريري وهو يدل على استمرارها، ويدل على أن الخاصة كانت تستعمل الذي بمعنى (إد) بعد عبارة: الحمد لله فلا يحتاجون إلى ضمير، أو على ما يقول (فك)، إن اسم الموصول القديم في اللغة الشعبية التي حاكها الخاصة قد تحول إلى الصيغة الجديدة (اللى) واستعمل

أيضاً في مصدر الجمل المصدرية مثل: **أَنْ فعل كذا**^(١١٦)، ولذا استساغ الخاصه أن ينظفوا بالجملة دون العائد وجارء، هذا بالإضافة إلى ما ذكر قبل من أنهم يخطئون في تصغير التي . فيقولون: **التيّ** - يضم اللام الثانية (١٢).

الضائسر

لم نجد من أشار إلى حدوث انحراف في الضائسر قبل السجستاني الذي ذكر أن العامة حولت واو الجماعة مع اسم الفعل (هات) إلى مهم هالب - هاتم (البارع ١٨). أما الحريري فيشير إلى أنهم كثيراً ما يلحقون الضائسر بالأفعال مع وجود الفاعل الظاهر، فيقولون **قاما الرجلان**، وقاموا الرجال (١٤٥) وكثيراً ما يستعملون الضمير المتصل بعد إلا - قياساً لها على غير - فيقولون: **جامى القوم إلاك وإلا**، (١٤٧) كما شاع بينهم الجمع بين نون النسوة - التي هي ضمير الفاعل - وناء المصارعة، فقالوا: **الحوامل تطلقن، والحواذ تطلقن** (١٨٧) ووجه الكلام أن يلفظ فيه بياء المصارعة. ويبدو أن ظاهرة وقوع الضمير المتصل بعد إلا قد استمرت، إذ أشار إليها الجواليقي (١٤) كما أشار إلى أن العامة زمنة يطفون ضمير المتكلمين - نحن - نطقاً غريباً، فيقولون: **نحن**.

أما ابن الجوزى فيذكر أنهم يكسرون ياء المتكلم عند الإضافة، فيقولون: **يامولاي** - بكسر الياء (١٨٨).

ويشير البغدادي إلى أن ظاهرة إشباع الحركات قد انتقلت إلى الضائسر، وأن العامة في زمنة كانت تشبع الكسرة من ناء المخاطبة، فتولد ياء، قالوا: **أت حرييتي** (١١٨).

التعريف والتكثير

إدخال أداة التعريف على العلم أمرٌ وجد منذ زمن الكسائي، فقد ذكر أنهم كانوا يقولون: **أنيك يوم العرقة** (٥٣) واستمر ذلك فيما بعد، فأشار إليه ابن السكيت بمثال الكسائي (٢٨٠) وأضاف إليه ما تطفوا به في دمنه من قولهم: **قدم من رأس المعن** (٢٩٦) وإلى ذلك أيضاً أشار ابن قنينة (٣٠٣) وشعلب مضيغاً كلمة: **الدجلة** - في دجلة (٨٩) والفيد - في قيد - اسم قرية (١٩٢) ثم الحريري (٥٥).

(٦٦) العربية (٥٦) ٢١٥

أما غير الأعلام فقد حكى الأصمعي أنهم يدخلون الألف واللام على (كُلُّ وبعض) قال أبو حاتم: «قلب للأصمعي: رأيت في كتاب ابن المقفع: العِلْمُ كثيرٌ ولكن أحد البعض خيرٌ من ترك الكلِّ، فأنكره أشدُّ الإنكار، وقال: الألف واللام لا يدخلان في بعض وكلِّ، لأنها معرفة بخير ألف ولام» (اللسان بعض) وحكى تعلب والحريري أنهم يدخلون أداة التعريف على كافة (دره الفواص ٥٦) وانعزده الحريري بالإشارة إلى أنهم يدخلون أداة التعريف على (غير) وهي لا تعرف بالإضافة ولا بأداة التعريف لموعدها في الإيهام (٥٥).

الإضافة

يذكر الأصمعي أنهم أضافوا الشيء إلى نفسه حين قالوا: عِرْقُ الشَّاءِ وعِرْقُ الْأَكْحَلِ. وعِرْقُ الْأَنْجَلِ (الإصلاح ١٦٤ واللسان: نسوا) وأنهم أضافوا (أَجْمَع) لِقِي هي للتوكيد مع إدخال الجار عليها، فقالوا: قوموا بِأَجْمَعِكُمْ (أدب الكاتب ٣٢١) واستمرت هذه الظاهرة إلى زمن الحريري فأشار إليها (٢٢٦) ثم إلى زمن البغدادي الذي أشار إليها في الذيل (١٢٦).

ويذكر ابن السكيت أنهم يضيفون الموصوف إلى الصفة فيقولون: عَامُ الْأَوَّلِ - ١: عام أول (٣٠٧).

وإذا كانت العرب لم تنطق به (ذو) الذي بمعنى صاحب إلا مضافاً إلى اسم جنس فقد حدث غير ذلك زمن الحريري إذ أضافوها إلى المعارف والضمائر، فقالوا: رأيت الأمير وقويده (١٨٦).

أما الجوالقي فيشير إلى أنهم قالوا: الأيامُ البيضاءُ (٢) فجعلوا البيض وصفاً للأيام، لكن المعروف أنها وصف للليالي دون الأيام، وأن الأصل: أيام الليالي البيضاء، فقد حذف الليالي بقاء الموصوف مقامها، فيقال: أيام البيض - على الإضافة.

الإمالة

(افعلْ ذلك إمالةً) أسلوب يرد في المجاورات كثيراً، ومعناه: إلا يكن ذلك الأمر فافعلْ كذا، وقد ورد هذا الأسلوب عن العرب، وورد عنهم إمالة (لا) هي إمالة جميعه.

لكن العوام يُشَبِّعون إِمَالَتَهَا فتصير أَلْفَهَا ياء، وأَوَّلُ من أشار إلى هذه الظاهرة - ظاهرة الإِشباع - هو السجستاني (اللسان: إمالة) وبجانب هذا الاستعمال ورد عنهم استعمال آخر بصم أَمْرِهِ مع الإِمالة، وورد عنهم استعمال ثالث، أدخلوا فيه عبارة فارسية، ويبدو أن هذه الظاهرة قد استمرت فيما بعد، فأشار إليها الحواليقي (١٠).
ويأى الحريري فيشير إلى كلمتين أمالبت العامة فيهما: الكلمة الأولى ماسبق من أهم يُمَيِّدون حركة ألفاء من (هذه) اسم الإشارة للمؤنث (٢٣١) والكلمة الثانية (حق) التي يفسرون إِمَالَتَهَا على إمالة (مق) - ومق اسم، وحق حرف - وحكم الحروف الأتقال، إلا فيها ورد من إمالة (يا وبَلْ) و(لا) في قولهم: أَفْعَلْ هذا إمَّا لا (٢٣١).

الهمز

التخلص من الهمز:

كانت هذه الظاهرة منتشرة على السنة العامة والخاصة طَوَالَ أزمانه التنقية اللغوية، فقد أشار إليها كلُّ علماء التنقية في أمثلة كثيرة متنوعة، فالكسائي أشار إلى أنهم يتخلصون من الهمزة أولاً في: أَحَدُوهُ وَأَصْحِيَّةٌ وَأَرْجُوهُ وَأَعْجُوبَةُ (٥١).

والفرّاء من بعد أشار إلى أنهم يتخلصون منها أولاً في: الإِبْهَام، فيقولون: الْبِهَام (ابن جوزي ٨٤) وكذلك أشار الأصمعي إلى أنهم يقولون: لِبْهَكِ الْفَارِسُ (اللسان: هنا) - في: لِبْهَيْتَكَ - ويقولون: حَبَّة - بدلاً من إْحَبَّة (اللسان: أحسن).

وانتسبت هذه الظاهرة أهماً ابن السكيت، حتى عقد لذلك باباً ساء: (باب ما يجر بما تركت العامة همزة ١٤٥) عرض فيه أمثلة كثيرة ذكرها من بعده ابن قتيبة في أدب الكاتب في. باب (ما يجر من الأفعال والأسماء والعوام تُبْدِلُ الهمزة فيه أو تُسْقِطُهَا ٢٨٤)

وقد لاحظنا أن أكثر ما يكون ذلك في الكلمات التي تقع فيها الهمزة بعد ألف المد، كالدُّعَاءِ، ودخل في مُسَاءِ بَنِي فَلَان، وَسِحَامَةُ الْقَرْطَاسِ، وَهِيَ الْمَلَأَةُ - للتوب، والباءة - سِكَاح. إلخ (٢٨٤)

أما التخلص من الهمزة أولاً فقد أشار إليه ابن قتيبة بأمثلة من سبقه وأصاف أمثله أخرى، منها: ملاك المرأة - في إِمْلَاك، و: وَقَار - في أَوْفَار، و: هَلِيلَجَه - في إَعْلِيلَجَه و هُنَّةٌ في أَهْنَتِه (٢٨٤) وأشار شطب إلى هذه الظاهرة أيضاً في باب المهموز (٦٩) ببعض الأمثلة عن سبغه.

ثم جاء الحريري فأشار إلى أنهم يخلصون منها في اسم المفعول من مهموز الوسط، فيقولون: مشوم - في مشوم (٦١) وفي المصادر من المتناسي المهموز الآخر اسي هو على وزن (تعمل وتعامل) كالتباطي والتوضي والتجري والتهرى (١٣٠)

أما الجواليقي فيشير إلى ظاهره عمت في عصره، وهي التخلص من الهمة في (أبو) فيقولون: يوزنة - في: أبوزنانه - كنية القرد ويوزياح - في: أبو رياح - لعله للصبي (٩) كما يشير إلى ظاهرة أخرى منتشرة هي التخلص من همزة المدود وقد عهد لذلك باب: ما جاء محدوداً والعامية تعصره (١٩) ذكر فيه نحواً من خمس وعشرين كلمة كذلك أشار إلى هذه الظاهرة ابن الجوزي بأمثلة منها: سبوع - في: أسبوع (٨٢) ووزة - في: إوزة (٨٥) وضارة - في: إضارة (٨٦) والشفا - في: الإشفى (٨٦)

التبادل بينها وبين الحروف الأخرى:

جرى على السنة العامة تحويل الهمة إلى بعض الحروف، وقد لاحظنا أن أكثر ما يكون ذلك مع الواو والياء والراء والميم، وأول من أشار إلى هذه الظاهرة الأصمعي بقول العامة: المرزاب - في: المتراب (المعرب ٣٢٦) ثم عم الأمر فيها بعد، ونذكر هنا بعض الأمثلة لهذا التبادل:

مع الياء: قالوا: اتترتت - في: اتترأت (الإصلاح ١٥٠) وعود يتر - بدلاً من أسر (أدب الكاتب ٢٨٥) وتبرهت - في: تيرأت (درة الفواص ١٢٩).

مع الواو: قالوا: تتاوتت في: تنامت (الإصلاح ١٤٨) وأشار ابن السكيت إلى ظاهرة عامة في زمنه، هي قلب الهمة ولوًا في صيغة (فَاعِلٌ) من مهموز الفاء، فقالوا: واكتته ودانته ورازته (٣٧٣) واستمر هذا على السنة الناس فيها بعد، فأشار إليها ابن قتيبة وغيره، مثل: يلاؤمني - في: يلاتمني (أدب الكاتب ٢٨٤) وما أملت - في: ما أملت (الجواليقي ١٠).

مع الراء: قالوا: المرزاب - في: المتراب.

مع النيم: ما ذكره ثعلب من قولهم: يرزنة - في: إرزنة (٥٢).

كما ورد على لسان العامة تحويل بعض الحروف - ولاسيما الياء - إلى الهمة: للمبائه في التصح، فقالوا: تحطأت - في: تحطيب، وأبدأت لي سوءاً - في: أهديت (أدب الكاتب ٢٨٧).

وورد عنهم أيضاً زيادتها للمزاجه في قولهم: أَعَسْرُ أَيْسَرُ (أدب الكاتب ٢٨٧) ولغيرها في أمثلة ذكرها ابن قتيبة في: (باب ما لا يميز والحوام تميزه ٢٨٦).

بعض أن يشير إلى ظاهرتين أُخْرَتَيْنِ تختصان بالهمزة وانفرد الحريري بالنسبة عليهما. الأولى: قطع همزة الوصل عند إدخال أداة التعريف عليها، نحو: الإبن والإبنة والإثنين.

والثانية: قولهم: إِبْنَتٌ - بكسر الهماء مع همزة الوصل - وهمزة الوصل لا تدخل على متحرك (١٥٧).

الفك والإدغام

أشار الحريري إلى أنهم يلجئون إلى فك المدغم في الأفعال ومصادرهما عند الإسناد إلى الضائر غير المتحركة، فيقولون: سَارَرَهُ وحَاجَبَهُ وقَاصَصَهُ وشَاقَقَهُ، ويقولون: المُسَارَرَةُ والمَحَاجَبَةُ والمَقَاصَصَةُ والمَشَاقَقَةُ (١١٣) ويقولون عند الإسناد إلى ألف الاثنين: (رُفِدَا) (١١٦).

المحذف والزيادة

(أ) المحذف:

ذكر الأصمعي أنهم يستعملون بعض الأساليب الملازمة للنفي مثبتة، فقد قالوا: قضيت العجب من كذا - بدل أن يقولوا: ما كُذِّتُ أَقْضَى العجب من كذا (ابن يعيش ٨/١) وأنهم يحذفون ألف المد من لفظ الجلالة فيقولون: لا وَالَهُ، قال الأصمعي: وقد وضع لهم من لأجزاء الله خيراً يثبت رَجَزٌ على المحذف هو:

قَدْ جَاءَ نَهْلٌ جَاءَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ يَحْسِرُهُ حَسْرَةُ الْجَنَّةِ الْمُحَلَّةِ

أما ابن قتيبة فذكر أنهم يزجرون النهل بقولهم: عَذَّ أَيُّ عَذَسٍ (٣٢١) وأنهم قالوا: لَا يَهْلُ لِشَأْنِكَ - في: لا أَبِ لِشَأْنِكَ (٣٢١) كما يقولون: مَطَّيْتُ أَنْ فَعَلَ كَذَا حَقٌّ فَعَلْتُ كَذَا (٣٢٠) وفي التحذير جرى على ألسنتهم حذف الواو من المحذوف منه اسماً صريحاً أو مؤولاً، فقالوا: إِيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا، وإِيَّاكَ كَذَا (٣٢٢) واستمرت هذه الظاهرة فيما

بعد وأشار إليها الحريري (٢٨) والبغدادى في الدليل (١١٦) كما أشار الحريري إلى ظاهرة جديدة هي حذف لام الأمر مع بقاء الجزم في قولهم في الأمر للعائب والتوقيع إليه **يَعَسَدُ** ذلك (١٥٥)

أما الخوالبى فيذكر أنهم يقولون - **مَقْرِيكَ** - في: ما **مَقْرِيكَ** به (١٥) وأشار نعلب ثم ابن الخورى إلى أنهم يحذفون الألف واللام من (البنة) حين يقولون - ما رأيته **بَنَّة** (هئت الفصحى ٨) و (تعويم اللسان ١٠١) هذا بالإضافة إلى ما سبق من ظواهر الحذف في **المهمزة** وفي **العدد**.

(ب) الزيادة:

أشار ابن قتيبة إلى أنهم يريدون أن في **خَر كَاد**، فيقولون: **كَاد** أن يفعل (٣٢٢) وأشار الحريري إلى أنهم يجمعون بين **العوض** و**المعوض** عنه في نداء الأب والأم، فيقولون: **يا أُمِّي ويا أُمِّي**، قياساً على قولهم: **يا عُمِّي** (١٦٧) وأشار البغدادى إلى أنهم يريدون الواو في قولهم: **لَا يَد** وأن أفعل كذا (١١٥).

التنوين

ذكر الحريري أنهم يستعملون (دُبَا) **مَوْنَةً** (٩٣) وهي لا تنصرف معرفة ولا نكرة، فلا يدخلها التنوين بحال، والمعروف أن (أَوَّل) ظرف **كَفَّلَ** و**بَعَثَ**، **نُبِّيَ** على الضم إذ **اِقْتَضَتْ** عن الإضافة، لكنهم **زَمَنَ** الحريري نطقوا بها **مَوْنَةً** فقالوا: **ابْدَأْ** به **أَوَّلًا** - **يَعْنُونَ**: **أَوَّلَ** الناس (١٦٩)

المصادر

أشار شطب إلى أنهم يخبرون بالمصدر عن الذات، فيقولون **فُلَانٌ قَرَأَ فُلَانٌ** (لأمالى ٥) وأشار الحريري إلى الخطأ نفسه (٧٢) كما أشار إلى أنهم يحلّطون في استعمال المصادر، فيجعلون مصدر الرباعى في محلّ مصدر الثلاثى، يقولون: فعلته لإحاره الأجر (٤١) ويحلّون المصدر محل الجمع، فيقولون: كثرت **عَيْلَةُ** **فُلَانٍ** (٢١٦) - إشارة إلى عياله - كما يأتون بالمصدر على صورة المفعول في غير ماورد، فيقولون: مالى فيه **مَنْعُوعٌ**

نُى مع (٢٢٤) ولما كان (أيس) مقلوباً من (يش) والمقلوب لا يتصرف بصرف الأصل، ولا يكون له مصدر، وحدنا الحريرى ينيه على خطأ استعمال العامة في رمنه مصدر أيس في موههم أشرف فلان على الإيأس من طلبه (٢٥٣) بالإضافة إلى ما ذكره من كسرهم التاء من المصدر المبدوء بها غير ماورد فيقولون: بذكر - يكسر التاء (١٩٢) ومن استحداث مصادر ثلاثية غير مسموعة، كقولهم: فلان في رَقَهة من العيش (٢١٧).

ونود أن نشير إلى أن ظاهرة الخلط بين مصادر الثلاثي والرباعي ترجع إلى ما قبل عصر الحريرى وإن لم يُشير إليها أحد قبله، ذلك لأنها تتعلق بالخلط بين صيغتي (فعل) و(فعل) وهو أمر قديم يرجع إلى زمن الكسائي - كما سيأتى بيانه في الأفعال - ولا شك عندما أنهم يجزؤون المصادر وسائر المشتقات على نظمهم بإحدى الصيغتين.

اسم الهيئة:

ذكر ابن السكيت أنهم فتحوا أول اسم الهيئة فصار مشابهاً لِأَسْمِ المرة، قالوا: عَسَنَة مُطْرَأة - بفتح العين (١٧٤) وأشار إلى هذه الظاهرة أيضاً ابن قتيبة في قول العامة: قتله شَرَّ قَتْلَةٍ - بفتح القاف (٣٠٣) أما نعلب فقد يفهم من كلامه أن العامة كانت تفتح أول اسم الهيئة في قولهم: الماء شديد الحَرِّية، وهو حسن الرُّكبة، والمشيء، والجلسة، والقعدة - يفتنون الحال التي يكون عليها - وكذلك ما أشبهه (٥٣).

الخلط في استعمال الأدوات

وأول من أشار إلى ذلك الحريرى، الذى حكى عنهم أنهم لا يفرقون في الاستعمال بين (نعم وبلى) فيقيمون إحداهما مقام الأخرى (٢٦٠) والمعروف أن (نعم) تقع لتقرير ما بهد الاستفهام و (بلى) تقع لإيجاب المنفى مقروناً بالاستفهام أو غير مقرون به، كذلك لا يفرقون بين حرفي الجر (من ومنذ) فيقولون: مارأيت من أس (١٠١) مع أن من تختص بالمكان، ومنذ ومنذ يختصان بالزمان، كما لا يفرقون بين أو وأم في الاستفهام، فيقولون إحداهما منزلة الأخرى (٢٦٥) مع أن الاستفهام مع أو يكون عن أحد الشيئين، والاستفهام مع أم وُضِعَ لطلب تعيين أحد التبيين.

ثم جاء من بعده الحوالبقى، الذى أشار إلى أنهم لا يفرقون بين أما - بفتح الهمزة - التي تنصل بالجرم وتجاب بالقاء - وإما - بكسر الهمزة - التي تكون للتك أو النكير

(٨)

الأفعال

(أ) العلوم والمجهول:

في عصر ابن قتيبة اتجهوا إلى التخلص مما جاء على صورة المبنى للمجهول بتحويله إلى مبنى للمعلوم، وقد ذكر ابن قتيبة لذلك عشرين كلمة في: باب (ما جاء على لفظ مالم يُسَمَّ فاعله ٣١٠) ومن هذه الكلمات: وَتَمَّتْ يَدُهُ وَرُهِقَ فُلَانٌ وَغُبِيتْ بِالشَّيْءِ وَنُتِجَتْ السَّامَةُ وَسُيِّطَ فِي يَدِهِ... إلخ. وتناول هذه الظاهرة من بعده تعلب في فصيحه في باب (فعل) بضم الفاء (١٤) وذكر كثيراً مما ذكره ابن قتيبة، وزاد كلمات منها: طُلَّ دَمُهُ وَوُقِصَ الرَّجُلُ وَعُلِجَ وَشُدَّ وَرُكِّصَتْ الدَّابَّةُ وَامْتَقَعَ لَوْنُهُ وَانْقَطَعَ بِالرَّجُلِ... إلخ (١٤ - ١٧). أما الحريري فيشير إلى ما حدث في زمنه من عكس هذه الظاهرة، وهو تحويل المبنى للمعلوم إلى صورة المبنى للمجهول في قولهم لم نبت شاربته. طُرَّ شاربته - بضم الطاء (١٧٣).

وفي زمن الجواليقي حدثت ظاهرة جديدة، هي تحويل باب فَعَّلَ - بفتح فضم - إلى مالم يُسَمَّ فاعله، قالوا: صُلِبَ الشَّيْءُ وَصُجِفَ وَسُيِّلَ وَفُرِبَ وَحُسِنَ وَفُيْحَ وَغُتِقَ وَكُيِّرَ وَرُخِصَ السَّعَرُ وَخُضَّ الحَلُّ وَظُرِفَ الرَّجُلُ، وقد تأكدنا أن هذه الظاهرة كانت عامة مستقصاة من تعقيب الجواليقي بقوله: «كل هذا الباب تحطى فيه العامة، فتتكلم على مالم يُسَمَّ فاعله، ولا تكاد تلمظ به» (٢٠).

والظاهر أنها نفسها يشير الهمداني في (الذيل ١٢٧) بأمثلة الجواليقي مع زيادة يسيرة.

(ب) تصريف الأفعال:

١ - المُعَاتُ والجماد:

يذكر الكسائي أنهم استعملوا الماضي المُعَاتَ من - يَمُرُّ وَيَدْعُ، فقالوا: ودر، وودع (٢٦) ويشير إلى ذلك أيضاً تعلب بإضافة أنهم استعملوا الوصف أيضاً فقالوا: وادِرٌ وَوَادِعٌ (٤٢) كما يشير إلى ظاهرة حدثت زَمَنَهُ وهي التصرف في بعض الأفعال الجمادة، مثل (عسى) التي يأتون بمضارعها واسم الفاعل منها (٥).

٢ - الماضي والمضارع:

جرت العامة أيام الكسائي على أن يجعلوا حركة عين الماضي من المضعف الثلاثي على وفق حركة عين مضارعه، ففتحوا العين في: وَفَتْ وَشِمَتْ وَعَصِمَتْ بالطعام وصِمَتْ وَمَسَّتْ وفُتَتْ والذي؛ لأن عين المضارع مفتوحة فيها (٢٧-٢٨). وكذلك كان الحال زمن ابن قتيبة، فقد ذكر غير الأمثلة السابقة للمعرج أمثلة أخرى للمكسور العين في المضارع الذي فاسوا عليه الماضي. فقالوا بالكسر! كَلِمْتُ أَكَلْتُ (٣٠٨) أما في غير المضعف فذكر الجواليقي أنهم يحوّلون باب فَعَلَ - بكسر العين - إلى فَعَلَّ - بفتحها - فيقولون: صَرَسَ وَوَسَعَ ... إلخ (٢٠).

٣ - الناقص:

أشار الكسائي بمثال واحد إلى أنهم يخلطون بين الناقص الواوي والناقص اليائي، فلا يفرقون بين (نأ) الواوي - بمعنى زاد - ونئ اليائي - بمعنى أجزأ واشوّد (٥٨) ثم اتسع نطاق هذا الخلط بعد الكسائي فأشار ابن السكيت إليه في: باب (ما يعلط فيه، يُتَكَلَّمُ فيه) بالياء وإنما هو بالواو (١٨٥) وذكر من أمثله: خَفَيْتُ وَخَبَيْتُ وَغَذَيْتُ وَغَنَيْتُ وَجَلَيْتُ... إلخ (١٨٥-١٨٧) كما أشار إليها الهمداني ببعض الأمثلة السابقة (١١٧).

٤ - المطاوعة:

في زمن ابن قتيبة جرت على ألسنة العامة صيغة (افعل) للمطاوعة بدلاً من (انفعل) فقالوا: اسْتَمَعَى الْكِتَابَ - في: ائْتَمَعَ الْكِتَابَ (٣٢١، ٣٥٢) وأشار إلى ذلك أيضاً ابن الجوزي (٩٠) وفي زمن الحريري جعلوا صيغة (انفعل) مطاوعة لأفْعَلَ فقالوا أصانته وأفسده فانتضاف وانتفسد (٤٨).

٥ - القلب المكاني:

وإن السكيت أول من أشار إليه بقولهم: ما أَيْسَهُ - في: ما أَشْلَمَ علماً على نفسه (١٥١)، ثم ابن عسبة في قولهم: أَيْسَتْ من الأمر بدل: يَسَتْ، ثم الحريري في قولهم: تَعَشَّرَ: إذا أخذ الشيء بقوه وغلظته (١١) والأصل: تَعَشَّرَ، وأخيراً جاء الجواليقي فأشار إلى الظاهر بقولهم: كَلِمْتُ الشيء - في: لَبَكْتُ (١٠) وحطبت زحل في: حرل (١٠) وطلس - في: طلس (١٢).

٦ - الإستناد :

أشار ابن قتيبة إلى أنهم يخطئون في الإستناد، فيسندون إلى المفعول ما خففه أن يسند إلى الفاعل، يقولون: حَكَّتْ جَسَدِي (٢١٨) وإنما يقال: أَكَلْتُ فَحَكَّكَ، وَرَكَّصَ الدَّيَّةَ وَالْفَرَسَ (٢٢٠) وأشار إلى ذلك أيضًا الحريري بإضافة هو لهم أَشْكَّتْ غَيْثٌ فَلَانَ (١٧٦).

وافرد الحريري بالإشارة إلى أنهم يخطئون عند إسناد اسم الفعل (هات) معنى: أُعْطِيَ - إلى المتنى، فيأتون به على هيئة اسم الإشارة للمؤنثة المخاصرة، ويقولون: هَاتَا (١٨٦).

٧ - اشتقاقات جديدة :

أشار ابن الجوزي إلى أنهم قالوا لم غلبت عليه السوداء: تَسَوَّدَنَ، فجعلوه من المرأة السوداء، ولا يتصرف من المرأة السوداء يَفْعَلُ، ولو تصرف لم تدخل فيه النون (١٤٣).

٨ - فَعَلَ وَأَفْعَلَ :

وقد وقع الاضطراب في هذا منذ زمن الكسائي واستمر طوَال زمن التنقيح اللغوية واتسع نطاقه، فالكسائي أشار إليه ببعض الأمثلة ومنها: أَشْكَلَ عَلَى الْأَمْرِ وَأَغْلَقْتُ الْبَابَ، وَكَتَبَ اللَّهُ عَبْدُكَ وَصَحَا الْكَرَّانُ... إلخ. والأصمعي أشار إليه كذلك ببعض الأمثلة ومنها: وَغَزَّتْ - في: أَوْعَزَتْ (اللسان: وعز) وأمرق وأرعِد (الإصلاح ١٨٨) وأرهفت - في: رهفت (الإصلاح ٢٢١)

أما ابن السكيت فقد عقد له بابا سباه - (ما يتكلم فيه يَفْعَلُ بما يغلط فيه العامة يشكلمون بِأَفْعَلْتُ ٢٢٥) وعقد بابًا آخر في عكسه وهو: (ما يتكلم فيه بِأَفْعَلْتُ بما يتكلم فيه العامة بفعلت ٢٢٧)

وسأل ابن قتيبة ذلك أيضًا جَمْعَ بابين، هما: (باب ما يهر من الأفعال والأسماء والعوام بدل الهزرة فيها أو تسقطها ٢٨٤) و - (باب مالا يهرز والعوام تهره ٢٨٦) وكذلك فعل ثعلب في: باب (فعلت - يغير ألف - ٩) وأشار الحريري إلى الظاهرة نفسها بأمثله قليلة منها: أَغْلَقْتُ الدَّابَّةَ، وَأَطْرَدَهُ السُّلْطَانُ (٢٣٩) وكذلك فعل الجواليقي بعولهم راحب الجبيعة، وَعَارَزَنِي الشَّيْءُ (٢٠) وتبعه البغدادي في القيل (١٢٧).

كلمات وأساليب مُولدة

أشار الأصمعي إلى أنهم قالوا: هذا مُحَايَسٌ لهذا إذا كان من شكله وليس يعرف صحيح، وقول المكلمين: الأنواع بِحُوسَةٍ للأجاس، وبِحَانَسِ الشَّيْثَانِ، كلامٌ مُولَّدٌ ليس بحري (اللسان: جس).

وأشار ابن السكيت إلى استعدادهم أسلوباً جديداً للتعجب بقولهم: في سبيل الله عليك - بدل. أمت (٣٤٢) وإلى أنهم قد استعملوا الكلمات الفارسية وتصرفوا فيها مع وجود نظائرها في العربية، فقالوا بَعَى - بمعنى خَسِيَ - وبَسَّ كَلِمَةً فارسية (٣٤٢) وبلى ظاهرة التعجب أيضاً يشير ابن قتيبة، كما يذكر استعمالهم: طُونَاكَ - بدل. طُونِي لك (٣٢٣) كما أشار إليها ثعلب (فائق الفصح ٨).

أما الحريري فأشار إلى أنهم يريدون كلمة (هَمْ) في افتتاح الكلام، فيقولون للمخاطب: هَمْ فَعَلْتَ، وَهَمْ خَرَجْتَ (٢٤٩) وإلى أنهم يفتعلون الكلمة الأعجمية مع وجود نظيرها العربي، فيقولون لما يبت من الررع بالمطر، (بُخْس) وَغَرَبِيَّةٌ عَذِي، وأما الجوهري فيذكر أنهم قالوا، واشت - في موضع (وَي) التي تُكْتَبُ بها عن الوَيْل (١٥) وأبو هلال العسكري يذكر أنهم استعملوا زمه (أَزَل) فقالوا، شيء أَزَلِي - أي قديم، ويصفون الله تعالى بالأرلية، وكأنهم بنوا هذا من سماعهم قول الناس: لم يَزَلِ الله موجوداً ولا يَزَلِ (ابن الجوزي ٩٧) كما يذكر أنهم قالوا، أَيْسَر - في: أي شيء تريد؟ (٩٥) وأخيراً يشير ابن الجوزي إلى استحداث العامة لكلمة (الكتاب) أي المكتب الذي يتعلم فيه الصبية، وجمعها على كتابيب (ابن الجوزي ١٨٣).

تطور المعاني

حدث لبعض الكلمات تغيير في معناه، فكانت معاني جديدة، إما ذات صلة بالمعاني القديمة، وإما غريبة عنها، ولذا كانت هناك الظواهر الثلاث الآتية.

- ١ - تعميم الدلالة: بأن تكون المعاني الجديدة أعم من المعاني القديمة.
- ٢ - تخصيص الدلالة: بأن تحدد الكلمة ببعض ما كانت تدل عليه قديماً.

٣ - تغيير الدلالة: باستحداث معنى لم يكن من قبل.

وقد بدأ هذا التطور منذ عصر الأصمعي، واستمر فيما بعده وذاع أمره، ويذكر فيما يأتي بعض أمثلة له:

١ - تعميم الدلالة:

ذكر الأصمعي أنهم قالوا: فلان يتصدق - إذا أعطى الصدقة أو إذا سألها - وكان ذلك خاصاً بالمُعطي (اللسان: صدق) وذكر ابن قتيبة أنهم أطلقوا (القاعدة) على الرُّقعة في السفر ذاهبةً أو راجعةً - وكانت خاصة بالراجعة (أدب الكاتب ٢٠) وذكر الحريري أنهم يطلقون (ركاب السلطان) على موكبه المشتغل على الخيل والرجال وأجناس الدواب - وكان ذلك خاصاً بالإيل فقط (درة العواصم ١٢٦) وذكر الجواليقي أنهم يطلقون (الطوارق) على ما يطرق بالليل أو بالنهار - وكان ذلك خاصاً بالليل فقط (لحن العوام ٢).

٢ - تفصيل الدلالة:

أشار السجستاني إلى أنهم قالوا (الإخوة) لمن كان من النسب و (الإخوان) لغير ذلك، وهما في العربية للسب ولغيره (اللسان: أخو) وأشار ابن قتيبة إلى أنهم جعلوا (الطرب) للفرح دون الجزع، وإنما هو حقة تصيب الرجل لشدة السرور أو لشدة الجزع (أدب الكاتب ١٨) وأشار الحريري إلى أنهم خصّوا (القينة) بالأمة المغنية، وهي عند العرب الأمة مطلقاً: ممتية أو غير ممتية (الدرة ٢٦٧) وأشار الجواليقي إلى أنهم خصّوا (اليقطين) بالقرع، مع أنه عند العرب كل شجر انبسط على وجه الأرض (لحن العوام ٤).

٣ - تغيير الدلالة:

ذكر ابن السكيت أنهم قالوا: أكلنا ملةً - بمعنى الخبز - وإنما الملة هي الرماد الحار (إصلاح المطلق ٢٨٤) وذكر ابن قتيبة أنهم جعلوا (حمة العقرب) لشوكته، مع أنها في الفصحى نسبه وضربه (أدب الكاتب ١٧) وذكر الحريري أنهم جعلوا (المائدة) لما يُسَدُّ لتقديم الطعام عليه، مع أن المائدة عند العرب لا يطلق إلا على ما وضع عليه الطعام صلاً (درة العواصم ٢٢) وذكر الجواليقي أنهم قالوا: (شارب) لسامي الماء وإنما المَسْبَى هو الشارب وصاحب الماء هو السامي (لحن العوام ٦).

التشديد والتخفيف

(أ) تشديد المخفف:

فما بقي على حرفين وأبنا ظاهرة عامة مستمرة، بدأت بعصر الكسائي، هي تشديد ثابته، فقالوا: دَمَّ - بتشديد الميم - (اللسان: دعم) وورد هذا عن العامة في كلام ابن السكيت (الإصلاح ١٨٣) وابن قتيبة (أدب الكاتب ٢٩٥) بإضافة أمثلة أخرى منها: حَمَّ - العقرب، وَلَنَّهُ الرجل، وكذلك ورد عن تطلب في (الفصح ٦٩) وعن الجواليقي في (لحن النعمان ١٢) بالمثلين دَبَّ وجَرَّ، وعن الرخدادى في (ذيل الفصح ١٢٠) بالمثل: هَنُّ المرأة.

كذلك في المصادر المختمة بياء وتاء، كالطواعية والكراهية والرفاهية والعلابية، وفي الصفات المختمة بذلك أيضاً، مثل: أَرْضٌ نَدِيَّةٌ وَحَدِيَّةٌ، ثم في كلمات مسبوقة مختمة بها كذلك، مثل: امرأة تَهَامِيَّةٌ وشامية وعامية، وأول من أشار إلى هذا الأخير ابن السكيت (١٨٠ - ١٨١) ومن بعده ابن قتيبة (٢٩٢، ٢٩٥).

أما الجواليقي فقد أضاف إلى التشديد ظاهرين آخرين كانتا زنتَهُما تشديد العين من (فُعالة) الدالة على الفضلة، كقولهم: قُوارة القيص، وتشديد المصدر الدال على داء كالتفْلَاع (لحن النعمان ١٨).

(ب) تخفيف المشدد:

أحياناً كانوا يلغفون بهبدال أول المشددين بواو، كإِنْجَاص - في: إِنْجَاص - وإنجانة - في: إِنْجَانَة (ابن السكيت ١٧٦) وأحياناً بإبداله ألفاً، كتعاقد ضيمته - في: تَعَاهِد - (ابن قتيبة ٢٩١) وأحياناً بإبداله ياءً كقولهم: جاء بالضَّيْح والريِّح (ابن قتيبة ٣١٦) وأحياناً يحذفون أحد المشددين كقولهم: أَرَى الدابة، والأخوة والصارفة (ابن السكيت ١٧٦).

التحريك والإسكان

وهي ظاهرة فاشية في كتب التسمية، وهي في حملتها لا تكاد تقع تحت قاعدة، لكن رأينا أنواعاً مُعَيَّنَةً من الأفعال والأسماء تكثر فيها.

ففى الأفعال رأيتهم يفتحون العين من قبل المكسور العين إذا كان ناقصاً، هاءوا
عَبَ نفسى فى: غَيَّبَ (الكسائى ٧٧).

وفى الأسماء رأيتهم يحركون الساكن، وأكثر ما وقع ذلك فى حروف الخلق، ههالو
أحد فى بطلَى مَفْعَلًا وَمَفْعَلًا، وهو شَغِبُ الجندى وفى صدره غَلَى وَغَرَّ، وجبل وَغَرَّ، وبدد
وحشَّ، وفى رأسه سَقَعَه.. كل ذلك قالوه بحريك العين (ابن قتيبة ٢٩٥) كذلك وجددهم
يكثرُونَ من تسكين المتحرك فى الأسماء التى على وزن فُعْلَةٍ بصم ففتح - كُنْجَمه
وَنُجْمه، أو فُعْلَه - يفتحين كالصَّلَعة والقرعة، أو فَعِل - بفتح مكسر - كالأبط
والبِق والثَّير، أو فَعَلَ - بكسر ففتح - كَتَبَ وضَلَمَ (ابن قتيبة ٢٩٦ - ٢٩٧).

الإبدال اللغوى

وهى ظاهرة ناشئة كذلك فى كتب اللحن، وأكثر ما كانت بين الحروف المتفقة و
المخارج أو الصيغة، ولا يخلو كتاب من كتب اللحن من الإشارة ببعض الأمثلة إلى هذه
الظاهرة، أشار إليها الكسائى بأمثلة منها: بَحَسْتُ عليه - فى: بَخَسْتَه، وَقَسُ الشاة
وقسيسها - فى: قَصَّ. وأشار إليها الفراء فى: تَوَثَّرَ وَتَحَدَّ - بدل: تَوَفَّرَ (الفصحى ٩٤
والاقتضاب ٢٢١) وعقد لها ابن السكيت باب: (ما يتكلم فيه بالصاد مما يتكلم به لعامة
بالسين وما يتكلم فيه بالسين فيكلم فيه العامة بالصاد (الإصلاح ١٨٢) كذلك فعل
ابن قتيبة فى بابين: (ما جاء بالسين وهم يقولونه بالصاد، وما جاء بالصاد وهم يقولونه
بالسين ٣٩٩) وأشار العلماء من بعد ابن قتيبة إلى هذه الظاهرة بأمثلة كثيرة.

ثالثاً

مقياس التخطئة عند علماء العراق

(١)

الكسائي

لم يُشِرْ الكسائي إلى المقياس الذي اتبعه في تخطئة العامة، كما فعل الغراء وغيره من بعده، ودراسة ما لحق العامة فيه تبين لنا بجلاء أنه يعتد المسموع عن العرب ويرفض ما عداه، ومادام الكسائي من أوائل العلماء الذين ذهبوا إلى البداية لجمع اللغة مُتَافِهَةً لا بد أن يكون السماع محمداً بسماعه هو، فلا يكفي سماع غيره، وهو لهذا يقول حين سمعهم يُثَقِّنُونَ الميم من دم: «لم أسمع أحداً يُثَقِّلُ الدِّم» (اللسان: دم) وحين سمعهم يؤثثون (خلق) في: ثياب خلق، قال: «لم نسمعهم قالوا: حَلَقَة، في شيء من الكلام» (اللسان: خلق)، ثم هو لا يرى المسموع كله حجة في الاستعمال، وإنما يختار منه الأنصح ويُذَعُّ الفصيح، فقد اختار في: (شكر وصح) التمدية بالواسطة لا بالنفس، مع أن التمدية بالنفس لغة ذكرها ابن السكيت في (إصلاح المطلق ١٩٤) ثم ابن منظور الذي قال: «وباللام أمصح»، كما جاء في بيت ذكره اللسان للابن الديلمي (اللسان: نصح وشكر).

وإذا كان الكسائي يعتد بسماعه هو في تخطئة العامة أو عدم تخطئتها فقد جرَّ عليه ذلك اتهام معاصريه له بأن سماعه هو غير حجة، فهو كثيراً ما يسمع اللحن والشد ويقيس عليها، وقد سبق قول أبي زيد فيه: «إنه لقي أعراب المَطْبِية فأخذ عليهم المساد من الخطأ والحن واحصح به»^(٦٧) وقال عنه الزجاج: «قد علمنا أن الكسائي لم يحل، (وَدَدْتُ) إلا وقد سمع، ولكنه سمع من لا يكون حجة»^(٦٨).

(٦٧) أخبار النحويين البصريين، ٤٤.

(٦٨) اللسان (وَدَدَ)

وفي مجال الاستشهاد لم يؤثر عن الكسائي رأى معين، غير أننا وجدناه يُكثّر في الكتاب المنسوب إليه من الاستشهاد بالقرآن الكريم، ولم يجمع عن ذلك إلى الشعر إلا بذا منفر عليه المثال من كتاب الله تعالى، ولم نجد له شاهداً من الحديث الشريف، أو أقوال الصحابة أو غيرهم، لكننا بدراسة ما لحق من استعمال العوام تبين أنه لم يكن يجمع بالقراءات القرآنية حين لحق الماضي من (يُنذر ويُدع) مع أن قراءه عروه بن الربيع: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ بخفيف العين من «ودعك» (اللسان: ودع) ^(٦٩) وحين حكم على أورنيه - بمعنى: أرنيده - باللحن، مع أنها قرلة الحسن في: ﴿سَأُورِيكُمْ دَارَ الْغَاسِقِينَ﴾ ^(٧٠) وهي لغة قاشية بالمجاز (لف القاط ٥٠، والبحر المحيط ٣٨٨/٤).

كذلك الحديث، لم يكن يجمع به، فقد جاء في حديث ابن عباس: «لَتَنْتَهَيْنَ قَوْمٌ مِنْ وَدَّعِهِمُ الْجَمَاعَاتِ أَوْ لَتُخْتَمَنَّ عَلَى قُلُوبِهِمْ» ^(٧١). ويعلق صاحب اللسان على ذلك بقوله: «وزعمت النحوية أن العرب أماتوا مصدر يدع ويُنذر واستغنوا عنه بترك، والنبي ﷺ أفصح العرب، وقد رُويت عنه هذه الكلمة، قال ابن الأثير: وإنما يُحتمل قولهم على قلة استعماله، فهو شاذ في الاستعمال صحيح في القياس، وقد جاء في غير حديث حتى قرئ به قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ﴾» (اللسان: ودع).

وقد كنا نتظر من الكسائي غير هذا، لأننا نعرف أنه رأس مدرسة الكوفة، التي لا ترفض وارداً بل تقيس على كل ما ورد، حتى على الشاهد الواحد وعلى الشاذ والمادر قال الأندلسي: «الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جوار شيء مخالف للأصول جمعه أصلاً وبوّوا عليه» ^(٧٢).

ونعرف عن الكسائي خصوصاً أنه أول من سنَّ للكوفية طريقة التسامح إلى أبعد مدى، وذلك أنه كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات، فيجعل ذلك أصلاً وقيس عليه (معجم الأديباء - ترجمة الكسائي) ولذا لم يكن وجه لرقه لغة من لغات العرب ولو كانت نادرة، مما الظن ينلحظه العصب وأحذه بالأصح؟ أم تراه يتعمد بالأفصح في أمور اللغة، ويتعاضده إلى غيره في

(٦٩) انظر: القرطبي (الضمي - ٣ ي ٣) وجه أنها قرلة ابن عباس أيضاً.

(٧٠) الآية ١٤٥ من سورة الأعراف.

(٧١) صحيح مسلم ١٠/٣، سنن ابن ماجة ٣٦٠/١، سنن الترمذي ٣١٩/١.

(٧٢) الأعراف ١٠٠.

أمور النحو بمصداق الخاص؟ ذلك أننا وجدناه يسع في أمور يُضَيَّقُ فيها غيره ويتصرها على السماع، معتمداً على الشاهد الواحد أحياناً، وغير معتمد أحياناً أخرى، ونذكر بعض أرائه لبعوية التي توضح توسعته في أمور النحو. لا اللغة، بما أجاره الكسائي.

في الفصل: أحوار الفصل بين لن والمضارع بالقسم، ويعمل المضارع (المجموع: ٤/٢) والفصل بين كي والفعل بالمعمول مطلقاً (المجموع ٨٨/١، ٦/٢) والفصل بين إد والفعل بمعمول الفعل مع بهاء النصب (المجموع ٧/١) والفصل بين فعل الشرط وأدواته بمعموله ويعطف ويتوكيد (المجموع ٩/٢).

وفي التقديم: أحوار تقديم المستثنى أول الكلام تاماً أو منعياً (المجموع ٢٦٦/١، الإحصاف لمسألة ٣٦) وتقديمه على معمول الفعل مطلقاً (المجموع ٢٣٠/١) وتقديم التمييز على عامله (الإحصاف - المسألة ٢٠) وتقديم معمول فعل الشرط والجواب على الأداة (المجموع ١٦١/٢).

وفي الإعمال: أحوار إعمال إن النافية عمل ليس إذا دخلت على جملة اسمية (ابن يعيش ١١٣/٨) وإعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي (المجموع ٩٥٢/١) والجبر بعد خلا إذا تقدمتها ما (المجموع ٢٢٣/١) والنصب في الاستثناء المفرغ (المجموع ٢٢٣/١). وفي حروف الجر: أحوار أن تدخل (من) على جميع حروف الصفات إلا على الهاء واللام وفي (أدب الكاتب) باب دخول بعض الصفات على بعض (٢٩٢).

وفي الموصول: أحوار أن تكون الصلة جملة إنشائية (المجموع ٨٥/١).

ونحن هنا نجد الكسائي يلخص العامة في خلطهم بين صيغتي (فعل) و (أفعل) حيث ذكر أنهم ينظرون بأفعل في: صرف وشغل وحرم وكبت وخصي وحاط ودهق ووعد شراء، وينظرون بفعل في: أشكل على الأمر وأعلق وأعيت لكنا نجده قد سمع الصيغتين - فعل وأفعل - عن العرب في الكثير من الموائد، فما له لا يقيس ما نحن على ما سمع، وهو الذي يقول: «فلما سمعت في شيء فطئت إلا وقد سمعت فيه أفعلت» (مرااتب النحويين ٧٤، المزهري ٤٠٧/٢).

ورد، كان الكسائي يعني بالأفصح دون ما عدا، فذلك يفسر لنا ما يقصده بالعوام في قوله: «هذا كتاب ما تلحن فيه العوام» فهم جمهور المتعلمين وعلمتهم الدين كان عليهم أن يعرفوا هذا الأفصح ويأخذوا به، ويدعوا ما عداه، ولم يكن يقصد بهم خسارة الناس،

لأن هؤلاء لا يَحْتَوْنَ بالفصح ففضلاً عن الأفصح، وهو قد أهدى كتابه إلى الرشيد لينصص به، والرشيد كما نعلم ليس من عوام الناس وإن كان في عامة المتعلمين.

(٢)

الفراء

وبعد بقي لنا من كتاب الفراء في التسمية، مَنَهْجُهُ الذي وضعه لتخطيط العامة، والذي لخصه في قوله: «واعلم أن كثيراً مما نبيتك من الكلام به من شاذ اللغات ومُسْتَكْرَه الكلام لو توسعت بإجازته لَرَخِصْتُ لك أن تقول: رأيت رجلاً، ولقلت: أردتُ عَنْ تقول داك، ولكننا وضعنا ما يتكلم به أهل الحجاز ونصحاه أهل الأمصار، فلا تلتفت إلى من قال: يَجُوزُ فإسا قد سمعناه، إلا أنا مجيز للأعرابي الذي لا يتحير ولا نجهز لأهل الحضر والفصاحة أن يقولوا: السلام إليكم، ولا جئت إلى عبدك، وأشياهه مما لا نحصى من القبح المرفوض» (لحن العوام للجواليقي ١).

وواضح من هذا المقياس الذي اتخذه الفراء أساساً للتخطيط والتصويب، فلا اعتداد عنده باللفات الشاذة والنادرة، ولا وزن للكلام المستكره الذي قد يفسره قوله هو في موضع آخر بأن منه الفصل بين القسم وحوايه بجمل كثيرة، كذلك الذي أدعاه قوم في سورة (ص) بأن جواب: ﴿وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾ هو في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ﴾ يقول الفراء: «وذلك كلام قد تأخر كثيراً عن قوله: ﴿وَالْقُرْآنِ﴾ وجرت بينها قصص مختلفة، فلا نجد ذلك مستقيماً في العربية» (معاني القرآن للفراء ٣٩٧/٢) ثم هو لا يمتد من الفصحاء الذين يقاس على كلامهم إلا أهل الحجاز والفصحاء من أهل الأمصار، فليس كل كلام قاله عربي يقاس عليه ولو رخصاً في ذلك ما لحنا أحداً أبداً.

هذا هو مقياس الصواب والخطأ عند الفراء إجمالاً، أما تفصيل هذا المقياس فيتحدد فيما يأتي:

(١) موقفه من القراء:

يعتد الفراء بالقراءات القرآنية إذا كان لها وجه من كلام العرب، وهو في سبيل البحث عن هذا الوجه إنما يحاول أن يخرج بالقراءة عن نطاق اللحن؛ ولذا وجدناه

يلتمس مخرجاً لقراءته: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ أَدْرِي﴾ ولم يستحسن ما استحسنه أبو عمرو من تغيير القراءة لتوافق المشهور من الكلام العربي^(٧٣)، فإذا أعياه البحث عن وجه لسحريج، حكم على القراءة باللحن، وهؤلاء خمسة من القراء لحهم القراءة^(٧٤)

عاصم: في قراءته قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ تُجَبَّى الْمُؤْمِنِينَ﴾ بثون واحد ونصب «المؤمنين» يقول القراء: «كأنه أحمل اللحن، ولا علم لها جهة إلا تلك».

والأعمش، ويحيى بن وثاب: في قراءتهما قوله تعالى: ﴿وَمَا أَسْمُ بِمُضْرَجِيٍّ﴾ بحدس لباء - قال: «ولمعلمها من وهَم القراء من طبقة يحيى، فإنه قل من سلم منهم من الوهم، ولمعلمه ظن أن الباء في: ﴿بِمُضْرَجِيٍّ﴾ خاصة للحرف كله».

والحسن: في قراءته قوله تعالى: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ﴾ قال: «وجاء عن الحسن «الشياطين» وكأنه من غلط الشيخ، ظن أنه بمنزلة المسلمين والمسلمون».

ابن عامر: في قراءته قوله تعالى: ﴿قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ وقوله: ﴿مُخَيَّبٌ وَعِنْدَهُ رُسُلِهِ﴾ بالفصل بين المتضامين بالمفعول به، يقول: «وليس بشيء»، وقد فُسر ذلك، ونحوه أهل المدينة يَنْشُدُونَ قوله:

فَرَجَعْتُهَا بِمَرْجِيَةٍ زَجَّ الْقُلُوصِ أَبِي مَرْزَاةَ -

قال القراء: باطل، والصواب: (زَجَّ الْقُلُوصِ أَبُو مَرْزَاةَ)».

(ب) السماع والقياس:

يسو من المنهج الإجمالي الذي ذكره القراء سابقاً أنه يضيق في القياس، فلا يقيس إلا على الأنصح الأشهر - كأستاده الكسائي - ولذا وجدناه يلحن قولهم: صحيفة مَقْرِيَّةٌ - أي مفرومة، لما كانت من غير الأنصح مع أنها لغة عربية ذكرها اللسان، بل هو يتقيد بالسماع، وإن كان لبعض كلام العامة وجه من القياس، ألا تراء قد حطاً جمع باطل على (بواطل) مع أنه القياس؛ لأن الوارد عن العرب: أباطيل - جمعاً لمفرد متوهم أو مدتر هو: إِبْطَالٌ أو إِبْطِيلٌ.

(٧٣) مبادئ القرآن ١/٢٨٣، ٢٩٣ والآية من سورة طه ٦٣ - والقراءة لأهل المدينة والكوفة، انظر

لقرطبي ١/٢٥٦

(٧٤) مبادئ القرآن ٢/٢١٠، ٧٥، ٢٨٥، ٨١ - على الترتيب

لكن عند تطبيق هذا المنهج على آراء الفراء في غير مجال النقيضة اتضح لنا أنه يوسع في القياس، ويحيز الشيء ولو لم يسمع، لجريانه على القياس، فيقول بعد أن ذكر استعمال العرب لصيغة (مَعْل) اسماً ومصدرًا: «فإذا كان يفعل مضوم العين أثرت العرب في الاسم والمصدر فتح العين... إلا أحرقاً ألزموها كسر العين، فجعلوا الكسر علامة للاسم، وربما فتحه بعض العرب في الاسم... والفتح في هذا كله جائز وإن لم يسمعه»^(٧٥). وبعد أن ذكر جموعاً مختلفة للكلمة (قَسْطاط) قال: «وينبغي أن يجمع أيضاً، فسايط ولم نسمعها»^(٧٦).

وإذا كان الفراء قد أنكر على العامة ترك الهمز في: صحيفة مقرئة، فقد أباح هو التخلص من الهمز قياساً، ففى قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَكْلُوْكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الرُّحْمَنِ﴾ قال الفراء: «هى مهموزة، ولو تركت همز مثله في غير القرآن قلت: يَكْلُوْكُمْ يواو ساكنة، وَيَكْلَاكُمْ بألف ساكنة، وهى من لغة قريش، وكل حسن»^(٧٧).

وتبدو سباحة الفراء في القياس، ومخالفة لأستاده الكسائي في أمور هى:

• أنه أجار ما أنكر الأستاذ من قولهم: أُرْمِتْ على الأمر؛ حملاً للكلام على التضمين؛ لأن الأفعال قد يحمل بعضها على بعض إذا تقاربت معانيها، كقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ فعلى حالف به (عن) من جهة أن المخالفة خروج عن الطاعة، وكذا الإجماع هو المضاء في الأمر والحرم عليه^(٧٨).

• وفى قوله تعالى: ﴿يُنْصَبُ وَغَدَابٌ﴾ ذكر أن من مذهب العرب أن يقولوا في فعل: فعل. وبعد أن ذكر أمثلة لذلك قال: «فأين على ما رأيت من هاتين اللغتين»^(٧٩).

• وبعد أن ذكر أن من سنن العرب إدخال الفاء في كل خبر كان اسمه مما يوصل، قال: «وكذلك الاسم المفرد الذى فيه تأويل الجزاء مثل: إن ضاربك مَظْلَمٌ، فهو في تأويل: إن من يضربك، ويقاس على ذلك»^(٨٠).

كذلك كان من توسعته في أمور النحو سواز زيادة (كان) بلفظ المصارع^(٨١)، وجوز

(٧٥) إصلاح النطق ١٢١.

(٧٦) إصلاح النطق ١٢٣.

(٧٧) اللسان: كلاً.

(٧٨) كتب الطر: ٣٢٦.

(٧٩) معاني القرآن ١٠٦/٢.

(٨٠) معاني القرآن ١٥٥/٢.

(٨١) المسج: ١٢٠/١.

ريادتها آخر الكلام^(٨٢)، وجواز زيادة الواو في جواب الشرط^(٨٣)، وجواز العصل بين لن والمضارع بالنصب، وبالشرط، وبأظن^(٨٤)

وإذا كان الفراء قد أنكر على العامة إبدال الفاء ثاء في قولهم: تُؤَفِّرُوهُ مُحَمَّدٌ، فما له لا يصحح هذا الإبدال مع تقارب الحرفين في المخرج؟ وهو الذي روى أن الحرفين إذا تعاقبا في المخرج تقاربا في اللغات، كما يقال: حذف وجدت، متاقبت الفاء والثاء في كثير من الكلام، كما قيل: الأتاني والآتني ... إلخ^(٨٥).

وأخيراً مأتى إلى إنكاره أن يقال لصاحب اللؤلؤ: لآل، الذي رأى تصويره إلى: لاء، لئلا يرى أنه بهذا يخالف السباع والقياس، أما السباع: فلأن العرب قالت لآل - كما قال الساس في زمن الفراء - وأما القياس: فهو: لؤلؤيتي - نسبة إلى اللؤلؤ، فلم يأت^(٨٦)

وتلخص حكماً أخيراً على مقياس الفراء بأنه مضطرب بين السباع والقياس، فهو أحياناً يلتزم السباع، وأحياناً يتوسع في القياس، وأحياناً لا يلتزم السباع ولا القياس.

(٣)

الأصمى

لعل خشية الأصمى من سبل الشوعية وخطرهما الداهم على الفصحى دفعته إلى اتخاذ موقف التشدد في تحطئة الكلام، فقد كان مؤلفاً بالحيد المشهور مُضَيِّقاً فيما سواه، وقد جاء عنه في مراتب النحويين أنه: «كان يُضَيِّقُ ولا يُجَوِّزُ إلا أَصَحَّ اللُّغَاتِ، وَيَلْجَأُ فِي ذَلِكَ وَيُجْلِسُ، وَكَانَ مَعَ ذَلِكَ لَا يُجِيبُ فِي الْقُرْآنِ، وَحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ^(٨٧)، وَقَالَ عَنْهُ أَبُو حَاتِمٍ: كَانَ الْأَصْمَى يَقُولُ أَصَحَّ اللُّغَاتِ وَيَقْنَى مَاسِرَاهَا»^(٨٨).

هذا هو المقياس الذي ذكره العلماء عنه إجمالاً، أما تفصيل هذا المقياس فيتحدد في الأمور الآتية:

(٨٦) التنبيهات على أخطأ الرواة ١٢٠

(٨٧) مراتب النحويين ٤١.

(٨٨) الزهر ٢٣٣/١

(٨٢) المسج: ١٢٠/١.

(٨٣) معاني القرآن، ٢٣٨/١.

(٨٤) المسج: ٤/٢.

(٨٥) معاني القرآن: ١٤١/٣.

(أ) الاستشهاد:

أما القرآن الكريم: فيعذب على الظن أن الأصمعي لم يكن ميل إلى الاستشهاد به، أو وضعه موضع غيره من كلام الناس، في الاحتجاج به على الأمور اللعوية، أحرفاً له ونمطياً وتحرجاً، روى عنه أبو حاتم أنه كان يقول: خزننى الأمر يحزننى، ولا يقول آخرى، قال أبو حاتم: وهما جائزان، لأن القراء قرءوا: ﴿لَا يَحْزَنُهُمُ الْفَرَعُ الْأَكْبَرُ﴾ و﴿لَا يَحْزَنُهُمُ﴾ جميعاً بفتح الهاء وصمها^(٨٩) وربما كان السر في عدم احتجاجة بصيرته بالقرآنية ناشئاً عما قيل عنه من أنه كان شديد التأله، لا يفسر شيئاً من القرآن ولا شيئاً من اللغة له نظير أو اشتقاق في القرآن وكذلك الحديث تحرجاً، وحين سأله أبو حاتم عن الربة والربة - بكسر الراء وفتحها - للجماعة من الناس، لم ينكلم فيه، لأن في القرآن: ﴿رَبُّونَ كَثِيرٌ﴾^(٩٠).

وأما الحديث: فقد تأكد لنا خروجه عن نطاق الاستشهاد اللغوي عند الأصمعي من إنكاره تلقى بين يديه مع ما جاء في الحديث الشريف: «بيننا نحن عند رسول الله ﷺ إذ جاءه رجل»^(٩١) ومن تلعيه: أبيحافى - نسبة إلى شبيح - مع أن في الحديث: «يتوفى بأثبجانية أي بنهم» ومن إنكاره: حنة - في إحنة - مع أن في حديث معاوية - «لقد منعنى القفرة من ذوى الجناب» وجاء في بعض طرق حديث حارثة بن مضرب في الحدود: «ما بين وبين العرب حنة» وفي الحديث أيضاً: «لا يجوز شهادة ذى الظنة والحنة» هو من العداوة - وفيه: «إلا رجل بينه وبين أخيه حنة»^(٩٢).

وأما الشعر فمقياس الاستشهاد به عند الأصمعي يتلخص في أمرين:

الهداوة في مقابل الحضارة، والفنم في مقابل الحداثة، ذلك لأن انتقال البدوى إلى الأمصار واختلاطه بأهلها، وانخادذ وسائل الترف كقبيل بأن يعبر من لسانه، كما غير من حياته، ولأن المحدثين هم أولاد الجوارى الأعجميات، فلا سبيل إلى استقامة ألسنتهم، كما أنه لا سبيل إلى استقامة ألسنة أمهاتهم، وحين لمّن الأصمعي (أبرق وأرعد) قالوا له: إن الكُميت أتى بها في شعره، فأجاب: «الكُميت ليس بحجة؛ لأنه من أهل الكوفة، فتعلم

(٩١) اللسان بين

(٩٢) اللسان: أحسن

(٨٩) المزهر ١/٢٣٣.

(٩٠) مراتب النحويين ٤٨ - ٤٩

العريب وروى الشعر، وكان معلماً، فلا يكون مثل أهل البدو^(٩٣)».

وكما كانت الهداية أساساً عنده في استقامه اللسان، كان القلم؛ إذ كان الأصمعي يُعجب بشعر بشار لكثرة هتوته وسعة تصرفه، ويقول: «كان مطبوعاً، لا يكلف نفسه شيئاً متعزراً، وكان يُشبه بشاراً بالأعشى والتابعة، ويقول: «بشار خاتمه الشعراء، والله لولا أن أيامه تأخرت لفصلته على كثير»^(٩٤).

وبهذا المقياس نظر الأصمعي في شعر المحدثين، وحكم على كثير منهم بارتكاب اللحن، من هؤلاء: لُكُمَيْتُ والطَّرْمَاح وربيعة الرُّقَي والأقيشير.. ومروان بن أبي حفصة وأنثحيف العامري^(٩٥).

ولذى يدعو إلى العجب من موقف الأصمعي إزاء الشعراء المحدثين، أنه لم يلتزم هذا المقياس مع كل الشعراء، فزهد الأعجم في رأيه حجة، لم يتعلّق عليه بلحن، وحين سُئل عن أبي نُؤَاد قال: «عهد رأيته، مولّد حشيش، وهو صالح الفصاحة، وكذلك أبو عطاء السُّدِّي، الذي لم يكن في جملة الأعراب ولكنه نصيح، وعمر بن أبي ربيعة مولّد وهو حجة يحتاج في النحو بشعره، ونصالة بن شريك الأسدي، وابن قيس الرقيّات، هؤلاء مولّدون وشعرهم حجة»^(٩٥).

ومن الشعراء من اضطرب موقف الأصمعي إزاء الاحتجاج بشعره، كذى الرُّمّة، الذي جعله مرّة حجة؛ لأنه بدوي، وإن لم يشبه شعره شعر العرب إلا في واحدة، هي التي يقول فيها: (والبابُ دُونَ أبي عُثَانَ مَسْهُودٌ^(٩٦)).

ومرّة جعله غير حجة، وأتته شرب عثوى اللحن إليه؛ لكثرة ملازمته الحاضرة، فخطأ في قوله:

خَرَّاجِيحُ مَا تَنْفُكُ إِلَّا مَنَاحَةً عَلَى الْخُثْبِ أَوْ تَرِي بِهَا بَلْدًا قَفْرًا^(٩٧)

وخطأ في استعمال (زوجة) بدل زوج في قوله:

أَدَا زَوْجَةً بِالْبَصْرِ أَمْ ذَا خُصُومَةٍ لَرَأَى هَا بِالْبَصْرِ الْعَامَ نَسَاوِيًا

وقال: إن ذا الرُّمّة قد أكل البقل والمملوح في حوانيث النجار حتى يَشِمَ^(٩٨)، وكذلك

(٩٣) مقولة الشعراء ٤٦.

(٩٤) مقولة الشعراء ٥٦ - ٥٢.

(٩٥) مقولة الشعراء ٥٢، ٥٦.

(٩٦) مقولة الشعراء ٤٠، ٤٥.

(٩٧) مقولة الشعراء ٤٠، وانظر: الطح ٢٢٠/١.

(٩٨) الموضح للمعزاني ١٦٤.

ابن قيس الرُّقِيَّات الذي وصف شعره بأنه حُبَّةٌ فيها نقله عنه أبو حاتم، وغير حجه، فيما نقله عنه المازني سماعاً^(٩٩)

وهكذا تبين لنا أن الأصمعي لم يكن على رأي واحد إزاء الشعراء المؤتدين، فبعضهم حجه، وبعضهم لأجن، ولكن حياتهم متشابهة، وزماتهم واحد، وذلك يدفع إلى القول بأن هناك أسباباً أخرى لتلميح من لحن الأصمعي من الشعراء، وهي أسباب غير لغوية على كل حال، وقد ذكر سبباً منها علي بن حمزة البصري في التبيهات^(١٠٠).

(ب) كلام العلماء:

كذلك لم يكن الأصمعي يمتد باستعمال علماء اللغة والنحو، وإن بلغت شهرة هؤلاء وعلمهم عند العامة والخاصة ما بلغت، فهم - في رأيه - كثيرهم يتكلمون فيخطئون ويصيبون؛ وذلك لأنهم غير مطبوعين على العربية، وإنما هم أعاجم يستعربون بالتعلم وما منهم عالم إلا قد لجأ إلى تعلم النحو بعد لحن، ومن المشهور بين العلماء قصة سيويه التي كانت سبباً في تعلمه النحو، وقوله: «وإنه لأظنُّ علماً لا يُلحَنُني معه أحد»^(١٠١)، ومثل ذلك الكسائي الذي تعلم النحو على كبر بعد أن حادث قوماً من المهاريين فسمعوه وأيق من التخطئة، ومن المؤكد أن سماع الأصمعي من العلماء وعندهم وما ألفاهم عليه من التكلم بكلام العامة هو الذي جعله يتخذ في الاعتداد بكلامهم واعتباره حجةً ومقياساً، وهو لهذا خطأً سيويه وأبا عبيدة في استعمال (حين وحيث) فقد جرى سيويه وأبو عبيدة على استعمال حين الزمانية في موضع حيث المكانية مع أن لكل واحد منها موضعاً لا يجاوز^(١٠٢)، كذلك خطأ سيويه والأحفش في استعمالها لفظي (كل وبعض) بأداة التعريف مع أنها معرفتان بغيرها^(١٠٣).

(٩٩) عمدة الشعراء ٤٦

(١٠٠) التبيهات على أحوال الرواة ١١٤ - ١١٥

(١٠١) المنى، بحث ليس

(١٠٢) اللسان (حيث، حين) وقد وجدنا بعض ذلك في الكتاب، انظر على سبيل المثال ٨٧/١، ٣٢٧ إ

اصطريحت النسخ بين الاستعمال وفي الكتاب مواضع أخرى تحصل حيث فيها الزمان والمكان،

وانظر طاء: ٩٠/١ - ١٠٩ - ٢٠٠ - ٢٥٢ - ٢٥٩ على سبيل المثال.

(١٠٣) اللسان (بعض) وانظر استعمال سيويه لكل بأداة التعريف في الكتاب ٨٢/٢

(ج) لغات القبائل:

وهو في سبيل الاعتداد بالأصح والنسب في الأخذ به، يرى في لهجات القبائل طُرُقاً منرفة عن الجادة، فلا ينبغي الأخذ بها، أو القياس عليها، يقول ابن خالويه: «كان الأصمعي يقول أصح اللغات ويُلقب ماسواها» ومن مظاهر تشعبه إزاء لهجات القبائل أنه أنكر لهجة تميم في قولهم: وقفت الدار والداية، وفي قولهم: زوجة - بالهاء - وهي تيمية نجدية، حتى ليعقب ابن منظور على ذلك بقوله: «وكانت من الأصمعي في هذا شدة وعُسرة»^(١٠٤)، وقد وصف الفراء لهجة نجد في زوجة بأنها أكثر، ولهجة الحجاز بأنها أصح». ونجد الأصمعي - وقد اهتم بغير لهجات القبائل - يلتمس شق الأسهاب للطنن في شاهد قد يشهد بصحة هذه اللهجة، فيصدر عليه حكماً قاسياً، ولا سيما إذا كان هذا الشاهد بصور لهجة قبيلة عربية، كقبيلة (عُكَل) إذ كانت لهجة هذه القبيلة لا توافق الفصحى، فيقول: «هذا الرجز ليس بمنق»^(١٠٥) كما تكثر في معاجنا العربية - عند ما تعقب على إحدى الصيغ - عبارة (ولم يعرفها الأصمعي)^(١٠٦)، كذلك قد يطنن في سند اللهجة ليتوصل منه إلى الطنن في منها، فقد وصف الأعشى، بأنه مخنث، حين رأى شاهداً من شعره يزيد لهجة تيمية^(١٠٧)، مع أن أبا زيد الأصمعي تقبل اللهجة وأجازها.

(د) السماع والقياس:

وبمناقشة آراء الأصمعي السابقة في اللحن تبين لنا أن السماع عنده هو كل شيء في اللغة، ولذا كان أكثر تشدداً من سبقه، فهو قد أنكر تحريك العين في (نَمَس) لأنه لم يرد، مع أن الفراء قبله أجاز تحريك عين التلاتي إذا كانت من حروف الحلق، قال: «وقرأ بعضهم: ﴿ذَاهَا﴾ - بفتحين - وكذلك كل حرف فُتِحَ أوله وسُكُنَ ثابته فتقبله حائر إذا كان ثانياً من حروف الحلق»^(١٠٨).

وقد ترتب على توقف الأصمعي عند السماع أن أنكر على العامة ما أتى:

● بغير دلالة بعض الكلمات حتى لو كان هناك سبب بين المعنيين: القديم

(١٠٧) الخصائص ٣١٥/٢ واللسان (متر).

(١٠٨) معاني الفراء ٤٧/٢

(١٠٤) اللسان (روح).

(١٠٥) للخصائص ١٣/١٧

(١٠٦) أدب الكاتب ٣٣٧.

والمستحدث ، كإنكاره استعمال : زَكَيْتُ الأمر - بمعنى ظننته - وإنما الولد فيه معنى . علم ، يقول البَطْلِيُّوسِي : «إِنَّ الظَّنَّ إِذَا هَوَى فِي النَّفْسِ ، وَكَثُرَتْ دَلَالَتُهُ عَلَى الْأَمْرِ الْمَظْنُونِ صَارَ كَالْعِلْمِ ، وَلِأَجْلِ هَذَا اسْتَعْلَبَ الْعَرَبُ الظَّنَّ بِمَعْنَى الْعِلْمِ ، كَقَوْلِهِ نَصَالِي ﴿فَقَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَافِقُونَهَا﴾^(١٠٩)» .

• لجوعهم إلى الاستعمال المجازي لما ورد كما في قولهم : أَكَلْنَا مَلَّةً - أَيْ حُمُرًا - مع إمكان أن نلتصم لهم وجهًا في ذلك على حذف المضاف ، أَيْ حُمُرٌ مَلَّةٌ ، أو على المجاز المرسل : لوجود علاقته وقرينته .

• التجديد اللغوي ، إما بالاشتقاق كإنكاره (يتصدق) فالاشتقاق يجوز ، لأن العرب تستعمل (تَصَدَّقْتُ) في الشيء الذي يؤخذ جزءًا بعد جزء ، فيقولون : تَحَسَّيْتُ الْمَرْقَ ، وَتَجَرَّعْتُ الْمَاءَ ، فيكون معنى تصدقت : التمسيت الصدقة شيئًا بعد شيء^(١١٠) ، وكإنكاره . استأهل كذا ، وهو مستأهل له - بمعنى : مستوجب له ومستحق .

وإما باستحداث كلمات لم تكن أيام العرب المختص ، فقولهم : هَذَا مُجَاسٌ هَذَا - إِذَا كَانَ مِنْ شَكْلِهِ - ليس بمرتب صحيح وهو مولد وقول المتكلمين : الْأَنْوَاعُ بِمَنْوَسَةٍ لِلْأَجْنَاسِ ، كلام مولد لأن مثل هذا ليس من كلام العرب^(١١١) .

وإذا كان الأصمعي يتوقف عند السماع ، فما للحريري يروي عنه أنه لحن (حوائج) جمع حاجة ، وقال : إنه مولد ، مع أن السماع قد تواتر به ؟ يجيب ابن تيمية عن ذلك : بأنه إنما أنكرها لخروجها عن القياس ، وذلك لأن قياس جمعها إنما هو : حَاجَاتٌ وَحَاجٌ ، ومماثلها كالغارة والحارة لا يجمع على غوائر وحوائر ، على أنه قد حكى الرقاشي والسجستاني عن عبادته عن الأصمعي أنه رجع عن هذا القول ، وإنما هو شيء كان عرض له من غير بحث ولا نظر ، قال : وهذا الأشيء به ، لأن مثله لا يجهل ذلك ؛ إذ كان موجودًا في كلام النبي ﷺ ، وكلام العرب الفصحاء ، وكأن الحريري لم يَرَّ به إلا القول الأول عن الأصمعي دون الثاني^(١١٢) .

وأخيرًا نقول : إن الأصمعي كان أكثر علماء التنقية تشددًا ، وإن تشدده لم يقتصر على الأمور اللغوية بل تجاوزها إلى علم النحو ، فقد أبي أن يستعمل (أَوْشَكَ) إلا بلفظ

(١١١) اللسان (جس) .

(١١٢) اللسان (حوج) .

(١٠٩) الاقصاب ١٠٩ .

(١١٠) الاقصاب ١١٠ .

المضارع، مع أن الخليل بن أحمد حكى استعمال الماضي منها ولكن - كما حل عنه
يحق - لا ينبغي إلا قيا أجمع عليه العلماء ويقتضى عما يتفردون به ولا يجوز إلا أنصح
اللغات، ويلج في دفع ما سواه^(١١٣).

(٤)

ابن السكيت

نستطيع أن نعد ابن السكيت من أصحاب المنصب الكوفي غير المنحيزين؛ فكتابه
(إصلاح المنطق) ضم رواية من البصرة والكوفة وبغداد إلى جانب الرواة من الأعراب.
فمن رواية البصرة: أبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر، ويونس، وخلف الأحمر،
وأبو زيد والأصمعي، وأبو عبيدة، ومحمد بن سلام الجعفي، وكان الأصمعي أكثرهم
رواية على الإطلاق، فذكر إحدى عشرة ومائة مرة، حتى لقد رجح الأزهرى القاء
ابن السكيت والأصمعي، قال: «ولقي الأصمعي فيها أحسب، فإنه كثير الذكر له في
كتبه»^(١١٤).

ومن رواية الكوفة وبغداد: الكسائي، والمفضل، وابن الأعرابي، والفراء، وأبو عمرو
الشيثاني، وعبد الله بن سعيد الأموي، وأبو الحسن الطوسي.

ومن الأعراب: ابن زيد، وأبو جهم، وأبو السجاح، وأبو الجراح، وأبو ثروان،
وأبو حزام - الثعلباني - وبعض أفراد بني كلاب.

وهذه السحبة الكثيرة التي نقل عنها ابن السكيت، قد ميزت مؤلفه (إصلاح المنطق)

بميرتين^١

أولاهما: ضخامة الحجم، بسبب كثرة الآراء مع الاستطرادات، وتكرار بعض المواد في
أماكن مختلفة، وهذه الضخامة هي التي دفعت بعض العلماء إلى القول بأنه: «ما عير على
جسر بغداد كتاب في اللغة مثل إصلاح المنطق، ولا شك أنه من الكتب الثامنة الممتعة،
الحاسمة لكثير من اللغة، ولا نعرف في حجمه مثله في باب»^(١١٥).

(١١٥) ونهايات الأعيان ٤٤٢/٥.

(١١٣) مراتب التعريب ٤٩.

(١١٤) تهذيب اللغة ١/٣٣.

وثانيتهما: الاضطراب فيما ينقل، ومن أمثلة ذلك ما قاله في باب (فعل وفعل بانفعال معنى) ^(١١٦). وقد حاص شقاقا برجله - أي خاطه - ويقال: شقوق أيضا، قال الرجز:

نرى برجليه شقوقا في كلِّ من يسارى حيص ودامر متسلِّع
ثم عاد فأبكر استعمال (شفاق) بالنسبة للإنسان، قال: «بيد فلان ورجله شقوق، ولا يقال شقاق، وإنما الشقاق داء يكون في الدواب» ^(١١٧).

أما عن المقياس الذي اتخذه تجاه استعمالات العامة فلم يكن على العادة من التشدد - كالأصمى وغيره من سبقه - ويتضح ذلك فيما يأتي:

(أ) الاستشهاد:

عرفنا مما سبق أن الأصمى أتى أن يكون الكميّ وغيره من الشعراء المولدين حجة في اللغة، لكننا وجدنا ابن السكيت يحتج بقول الكميّ لو كثير:

فمازلت أبقى الظن حتى كأنها أواقى سدى تفتالهن الحوائك
على أن العرب قد تخفف جمع أوقية فتقول: أواقى ^(١١٨). كذلك احتج ببيت سبه إليه على جواز إصافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، وهو قوله:

ومراث ابن أبيجر حين ألقى بأصل الضنّ جنّة الأصيل
والضنّ والأصل واحد ^(١١٩) كما يصح به أيضا في مواضع أخرى، لكن الاحتجاج هناك منصرف إلى المعاني لا إلى الألفاظ.

كذلك وجدناه يروى عن أبي تروان وأبي حزام وهما من قبيلة عكل لقي رضى الأصمى لمجتها، لأنها لا توافق الفصحى.

أما الحديث: فكل ما بالكتاب أحاديث مستشهد بها في المعاني لا في الألفاظ، كآيات القرآن الكريم التي ساهها، غير أنها ترجعة بعض موادّه على كتب اللغة تبيّن أنه لا يمين إلى الاحتجاج بالحديث في ألفاظ اللغة، فقد قال: هم في هذا الأمر شرع - يقتضون

(١١٦) إصلاح المعنى ٧٥

(١١٧) إصلاح المعنى ٢٣٦

(١١٨) إصلاح المعنى ١٧١ وسية البيت من التمام (بغى).

(١١٩) أبواب مختارة من كتاب أبي يوسف ٢٠

سواء، ولا نفل شرع - يفتح فسكون - وقد جاء في الحديث: «أنتم فيه شرع سواء» وهو مصدر - يفتح الراء وسكونها^(١٢٠) - كذا قال: كتب الله الآبَءَ لوجهه، لا أكبه^(١٢١)، وجاء في الحديث: «فأكبوا رواحهم على الطريق»^(١٢٢) كما جعل قول العامة: بنى فلان بأهله^(١٢٣)، خطأ، مع أنه جاء في غير موضع من الحديث - كما قال ابن الأثير - ومنه ما جاء في حديث أنس: «كان أول ما أنزل من المحاب في مثنى رسول الله ﷺ بزيه».

(ب) اللغات:

صطرب موقف ابن السكيت إراء اللغات، فقد عرفنا قبل أنه اعتمد على راويين من قبيلة عُكَلٍ، وهي ذات طعة غير مشهورة بل غير فصحة، إذ رفضها الأصمعي كما كان من روايته ابن الأعرابي، الذي توسع كثيراً في اللغة وكانت له نوادر انفراد بها، وكان هذا دعياً إلى الظن بأنه سوف يجري على غير عادة من سبقه من التشدد في أمور اللغة.

لكن وجدناه أحياناً يأخذ بالأفصح ويلحق ما عداه، فلم يزوجها لقولهم: تزوجت بمرأة، وقال عن ذلك الأسلوب: إنه ليس من كلام العرب^(١٢٤)، مع أنه من لغة زِدْشَوَّة - على ما حكى الفراء^(١٢٥)، وعدَّ كَلَوَة - في: كَلَيْة - ملحونة، مع أنها لغة لأهل اليمن^(١٢٦)، كما عدَّ إبدال الهزة واواً في: آنيته وآسيته وأكلته وآنيته.. الخ^(١٢٧)، خطأ، مع أنها لغة لأهل اليمن أيضاً^(١٢٨)، كذلك جعل: عُمِرَتُ الموارين - في: عُمِرَت - خطأ، مع أن أبا الجراح - وهو راويته - قد حكى اللعين، كذلك لحن العامة في قولهم: مطيب الجُرُور - في: أطاييه - مع أن ابن الأعرابي - وهو راويته - حكى للفتين^(١٢٩).

وأحياناً ينيل الفصح وغيره من كلام العامة، فقد سبق أن الكسائي لحس العامة في قولهم: شكرتك وصحتك، لكن ابن السكيت يعطها لغة، وإن كان الفصح: شكرت لك، ونصحت لك^(١٣٠).

(١٢٠) اللسان (شرح).	(١٢٦) اللسان (كل).
(١٢١) الإصحاح ٢٧٧.	(١٢٧) الإصحاح ٣٧٣.
(١٢٢) اللسان (كيب).	(١٢٨) المصباح (أوب).
(١٢٣) الإصحاح ٣٠٦.	(١٢٩) اللسان (غير طوب).
(١٢٤) الإصحاح ٣٣٦.	(١٣٠) الإصحاح ٢٨٦.
(١٢٥) اللسان (روج).	

وقد سبق أن الفراء يُلحَن العامة في: لَأَلَّ - نسبة إلى اللؤلؤ - لكن ابن السكيت أجازها، وقد أجاز أن يقال: تَهَد فلان ضيعة وتعاهد^(١٣١)، مع أن التعهد في هذا أفصح؛ لأن التعاهد إنما يكون بين اثنين، وفي التهذيب: «لا يقال: تعاهدته^(١٣٢)» كذلك هو له كلام ابن الأعرابي في: سَدَد من عَوَز - بكسر السين وفتحها - مع أن من بعده من علماء النونية فتحوا الفتح، وإجازته: مصاوب ومصائب - جَمَعَيْن لمصيه (١٣٦) وإجازته ما أنكره الأصمعي من قولهم: عِرَّقُ النِّسَا (١٦٤).

وابن السكيت الذي يتوسع في الاستعمال العربي بإجازته أن يأتي المصدر الميمي، واسماً المكان والزمان من الأجوف الياضي على مَفْعَل - بكسر السين وفتحها^(١٣٣) - هو مع العامة في الغاية من التشدد وبخاصة في الأمور الآتية:

● تغيير دلالة بعض الكلمات وإن كانت هناك جِلَّةٌ بين المعنيين: القديم والمستحدث، فمن التشدد بكان أن يُلحَن العامة في قولهم: خرجنا نَتْرَه - إذا خرجوا إلى البساتين - ووفقاً من ابن السكيت بالتتره عند معناه العربي القديم، وهو: التباعد عن المياه والأرياف، حتى عُدَّ على بَن حَزَّة البصري^(١٣٤) هذا طلباً للعامة، واستضعافاً لا يحل لنا ترك الانتصار لهم منه، على أن ابن السكيت - الذي أكر على العامة تطور الدلالة - يعترف به للعرب دون أن يقس عليه قول عامة زمانه، فمن ذلك: التيمم والمسافة، وغيرهما بما كان له معنى قديم، ثم استحدث له معنى آخر^(١٣٥)، لكنه مع ذلك يرفض أن تفعل العامة فعل من سبقهم، وقد وجدنا ابن السكيت يحوِّز للعامة تغيير دلالة بعض الكلمات على غير ما عرف عن العرب، فقد جمع الأستاذ عبدالعزيز الميمى أبواباً لابن السكيت جاء في مقدماتها: «اعلم أن العرب سمّت أشياء عرفت ما أرادت بها، فكثرت اليوم في أفواه الناس، وجازت إلى غير ما قيلت عليه^(١٣٦)» وذكر من ذلك بناء الرجل على أهله والملة والعقبة والفتية، إلى غير ذلك، وهذا ما يصيب مقياس ابن السكيت بالاضطراب.

● الهمز الذي عاب العامة على تركه في نحو: الفأس والرأس والذئب والبئر ومرى الشاة والجوز، إلى آخر ما ذكره في: (باب ما يَهمَز بما تركت العامة همزة) مع أن ترك

(١٣١) الإصلاح ١٧٨. (١٣٤) التجهات على أنطالط الروك ١٢٣
(١٣٢) اللسان (عهد). (١٣٥) انظر ما قاله في الإصلاح ٢٦٥.
(١٣٣) الإصلاح ٢٢٠ وتطرق كيب النحو (١٣٦) أبواب مختارة من كتاب أبي يوسف ٢ وما بعدها

الهمزة عادة قديمة لأهل الحجاز، روى ابن منظور في (اللسان) عن أبي زيد أن أهل الحجاز وهذيل وأهل مكة والمدينة لا يتبرون، وَقَفَ عليها عيسى بن عمر فقال: ما أخذ من قول تميم إلا بالنبر، وهم أصحاب النبر، وأهل الحجاز إذا اضْطَرُّوا تَبَرَّوا، قال: وقال أبو عمرو المثل: عَدَّ تَوَضُّيْتُ، فلم يحز، وحوطاً ياء، وكذلك ما أشبه هذا من باب الهمز^(١٣٧)

وحكى الأحفش أن من العرب من يترك الهمز في ما يُهمز إلا أن تكون الهمزة مبدوءاً بها^(١٣٨)، وفي شرح الإسماعيلي على الشافعية: «ثم اعلم أن الهمزة لما كانت أدخل الحروف في اللفظ، ولها برة كربة تجري مجرى التهوُّع، ثقلت بذلك على لسان المتلفظ بها، فضعفها قوم، وهم أكثر أهل الحجاز، ولاسيما قريشاً، روى عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه: نزل القرآن بلسان قريش وليسوا بأصحاب نبر، ولولا أن جبرائيل عليه السلام نزل بالهمزة على النبي ﷺ ما هزنا، وحققها غيرهم، والتحقيق هو الأصل كسائر الحروف، والتخفيف استحسان»^(١٣٩).

وروى ابن السكيت نفسه ما يردُّ عليه إنكاره: إذ قال: «وهي اللَّبْؤة - وَلَبْؤَةٌ لغة وُحْدَاتٌ - وَحَدَّثَتْ لغة - وقال: يُوسُفُ وَيُوسُف - يُحْزَنُ وَلَا يُحْزَنُ - ومثله: يُؤُسُّ وَيُؤُسُّ، وَيُوسُف - غير مهوزة - لَعْنَةٌ^(١٤٠)».

● تغيير الإسناد في قولهم: شَقَّ الْمَيْتُ بَصَرَهُ (٢٨٦) وأصله: شَقَّ بَصَرُ الْمَيْتِ - بمعنى شَخَصَ - مع أنه روى قبل عن الكسائي قوله: يقال: رَشِدَتْ أَمْرُكَ، وَوَفَّقَتْ رَأْيَكَ، وَبَطَرَتْ عَيْشَكَ، وَغَيَّبَتْ رَأْيَكَ، وَأَلَّتْ بَطْلَكَ، وَسَفِهَتْ نَفْسَكَ، وكان الأصل: رَشِدَ رَأْيَكَ وَوَفَّقَ أَمْرَكَ، ثم حُوِّلَ الفعل منه إلى الرجل، فانتصب ما بعده، وهو نحو قولك: سَفِهَتْ به دِرْعاً، وَجَلَّتْ به نَفْساً^(١٤١).

وهكذا لم يجد لابن السكيت مقياساً ثابتاً في التصويب والتخطئة، وإنما أمره دائر بين التزمّت أحياناً - بالتوقف عند الأصح وطرح ما عداه - والتسامح أحياناً أخرى - بالأخذ من كل اللغات.

(١٤٠) الإصحاح ١٣٣

(١٤١) الإصحاح ٢٢٢

(١٣٧) اللسان (الهمزة).

(١٣٨) الاتصال ١٩٠.

(١٣٩) شرح الشافعية ١٧٢

السُّجِسْتَانِيّ

يبدو أن تلميذه أبي حاتم السجستاني على الأصحى جعله يأخذ أخذَهُ في الشدد مع العامة، فرواياته التي رواها عن الأصمعي في اللغة لم ينكر شيئاً منها، وقد عرّفها قبل مقياس الأصمعي في الشدد، وهو - بلا شك - مقياس السجستاني نفسه، وعرّف ذلك بما يأتي:

• أنه لا يعترف بالكلمات المعربة في زمنه، إذ ينكر أن يقال: جَوْحَانٌ لَيْتَنِي انقمح، مع وجود مرادفها العربي - وهو الجَرِين والمِسْطَح العربيين - في حين أنه يتحدث عن (بَرَهْم) المعربة قبل زمنه بوقت طويل، وكأنها عنده عربية.

• وحين تسلك العامة طرق المعاز، وتقول: مات الميت، يلحنهم أبو حاتم؛ لأنه لم يرد، ولأنه لا معنى له في نظره، فالصواب أن يقال: مات الحي، مع أنه - فضلاً عن ورود، كما قال البَظْلِيُّوسِي - محمولٌ على المجاز الذي ورد نظيره عن العرب.

• وهو يحكم باللحن على: الحواميم والطواسين - جمعاً لـ (حم وطس) - وكأنه بهذا لا يرى الاحتجاج بالحديث الذي جاء فيه: «مثل الحواميم في القرآن كمثل الخبرات في الثياب»، وجاء أيضاً: «الحواميم ديباح القرآن»؛ «من أحب أن يرتفع في ريباض الجنة فليقرأ الحواميم»^(١٤٢).

• وهو ينكر قراءة من قرأ: «قَالَ خَلْ أَنتُمْ مُطْلَعُونَ» - بكسر النون - لما فيه من التجمع بين النون والإصافة، وهذا شاذٌ خارج عن كلام العرب ولا يدخل في النصيح^(١٤٣)، وكأنه بهذا لا يرى الاحتجاج بالقراءات القرآنية.

• وإذا كان أكثر العلماء على أن (رُبُّ) للكثير وللنقل، فإن أبا حاتم يصقّ بحال اسمائها ويصره على النقل، فيخطئ العامة في قولهم: رعا رأيتك كثيراً، لما فيه من التناقض.

(١٤٢) الترطبي ٥٧٣٢.

(١٤٣) الترطبي ٣٥٥٢٧.

• ولما جمع عُماره بن عَمِيلَ الرِّيحَ على (أرياح) أنكر عليه أبو حاتم مصوِّباً (أرواح) في الجمع، مع أن فيه التَّيَّاساً بجمع رُوح، ولو لم يكن مشدداً لقاسمه على: هيد وأعاد، وعلى ما جاء عنهم من جمع فيل على أقيال، كما جمعه على أقوال - على الأصل - وأقيال - على لفظ فيل^(١٤٤)، على أنه بهذا الإنكار يرد ما حكاه السهيلي من أن رجلاً ولرباًها لعة لبى أسيد^(١٤٥).

وقد بدأ أثر تلمذة أبي حاتم للأصمعي في أمرين على وجه الخصوص:

أولها: شدة التألف، وقد دفعه ذلك إلى أن يلدن العامة في قولهم: لا والله - بحذف الألف التي قبل الهاء في اللفظ - فاسمُ الله ينبغي أن يُحَلَّ قَبْلَ تَكَلُّمٍ فيه بأصوب المصواب، وماروى من رَجَرٍ لِإِثْبَاتِ ذَلِكَ عَرَبِيَّةٌ هُوَ فِي نَظَرِهِ مَوْضُوعٌ مَكْتُوبٌ^(١٤٦).

وثانيها: تتبع سقطات العلماء خصوصاً، كسيويه والأخفش وأبي عبيدة وابن دريد والليث، وقد أثار ذلك بعض العلماء فاتهموه، وتمقبه أحدهم عندما أنكر أن يأتي (شَنَان) بإسكان النون - بقراءة عاصم بالإسكان، قال أبو بكر (ابن الأنباري): «وقد أنكر هذا رجل من أهل البصرة، يُعرف بأبي حاتم السجستاني، معه تعدُّ شديده، وإقدام على الطعن في السلف، قال: فحكيت ذلك لأحمد بن يحيى (نعلب) فقال: هذا من ضيقي عطنه، وقد عرفت»^(١٤٧).

(٦)

ابن قُتَيْبَةَ

إذ كان علماء التنقية قد أطلقوا كلمة (العامة) أو (العوام) دون تحديد لمن يراد بها، فإن ابن قتيبة قد حدد في حطبة كتابه أنه لا يقصد بما يكتب رُعاغَ الناس، وإنما كلاله مُوجَّهٌ إلى طائفة الكُتَّاب الذين استطابوا الدُّعَا واستوطنتوا مُرُكَّبَ العَجَر، وأُغْمَرُوا أَعْسَهُمْ من كَدِّ النظر، وقلوبهم من تعب الفكر، حين نالوا التُّركَ بعير سبب، وبلغوا البُعدَ بعير الة، فأصبحوا كعَهلة أهل زمانه، وأصبح أبعدُ غاية الكاتب في كتابه أن يكون حسن

(١٤٦) مراتب التصحيح ٩٩.

(١٤٧) اللسان (شناً).

(١٤٤) اللسان (حول).

(١٤٥) عتوان المسرة ١٣٠، كشف الطرة ٥٢.

الخط، قويم الحروف، وأعلى منازل الأديب أن يقول من الشعر أيماً في مدح قبة،
أو وصف كأس^(١٤٨).

وقد وضع ابن قتيبة في (أدب الكاتب) آراءه وملاحظاته على لغة الكتاب، أو قل ما نقله من آراء العلماء قبله، ولا سيما ابن السكيت - ومن هنا لم يكن ابن قتيبة أصيلاً في ملاحظة أخطاء العامة، بل كان تافلاً ومقلداً غيره، ولا ريب أن من أطلق لعبارة المشهورة عن (أدب الكاتب) من أنه خطبة بلا كتاب كان يعني أنه ليس لابن قتيبة فيه سرى الخطبة، أما الآراء التي بالكتاب فهي في مجلتها منقولة عن ابن السكيت وغيره. وكان حرص ابن قتيبة على جمع آراء كثير من العلماء هو السبب الذي أدّى به إلى كثير من الاضطراب بين الإجازة والتخطئة، ونسوق لذلك أمثلة:

• المرّ والصير - بكسر الهمزة - وقد أكرر إسكانها، مع أنه قال في أبنية الأسماء: «كل ما كان على فعل - مكسور العين أو مضموماً - فإن التخفيف فيه جائز» (أدب الكاتب ٢٩٧ - الاقتضاب ٢٠١).

• أجاز: أغامت السماء، ولم يُجر: غامت، مع أنه في (باب فطت وأفطت باتفاق المعنى) أجاز: غامت السماء وأغامت (٢٨٥، ٢٣٩ - أدب الكاتب).

• ذكر أن الدجاج - بكسر الدال - لحس، في (باب ما جاء مفتوحاً والعامة تكسره) ثم ذكر أنها لغتان في باب (أبنية الأسماء) وهناك أمثلة أخرى كثيرة، استدركها عليه البطلوسي في (الاقتضاب ٢٠١، ٢٣٧).

أما عن المقياس الذي اعتمده ابن قتيبة للتخطئة والتصويب فيمكن بيانه في النواحي الآتية:

(أ) الاستشهاد:

في (أدب الكاتب) نقل عن كثير من العلماء في مقدمتهم الأصمعي الذي لم يكن يحنج بأشعار المولدين، ولذا لم يكن غريباً من ابن قتيبة أن يأخذ برأي الأصمعي في عدم الاحتجاج بأشعارهم، بل قد صرح بذلك حين منع أن يقال: سمك مالح، مع أنه جاء في شعر لثذافر، ولكنه في رأيه ليس بحجة^(١٤٩) كذلك منع أن تراد (بين) بعد (شتان) موافقاً

(١٤٨) أدب الكاتب ٦.

(١٤٩) أدب الكاتب ٣١٦.

الأصمعي، رافضاً قول ربيعة الرمي: (لَشَتَانِ مَا بَيْنَ الْيَزِيدَيْنِ فِي النَّدَى) لأنه ليس بحجة^(١٥٠)

ولكن العريب الذي لم يكن متوقفاً من ابن هتية أن وجدناه يخرج عن هذا المسلك الأصمعي، فيحتج بأشعار للكميت ولذي الرمة وللطرماع، وكان احتجاجه بهم في معنى اللحن والعاظها.

في المعاني: استشهد بالكميت على أن (اصطلب) معنى جمع العظام مطبوخها يُخْرِجَ وَدَكُهَا مَيَاتِمَ بِهِ^(١٥١) وعلى أن (الهديل) كما يأتي لصوت الطائر المعروف يأتي بمعنى الفرج نفسه^(١٥٢)، واستشهد بذى الرمة على أن (زُعْتُ الناقة) بمعنى عطفتها^(١٥٣) وعلى أن (الضَّحَّ) هو الشمس^(١٥٤)، واستشهد بالطرماع على أن الغراب إذا كان يَجْجُلُ كأنه مفهد بوصف بأنه شَجُّ النسا^(١٥٥).

وفي الألفاظ: وجدناه لا يلحن صوغ الكميت وزن (فَعَال) من لفظ العشرة من العدد في قوله:

وَلَمْ يَسْتَرْيُثُوكَ حَتَّى رَمَيْتَ قَوْيَ الرِّجَالِ بِخَصَالٍ عُشَارًا

ويكتفى بقوله: ولم نسمع فيما جاوز ذلك (رَبَاعَ) شيئاً على هذا البناء غير قول الكميت^(١٥٦)، ووجدناه يستشهد بالطرماع بن حكيم على أن اللام تأتي بمعنى (على) في قوله:

كَأَنَّ مَخَوَاهَا عَلَى ثِيَابَاتِهَا مَقْرُسٌ خُسِرَ وَقَعْتُ لِلجَبَّارِ^(١٥٧)

وبشعر ذى الرمة على أن (بن) الجارة تدخل على (عَن)^(١٥٨) وأن (إلى) الجارة تأتي بمعنى مع^(١٥٩).

وأعجب من هذا كله أن نجد في كتاب ابن قتيبة بيتاً لإسحاق بن إبراهيم الموصلي، الذي لا يحتاج بشعره أحد من علماء اللغة، إذ قد سبق البيت في مجال الاستشهاد على

(١٥٠) أدب الكاتب ٤٥٨.

(١٥١) السابق ٦٥.

(١٥٢) السابق ١٦٦.

(١٥٣) السابق ٢٦٦.

(١٥٤) السابق ٩٦.

(١٥٥) أدب الكاتب ٢٩٧.

(١٥٦) أدب الكاتب ٤٥٨.

(١٥٧) السابق ٤٥٨.

(١٥٨) السابق ٢٩٦.

(١٥٩) السابق ٤٠٩.

المعنى. ذكر ابن قتيبة أن: هَرَزْتُ العربَ - بمعنى كرهتها - وأن الشاعر (إسحاق) قال (بعد هَرَّ بعضُ القومِ سَفَى رِياد) وقد دافع الشيخ محيي الدين في حاشيته عن (أدب الكاتب) بأن اليبس ساقط من إحدى نسخ الكتاب. فالظاهر أنه أُهجم من دارى. أو أن ابن عسبة قد ساقه - إن صححت روايته - مساق التمثيل^(١٦٠).

وأما الاحتجاج بالقراءات القرآنية والحديث: فيبدو من متابعه لمن سبقه من العلماء في اللحن أنه لم يكن ممن يحتاج بهما. وتؤكد ذلك بما جاء عنه من تدعيه أن يقال: كَسَاءُ أَتَيْجَانِيٍّ، مع أنه جاء في الحديث: «رَدَّوْهَا عَلَيَّ وَأَتَّوِي بِأَيْجَانِيَّةٍ»^(١٦١). وما جاء عنه من تحطئة قولهم: بنى بأهله، مع ما جاء في الحديث في غير موضع، ومنه حديث أسس. «كَانَ أَوَّلُ مَا أَرَلُ مِنَ الْحِجَابِ فِي مَهْتَقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِرَنْبٍ»^(١٦٢). وكذلك تحطئة: عَيْرُهُ يَكْذَأُ، مع أنه جاء في الحديث: «عَيْرُهُ بِأَمِهِ»^(١٦٣).

(ب) اللغات:

يبدو الاضطراب واضحاً في اعتقاد ابن قتيبة على لهجة معينة تكون هي الأصح. فهو إذا لم يأخذ بلهجة أهل اليمن في إبدال أول الشديدين نوًاً كما في: إِنْجَاصٍ وإِجَاصٍ؛ فلأنها لهجة ضعيفة لا يقاس عليها. وهو بهذا يبدو أخذاً بالأصح المشهور متجاوزاً ما عدها، لِكُنْأٍ وجدناه لا يأخذ بلهجة أهل الحجاز - وهم من الصحابة - فقد حكم باللحن على كسر الماء من هَلَكَةُ الْمَرْءِ، مع حكاية يونس أن الكسر لغة أهل الحجاز^(١٦٤) وإذا لم يأخذ بلهجة الحجازيين هنا فقد أخذ بها في إنكاره على العامة أن يقولوا: وَزَّةٌ وَبُزٌّ - بالتحلص من الهززة - إذ حكى يونس أن الإوز لغة أهل الحجاز، وأن الإوز لغة بني عيم^(١٦٥).

وجدناه بعد ذلك يأخذ بتأثير اللغات؛ فقد لحن تسكين العين في: (المُعْبَةِ) وألزم مسحها، مع أن التسكين هو الأكثر، وأما الفتح فتأخر؛ لأن فُطَّةً - بفتح العين - من صفات الفاعل^(١٦٦).

(١٦٠) السابق ٣١٠، حاشية. (١٦١) اللسان (سج). (١٦٢) اللسان (نق).

(١٦٣) انظر هذا مع أحاديث أخرى في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ٢ / ٤٤٧ مطبعة ريل - لندن سنة ١٩٦٢.

(١٦٤) الاقتصاب ٢٠٥. (١٦٥) أدب الكاتب ١٧. (١٦٦) الاقتصاب ٢٠٠.

(ج) السماع والقياس:

كذلك اضطرب أمره في السماع والقياس. فهو أحياناً أشدّ سلباً للعرب، وأكثر ما كان ذلك منه في دلالة الكلمات، فقد توقف في كثير منها على الدلالة العربية القديمة، حتى إن أربطت الدلائل - المستحدثة والقديمة - برابطه مناسبة: فأشقر العين هي حروفها التي ينسب إليها الشعر، وليست الشعر النابت على حروف العين، وحنّ العقرب والزنبور هي سُمّها وضرّها، ومن الغلط أن يراد بها شوكتها. والطرب، حقة تصيب الرجل لشدة السرور، أو لشدة الجوع، ومن الغلط تخصيصه بالفرح وحده - ومثل هذا كثير ذكره ابن قتيبة في باب تخطئة العامة - إذ من الممكن تخريج استعمالهم على أساليب المجاز، وذلك أمر مشهور متعارف بين العرب.

على أنه - مع تعسّيه هنا - أحد على ابن السكيت تصفه مع العامة، في إطلاقهم التنزه على الخروج إلى الرياض والبساتين، وفي إطلاقهم الراوية على المرادة، أما الأول فليس من الخطأ - في رأيه - ومن الممكن تخريجه على المجاز لأن البساتين في كل مصر وفي كل بلد، إنما تكون خارج المصر، فإذا أراد الرجل أن يأبىها فقد أراد أن يتنزه، أي يتباعد عن المنازل والبيوت، ثم كثر هذا واشتعل، حتى صارت التنزه هي القعود في الحضر والجنان^(١٦٧). وأما الثاني فقد سُمّي الوعاء (راوية) باسم البير الذي يحملة، فكثرة الاستعمال - إذن - ووجود العلاقة بين المعنيين، هما اللذان ردّ بها على ابن السكيت، وهما بذلك ما ردّ بها عليه، في إنكاره على العامة ما أنكر في هذا الباب.

على أننا نحب حقاً من ابن قتيبة إذ أنكر تغيير الدلالة مع أنه عَقِبَ تخطئة استعمال الأشقر - بمعنى الشعر النابت على العين - صرح يوروده، وقال: «إِنْ كَانَ أَحَدٌ مِنَ الْعَصَاةِ سَمَّى الشَّعْرَ شُقْرًا، فَإِنَّمَا سَاءَ بِحَبِيْبِهِ»^(١٦٨). ومع أنه يذكر أن العرب تسمي الشيء باسم الشيء، إذا كان مجاوراً له، أو كان منه بسبب. وقد عقد لذلك باباً ساء: (باب ما أويل كلام من كلام الناس مستعمل)^(١٦٩) ذكر فيه أساليب ذات معنى عام أو خاص، نقلت العرب دلالتها إلى معان أخرى ليست بعيدة عن المعاني العديدة

(١٦٧) آيب الكتاب ٣٤.

(١٦٨) آيب الكتاب ١٧.

(١٦٩) آيب الكتاب ٤٢.

وإذا اضطرب مقياسه بين الإجازة والتخطفة في مجال ضيق الدلالة - مع وجود
الطلائق الخلقية - فقد اضطرب أيضاً في الألفاظ حيث عدّ من اللحن ما وقع في بعض
الكلمات من تغيير، مع أن بينها ما يسوّغ الإبدال - كعرب المخرج - وفي كتابه باب
بصلح ما فيها للمثيل وهما. (باب ما جاء بالسّين وهم يقولونه بالصّاد)^(١٧٠) وباب
ما جاء بالصّاد وهم يقولونه بالسّين)^(١٧١) تطرّض هذا وما ذكره في باب آخر من كلمات
وقع فيها الإبدال مع التباعد، كما في: لَحْسُ الله سَطَهْ وَأَخْتَهْ وَلَبِجْ به وَلَبَطْ وَشَرْتُ
لَحْشِبَه وَوَشَرْتَه وَأَشْرَهَا... إلخ، فقبوله للإبدال مع مبادئ المخرج، ثم إنكاره على العامة
الإبدال مع تقارب المخرج أمرٌ مضطرب وغريب.

ويبدو أن ابن قتيبة كان سالكاً في هذا سبيل السماع، ولو أدى ذلك إلى التضيق على
العامة، لكنه لم يلتزم ذلك أبداً حين اتجه إلى الأحد برأى من قال بالمقياس ولو لم يُسمع،
فقد ورد عن العرب أسماء للمكان على (مَقِيل) بكسر العين مما مضارعه يَطْلُ -
بعضها - على غير القياس، كَمَشِيكٍ وَمَشْجِدٍ وَمَطْلُجٍ، وتبع ابن قتيبة من قال: إن الفتح
في هذه الأحرف التي كسرت جائز، وإن لم يسمع في بعضها^(١٧٢)، كذلك من مظاهر
توسّعه على العامة القول بجواز التخفيف - بالإسكان - في الفعل الثلاثي، وفيما تولى
فيه ضمّتان أو كسرتان من ثلاثي الأسماء^(١٧٣).

وابن قتيبة معنود في مقدّمة العلماء الذين خلطوا بين مذهبي البصريين - البصرة
والكوفة - وأنشأوا مذهباً مستقلاً هو (المذهب البمدادي) وظهر هذا الاستقلال في بعض
آرائه في (أدب الكاتب) فهو أحياناً بصري يلحّن المطبة وإن تابجوا الكوفيين، ففي باب
ما جاء على فُحَلت - بمنح العين والعامة يقولون على فُحَلت بعضها^(١٧٤) - قال:
البصريون يقولون: «فَحَضَ الحُلَّ ومَلَقَت المرأة - بالفتح لا غيره» وهذا يدل على أن
الكوفيين يميزون الفتح والضم، وكأنه بذلك يلحّنهم.

وهو أحياناً يبنى آراءه موافقاً أكثر الكوفيين، كما في اتجاهه إلى حواز نيابة بعض
حروف الجبر عن بعضها الآخر - موافقاً للكسائي والقراء - وقد منع منه قوم، أكثرهم
من البصريين^(١٧٥). وهو أحياناً لا يلتفت إلى مذهب كوفي أو بصري، وإنما الأمر عنده

(١٧٠) أدب الكاتب ٩-٣.

(١٧١) لأصناف ٢٢٩.

(١٧٢) أدب الكاتب ٩٩.

(١٧٣) أدب الكاتب ٤٤٥.

(١٧٤) أدب الكاتب ٤٣٦.

موقوف على ما ورد كما في إنكاره التضعيف في - غَلَفَ لحيته بالطَّيْب - مع أنه جائز على معنى التكثير، كما يقال: ضَرَبَ وضَرَبَ، وقَتَلَ وقَتَلَ.

ثم هو أحياناً لا يأخذ برأى كوفي ولا بصري ولا بما ورد في تفرقه بين اللحن بفتح الحاء والنحن بإسكانها - الأول: الفطنة، والثاني: الخطأ في الكلام، أما الكوفيون فعندهم أن كل اسم على مثال (مَل) حلقى العين فالفتح والسكون فيه جائزان معاً، كالنهر والنهر، والشعر والشعر، ولما البصريون فتوقفوا به عند السماع، وقد سمع^(١٧٥)

ومن كل ما سبق نقيض أن ابن قتيبة لم يكن ذا مقياس موحد في حكمه على استعمال العامة نقطئة وإجارة، فليس من حقه أن يوضع مع المتوقفين عند السماع وحده، أو مع القائلين بالمقياس وحده، وليست له حجة معينة تكون هي الفصححة ويكون القياس على غيرها لنا تركه العامة ومن تابعهم من الكتاب وغيرهم عن خصمهم بكتابه (أدب الكاتب).

(٧)

تطلب

قال كتاب (الفصح) في اللغة من الشهرة والذيع ما لم يتلَّه كتاب آخر في اللغة واشتد الإقبال عليه في القرن الرابع الهجري حتى إن يحيى بن محمد الأرزقي الوراق كان يخرج في وقت العصر إلى سوق الكتب يخلده فلا يقوم من مجلسه حتى يكتب (الفصح) لتطلب ويبيعه بنصف دينار^(١٧٦).

وربما كان السر في شهرته والإقبال عليه هو الاختصار الذي أتم به والذي يناسب تأديب أولاد الخاصة، وكان هذا الاختصار أمراً مطلوباً للتعليم ومقصوداً من تطلب الذي قال: «هذا كتاب اختصرناه وأقللناه لنخف المثانة فيه على متعلم الصغير والكبير، ولنعرف به فصيح الكلام، ولم نُكبره بالتوسعة في اللغات وغريب الكلام، ولكن ألقاه على نحو ما ألف الناس ونسوه إلى ما تلحن فيه العوام»^(١٧٧).

وشهره الكتاب هي التي دعت كثيراً من العلماء في زمن تطلب ويحده إلى نظمه تارة.

(١٧٥) الاختصار ١٧٧

(١٧٦) معجم الأندلس ٢٠/٣٤

(١٧٧) الفصح ٩٨

وإلى شرحه تارة أخرى، وقد عدَّ صاحب (كشف الظنون) عشرين شارحاً للفصح
وخمسة من نظمته^(١٧٨). وشهرة الكتاب أيضاً هي التي دفعت بعض العلماء إلى الحقد على
صاحبه، بادعاء أنه ليس من تأليفه، وإنما هو لواحد من أربعة:

• (القراء) الذي ألف كتاب (البهاء) للأمير عبد الله بن طاهر، فوقع عليه ثعلب
وأخذ أكثر ألفاظه ورببها وأضاف إليها زيادات يسيرة، فليس بين الكتابين اختلاف إلا في
شيء قليل، على ما يؤكد ابن خَلَّكان^(١٧٩) بعد اطلاعه على الكتابين: البهاء والفصح.

• (ابن السكيت) الذي صنف كتاب (إصلاح المطلق) فاستعاره أبو العباس ثعلب
منظر فيه، فلما أظهر كتابه (الفصح) ووجد ابن السكيت مختصراً من إصلاحه قال:
جَدَّع كتابي - جَدَّع الله أنفه^(١٨٠).

• (الحسن بن داود الرقي) الذي ألف كتاب (المخل) فنقله ثعلب في الفصح وقد نقل
باقوت في (معجم الأدباء) أن أبا أحمد محمد بن موسى البردي قال: «سمعت من
الحسن بن داود أبي علي الرقي يسرُّ من رأى سنة ثمان وثلاثين ومائتين كتابه الذي يسميه
(المخل) وكان وقت كُتُبنا قد حاز الثمانين، يقول باقوت: وأخرج إلى أبو أحمد الكتاب
فلذا هو الكتاب الذي ساء أحمد بن يحيى فصيح الكلام»^(١٨١).

• (ابن الأعرابي) وقد ذكر بعضهم أنه رآه بخط الحرّاز يرويه عنه.

أما نحن فمن رأينا أن هذا الكتاب لثعلب من حيث الشكل، بمعنى أنه ألف كتاباً جمع
فيه كثيراً مما قرأ، ولا سيما عن القراء الذي كان ثعلب يحفظ كتبه كلها حتى لم يَشُدَّ عنه
حرف منها، وتعرَّزُ النسبة له بهذا الاعتبار: شَرَّاحُ المشروء، الذين ذكرهم حاجي خليفة
في (كشف الظنون) والردود التي وُجِّهت إلى ثعلب في الفصح، ومنها الأخطاء المشرقة التي
جمعها الزجاج من الفصح وواجه بها مؤلفه ثعلباً، وتنبهات أبي القاسم علي بن حمزة
البصري على أغلاط اختيار فصيح الكلام لثعلب، وليس هذا الكتاب لثعلب من حيث
المصنوع، لقوله في آخر الكتاب: «هذا كتاب اختصرناه وأصلناه» أي اقتبسناه من آراء
أساتذتنا وغيرهم ممن تقدموا.

غير أن ثعلباً لم يكن في جملة آراء العلماء قبله كماطب ليل، وإنما اهتم بمشاهدة

(١٨٠) كشف الظنون ١٢٧٣/٢.

(١٨١) معجم الأدباء ١٠٨/٨.

(١٧٨) كشف الظنون ١٢٧٣/٢ - ١٢٧٤.

(١٧٩) وميلاد الأعيان ٢٢٩/٥.

اراتهم، وقبول ما يترامى له صحته. ورفض ما يراءى له حظوه، مصمداً في ذلك على مقياس اختياره هو، ومهد به لكتابه، وتؤكد أنه كان ذا موقف متميز إزاء آراء العلماء بما يأتي

١ - مع الكسائي:

وافق ثعلب الكسائي في أمور كثيرة منها: أن العامة تلحن حين تأتي بالماضي واسم الفاعل والمصدر من (يذر ويذع) لأن العرب أماتت ذلك، استقناة عنه بـ (ترك وتارك ونزركاً) وأما تلحن حين تُعدى (شكر وصح) بنفسيهما لا بحرف الخفض، وحين تلحق اهاء بفعل - وصفاً لمؤنث - بمعنى مفعول، وبالمختص بالمؤنث كطالتي وحائض.. إلخ وحالفه في تلحين العامة إذ يقولون: طَلَّ دمه - بفتح الطاء - والصواب بالضم على ما لم يُسم فاعده - مع أنه جاء باللسان أن أبا عبيدة والكسائي يقولانه بالفتح^(١٨١)، وفي إجازة: أحمك فيه السيف وحمك، مع أن اختيار الكسائي هو الأول فقط.

٢ - مع الأصمعي:

خالفه في نقطة: أبرق الرجل وأرعده، فقد جعلها الأصمعي لما ورد بيت الكميث، لأنه ليس بحجة، أما ثعلب فقد جعلها لغة أخرى في. برق ورعد^(١٨٢)، وكان الأصمعي يرد قولهم: أقرته السلام - بدل: أقرأ عليه السلام - أما ثعلب فقد أجاز الوجهين^(١٨٣) وكان الأصمعي يخطئهم في زيادة (بين) بعد شتان، ويرى أن قول ربيعة الرقي: (لشتان ب بين ليزيد في الندي) ليس بحجة، أما ثعلب فقد أجاز شتان ريد وعمرؤ وشتان ما هما وشتان ما بينهما^(١٨٤)، على أن تكون (ما) في الثاني زائدة للتوكيد، وفي الثالث اسم موصول بمعنى الندي.

٣ - مع ابن السكيت:

وافق ثعلب ابن السكيت في مواضع كثيرة نقلها عنه، منها: نقطة ينصدق - بمعنى يسأل الصدقة - واشتوى - مطاوع: شويت اللحم - وتشديد الياء في المكارى والمكارين ورباعية ورفاهية وأرض مديّة، وتشديد الثاني من أب وأخ ودم. الخ والإيمان

(١٨٤) الفصح ٢٦

(١٨٥) الفصح ٧٧

(١٨٢) اللار (طلل).

(١٨٣) الفصح ٩

بالمستقبل وغيره من الفعل الجامد (عسى) وخبر مستعاض في: خبر مستعاض أو مستعاض فيه - وإضافة الشيء إلى نفسه في: عَرَّقَ النَّسْلَ.

ولم نجد مخالفه إلا في مخططة: فلان يتعهد ضيعته - في: يتعهد - وقد أجاز الثانية ابن السكيت، وفي اختياره: قَوَى العود وغيره - دَوَى: دَأَى - ونَمَى المَالُ وغيره يَنْبَى، مع أن ابن السكيت أجاز القولين.

٤ - مع القراء:

وافقه في كل ما نقل عنه، كخططة النبادل اللغوي بين الثاء والفاء في: تَوَثَّرَ وَتَجَمَّدَ، وفي مخططة: نَعَّان - من نص، وَثَلَّتْ يده - على ما لم يسم فاعله - ولم نجد مخالفه في شيء مما ذكر.

أما عن المقياس الذي لرضاه وَهَدَّ به لكتابه، فهو الاعتناء على الأصح وطرح ما عده فيها فيه لغتان أو لغات متساوية الفصاحة، أما ما فيه لغتان كثرنا واستعملنا فلم تكن إحداها أكثر من الأخرى جاء يرتضيها معاً ونص على ذلك^(١٨٦).

وليس لدينا رأى ولرد عنه في الاستشهاد بالقراءات القرآنية والحديث، غير أن موافقه للكسائي في مخططة الإنبان بالماضي واسم الفاعل والمصدر من (يَنْتَرِ وَيَدْعُ) ترجع لنا أنه لم يكن ممن يميل إلى الاستشهاد بالقراءات والحديث، فقد قرأ عروة بن الزبير بالماضي في قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ وجاء المصدر في حديث ابن عباس: «لَتُنْتَهِنَ قَوْمٌ عَنْ وَدْعِهِمُ الْجَمَاعَاتِ أَوْ لَيُجْتَمَعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ».

وبخالفته لبعض آراء الأصمى نضيف إلى مقياسه السابق أنه كان يرى توسعة مجال الاستشهاد بالاحتجاج بأشعار المولدين، كالكميت وربيعة الرقي.

وقد غفلت نطلب عن مقياسه من الأخذ بالأصح في بعض ما جاء به (المصباح)، من ذلك اختياره: قَوَى العود وغيره يَنْوِي، مع أن دَأَى التي نَكَبَ عنها أفصح مما احتاره، قال أبو زيد: «قَيْسٌ تقول: دَأَى العود يدأى دَأَاءً، ونَحِمٌ تقول: قَوَى، وقال غير أبي زيد: دَأَى عَلْوِيَّةً، وقَوَى غَيْمِيَّةً»^(١٨٧).

(١٨٦) المصباح ٣.

(١٨٧) التيهات على أعاليط الرواة ٩٢.

بقي أن نشير إلى أن أبا إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج قد نظر في النصيح وخطأ ثعلباً في عشر مسائل وردت به ومن هذه الأخطاء قول ثعلب: عرق النسا - بإضافة الشيء إلى نفسه؛ لأن العرق هو النسا وذلك لا يقال، كما لا يقال: عرق الأجر. ولا عرق الأكحل، وقوله: حطمت في التوم أحلم حطماً - بضمين - واصح الاسم موضع المصدر، لأن الحلم - بضمين - اسم ويأسكان اللام مصدر، وإذا كان للشيء مصدر واسم لم يوضع الاسم موضع المصدر، كما لا يجوز في عكسه حين تقول: رغب الحسب إليك وأنت تريد: رعت الحسب إليك وقوله: كسرتي بكسر الكاف - وإنما هو عند الزجاج بفتحها؛ بدليل أن النسب إليها كسروى - بفتح الكاف - وهذا ليس مما تغيره بناء السب (١٨٨)

قالوا: وكان الدافع إلى بحث الزجاج عن أخطاء ثعلب هذه المصومة الشديدة التي وضح بعض جواتبها ما جاء في مقدمة الأخطاء (١٨٩) من أن ثعلباً كان يهيب البصريين وفي مقدمتهم سيويه والكبرى أما سيويه فقد أخذ عليه ثعلب قوله في الكتاب: «حاشي» حرف يخفض ما بعده كما تخفض حتى وفيها معنى الاستثناء، فذكر الحرف (حاشي) ثم أنه في قوله: وفيها، والأجود أن يحمل الكلام على وتيرة واحدة (١٩٠). وأما المبرد فقد وصفه ثعلب بأنه أكن متطلي، ولما حمل إليه المقتضب قال: رأيه لا يطوع لسانه بهارته، فأحفظ ذلك الزجاج ودفعه إلى الرد ثم البحث عن مأخذ ثعلبه ولو لم تكن هذه المصومة ما كانت هذه المأخذ، فما ذكره ثعلب تبع فيه علماء اللغة وله وجه في العربية، وإن يكن غير الأنصح أحياناً، فبرق الساتع فيه ابن السكيت، والحلم - بضمين - كما يحى اسماً يحى مصدراً (١٩١)، وكما ورد فتح الكاف في كسرتي ورد الكسر كذلك، وما ذكره الزجاج من أن النسب إلى كسرى: كسروى - بفتح الكاف - أنكره علماء اللغة، وعنه من اللحن (١٩٢)، واختار ثعلب كسر الأول في: هو لرعدة ولزينة، وفتحته في: هو لينة، وافق فيه الكسائي وإن يكن خالف الأنصح - وهو الفتح - في الجمع، وعليه الفراء في كتاب المصادر (١٩٣).

(١٨٨) انظر في هذه الأخطاء: خطأ نصيح ثعلب ٢ - ٤، معجم الأندلس ١٣٧/١ الزهر ١/٢٠٢ الأشباه والتباين ٢٣٢/٤

(١٩١) اللسان (كسر).

(١٨٩) خطأ نصيح ثعلب ١.

(١٩٢) اللسان (لحن).

(١٩٠) اللسان (لحن).

(١٩٣) لم يجد مأخذ ثعلب هذا في الكتاب، فالمراد به على التذكير ونحوها: «ولما حاشا طيس باسم ولكه حرف يحى ما بعده كما تحى حتى ما بعده، ومعنى الاستثناء» (الكتاب ٢٤٩/٢ تحقيق عبد السلام حارون).

وقُلْ مثل ذلك في يقيه ما استدركه الزجاج عليه، جئى لقد علّق عليها ياقوت بقوله
«وهذه المأخذ التي أخذها الزجاج على ثعلب، لم يُسلّم إليه العلّاء بالملحة فيها، وقد أُلغوا
تأليف في الانتصار لثعلب مضيق هذا المختصر عن ذكرها^(١٩٦). وقد نقل السيوطي في
(الأشياء والنظائر) أحد هذه الانتصارات، بعنوان: «انتصار أبي عبد الله الحسين بن
أحمد بن حنبلويه الهمداني، لأبي العباس ثعلب فيما تنبّه عليه أبو إسحاق الزجاج^(١٩٥)».

(٨)

أبو هلال العسكري

ولم يشذ أبو هلال العسكري عن سبقة في التقيد بالسماح، وزفّ كل جديد، وهو
من يرون مخطئة علماء اللغة، كالآزلي والأزليّة، اللتان حكم عليهما بالخطأ، وقال: «وفي
بعض النسخ من إصلاح المطلق، الأزل، القديم، فإن كان ابن السكيت قاله فقد أخطأ،
ليس الأزل شيء^(١٩٦)» وكانكاره أن يقال: أئش تريد؟ اختصاراً من: أئى شيء تريد؟
فهو عنده خطأ ما سُبِع من فصيح قط^(١٩٧)، مع أنه قد ورد في اللسان^(١٩٨) عن لفراء:
«قلت للديلمي، أئش؟ كيف ترى ابن إمسك؟ - يكسر الألف -» وفي (معاني القرآن)
لفراء أيضاً أن (أئش) من كلام العرب^(١٩٩)، مخففة من أى شيء، وإن لم يجر ذلك
للتخفيف في قراءة القرآن، ثم هو يرى - متابعاً لسيبويه - أن (جواباً) مصدر لا يتنى
ولا يجمع - مثل الذهاب - فحمله على: جوابات وأجوبة، مولد وخطأ.

وفي مجال الدلالة نرى تشدده وثوقه عند حد الاستعمال القديم، فالعامة لأجته عندما
تريد بالحلة الثوب الواحد لأنه استعمل قديماً للشوبين من جنس واحد، وإنما نراه متشدداً
لأن الاستعمال الجديد - مع إمكان قياسه على ما ورد من تخصيص الشيء ببعض
مدلولاته - حكاه ابن الأعرابي عنهم، فقد جاء عنه في اللسان: «يقال للإزار والرداء،
حُلة، ولكل واحد منهما: حُلة^(٢٠٠)».

(١٩٦) معجم الأديب، ١٤٣/١.

(١٩٥) الأشياء والنظائر ١٢٧/٤.

(١٩٦) نعيم اللسان ٩٧ ولم يجد كلام ابن السكيت في نسخة الإصلاح التي بأيدينا.

(١٩٧) نعيم اللسان ٩٥.

(١٩٨) معاني القرآن ٢٥٢/٢.

(١٩٩) اللسان (أنس).

(٢٠٠) اللسان (حقل).

ولم يعثر للمسكوك على آراءٍ غير ما سبق، حتى نستطيع أن نتبين منها مقياسه في الاستشهاد بالقراءات والحديث وشعر المولدين.

(٩)

الحريري

يبدو أن النعمة العربية بالعراق قد اضطرب أسسها، واختل مقياس الصواب في أدنها بطقاً وكتابةً، منذ النصف الثاني من القرن الخامس الهجري، ولم يكن الخطر عليها من قبل انعام هذه المرة كما كان قبلاً، فقد استقر هؤلاء لغةً سوقيةً يتعاملون بها، بل يتعامل بها العلماء كافةً معهم، وإنما صار الخطر من قبل علمائها، وهم أولى الناس بالمحافظة عليها وسلامتها على ألسنتهم من اللحن؛ حتى يكونوا قدوةً لتلاميذهم، ولمن يهوذ بهم من العامة، وهذا ما دعا عالمًا كالحريري إلى التصدي لهذا الخطر بتقويم الأساليب اللغوية هؤلاء الخاصة، فألف كتابه (درة العواص في أوهام الخواص).

وقد نالت (لُدرَةُ) من الشهرة والديوع حظًا وافراً، في عصر الحريري وبعده، وأقبل عليها العلماء بالشرح والتحليل والترتيب والرد، وأشهر هؤلاء ابن منظور الإفرنجي الذي رتبها في كتاب (تهذيب الخواص من درة العواص) وقاضى القضاة أحمد بن محمد بن عمر - المعروف بشهاب الدين الخفاجي - الذي وضع عليها شروطاً وتعليقات وردوداً، ومحمد الحسيني - الشهير بألوسي راده - الذي جمع عليها شروطاً لمن سبقه في كتاب سياه (كشف الظُرة عن الفُرة) واهتم بترتيب ألفاظ الحريري ترتيباً هجائياً، وأبو محمد عبادته بن بزي الذي وضع حواشي مفيدة على (الدرة) كما وضع الجواليقي كتاباً سياه (لتكملة والذيل على درة العواص) وكذلك جمع ريس الدين المرصفي المصياح حواشي مختلفة على الدرة في كتاب سياه (عنوان المسرة لشرح محاسن الدرة).

وشهرة درة الخواص للحريري إنما ترجع إلى ما اشتملت عليه من استقادات لغوية متمصفة أحياناً كثيرة، ولا ترجع هذه الشهرة في رأينا إلى أنها تصور انحرافات لغوية وهت زمن الحريري إلا في القليل النادر، ومن يتبع ما جاء بالذرة يجد أن غالب ما عيها ليس الإمام الحريري أياً عثريه، بل هو مسطر في كتب أسلافه من علماء التنعة اللغوية وغيرهم، ومن ثم لنا أن نقول: إن (الدرة) للحريري من حيث الشكل وليست في جملها له من حيث المضمون - نقول: (في جملتها)؛ لأننا وجدنا انحرافات لغوية تعرّد الحريري

بالتنبيه عليها، حيث شاعت على ألسنة الخاصة في زمنه، ومن هذه الأخطاء: قولهم
للمتوسط الصفة: **يَنْتَ السَّيِّئُ** ^(٢٠١) أي بين العالي والمنخفض أو بين الجيد والردى، ومنها
ذلك النطق الغريب لكلمة (يَنْتَ) باجتماع همزة وصل مكسورة مع كسر الهاء، وهو
ما حمل بعض أصحاب الخواشي على أن يقول: «إِنَّه بما لم يكْد يُسَمَّع عن عاقل فصلاً
عن فاضل، ولَقَرِي لم أسمع أنا ذلك أيضاً من العامة على كثرتهم في زماننا، ولا أظن -
لو كان هناك من يقوله منهم - موافقة أحد من أدنى الخاصة له، وعلى حرص الموافقة
يسعى أن يُعَدَّ بها من الأنعام، ويخرج لفأيه قصوره - عن العوام» ^(٢٠٢)

ومن هذه الأخطاء أيضاً قولهم: أنت تُكْرِمُ عليّ - يهضم التاء ويمنع الراء - الذي
علق عليه الألوسي بأنه لم يسمع أحداً من العوام فصلاً عن الخواص بقوله ^(٢٠٣)، ومنها
استفتاحهم بكلمة (هَمْ) فيقولون للمخاطبة: هَمْ فَطَلْتُ وَهَمْ خَرَجْتُ، وهذا الخطأ - وإن
شاع أيام الحريري - قد ظهر أيام الأخفش الذي كان يحذر تلامذته أن يقولوا: هَسْ وَهَمْ
وليس لفلان بَخْتُ ^(٢٠٤).

أما الانحرافات النحوية التي انفرد الحريري بالتنبيه عليها فمنها:

إعرابُ أسماء العدد المرسلة مع أن الصواب أن تنبني على السكون في حال العدد
المرسل ^(٢٠٥)، وحذف الجائز مع بقاء الحزم في قولهم في الأمر للعائب، والتوقيع إليه: يَتَمَذُّ
ذلك ^(٢٠٦)، وعدم مراعاة الترتيب المنطقي في قولهم: هذا أمر يحرره الصادر والوارد ^(٢٠٧)،
وعدم إلحاق الضمير المتصل بالفعل (هَبْ) فيقولون: هَبْ أَيْ فَعَلْتُ كذا ^(٢٠٨).

وقد اتخذ الحريري لنفسه مقياساً في تخطيطه الخاصة مبناه التشدد في أمور اللفظ والنحو،
ودخل به تشدده إلى حد أنه هو نفسه وقع في كثير مما خطأه - كما سيأتي - ونفصل
التشدد في هذا المقاس فيما يأتي:

(أ) الاستشهاد:

يكثر في (الدرة) سَوِّى الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة والأشعار، فضلاً عن

(٢٠٥) الدرة ٢٣٢.

(٢٠٦) الدرة ١٥٥.

(٢٠٧) الدرة ١٥٧.

(٢٠٨) الدرة ١٤٨.

(٢٠١) الدرة ٨٣.

(٢٠٢) كتب الطرة ٦٩.

(٢٠٣) كتب الطرة ١٨٢.

(٢٠٤) الدرة ٢٤٩.

الأخبار والموارد، وهذا في ظاهره دليل على أنه يرى جواز الاستشهاد في أمور الله بالقرآن والحديث، لكننا وجدناه يجري على القراءة المشهورة في القرآن وعلى المنار من الأحاديث، أما القراءات القرآنية فلم يأخذ بها مع أنها رواية لا رواية وقد صرح الحريري بأن من القراءات ما هو لحن، إذ قال في تحفته: «لأن أشر من فلان: «هنا» قراءة أبي هلاية: ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مِنَ الْكُذَّابِ الْأَشْرُ﴾ (على وزن أفعَل) فقد لحن فيها. ولم يطابقه أحد عليها»^(٢٠٩).

كذلك خطأ الحريري الخاصة في جمعهم بين ناء المضارعة ومون النسوة - التي هي ضمير الفاعل - في قولهم: الموامل تطلّقن، وكأنه بهذا يردّ قراءة قرآنية ذكرها الزمخشري في الآية ﴿يَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَّقَطْنَ مِنْهُ﴾ وهي: ﴿تَنَقَطْنَ﴾ - بناءً^(٢١٠).

وخطأهم في الجمع بين حَرَقَى تعديّة، حين يقولون: أدخل باللّص السجن، مع أن من الممكن أن تجعل الباء زائدة - على ما قال الشهاب - كما في قوله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنًا بَرْقُهُ يَنْجِبُ بِالْأَبْصَارِ﴾^(٢١١)، وما قالوه طبق القراءة المذكورة، ولكنها غير حجة عنده.

وكما لم يأخذ الحريري بالقراءات حجة لقويّة لم يأخذ بالحديث: فتخطّيته لقولهم: لعلّه يذمّ - لما فيه من التناقض بين الماضي ولعلّ المفيدة لقرّب الوقوع وهذا أمر مستقبل - يعارضه الحديث المشهور: «وما يدريك لعلّ الله أطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم»^(٢١٢). كما ورد قوله ﷺ: «هل بقي أحد من قرابتها؟»^(٢١٣) مخالفاً لتخطّية الحريري قولهم: هو قرابتي. ووقع في الحديث: «إن ابنتي تُوفّي عنها زوجها وقد اشكت عينها، أفأكفّلها؟» - بنصب عينها ورفعها^(٢١٤) - والرفع مخالف لتخطّية الحريري قولهم: اشكت عينه. وكذلك (أشّر) في التخصيل - التي حكم عليها باللحن - صح ورددتها في أحاديث وقع بعضها في صحيح البخاري^(٢١٥). وتخطّيته عدم تفرقتهم بين بَلَسَ ونعم في الجواب، يعارضه ما جاء في صحيح البخاري في كتاب الأيمان أنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه: «أَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا رُبَّعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟» قالوا: بلى»^(٢١٦).

(٢٠٩) دره القواعد ٥٦.

(٢١٠) كشف الطرّة ١٨٠، والقراءة عبر مسية في القرطبي.

(٢١٣) عروا السر ١٥٨ (٢١١) عنوان المسرة ٧٧

(٢١٤) كشف الطرّة ٢٠١، ٢٢ (٢١٢) عنوان المسرة ١٠٩.

(٢١٥) كشف الطرّة ٥٠

(٢١٦) صحيح البخاري ١٠٢/٢٣ - (المطبعة البهية المصرية)

وفي صحيح مسلم في كتاب الهبة: «أيسرُك أن يكونوا لك في البرِّ سواء؟ قال: بلى، قال فلا، إذن». وفيه أيضا: «أنت الذي لقيتني عكة؟ فقال له المجيب: بلى»^{*}.

هذا عن القراءات والحديث، أما عن الاستشهاد بالمؤلفين فلم يكونوا عنده حجة في الاستعمال اللغوي، إذ خطأهم كالأصمعي، فقد وهم البحري في رأيه - حين قال في صلب يابك:

أخليت منه الهد وهو قراره ونصبتُه علما بسمرا؛

لأنه قال في اسم البلدة: سمرا، وصوابها عند الحريري: سمرن رأى، لأن المسمى بالجملة يُعَكَّن على صيغته الأصلية^(٢١٧).

وقد تابع غيره في تخطئة أبي الطيب المتنبي حين قال:

فأجسرَكَ الإله على عليل بحث إلى المسوح به طوبيا

لأن العرب تقول فيها يتصرف بنفسه: بحث وأرسلته^(٢١٨). وفي تخطئته في أربعة مواضع من قوله:

أخاد أم سداس في أحاد ليكتنا المنوطة بالتناد^(٢١٩)

كذلك تابع من عاب أبا نواس في قوله: (كأن صغرى وكبرى من فقاقيها) فاستعمل صغرى وكبرى نكرتين، وهما من قبيل ما لم تُكْرَه العرب بحال^(٢٢٠). كما تابع الأصمعي في قوله الأول بتخطئة حوائج جمعا لحاجة وخطأ بعض المحدثين في قوله:

فبستان بين العنكبوت وجسوسني رفيع إذا لم تقض فيه الحوائج^(٢٢١)

كما خطأ مُعَدَّتا آخر في جمع مرآة هلي: مرايا^(٢٢٢).

وهكذا تبين لنا أن تَزِمَّت الحريري ألجأه إلى عدم الأخذ بالقراءات القرآنية ونسب بعضها إلى اللحن، وإلى عدم الأخذ بالحديث الشريف - وقد وقع بعضه في الصحيحين - وإلى عدم الأخذ بأسما المؤلفين.

• عن الليب ١٠٤/١ - صحيح مسلم ٦٨/١١ ط المصرية ط الأول
(٢١٧) درة القواميس ٢٤٤. (٢٢٠) درة القواميس ٥٨
(٢١٨) درة القواميس ٢٧. (٢٢١) درة القواميس ٧١
(٢١٩) درة القواميس ٢٠٢. (٢٢٢) درة القواميس ٢٢٥

(ب) اللغات:

وقد وصح الحريري مقياسه في اللغات بأنه يأخذ بالمشهور المتيقن على القياس المطرد والأصل المنعقد، فالشواذ تقصّر على السماع، ولا يقاس عليها بالإجماع^(٢٢٣)، والادر لا يعتد به، ولا يقاس عليه^(٢٢٤)، فلا يقاس على طبعه بيم التي تصحح صيغه مفعول من الأجوب البائي، فميموع ومعيوب عنده خطأ. ولغة بني عامر التي تقول: أشر وأحبر - في التفضيل - لا يؤخذ بها. ولغة طليح التي تلحق علامة التثنية والجمع بالعمل مع مفعولها لظاهر - وتقول: قاما الرجلان، وقاموا الرجال - غير فصيحة في رأيها، ويحظر استعمالها، وهي لم ترد - في رأيها - في قرآن ولا خبر عن النبي ﷺ ولا في كلام الفصحاء^(٢٢٥)، فإذا ما قيل له: إنها قد وردت في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ وفي قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا التَّجْرِي الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ لجأ إلى التأويل في ذلك بما يخرجها عن موافقة هذه اللغة. ولغة بني أسد التي حكاهما السهيلي^(٢٢٦) في جمع دبح على أرياح - لا يعتد بها، وهو بهذا يوافق السجستاني، والدين حكوا أنهم قد سمعوا في بعض اللغات: انساع لي الشيء، فهو منساع - أي جاز - فإنه لا يعتد به ولا يصنر من استعماله في ألفاظه وكتبه^(٢٢٧).

(ج) استعمال العلماء:

لا يرى الحريري أن استعمال العلماء حجة لعوية، فقد خطأ الأضمعي في تصغيره مختاراً على: مُحْتَبِر، وهو عنده غلط أودع بطون الأوراق، وتناقلته الرواة في الآفاق^(٢٢٨)، ووافق ابن الأعرابي في اتهامه لأبي عبيدة بأنه أخطأ في قوله: شلت الحبر - بكسر الشين - وهو بصها، وفي روايته: شلت بذا قارية فرقتها - بصم الشين - وإنما هو بفتحها^(٢٢٩).

ولن نستكثر من الأمثلة، فإن الغرض من تأليف الحريري للدرة هو تقويم ألسنة الخاصة، ولا شك أن منهم كثيراً من علماء اللغة.

(٢٢٣) مرة النواص ١٢٧

(٢٢٨) الدر ١٣٤ - ١٣٥

(٢٢٩) الدر ١٨٨ - ١٨٩

(٢٢٣) مرة النواص ١٤٥

(٢٢٤) مرة النواص ٤٩، ١٤٨

(٢٢٥) مرة النواص ١٤٥

(٢٢٦) عوار المسد ١٣٠

(د) السماع والقياس :

وليس غريباً - إذن - أن ترى الحريري يرجع باللغة إلى استعمالها في مواطنها الأولى، وكل ما خالف هذا الاستعمال البدوي في المعنى أو في اللفظ أو في التركيب خطأ يجب أن يُعوم، فالوارد عنده هو كل شيء في اللغة بشرط أن يطرده وهو الذي يقاس عليه غيره، أما الوارد غير المطرد فتشاذ لا يحتاج إليه، ولا يحمل نظائره عليه^(٢٣٢)، وأما غير الوارد فلا سبيل إلى صحته عدمه، حتى لو كان له وجه من المجاز أو غيره يصح به.

ففي مجال المعاني: يرى الحريري أن استعمال (سائر) بمعنى الجميع وقم فاصح وغلط واضح؛ لأنه لم يرد في كلام العرب إلا بمعنى الباقي، ومنه قيل لما انتهى في الإيلاء^(٢٣١)؛ سؤره، وعليه جاءت الأشعار والأحاديث. وأن استعمال (الرجل) للأنثى^(٢٣٢)؛ لأن العرب استعملته للمنزل، مع أنه قد ورد استعماله فيه عن العرب^(٢٣٣) على أن تجوز به على المجاز محتمل. وكذلك الأمر في إطلاق المائدة على الخزان الذي ليس عليه طعام؛ لأن الوارد هو الخوان عند عدم وضع الطعام، ثم المائدة بعد وضعه^(٢٣٤)، مع أن المجاز في مثله أمر مشهور، بتقدير أنه وضع عليه أو سيوضع عليه. ومثله أخذ عليهم أن يقولوا عند قسمهم: وحق الملح، إشارة إلى ما يؤتم به^(٢٣٥)، والإشارة إلى الملح فيها تقسم به العرب هو إلى الرضاع لا غير، مع أن قصد العامة - وإن لم يرد - له وجه من الصواب، هو الكتابة عن حقوق البشرية والمودة، والقسم بذلك للتعظيم فلا خير فيه^(٢٣٦).

وقل مثل هذا في كثير من المعاني التي خطأ الحريري خاصة زمانه فيها؛ لأنها لم ترد إلا على نحو آخر.

وفي مجال الألفاظ: يقد من اللحن كل لفظ استعمله العرب على نحو خاص ثم استعمله الناس على نحو آخر، كلفظة (غير) التي وردت عن العرب بدون أداة التعريف؛ لعدم الفائدة من تعريفها، فاستعملها الخاصة معرفة بها^(٢٣٧)، وكلمة (كافة)^(٢٣٨) التي

(٢٣٥) درة التوامس ٤٨ (ط المسططبية)

(٢٣٦) الخافجى على العدة ١٧٤.

(٢٣٧) درة التوامس ٥٥.

(٢٣٨) درة التوامس ٢٥ (ط المسططبية)

(٢٣٠) العدة ١١٣.

(٢٣١) العدة ٤.

(٢٣٢) العدة ١١٦.

(٢٣٣) اللسان (رجل).

(٢٣٤) درة التوامس ٢٢.

وردت عن العرب نكرة منصوبة على الحالية، وكالتعبير المكان في قولهم: تعشرون^(٢٣٩) في مكان: تعشرون لأنه لم يرد

وفي مجال التركيب: يعد الوصف بالمصدر سماعياً، فيتبع من لحن قولهم: هو قرايتي^(٢٤٠)، لأنه لم يسمع بخصوصه، وإن كان الوصف بالمصدر كثيراً مطرداً في كلامهم، ويتبع ابن الأثير في كتابه (الزاهر) إذ أنكر قولهم: هوذا يفعل^(٢٤١)، لأن الوارد عن العرب في مثله: ها هوذا يفعل. وينكر إحلال (الياء) محل (على) في قولهم: بني بأهلك^(٢٤٢)، إذ لم يرد في رأيه إلا: بني عليها، وكأنه بهذا لا يبيح لهم سلوك سبيل التضمن، إذ من الممكن أن يضمن هذا الأسلوب معنى: دخل بها، فيعدي تعديته.

ومن ذلك نجد أن السماع قد سيطر على مقياس الحريري سيطرة تامة، وأن هذه السيطرة قد جعلته ينكر أشياء لها وجهتها من الصحة والجواز، وكل ما يؤخذ عليها أنها غير مسموعة عن العرب.

(هـ) مع البصريين والكوفيين:

والمشهور عن الحريري أنه ممن ينتسب إلى المدرسة البصرية التي تأخذ بالمطرد الشائع، وتقيس عليه، وتدفع ما عداها بما شذ وتذر، ولكن الباحث في درة النواص يجد أن الحريري لم يلتزم مذهباً معيناً في تخطئته:

١ - فهو أحياناً بصرى، يلحن الاستعمال الذي قد يوافق المنصب الكوفي: كتخطئة قولهم في التعجب والتفضيل من الألوان: ما أبيض هذا الثوب، وزيد أبيض من عمرو^(٢٤٣)، والمعروف أن الكوفيين يميزون التعجب من السواد والبياض لأنها أصلاً الألوان^(٢٤٤) وكما خطأهم في النسب إلى الجمع على صورته، دون رده إلى المفرد: فيقولون: صُحُفٌ بضمين - لن يقتبس من الصحف^(٢٤٥) - وقد أجاز الكوفيون ذلك مطلقاً^(٢٤٦)، وكما خطأ من يُعرف العدد بإدخال أداة التعريف على كل من العدد والمعدود، فيقول: ما فعلت الثلاثة الأثواب^(٢٤٧)، وفي العدد المركب خطأ من يدخل الألف واللام

(٢٤٤) شرح المصل ١٤٦/٧

(٢٤٥) درة النواص ٢٠٧

(٢٤٦) مع المراجع ١٩٧/٢

(٢٤٧) درة النواص ١٢٥

(٢٣٩) درة النواص ٨٦

(٢٤٠) درة النواص ١٧٢

(٢٤١) درة النواص ١٠٩

(٢٤٢) درة النواص ٢٢٩

(٢٤٣) درة النواص ٢٨

على كل من العدد والمحدود المميز، فيقول: ^(٢٤٨) «الأخذ العشر الثوب» وهو مما لا يلتصق
بإليه، ولا يَجْرُجُ عليه، لأن المميز لا يكون معرفاً بالألف واللام ولا نقل إلى ما في شجون
لكلام ^(٢٤٩)». والمعروف أن ذلك مذهب كوفي، نصَّ عليه الكسائي بقوله: «إذا أذُحِبَ في
العدد الألف واللام فأدخلها في العدد كله، فنقول: ما فعلتَ الأحد المشرَّ الألف
الدرهم» ^(٢٥٠).

وعنده أن من غير الأقصح تصغير ما ثانیه ياء بعلیها وأداء كما في شوى وعُوْيه ^(٢٥١)،
مُصَغَّرٌ: شيء وعين، مع أن ذلك مذهب كوفي اختاره ابن مالك ^(٢٥٢).

وهو يخطئ الكوفيين وبعض البصريين حين يَحْطُرُ الإتيان بتمييز كم الاستهامية جمعاً،
مقابلة لها على كم الحرة فيقولون: كم عبيداً عندك ^(٢٥٣)؟ وقد جور ذلك الكوفيون،
وعترف بوروده البصريون، وإن أولَّوه وجعلوا المميز محدوقاً ^(٢٥٤).

والحريري يرى أن (من) الجارة تختص بالمكان، وأن (مسد) تختص بالزمان، وأن
الخاصة مخطئة في استعمالها (من) مع الزمان حين نقول: ما رأيته من أمس ^(٢٥٥)، وهذا هو
المشهور من مذهب البصريين، وأهل الكوفة يخالفونهم في ذلك، ومن البصريين من يذهب
إلى أن (من) يكون لا ابتداء الفاية في الزمان والمكان، والأحداث والأشخاص ^(٢٥٦).

٢ - وهو أحياناً يخالف البصريين، فيرى غير رأيهم، ويلتزم الاستعمال على هذا،
فعنده أن قولهم: اصْفَرَّ وجهه من المرض، واحْمَرَّ من الخجل، لمن؛ لأنه إنما يقال اصْفَرَّ
وَحْمَرَّ وظائرها في اللون الخالص الذي قد تمكن واستقر وثبت، فأما اللون العارض
فيقال فيه: اصْفَأْ واحْمَأْ ^(٢٥٧). وهذا الذي ذكره أكثرى، قال عنه ابن بري ^(٢٥٨): «إنه
غير معروف عند أحد من البصريين، ألا ترى أن الخليل وسيبويه وجميع أصحابها يرون
أن احْمَرَّ مقصور من احْمَأْ، وادهَمَّ من ادهام». وعنده أن هناك فرقاً في المعنى بين استعمال
(يأتينا صباح مساء) على التركيب، وعلى الإضافة، فعلى التركيب يكون المعنى إنه يأتي
في الصباح والمساء، وعلى الإضافة يكون المعنى: إنه يأتي في الصباح وحده ^(٢٥٩)، وهذا

(٢٤٨) حرة القواص ١٢٥.

(٢٤٩) حرة القواص ١٢٦.

(٢٥٠) إصلاح المنطق ٣٠٢.

(٢٥١) حرة القواص ١٤٦، وانظر، الصبان على الأشمور ٧٩/٤.

(٢٥٢) حرة القواص ١٠١.

(٢٥٣) الحفاجي على حرة القواص ١١٨.

(٢٥٤) حرة القواص ٢٣.

(٢٥٦) حرة القواص ٢٥٣.

(٢٥٧) هم الهوامع ١٨٦/٢.

(٢٥٨) حرة القواص ٦٤.

(٢٥٩) الحفاجي على حرة القواص ٥٠، وكشف الطرد ٢٣.

(٢٥٩) حرة القواص ص ١٢٠ ط النسططية.

الفرق ليس منسوب أحد من البصريين « قال أبو سعيد السرياقى - يقال: سِيرَ عليه صباح مساءً بالإضافة - وصباح مساءً بالتركيب وصباحاً ومساءً، ومعناها واحد »^(٢٦٠)

ويجعل الحريرى من الوهم أن تستعمل (كَيْتَ وَكَيْتَ) كناية عن الأحوال و (ذَيْتَ وَذَيْتَ) كناية عن الأفعال^(٢٦١)، وهذا الذى ذكره تبع فيه ثعلباً، وأما الخليل وسيبويه فلا يعرفان^(٢٦٢).

وإنكاره للأسلوب (إياك الأسد) دون الواو^(٢٦٣)، يخالف فيه الخليل وغيره من أئمة العربية الذين أجازوه على تقدير عامل آخر، أو فعل يتعدى إلى معمولين^(٢٦٤)، ويرى الحريرى أن أفعل التفصيل لا يبنى إلا من الفعل الثلاثى، وأن قولهم: «فلان أنصف من فلان - أى: يفضل فى النصف» - فيه إحالة للمعنى، لأنه يصير مأخوذاً من المصافة بمعنى الخدمة، وأما الإيصال ففعله أنصف، ولا يأتى التفصيل بأفعل من الرباعى^(٢٦٥)، وهو بهذا لا يرى رأى سيبويه الذى أجاز الإتيان بأفعل للتفصيل من الرباعى مطلقاً، أى سواء كانت همزته للنقل، أم لغيره^(٢٦٦).

وهو قد منع أن يقال: اختصم الرجلان كلامهما، للاستعناء بلفظة اختصم - المقتضية الاشتراك فى الخصومة - عن التوكيد؛ لأن وضع كلا وكلتا أن تؤكد المثنى فى الموضع الذى يجوز فيه انفراد أحدهما بالفعل، فأما فيما لا يكون فيه العمل لواحد فتؤكد المثنى حينئذ لتوكيد^(٢٦٧)، وهو بهذا أخذ بمذهب الأخفش وهشام وأبى علي، مع أن جمهور البصريين ذهب إلى الجواز^(٢٦٨).

والحريرى حين يرى أن واو العطف تفيد الترتيب، وأهم يخطئون فى قولهم: هذا أمر يعرفه لصدر والوارد، لأن الورد قبل الصدر^(٢٦٩)، فحق لفظه أن يقدم، إما يأخذ بقول قُطْرِبَ ولُرُبَيْعَ والعراء وتعلب ومن تبعهم^(٢٧٠)

ومى سبق انضج أن الحريرى لم يتقيد بمذهب البصرة فى منتهجه، ونصم إليه هذا أنه لم

(٢٦٠) كشف الطرة ٣٠٩.	(٢٦٦) الصبار على الأسرى ٢١/٣
(٢٦١) درة النواص ٦٠ ط السطوطية	(٢٦٧) درة النواص ٣٧
(٢٦٢) كشف الطرة ٣٥٢	(٢٦٨) الخفاجى على الدرة ٥١، وحسن المسره ١٠٧
(٢٦٣) درة النواص ١٣	(٢٦٩) درة النواص ١٥٧
(٢٦٤) الخفاجى على الدرة ٤٤	(٢٧٠) منى اللبيب ٢١/٢
(٢٦٥) درة النواص ١٥٩	

يتقيد به في استعماله . فقد جاء في مقاماته بما أجمع أهل البصرة على تلحينه ولاسيما ونسبهم سيويه في تلك المسألة المشهورة بالزبورية قال الحريري في المقامه الشعرية : « تأملت الشيخ على سهوة محياله وشهوة رثاه ، فإذا هو إياه »^(٢٧١) . ولكنه يني محاسبه في التعطله على أساس الاختيار الحر فهو مع البصريين أحياناً ، ومع الكوهيين أحياناً أخرى ، وهو هنا شبيه بأصحاب المذهب البطاني القائم على اختيار أرجح المذهبين البصري والكوفي - وإن لم يكن معدوداً في جملتهم .

مظهر التزمّت في مقياس الحريري :

لا شك أن الحريري قد أصاب في بعض ما أنكر على العامة والخاصة في زمنه ، وكان ذلك في مسائل ظاهرة استدلتنا بإيراد الحريري لها على أن اللغة العربية زمنه قد بلغت من السوء والفساد مبلغاً متكرراً ، نغش صدورهم من حذر المتعلمين بآلة الخاصة ، إذ من الذي يطوع لسانه فينطق : دنياتي - في النسب إلى دنيا - أو ينطق : ثياب ملكية - بكسر اللام - أو يفك المدغمين في : سار فلان فلانا وقاصه ، أو يلحق هاء التانيث بأول فيقول الأوثة - بدلاً من : الأولى - وقد لاحظ الحريري نفسه هذه الأخطاء الظاهرة التي يقبضون عليها ، وهم المعلمون بل خاصة المعلمين ، وكان يعجب من ذلك ويقول : « والعجب أنهم في حال صغرهم ، وبدأ تعليمهم في مكاتبهم ، يقولون : جمدى الأولى ، قبلنظون بالصحيح ، فإذا نهلوا ونههوا أتوا باللحن القبيح »^(٢٧٢) ، ونفهم من جملة الحريري هذه أخذ أمرين :

إما أن المعلمين كانوا على مستوى لغوي لا يؤهلهم لنيل هذا الصل ، فكانوا يفسدون طبع الصغار المبني على الصواب بتعليمهم الكلام الملحن .

وإما أن هذا كان نوعاً من التعصّب الذي كان يُقدّم عليه بعض المعلمين ، اعتقاداً منهم أن ذلك يميزهم من العامة ، ولكنه تفصح محقوت على كل حال . ولكون هذه الأخطاء ظاهرة تدرك بالطباع ، وليست في حاجة إلى النلقى على أيدي المعلمين وجدنا الحريري يحمل على أربابها حملة قاسية ، ويصفهم بأقبح الصفات ، ومن ذلك قوله : « لحن فاحش ، وغلط شائن ، ومن مفاضح اللحن الشنيع ، وكلا اللفظتين معرفة لكاتبه والمتلظ به ، وهو من شائن الروم ومقايح اللحن ، ومن ألباط الأتباط ومفاضح الأغلاط ، ومن أبيع الأوهام وأوسع

(٢٧٢) (٢٧٢) حرد الفواص ١٧٠ .

(٢٧١) معاني الحريري (المقامه ٢٥ من ٢٨٦) .

معايير الكلام، ومن أوهامهم الزارية على أفهامهم العاكسة معنى كلامهم - الخ. ويبدو أن الحريري كان يلقي في ذلك معارضة وعتاً من بعض الخاصة الذين قد يميزون بعض هذا الاستعمال على نحو ما، فيجعله ذلك يتتبع سمطات الخاصة أيضاً، بل يجعله يتشدد معهم في التخطئة ليثبت أسس لغة فصحي سليمة من الشوائب، خالية من قيل وقال، وقد سبق عرض بعض المظاهر التي يستتبع منها تشدد الحريري في التخطئة، وتزيد هنا عليها ما يؤكد هذه الظاهرة عنده، فمن ذلك: أنه جعل خروج (عند) عن النصب على الطريقية والجري من ضرورة مختصة بالشعر^(٢٧٣)، كما أجري بعضهم الأدواب كـ (ليت وسوف) مجرى الأسماء المتحركة فأعربت، مع أن كل كلمة أريد بها لفظها تحرب أو تحكى، ويجوز فيها الصرف وعدمه باعتبار اللفظ أو الكلمة، قياساً مطرداً، قال ابن مالك:

وإن نسبته لأداة حكما فإني أوعرب واجعلتها إسما^(٢٧٤)

وهو في مجال الألفاظ الأعجمية يرى أنها لا تستعمل في العربية إذا كان لها مقابل يؤدي معناها، وقد أنكر عليهم استعمال اللفظة (نفس) لما ينبت من الزرع بالمطر لأن هناك لفظة عربية تؤدي معناها وهي (عدى)^(٢٧٥).

أما الألفاظ الأعجمية التي لا نظير لها في العربية فيرى أن تصاغ في قالب عربي، أي تلحق بأوزان الكلام العربي، ومن هنا أنكر فتح الشيرازي (شطرنج) والبدالي (دستور) والسين في (سرداب)^(٢٧٦) واختار الكسر في ذلك ليكون على وزن كلامهم العربي، وإنما نعت هذا من التشدد لأن العرب أنفسهم لم يلتزموا بإجراء الأعجمي مجرى العربي، بل هم أحياناً فعلوا وأحياناً تركوه على صورته الأعجمية.

لكن الغريب - حقاً - الذي نود أن نضيفه هنا أن تشدد الحريري قد جاوز نطاق الأمور اللغوية إلى نواح أخرى تتعلق بالدوق البلاغي، فهو يعترض على أن يقول القائل: سأل عنك الخير، مجيباً من قال له: سألت عنك؛ لأن الخير إذا سأل عنه فكأنه جاهل به أو متناهي عنه، وصواب القول: سئل عنك الخير، أي كان من الملازمة لك والاقتران بك بحيث يسأل عنك^(٢٧٧)، ونحن نرى أنه لا خطأ في هذا من جهة العربية والتركيب، وإنما اعتراض الحريري موجه إلى أمر أدبي يختلف في قبوله الأذواق، وهو

(٢٧٥) درة القواميس ٢٢٩.

(٢٧٦) درة القواميس ١٨٤.

(٢٧٣) درة القواميس ١٥ ط القسطنطينية.

(٢٧٤) المحتاجي على الفرة ٤٩.

يعترض على هولهم: حَيْدَ حاسدك - بالبناء للمجهول - لما فيه من عكس المراد بعمل المدعو عليه مدعوًا له، والصواب البناء للقاعل، أي: لا انفكَّ حَسُودًا. ولا رأت محسودًا^(٢٧٧). كذلك اعترض على أن يقال: قتله الحب إنفاً يقال: اختلته الحب^(٢٧٨). وهو في هذا موافق لما ذكره النحالي في (فقه اللغة وأسرار العربية)^(٢٧٩) لكن النحالي لم يقصد تحفظه: قتله الحب، وإنما قصد التفرقة في المعاني الدقيقة بين الألفاظ.

كذلك ما ذكره الحريري في عدم التفرقة بين التَرْحَى والسَّحَى، وحلف الله عليك وأحلف عليك، وبين الحث والحض، وبين النحر والأنعام، وبين افترق وتفرق^(٢٨٠).. إلى غير ذلك بما لا تحيط به العامة ولا الخاصة، لأن مبتداء على الفروق الدقيقة في الألفاظ، لى قد يتخلل عنها أصحاب اللغة القدامى أنفسهم.

بهذا كله لنا أن نقول: إن النسخة بالعراق لم تشهد متزمتاً لغوياً كالحريرى، الذى أراد أن يرجع اللغة إلى استعمالها في العصر الأول، بل نعتقد أنه كان أكثر تشدداً من العرب أنفسهم وقد سبقت الأدلة على ذلك.

(١٠)

الجوالبقي

للجوالبقي كتابان: أحدهما يحمل اسم (الكلمة والذيل على درة الفواص) ومنه نسخة مصورة بدار الكتب المصرية (٨٥٣ لفة) والثاني يحمل اسم (لحن العوام) ومنه نسخة مخطوطة بالدار نفسها (٢١ ش لفة) وقد طبعت النسخة الأخيرة مع كتاب آخر للجوالبقي هو (المعرب من الكلام الأعجمي)، والكتابان - وإن حملتا اسمين مختلفين - مصوبها واحد، ويبدو من التسمية الأولى أن الجوالبقي قد قرأ درة الفواص للحريرى، ثم استدرك عليها أخطاء وقعت من معاصريه فأكملها بها، وبهم هذا من المقدمة الصغيرة التي جاءت بالنسخة، إذ يقول الجوالبقي: «هذه تكملة ما تعلق فيه العامة، وهي حروف ألغيت العامة غمطاً فيها، فأحييت التبيين عليها، لأنى لم أرها أو أكثرها في الكتب المؤلفة فيها تلحن فيه العامة»^(٢٨١).

(٢٨٠) انظر: درة الفواص ١٩٠.

(٢٨١) الكلمة والذيل على درة الفواص ١.

(٢٧٧) درة الفواص ١٩٠.

(٢٧٨) درة الفواص ٢٤٧.

(٢٧٩) فقه اللغة ١٩٠.

وَيُشَكُّ السَّيِّحُ التَّجَارَ^(٢٨٢) فِي أَنْ يَكُونَ (التَّكْمَلَةُ) تَكْمَلَةٌ لِدَرَةِ الْحَرِيرِيِّ، مُعْتَمِدًا عَلَى أَنَّ الدَّرَةَ فِي لَحْنِ الْخَاصَّةِ، وَالتَّكْمَلَةُ فِي لَحْنِ الْعَامَّةِ، وَعَلَى أَنَّ الْجَوَالِيْقِيَّ يَذْكُرُ فِي التَّكْمَلَةِ بَعْضَ مَا ذَكَرَ الْحَرِيرِيُّ، وَلَوْ كَانَتْ تَكْمَلَةٌ لِلدَّرَةِ لَمْ يَقَعْ فِي هَذَا التَّكَرَّارِ، وَلَكِنَّا نَرَى أَنَّ سَمِيَهُ الْكِتَابَ بِاسْمِ (التَّكْمَلَةِ) يَقْصِدُ بِهَا تَكْمَلَةَ كِتَابٍ آخَرَ، هَذَا الْكِتَابُ إِنْ لَمْ يَكُنْ (دَرَةُ الْفَوَاصِلِ) الَّتِي دَاعَى أَمْرُهَا بَيْنَ الْعَامِّ وَالْخَاصِّ؟ وَتَوَقَّدَ رَأْسًا بِمَا ذَكَرَهُ ابْنُ حُلْكَانَ^(٢٨٣) مِنْ أَنَّ الْجَوَالِيْقِيَّ نَتَمَّةٌ لِدَرَةِ الْفَوَاصِلِ، سَاهَا (التَّكْمَلَةُ) فِيمَا يَلْحَنُ فِيهِ الْعَامَّةُ) وَأَمَّا جَعْلُ الْكِتَابِ لِعَامَّةٍ فَرَبَّمَا يَقْصِدُ بِهِمْ عَامَّةُ أَهْلِ زَمَانِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَغَيْرِهِمْ، كَالْعَامَّةِ عِنْدَ الْكِسَائِيِّ وَكَثِيرٍ غَيْرِهِ مِنَ عُلَمَاءِ التَّنْقِيَةِ.

وَلَيْسَ بِوَسْعٍ مَنْ يَفْرَأُ مُقَدِّمَةَ الْجَوَالِيْقِيَّ السَّابِقَةَ إِلَّا أَنْ يَشْكُكَ فِي قَوْلِهِ إِنَّهُ لَمْ يَرِ الْحُرُوفُ لَقَدْ جُمِعَتْ بِهَا تَخَطُّيٌّ فِيهِ الْعَامَّةُ أَوْ أَكْثَرُهَا فِي الْكِتَابِ الَّتِي سَبَقَتْهُ، فَكَثِيرٌ جِدًّا مِمَّا جَاءَ فِي كِتَابِهِ مَوْجُودٌ فِي دَرَةِ الْفَوَاصِلِ وَغَيْرِهَا، وَنَذْكُرُ مِنْ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ:

نَوَاتِرُ كَتَبِي إِلَيْكَ: (الْجَوَالِيْقِي ٢، الدَّرَةُ ٧) السُّوْقَةُ: (الْجَوَالِيْقِي ٤، الدَّرَةُ ٢٧٠) ذَمِيمٌ - نِي: ذَمِيمٌ - (الْجَوَالِيْقِي ٦، الدَّرَةُ ٤٤) أَقْطَعُهُ مِنْ حَيْثُ رَقِي: (الْجَوَالِيْقِي ٨، الدَّرَةُ ١٤٤) الْهَوَامِيمُ - جَمْعُ حِمٍ - (الْجَوَالِيْقِي ٩، الدَّرَةُ ٢٠) شَوَّسْتُ: (الْجَوَالِيْقِي ٩، الدَّرَةُ ٤٧) جِئْتُ إِلَى عِنْدِهِ: (الْجَوَالِيْقِي ٩، الدَّرَةُ ٣٢) الْهَائُونَ - فِي الْهَائُونَ - (الْجَوَالِيْقِي ١٠، الدَّرَةُ ٢٢٦) غُرَّةٌ - فِي عُرْلَاءَ - (الْجَوَالِيْقِي ١٠، الدَّرَةُ ٢٢٦) شَعَاتٌ - فِي شَعَاذَ - (الْجَوَالِيْقِي ١١، الدَّرَةُ ٢٢٠) مَسَحَ أَقْدَمَ مَابِكَ: (الْجَوَالِيْقِي ١٤، الدَّرَةُ ١٨) مَائَةٌ وَبَيْفٌ: (الْجَوَالِيْقِي ١٧، الدَّرَةُ ٢٣٤) فَعَلْتُ الْبَارِحَةَ كَذَا (الْجَوَالِيْقِي ٨، الدَّرَةُ ١٤).

وَإِذَا كَانَ الْجَوَالِيْقِيَّ مُعْتَمِدًا فِي كِتَابِهِ عَلَى آرَاءِ مَنْ سَبَقَهُ لَمْ نَنْتَظِرْ مِنْهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى مَنَهِجِهِمْ فِي مَقْيَاسِ النُّخْطَةِ، وَهُوَ اعْتِنَادُ الْعَصِيحِ^(٢٨٤) مِنَ اللُّغَاتِ دُونَ غَيْرِهِ، فَإِنْ وَرَدَ شَيْءٌ مِمَّا مِنْهُ فِي بَعْضِ النُّوَادِرِ فَطَرَحْهُ؛ لِقَلَّتْ وَرْدَاتُهُ، وَهُوَ هَذَا يَذْكُرُنَا عَمَّا اعْتَنَاهُ الْفَرَّاءُ مِنْ إِبْنِ عَسَى عَنْ اسْتِعْمَالِ شَأْنِ الْكَلَامِ وَاسْتِكْرَاهِهِ، وَالْأَلُو تَوْسَعُنَا فِي قَبُولِ ذَلِكَ لَصَمَّتِ اللَّفْظُ كُلُّ قَبِيحٍ مَرْفُوضٍ وَلَسَّرَ الْفَهْمُ وَالْإِفْهَامُ عَلَى النَّاسِ.

وَهَذَا حَرَى فِي الْكِتَابِ الْاسْتَظْهَارُ بِالْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَالْأَحَادِيثِ الشَّرِيفَةِ، وَكَلَامِ

(٢٨٤) التَّكْمَلَةُ وَالْزَيْلُ ١

(٢٨٢) مَحَاضِرَاتُ فِي الْأَخْطَاءِ النَّوِيَّةِ الشَّامَةِ ٢٠

(٢٨٣) وَمِثَالُ الْأَعْيَالِ ٤/٤٢٤.

الصحابة، وروايات العلماء - شَأْنُ الحريري من قبله - ولا يحملنا ذلك على الاعتقاد بأنه ممن يستشهد بالقراءات القرآنية أو بالحديث أو بأحوال العلماء؛ فكثير مما حطأ وردت فيه شواهد مختلفة غير ما أتى به هو استدلالاً على تخلفه، ولا نفري موقفه إزاء ذلك رَفْصاً أو تأويلاً.

وقد كان الجواليقي على دراية تامة ببعض لغات العجم كالفارسية والرومية والعبرية والسريانية، وليس يعمد عتاً مؤلفه العظيم (المعرب من الكلام الأعجمي) وساعدته تلك الدراية على تصحيح كثير مما أورد في تكملته من الكلمات الأعجمية التي حُرِّفَتْها العامة لفظاً أو معنى، وانظر على سبيل المثال ما قاله في: السُّكْرَجَة والأَكْثُوث وعُرَابِك والدُّشْنَك (ص ١٠) وزُرْبَاقَة والمَرَزْنَكُوش والكُودِين (ص ١١) والشَّاهَاك والهُوتَك والفُص (ص ١٣) والإِصْرَانِيَة (ص ١٥)..
إلخ.

ومن أهم الظواهر التي كان الجواليقي أول من أشار إليها ظاهرتان:

الأولى: إشباع بعض الحركات في أول الكلمة، أو قبل آخرها، فيتولد عن ذلك حرف لين مجانس، وهو ما يسمى بالبر، فقد ذكر أنهم يقولون في هنا: هُونًا، وفي يسطح: يسْطَاح، وإن كنا على ثقة من أن هذه الظاهرة كانت عند العرب القدماء، ودلّلنا على ذلك ما جاء في اللسان - حرف (الألف اللينة): «ومنها (الألفات) أَلِفَات المَدَدَات، كقول العرب: الكَلْكَال، ويقولون للعائم: حَاتَم، وللدائق: دَانَأَق - قال أبو بكر: العرب تصل الفتحه بالألف والصمة بالواو والكسرة بالياء» ثم ذكر أمثلة من الشعر لهذه الكلمات ولغيرها، وفي اللسان أيضاً (شجو): «العرب غَدَ فِعْلاً - بكسر العين - فتقول: فلان قَيْنٌ لكنا وقَيْنٌ لكنا، وسَمِجٌ وسَمِجٌ، وكَرٍ وكَرِيٌّ»..
إلخ.

والثانية: تغيير صيغة ضمير المتكلمين نَحْنُ إلى (نَحْنُ).

ولم يكن غريباً من الجواليقي - وقد اتخذ مقياسه الوارد الفصيح عن العرب - أن يكر على العامة أموراً لم ترد، وإن ورد نظائرها - سواء أكَثَرَتْ هذه النظائر وأطْرَدَتْ أم لا، ومن ذلك أنه لا يرى وجهاً من الصواب للقلب المكافئ الذي يصدر عن العامة في: كَبَلْتُ الشيء - أي ليكته - وفي: حطَب زَجَل - أي جزل - وفي: لَطَسَ الكتاب - أي طلس. وكذلك ليس من الصواب في رأيه أن يغير العامة في الكلمات المعربة على غير ما غيرت العرب القدماء، فالفُص - الأمير من الروم - صوابه: القَوُص - كذا نكتب

به لعرب، والمهندر صوابه بالسین لا غیر، مع اعترافه بأنه مشتق من الهندازة فُصِّرَتْ
لرأى سبباً، لأنه ليس في كلام العرب زاي بعد الدال، أما الكلمات التي دخلت في العربية
حديثاً فیری أن يبقى على حالها دون تغيير، ولذا ردّ كثيراً عما تستعمله العامة في زمنه من
ألفاظ الأعاجم إلى أصله في لفته الأصلية، وخطأ العامة به وفي هذا تضيق لما يلجأ إليه
العرب أنفسهم، الذين كانوا يعزّون بالتغيير أحياناً ويدونه أحياناً أخرى، ومثل ذلك في
التضيق سائر ما أنكره، كالتخلص من الهمز، وتحريك ثاني الثلاثي في: إبط وسعوم،
وكسر الأول من (هليل) غير حلقى الثاني نحو: كبير وكثير، والإبدال الثغري، وتغيير
العامة لبعض الألفاظ في هيشها أو دلانها ولو كان لها وجه مجازي تصح «، فقد كان
الجوزي يكره التأويلات البعيدة^(٢٨٥)، كأويل ابن الأثيري مصححاً قول العامة:
فَعَلْتُ يَتَى، بأنهم يريدون: يابست جهاتي، مختاراً قول ابن الأعرابي: لا أعرف ليتي في
لغة معنى إلا من العدد، أما إن كان من السؤدد فمصدق لا غير.

(١١)

ابن الجوزي

يذكر ابن الجوزي في مقدمة كتابه (تقويم اللسان) أن اللهجة العامة قد طفت على
السنة الخاصة، فأصبحت تتكلم بما هو مردول وبميد عن علم العربية، وأن العلماء باللغة
انصرفوا عنها إلى أمور معاشهم، ولم يهتموا بإصلاح ما نشأ من لحن، وربما كان هذا تكاسلاً
منهم، أو بأساً من نتيجة ما يفتلون، وأن الذين ألفوا من قبله في لحن العامة لم يحالفهم
لتوفيق في كثير، فمنهم من قصّر، ومنهم من ردّ ما لم يصلح رده.

وكان ذلك كله داعماً لابن الجوزي إلى أن يفاوم أخطاء العامة ويقوم السنهاء باحتبار
ماير، صالحاً من كتب التنقيح التي سبقته، مما تعمّ به البلوى في عصره دون ما يشدّ
ستعماله ويندر، مع رفض العلط الذي لا يخفى وجه الصواب فيه، يقول ابن الجوزي
«وكتابي هذا مجموع من كتب العلماء بالعربية، كالقراء والأصمعي وأبي عبيد وأبي حاتم
وأبي السكيت وابن قتيبة وثعلب وأبي هلال العسكري ومن تبعهم من أئمة هذا العلم،
وإنما لي فيه الترتيب والاختصار^(٢٨٦)» والذين عَنَاهُمْ ابن الجوزي بقوله: «ومن تبعهم»
هم - على ما يُستخلص من كتابه:

(٢٨٦) تقويم اللسان المقدمة.

(٢٨٥) النكلة والدبل ١٠

- أستاذة أبو منصور الجواليقي، وقد صرح بأنه قرأ عليه كتابه (المعرب) وغيره من تصانيفه ومقطعة من اللفظ.

- الحريري في (درة القواص).

- أبو أحمد العسكري في (شرح مايقع فيه التصحيف والتحريف).

ونلاحظ أن ابن الجوزي لم يذكر الكسائي فيمن أخذ من كتبهم، وربما دفع ذلك إلى ترجيح أن الكسائي لم يكن له في لحن العامة مؤلف خاص، وإن كانت له آراء معروفة، نقل ابن الجوزي واحدًا منها في باب الواو حين قال: «والعامة تقول أوقعت، وحكي الكسائي أنه يقال: ما أوقفك هنا؟ أي: أي شيء صيرك إلى الوقوف؟»^(٢٨٧).

كأن ابن الجوزي بهذه المقدمة يريد أن يقول: إن هذا الكتاب له من حيث الشكل - أي من حيث الجمع والاختصار - وليس له من حيث الموضوع، وإنما هو حشد من آراء لعلماء سبقوه، فليس في الكتاب جديد يربطه بأخطاء عصره، اللهم إلا تلك الأخطاء السابقة التي استمرت زمنه وفيها بعده.

وإذا كان للاختصار الذي ألزم به ابن الجوزي في كتابه مبرر في سرعة التعلم وإصلاح الخطأ، فقد كان له ضرر بالغ في ناحية أخرى هي أن ابن الجوزي نعتد ألا ينسب كثيرًا مما جمع من لحن إلى أصحابه، وكان ذلك سببًا في أننا - بعد ضياع كثير من كتب اللحن السابقة عليه - لم نستطع الربط على وجه اليقين بين الأخطاء وعصرها الذي بدأت فيه، فصرنا الآن نتلمس ذلك على وجه الظن والتقريب.

وواضح بعد هذا أن مقياسه لي يكون أقل تشددًا من سبقه، فالصواب عنده هو الأنصح الأشهر، ولا اعتداد بتأويل بعيد أو بلفظ مهجورة، يأتي في ذلك بالفراء الذي قال: «وكثير مما نهيتك عنه قد سمعته، ولو تجاوزت لرخصت لك أن تقول رأيت رجلان، ولقلت: أردت عن تقول ذلك»^(٢٨٨).

ولنا أن تقول إذن، إن ابن الجوزي - كغيره - لم يكن ممن يحتج بالفراء بالقرابة ولا بالحدث، وما جاء من ذلك في كتابه إنما كان للتعتيل فقط، والدليل على هذا أنه جعل الأحاديث التي خالفت مذهبه في التنقيح ملحونة ومن غير الرواة. أنكر عليهم أن

(٢٨٧) تحريم اللسان ٢٠٦.

(٢٨٨) تحريم اللسان المقدمة

يعولوا عَمَرْت فَلَانًا بكندا، ولما جاء في حديث أبي ذَرٍّ ما أنكر - وهو قوله - «عَمَرْت رَحَلًا بِأَمِّه» فان ابن الجوزي: إنه من تعبير الرواة^(٢٨٩). ولحق أن مطلق المتعالي الذي هو عام في وزن كل شيء على (الدنار)، وأما ما روى من ذلك في بعض الحديث فهو في نظره من تعبير الرواة^(٢٩٠). كما وافق غيره في تخطئه تلقى بين يَدٍ في قولهم. يسا أما جالس إذ جاء عمرو، فلس لدحول (إذ)^(٢٩١) ههما معنى. وإن كانت قد جاءت في أحاديث، لكنها محمولة على أنها من الرواة^(٢٩٢).

(١٢)

البغدادي

أبو محمد عبد اللطيف بن يوسف بن محمد البغدادي، آخر من ألف في التنقية اللغوية من علماء العراق، وقد أراد لمؤلفه هذا أن يَتَرَسَّ لِلشُّذَاةِ وَالْكَتَابِ مع فصيح ثعلب، حتى يتجنبوا اللحن الذي يتولد في الأمم بحسب العادات والسير.

(وذيّل الفصيح) الذي قرئ على مؤلفه في سادس عشر من ذي الحجة سنة ٥٩٩ هـ - كما جاء في مُفْتَتِحِه - بصم مجموعة من كتب من سبقه، وعلى وجه خاص (درة الفواص) للحريري، و(التكملة) للجواليقي، حتى إنه يقلل أبواباً كاملة من الكتاب الثاني، ولم يكن البغدادي كاهن الجوزي في جمع الأخطاء واحصاؤها، وإنما كان يعقُّ أَوَّلَ عَالَمٍ لغوي يخرج عن نطاق التشدد في أمور اللغة إلى حدٍّ كبير، ومن هنا كانت ميزة ذيّل الفصيح على غيره من كتب التنقية. فالأخطاء لا تذكر مجردة، ولكن يعقَّب على كثير منها بالإجازة غائباً، وهو أمر يجعلنا نقول: إن مقياسه كان وسطاً بين التشدد والتساهل، وقد بدا تساهله بصفة خاصة فيما يتعلق بالمعنى، كتخصيص العام أو عكسه، والحمل على المجاز، ولفظ، وهذه أمثلة من كتابه تؤيد ذلك:

(أ) في المعنى:

أُكِرَ الحَوَالِيفِ اسعياهم المتعالي مراداً به الدينار، لأنه عند العرب: وزن كل شيء، وعلق البغدادي محيراً له بقوله. إنه عامٌ قد حصصه الاستعمال (ذيّل الفصيح ١٠٤)

(٢٨٩) تحريم اللسان ١٥٦ (٢٩١) تحريم اللسان ١٩٣

(٢٩٠) تحريم اللسان ١٥٦

(٢٩٢) تحريم اللسان ١٥٦

وأنكر الجواليقي أن يراد بالذُّبَر والجُبُر معان خاصة؛ لأنها وضعت لسان عامة، ويعنى البغدادى بقوله: هذا كُلُّ عام، وبحوز أن يختص، وتخصيص العام ليس غلطاً (دبل النصيح ١٠٣).

(ب) المجاز:

أنكر غيره أن يقال للقائم إذا قعد: جلس، وحمله هو على المجاز، مراداً به التعظيم، كما يقول المُستعمل: تَمَالَ في مكان فلم - (ذيل النصيح ١٠٣) ومع غيره أن يعمل: المُكَبِّى - للسان - مَصَوَّباً: المُجَبِّى - من: الجَدَوَى - وأجازه هو على أن يكون المُكَبِّى من قولهم: حفر فأكدى، إذا بلغ الكُدْبَة، وهى صلابه فى الأرض، كأنه يلقى من شظف المش شبيهاً بما يلقى الحافر من الصلابه^(٢٩٢)، وكأنه بهذا يخرج بالكلمة عن نطاق الإبدال اللغوى، ويجعلها مشتقة من لفظة أخرى.

(ج) القياس:

أنكر الأصمى وغيره أن يقال: يستأهل كذا، وهو مستأهل له، وصوبه هو: لأن استعماله بمعنى الاستحقاق سائغ فى القياس، يستأهل: يستفعل، من لفظ الأهل، مثل يستأصل ويستأسد، من لفظى: الأصل والأسد^(٢٩٣).

وأنكر الجواليقي قول عوام بغداد لاقى الماء: شارب؛ لما فيه من قبح لكلام، إذ المشبى هو الشارب، وصاحب الماء هو الساقى، وصوبه البغدادى، قياساً على: لا ين وتامر، فيجوز أن يقال له: شارب - على معنى النسب - أى: ذو شراب^(٢٩٤).

وكذلك لا يطلق القول بتخطئة كل ما هو مولد، وإنما يقوله إذا كان له نظير يقاس عليه، فصدقة الفطر، هذا كلام العرب وأما البَطْرَة - بضم الفاء - فمولد، والقياس لا يدفعه، لأنه كالفُرْقَة والنَّخْبَة، لمقدار ما يؤخذ من الشيء^(٢٩٥).

وعلى عدا هذه الأمور الثلاثة سجد كغيره متشدداً أحداً بالأفصح ملثماً المذهب البصرى فى أمور اللفظ، بل إنا وجدناه غير متساهل فى كل ما أورد، مما يمكن منه على المجاز، أو تخصيص العام ببعض أفراده.

(٢٩٤) ذيل النصيح ١٠٣

(٢٩٥) ذيل النصيح ١٠٨

(٢٩٢) ذيل النصيح ١١٠

(٢٩٣) ذيل النصيح ١٠٦

ومن ذلك إنكاره أن يخصص لفظ (عروس) بالمرأة، لأنه عند العرب شامل للرجل والمرأة^(٢٩٦)، ومثله البعل والخروج - وقد خصصها العامة بشيء بعينه - وهذا كله من تخصيص العام الذي أجازة فيما سبق.

وإنكاره. طاب سحائبك - لمن خرج من الحمام - وتصويبه: طاب حبيبك^(٢٩٧)، مع أنه مستساغ على جهة المجاز بطلاقة المكانية، وقد أقره المجاز سابقاً، وصوّب به الأساليب. وقد بدت نزعة البصرية، ومخطئته لما جوّز الكوفيون في أنه:

لا يميز التعجب أو التفضيل من الألفاظ الدالة على الألوان والعيوب^(٢٩٨)، ولا يميز النسب إلى جرمي المركب، وإنما يتسب إلى الصدر فقط^(٢٩٩)، ولا يميز قلب الياء ولوا في تصغير: شيء وبيت^(٣٠٠)، ولا يميز إدخال أداة التعريف على العدد والمعدود معا^(٣٠١)، ولا يميز كسر أول صيغة فاعل إلا إذا كان الثاني حرف حلق^(٣٠٢).

ومن مظاهر تشدده في الأخذ باللفات:

إنكاره تصحيح المفعول من الأجوف اليائي - كمسحوق - وهي لهجة تميم^(٣٠٣)، وإنكاره قلب الهزة ولوا في (فاعله) من مهوز الفاء كواسية - في آسية - وهي لهجة طيء^(٣٠٤).

ويبقى بعد هذا أن نقول: إن بكتاب (ذيل التصحيح) إضافات جديدة من لحن الناس في زمانه، ومنها أنهم لم يعلّوا اسم الفاعل من الأجوف بالقلب هزة، بل كانوا يؤثرون الياء مطلقاً، فيقولون: قايم وبائع^(٣٠٥) وأنهم يخطئون في إعراب الأعداد المركبة كالثالث عشر، والثالثة عشرة، فلا يبنونها على فتح الجزئين^(٣٠٦) وأنهم كانوا يشدون ياء التصغير في الثلاثي، كرجيب وشبيب، وكانوا يشبهون ضمير المخاطبة، فتولد عنه ياء عند الإسناد إلى الفعل، فيقولون: أنت أكرمتمني^(٣٠٧) وهي لهجة قال عنها الخنجاوي: «إياها لربيبة ولكنها رديئة»^(٣٠٨).

(٢٩٦) ذيل التصحيح ١٠٧.

(٢٩٧) ذيل التصحيح ١٠٦.

(٣٠٠) الأرقام هنا وفيما بعده للصفحات في ذيل التصحيح.

(٣٠٨) لب القباط ٤٩.

رابعاً جهود العراقيين في الميزان

رأبنا في بيان مفاهيس النخطه عند علماء العراق أنهم يميلون إلى الأخذ بالأفصح المشهور من كلام العرب، للمقياس عليه وترك ما عداه بما هو فصيح أحياناً، ونادر أو شديد أو رديء أحياناً أخرى، بعضهم صرح بذلك المقياس، كالفراء ونعلب والجواليقي وابن الجوزي، وبعضهم الآخر لم يصرح ولكن عرفنا ميله إلى الأفصح من تخطيطه لمواد وردت في لغات فصحة أو قليلة. وعرفنا كذلك أن هذا المقياس قد جرهم جميعاً إلى عدم الاعتداد بالقراءات القرآنية التي تضم لغات مختلفة والتي كان سبيلها الرواية لا للرأية. وكذلك عدم الاعتداد بما ورد في الأحاديث الشريفة التي صرح بعضهم بأنها ملحوة من تغيير الرواة وسكت عنها بعضهم الآخر. وكذلك عدم الاعتداد بأشعار المحدثين إذ ورد فيها ما يخالف آراءهم في التنقية اللغوية - وكان أول من صرح بذلك الأصمعي - وفي مجال اللغات ترتب على مقياسهم عدم الأخذ بلغات فصحة مشهورة، كلغات بني أسد ونهم وأهل الحجاز وغيرهم - على ما تقدم.

وكان مما لاحظناه على هذا المقياس اضطرابه عند كل منهم، يستوي في ذلك المتشدد في التنقية وغيره، هم جميعاً تشددوا في التعبير الذي يصيب ألباظ اللفظة؛ كالتشديد والتخفيف والهمز وفعل وفعل والمطاوعة والتصغير والسبب والمصادر والمصروع - أما التعبير الذي قد يصيب التركيب - كالتقديم والسأخير والفصل بين أجراء لفظية والبدال بين حروف الجر والإعمال وغير ذلك - فقد تساهل بعضهم فيه على حين تشدد بعضهم الآخر، وكان التساهل والتشدد مبنيين على المذهب الذي اختاره كل منهم. فعند التنقية من الكوفة تساهلوا - كالكسائي والفراء - وعلماء البصرة تشددوا. وكان رؤس المتشدين الحريري الذي أرادها لغة مثالية مختارة.

ثم كان مما لاحظناه على هذا المقياس كذلك أن الزمن لم يؤثر فيه، بمعنى أن المقياس الذي كان في القرن الثاني الهجري - زمن الكسائي - هو نفسه المقياس الذي كان في

لعرن السادس المحررى - زمن البعدى - وكما تنوع شيئا من مصوب اللاحى لما
حظاً السديق، نتيجة لما قد يظهر للأول مما خفى على الثانى، أو نتيجة لكثرة الاستعمال
وعليته.

ولكننا لم نجد من النساخ شيئا يسترعى الانباء، اللهم إلا فى مجال دلالة بعض
الكلمات، وكان أول من بدأ بذلك أين هتية الذى رد على ابن السكيت فى تخطئه هو لم
مخرجاً سره، ثم توسع فى هذا الأمر من بعده البعدى، الذى لم ير الحمل على المجاز أو
تخصيص لعام غلطاً محظاً به العامة، وإن لم يلتزم هو ذلك - كما يباه -

وبعد هذا الذى لاحظناه على المقاس العراقى فى التخطئة علينا أن ننظر داخل هذه
الجهود؛ لنتبين مقدار ما كان لها من صحة وفساد، ومن استيعاب لما وقع داخل العراقى فى
رمنها من أخطاء، ثم لنتبين أصبحت هذه الجهود أم كان مقدراً لها العشل؟ وأسباب ذلك
كله، فالأمر إذن يستدعى أن ننظر فى النسخة العراقية من نواح ثلاث هى: صحة الحكم
أو خطؤه، وقام الاستقراء أو قصوره، وبجراح هذه الجهود فى وقف اللحن أو إعاقها فى
ذلك.

(أ) صحة الحكم أو خطؤه:

هل كانت تلك التغييرات التى أصابت الألفاظ والتراكيب من قبيل اللحن كما حكم
لعاقيون؟ أو أنهم بالغوا فى الحكم بالنحط، وأمرحوا عن اللغة الصحيحة ما ينبغي أن
يكون منها؟ فصيّقوا بذلك على أنفسهم وعلى غيرهم، واستحقوا المرء والسخرية التى
كانت تأتاهم من قبل العامة وبعض الخاصة ممن لحقوا.

وليس يؤنبنا أن نجمع كل ما جاء به هؤلاء العلماء من أخطاء لنحكم له بالصحة
والتوفيق، أو عليه بالخطأ والجهل، لكن هناك من الانحرافات التى ذكرناها ما لا سبيل إلى
لشك فى أنه من قبيل الخطأ الذى لم يصوبه أحد، وجهودهم فى هذا محكوم لها بالصحة
ولتوفيق فتوهم أصالة البناء وجعلها من بنية الكلمة فى (دواء) ثم فى السبب إليها على
هذا الأساس وهو داوئى - يابىات البناء - أمر غير مقبول، ولم يصححه أحد من
العلماء، ولم يرد عن العرب، ووهّم أصالة البناء فى (مخار) ثم تصغيرها - على وفق هذا
لهم على - مخير، أمر لم يرد عن العرب - وإن وقع فيه عالم كالأصمعي - وتشديد
به التصغير فى رُخيل وخجير مصغرى: رجل وخجر - أمر لم يرد ولم يقل به أحد.

واستعمال الظرف (عند) مجروراً بحرف الجر (إلى) لم يرد عنهم أصلاً، وهو كذلك غير صحيح. ولم يرد عنهم هذا الحذف الذي أصار جملة: ما يدريك إلى: مدريك. وحذف ألف المذم من لفظ الجلالة في هولهم: لا والله، لم يرد عن العرب إلا في رجز مسود إلى أعشى همدان، وهو قوله:

مَنْ دَعَا لِي غَزَلِي أَرْبَحَ اللَّهُ بَجَارَتِهِ
وَجَسَابَ يَكْفِي أَسْوَدَ الْبُلُونِ هَارِيَهُ

وقد حكم عليه الأصمعي بأنه من وضع ابن دأب^(١).

هذه الأمثلة وغيرها مما يضارعها لا تكون تخطئها من قبيل التشديد، ولا يصح تصويبها من قبيل التساهل مع العامة أو غيرهم، وإن شاعت على الألسنة.

على أن هناك من الأخطاء التي ذكرها علماء التنقيح ما يتأرجح فيه الرأي بين الصحة والفساد؛ لورود بعض ما يصححه في شعر أو قراءة قرآنية أو حديث شريف، أو لتأويله على وجه يخرج عن الخطأ، وتناول الآن بعض الأساليب التي ذكروها:

• زيد أفضل إخوته (الذرة ١١):

لم يكن الحريري أول من مع مثل هذا الاستعمال، فقد سبقه إلى ذلك الزجاج^(٢) (ت - ٣٠١ هـ) ثم أبو سعيد السيرافي الحموي^(٣) (ت - ٣٦٨ هـ) الذي عاب رئيس المناطقة؛ لأنه لم يفرق في الصحة بين: زيد أفضل إخوته، و: زيد أفضل الإخوة.

ومبنى التخطئة في الاستعمال المذكور أن أصل التفضيل المضاف إلى معرفة لا يجرّد من معنى التفضيل، ولا يكون إلا بعض ما أصيب إليه، فلا يصح أن يقال: حمرك أفضل البغال، ولا زيد أفضل النساء؛ للمعايرة في الجنس، فلا يكون مضافاً إلى ما هو داخل فيه، ومثله: زيد أفضل إخوته، لأن إخوة زيد غمرة، فلا يكون زيد داخلًا في جملةهم، بدليل أنك لو سئلت عن إخوة زيد لمصدتهم دونه، وهذه المعايرة هي التي أسدت الأسلوب، وتصحيحة أن يحوّل التعريف بالإضافة في (إخوته) إلى التعريف بالألف واللام، فيقال: زيد أفضل الإخوة، إذ ريدَ حيثنّ داخل في جملة الإخوة، هذا ما قالوه

(٢٩٩) الوضوح للمرواني ١٧٣

(٣٠٠) انظر عنوان المصحة ٤٦ وكتب الطرّة ٢٥ - ٢٦ والمخايجي على الذرة ١١

(٣٠١) انظر المقامات للتوحيدى، في المناظره بينه وبين من من يومس ٧٨.

ولكن لم يُسَلِّم ابن خالويه^(٣٠٢) بالمتع، بل أجاز ذلك، اعتماداً على أنه لا فرق بين اشترى وبين بالإصافه وبأل فأفضل إخوته بمعنى أفضل الإخوة، كقوله تعالى: ﴿يَتْلُوهُ حَتَّى تَلَاوَنَهُ﴾ أى: حتى التلاوة، واعتماداً على أنه قد ورد أن الفرزدق حين سئل عن رجل قال هو أشعر أهل حَلْبته، أى جماعته وأولاد عمه، وقيل فى عليّ رضى الله عنه: هو أفضل أهل بيته، كما وردت بذلك الأشعار ومنها:

فَنَلْتُ بِمَعْدَانِهِ حَيْرَ لَدَائِهِ نَوَّابًا قَلَمُ أَخْصَرُ بِذَاكَ وَأَحْرَعَا
هَلَم لُرَ قَوْمًا مِثْلَهُمْ حَيْرَ قَوْمِهِمْ أَقْبَلَ بِهِ مَنَا عَلَى ذَمِّهِمْ وَخَمْرَا
بِأَحْيَرِ إِخْوَانِهِ وَأَعْطَفَهُمْ عَلَيْهِمْ رَاضِيًا وَغَضَبَانَا

وواضح من هذا أن ابن خالويه يميز الأسلوب مع بقاء معنى التفصيل المتضمن للمشاركة والزيادة، لكن الشهاب المتعاجى يميزه على نحو آخر، هو الخروج بالتفصيل عن أصل وضعه إلى مطلق الانصاف بالحدث - كاسم الفاعل أو الصفة المشبهة - أو إلى المفاضلة عليه وعلى كل ما سواه لا عليه وحده، فيصير معنى الأسلوب: الأفضل من بينهم، أو أفضلهم، ولا يميزه مع بقاءه على أصل وضعه الذى هو قصد المفاضلة على لمصاف إليه وحده، لما فيه من إضافة الشيء إلى نفسه، وإدنى فمداً التصويب أو التحطئة متعلق بقصد المتكلم، فإن لم يرد من اسم التفصيل معنى (من) جاز عند الجميع، أما إن أراد فلا يجوز إلا عند ابن خالويه قياساً على المضاف إلى ما فيه أل.

ويبقى بعد أن نقول: هل من حق المتكلم الخروج باسم التفصيل عن أصل وضعه؟ قال المبرد: هو صحيح مطرد، وقال ابن مالك فى (التسهيل): الأصح قصره على السماع، قال أبو حيان، ليقين ما ورد من ذلك^(٣٠٣)، ولعل هذا كميل بترجيح ما اختاره الحريرى وغيره من المتع.

• يستأهل الإكرام (الدرة ٣):

أول من أكر ذلك الأصمعي^(٣٠٤) ثم تبعه ابن قتيبة^(٣٠٥) ثم الحريرى وغيرهما، ومبى المحطنة أن صيغته (استعمل) نفيد الطلب، فاستأهل بمعنى طلب الإهالة - هذا هو الوارد عن العرب - ولم يرد يستأهل بمعنى: يسوجب ويستحق، أما ما ذكره ابن يري من أن

(٣٠٤) اللسان (فعل)
(٣٠٥) أنبى الكاتب ٣١٦.

(٣٠٢) انظر: عوارى الممر ٤١
(٣٠٣) مع المراسم ١٠٢/٢

أما القاسم الزجاجي روى لأبي الهيثم خالد الكاتب قوله مخاطب إبراهيم بن المهدي لـ
يبيع بالخلافة:

وكنّ للرحمة مسأهلاً إن لم يكن منك مستأهل

فقد قال عنه الزجاج: إنه ليس من العصيح؛ لأن حالداً مولد وليس بحجج^(٣٠٦) يكن
الأزهري أحاره على أنه لعمري فقد سمع أعرابياً صيحاً من بني أسد يقول لرحل سكر
عنده يداً أوليها: تستأهل يا أبا حارم، وحصر ذلك جماعة من الأعراب فما أنكروا
قوله^(٣٠٧). ووافق الأزهري على ذلك الفيروز ابادي والرخشي والصاغاني فقالوا: إنها
لغة جيدة، وأجاره غيره على أن تكون الصيغة للصيرورة؛ قياساً على استأسد الرجل،
واستنوق الحمل - أي صار كالأسد وكالثاقة - فإذا استعمل استأهل بمعنى صار أهلاً
كان قياساً جائزاً^(٣٠٨). وأجازه آخرون على أن تكون للطلب التقديري، كما شخرجت
لوئد، كأن يعلّم الذي أوجب له ذلك طلب له الإكرام وأن يكون أهلاً له^(٣٠٩).

والذين أجازوا الاستعمال - على جعله للصيرورة أو الطلب - يؤخذ عليهم أن
ريادات الأفعال ومعاربها سماعية وليست قياساً مطرداً - على ما جاء في شرح
الشافعية^(٣١٠) - لكننا نرى أن قصر معنى الزيادة على العرب - وبخاصة في صيغة
(استعمل) من قبيل التشديد، إذ غلب استعمالها عندهم للطلب صريحاً أو تقديرًا، قال ابن
سيده في (المحصى): «قال أبو علي اعلم أن أصل استعملت الشيء في معنى: طلبته
واستدعيته وهو الأكثر، وما خرج عن هذا فهو يحفظ وليس بالباب» ومعنى كلامه أن
معنى (استعمل) لغير الطلب يحفظ ولا يقاس عليه، ومقابلته أن معناه للطلب يقاس عليه،
ثم نقل ابن سيده قول سيويه وهو: «ما لبس في (استعمل) أن يكون للطلب
أو الإصابة»^(٣١١). ومثله ما جاء عن ابن يمش وهو قوله: «والمعالب على هذا البناء للطلب
والإصابة، وما عدا ذينك فإنه يحفظ يحفظ ولا يقاس عليه»^(٣١٢).

كذلك إجازة هذا الأسلوب على جعله لإفادة الصيرورة واجبة أيضاً لعملية استعمال
(استعمل) للصيرورة في أسماء الأعيان والخواهر، فيقاس عليه، إذ ما فليس على لكثر

(٣٠٦) عوان المسرة ٥٦.

(٣٠٧) اللسان (أهل).

(٣٠٨) لب القاط ٦٧.

(٣٠٩) لب القاط ٦٧.

(٣١٠) شرح الشافعية ٢٤.

(٣١١) المحصى ١٨٠/١٤.

(٣١٢) ابن يمش ١٦١/٧.

لوارد من كلام العرب فهو من كلام العرب، يُعَزَّزُ هذا كله ورود السماع بهذا الاستعمال في الشعر وفي النثر، وحكاية اللغويين بأنه لغة جيدة.

* بينا زيد جاء إذ حضر عمرو (الدرة ٨٤).

فَرَّقَ الْأَصْمَعِيُّ بَيْنَ بَيْنَا وَبَيْنَمَا مِنْ حَيْثُ وَقُوعُ (إِذْ) بَعْدَ كُلِّ مَتْنٍ، فَهُوَ يَرَى وَقُوعَهَا بَعْدَ (بَيْنَا) غَيْرَ مُصْبِحٍ عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي الْكَافِيَّةِ^(٣١٣) - فَكَانَ الْأَصْمَعِيُّ لَا يَسْتَعْصِمُ إِلَّا تَرْكُهَا - إِذَا وَإِذَا فِي حَوَاطِئِ بَيْنَا وَبَيْنَمَا لِكثَرَةِ يَجِيءُ حَوَاطِئُهَا بِدُونِهَا، أَوْ هُوَ مُحَالٌ - كَمَا جَاءَ فِي الدَّرَةِ - وَتَوَعَّهَ فِي ذَلِكَ ابْنُ قَسِيَّةٍ وَالْحَرِيرِيُّ^(٣١٤)، لِأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ عَنِ الْعَرَبِ، ثُمَّ لَأَن بَيْنَ بِمَعْنَى حِينَ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ: حِينَ جَلَسَ رَيْدٌ إِذَا جَاءَ عَمْرُو، وَهَذَا حَاجٌّ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ ابْنُ السَّكَيْتِ الَّذِي كَانَ يَرَاهُ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ

وَأَمَّا (بَيْنَا) فَيَجُوزُ الْإِتْيَانُ بَعْدَهَا بِإِذَا، وَقَدْ سَمِعَ كُلُّ صَاحِبٍ فِي تَوْجِيهِ هَذَا يَقُولُ الْحَرِيرِيُّ: «وَلَيْسَ يَبْدَعُ أَنْ يَتَعَيَّرَ حَكْمُ بَيْنَ بِضَمِّ (مَا) إِلَيْهِ، لِأَنَّ التَّرَكِيبَ يُرْمَلُ الْأَشْيَاءُ عَنْ أَصُولِهَا وَيُجَبَّلُهَا عَنْ أَوْضَاعِهَا وَرُسُومِهَا»^(٣١٥).

وَرَدَ كُنَّ الْأَصْمَعِيُّ يَحْتَدُّ فِي ذَلِكَ بِالسَّمَاعِ الَّذِي جَاءَ عَلَيْهِ قَوْلُ أَبِي ذُوَيْبٍ:
بَيْنَا تَمَانُيقُ الْكُفَاةِ وَرُوعِيهِ يَوْمًا أُتِيحَ لَهُ جَرِيءُ سَلْفُ
فَقَدْ جَاءَ السَّمَاعُ أَيْضًا بِمَا ضَمَعَهُ أَوْ أَحَالَهُ، جَاءَ مِنَ التَّعَرُّقِ قَوْلُ حُمَيْدِ الْأَرْقَطِ:
بَيْنَا الْفَقَى يَخْبِطُ فِي غَيْسَاتِهِ إِذَا انْتَمَى الدَّمْرُ إِلَى غَضَرَاتِهِ^(٣١٦)
وَقَوْلُ الْآخَرِ:

بَيْنَا كَدَمَكَ إِذَا هَاجَتْ هَرَجَةٌ تُبَيِّ وَتَقْتُلُ حَتَّى بِأَمِّ النَّارِ^(٣١٧)
وَقَوْلُ الْآخَرِ:
أَلَا مَنْ مُبْلَعُ الصَّحَابِ عَمِي هَبَا الْمَرْءُ أَغْرَبَ إِذَا أَرَا^(٣١٨)
وَقَوْلُ الْقُطَامِيِّ:
بَيْنَا غَمِيرٌ طَامَحُ الطَّرْفِ يَتَعَمَّى عُبَادَةٌ إِذَا وَاجَهَتْ أَصْحَمٌ دَا حَرَّ^(٣١٩)

(٣١٦) اللسان (بين)

(٣١٧) اللسان (بين)

(٣١٣) شرح الكافية ١١٣

(٣١٤) انظر: أدب الكاتب ٣٢٧ ودرء الغواص ٨٤

(٣١٥) درء الغواص ٨٦

بل جاءت إذا - التي للمعاجاة - في جواب بينا أيضاً في قوله:
 فبينما تسموس الناس والأمر أمرنا إذا نحن فيهم سؤفة تكفف
 كما جاء في غير موضع من الحديث، ومن ذلك: حديث أبي هريرة، وفيه: «فلما قدمت
 على النبي ﷺ بايعته فبينما أنا عنده إذ طلع الغلام» (البخارى ١٩١/٣) وحديث الإفك
 عن عائشة، وفيه: «فبينما هما جالسان وأنا أبكى إذ استأذنت لمرأه» (البخارى ٢٢٩/٣)
 وحديث مالك بن أنس، وفيه: «بينما أنا جالس في أهل حين منع النهار إذا رسول عمر
 ابن الخطاب يأتي فقال: أجب أمير المؤمنين» (البخارى ٩٦/٤) وفي مواضع أخرى من
 الحديث^(٣١٨)

كما جاء في قول الإمام علي رضي الله عنه - وهو من الفصاحة بحيث هو - «بينما هو
 يستقبلها في حياته إذ عقد لها آخر بعد وفاته»^(٣١٩) وكل ما في الأمر أن الأكثر يجهل
 الجواب من دون إذ وإذا، ولكن الكثرة لا تدل على أن المكثر غير فصيح، بل تدل على
 أن الأكثر أفصح، وقد وقع كذلك في استعمال كثير من العلماء على وجه الكثرة، ونذكر من
 ذلك الأصفهاني في كتابه (الأغاني) الذي استعمل كثيراً ما خطأ الأصمى وغيره كقوله:
 «بينما نحن محاصرون مدينة كذا وكذا إذ سمعنا رجلاً فصيح اللسان» وقوله: «بينما أنا
 وصديق لي من قريش نحش ليلاً إذ بطل نسوة في القمر»^(٣٢٠).

ونحن - وإن كان لنا رأي في حجة استعمال العلماء - نرى أن كثرة الاستعمال مع
 ما يضم إليها من شواهد دليل على درجة من الفصاحة التي تصارع اختبار الأصمى،
 فالأسلوبان وأردان جائزان على درجة واحدة من الفصاحة.

● نعم وبلى (اللمعة ٢٦٠).

كل من (نعم وبلى) حرف جواب، لكن لكل منها موقفاً خاصاً به لا يشركه فيه
 الآخر، ففي (شرح الكافية) أن نعم مقرونة لما سبقها، أي مثبتة لما سبقها من كلام خبري
 أو استهلامي، سواء أكان هذا مثبتاً أم منقياً، فالخبري نحو: نعم - في جواب: قام زيد -
 أي: هم قام، و: نعم - في جواب: قام زيد - أي: هم ما قام، والاستهامي نحو:

(٣١٨) انظر على سبيل المثال البخارى ٨١/٢، ١٤٢/٤، ١٥٤/٤، ٢١٠/٤، ٢/٢/٤.

(٣١٩) شرح الكافية ١١٣/٢.

(٣٢٠) الأغاني ٤٧٦/٢، وانظر على سبيل المثال ٥٥/١، ٧٨، ١٤٧، ١٦٠، ١٧٥، ٢٦٠/٣، ٧٤٤.

٥٢٩٤/١٥، ٥٢٩٨، ٥٤٥٦، ٥٥٧١.

نعم في جواب: لم نعم - فهي في الاستفهام لتقرير ما بعد الأداء: مثبتاً أو متفياً، وليست للتصديق؛ لأن التصديق إما يكون للخبر، ومن ثم قال ابن عباس رضي الله عنهما: لو قالوا في جواب ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾: نعم، لكان كفراً. وأما بلى فمختصة بإيجاب النفي سواء أكان مجرداً نحو: بلى - في جواب القائل: ما عام زيد - أي: بلى قد قام، أم مفروفاً باستفهام، فهي إذن لتفرض النفي الذي بعد الاستفهام كقوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بلى﴾ أي: بلى أنت ربنا^(٣٢١).

هذه التفرقة في الاستعمال هي ما تمسك به الحريري حين خطأ الخاصة في الخلط بين الحرين، لكن جاء في الحديث وقوع بلى في الاستفهام المجرد حيث التحل بعم، ففي صحيح البخاري (كتاب الأيمان) أنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه: «أَتَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا رُبَّ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟ قَالُوا: بلى»^(٣٢٢)، وفي صحيح مسلم في (كتاب الهبات): «أيسرك أن يكونوا لك في البر سواء؟ قال: بلى، قال: فلا، إذن وفيه أيضاً: «أنت الذي لقيتني بمكة: فقال له المجيب: بلى»^(٣٢٣).

وأما وقوع نعم جواباً لتفرض النفي المقرون بالاستفهام - وهو موضع بلى - فقد جاء به قول جاحظ:

أَلَيْسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أَمْ عَمْرُو وَيَأْنَا فَذَاكَ بِنَا تَدَانِ
نَعَمْ وَتَرَى الْمَلَالَ كَمَا أَرَاهُ وَيَطْوِيهَا التَّهَارُ كَمَا عَمَلَانِي^(٣٢٤)

أي: نعم إن الليل يجمع أم عمرو ويأنا، كما جاء به الحديث حين قال النبي ﷺ للأَنْصَارِ: «أَلَسْتُمْ تَرَوْنَ ذَلِكَ؟ قَالُوا: نعم» يَمُونُ: بلى نراه^(٣٢٥)، ومن هنا أجاز ابن مالك - وهو ممن يَشْتَشْهَدُ بالحديث - أن تقع نعم موقع بلى، قال في التسهيل: «بلى، لإثبات نفي مجرد أو مفروق باستفهام، وقد توافقت نعم بعد المقرون»^(٣٢٦)، ولم يقيد بضرورة الشعر.

(٣٢١) شرح الكافية ٢/٣٨١.

(٣٢٢) نفي اللبيب ١٠٤/١ وانظر: صحيح البخاري ١٠٢/٢٣ (الطبعة البيه المصرية).

(٣٢٣) نفي اللبيب ١٠٤/١ وانظر: صحيح مسلم ٦٨/١١ (الطبعة المصرية) الطبعة الأولى.

(٣٢٤) نفي اللبيب ٢/٣٦، ٣٧.

(٣٢٥) كنف الطرقة ١٨٦.

(٣٢٦) التسهيل ٢٤٥.

وقى ابن يعيش: «وهو ذهب بعض المتأخرين - منى من البصريين - إلى أنه يجوز أن يبع نعم موقع بلى، وهو خلاف نص سيوييه، وأحسن ما يحمل عليه كلام هذا المتأخر أن نعم إذا وصلت بعد نفى قد دخل عليه الاستفهام كاتس بمنزلة بلى للإثبات، لأن لى إذا دخل عليه الاستفهام رد إلى التبرير، وصار إيجاباً، ألا ترى إلى قوله:

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأَنْفَى الصَّالِحِينَ بِطَوْنٍ رَاح؟

فإنه أخرج المدح، ويقال: إن الممدوح أعز بذلك، فعلى ذلك لا يبع نعم في جواب ما كان من ذلك إلا تصديقاً لقواه، كما يبع في جواب الإيجاب فاعرفه^(٣٢٧)»

والمقصود من ذلك أن نعم هنا - بعد النفى المقرون باستفهام - تكون تقريراً للخبر المثبت المؤول من الاستفهام مع النفى، لا تقريراً لما بعد همزة الاستفهام، ذلك لأن المعنى على الإثبات عند دخول الاستفهام الإنكارى على النفى، بدليل العطف عليه مثبتاً في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ • وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ﴾ أى: شرحنا ووضعت.

وجاء في معنى اللبيب قول ابن عصفور: «أَجَزْتُ الْعَرَبُ التَّقْرِيرَ فِي الْجَوَابِ مُجَرِّى النِّفْيِ الْمُحْضِ، وَإِنْ كَانَ إِيجَابِيًّا فِي الْمَعْنَى، فَإِذَا قِيلَ: أَلَمْ أُعْطِكَ دَرَهْمًا؟ قِيلَ فِي تَصْدِيقِهِ، نَعَمْ، وَفِي تَكْذِيبِهِ: بَلَى، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ الْمَقْرَرُ قَدْ يُوَافِقُكَ فِيهَا تَدْعِيهِ، وَقَدْ يَخَالَفُكَ، فَإِذَا قَالَ: نَعَمْ، لَمْ يُعْلَمْ: هَلْ أَرَادَ: نَعَمْ لَمْ تَعْطَى - عَلَى اللَّفْظِ - أَوْ نَعَمْ أُعْطِيتَ - عَلَى الْمَعْنَى - فَلِذَلِكَ أَجَابُوهُ عَلَى اللَّفْظِ وَلَمْ يُلْتَفَتْ إِلَى الْمَعْنَى»^(٣٢٨).

ومن كلام ابن عصفور هذا يتضح السر الذى دفع العلماء إلى منع إحلال كل من نعم وبلى محل صاحبه، وهو حشية اللبس في فهم المراد نعيًا أو إثباتًا، وينبع ذلك أن يكون سؤال هو: هل يفهم من ذلك جواز الإحلال عند أمن اللبس؟

ينتج من هشام في معنى اللبيب إلى جوار ذلك، ونقله عن جماعة من المتقدمين والمتأخرين منهم أبو علي الشلوين، وعبارته: «إذا كان قبل المعنى استفهام، فإن كان على حقيقته، فهو إيجاب كجواب النفى المجرد، وإن كان مرادًا به التقرير، فالأكثر أن يحاب بما يحاب به النفى؛ رعيًا للفظه، ويجوز عند أمن اللبس أن يحاب بما يحاب به الإيجاب؛ رعيًا لمصاه، ألا ترى أنه لا يجوز بعده دخول (أحد) ولا الاستثناء المهرع، لا يقال: أليس أحد في الدار؟ ولا: أليس في الدار إلا زيد»^(٣٢٩).

(٣٢٧) ابن يعيش ٨/١٢٢، ١٢٤ (٣٢٨) معنى اللبيب ٢/٢٢ (٣٢٩) معنى اللبيب ٢/٢٦

ومعنى يحمل إلى هذا الذى اختاره الشلوين وغيره، فيصح إحلال نعم محل بلى، على شرطه - وهو أمن اللبس في الجواب - وذلك عندما يراد التعبير عن الاستفهام المقرون بالثبوت، مراعاة للمعنى المراد تقريره، وعليه يحمل كلام خنّذر السابق، فعَمَّ فيه جواب لا قدره هو في اعتقاده من أن الليل يجمع وأَم عمرو، وجاز ذلك لأمن اللبس؛ لعلمه أن كل أحد يعلم أن الليل يجمع وأَم عمرو^(٣٣٠).

وعليه يحمل كذلك إجابة الأنصار بتعم للنبى عليه الصلاة والسلام، عندما سأله ألسنم تروون لهم ذلك؟ لما هد علمه من أنهم يريدون: نعم، يعرف لهم ذلك.

كذلك يحمل عليه استعمال سيبويه في باب النعت من كتابه في مناظرة جرت بينه وبين لحيون قال: «وإن رعم زاعم أنه يقول.... قيل له: ألسن تعلم أن النصفة إذا كانت للأول قائلين وغير الثنوين سواء؟» فإنه لا بد أن يقول نعم.... فإذا قال ذلك قلت: أفدست تحمل هذا العمل... بتركه إذا كان... فإنه قائل: نعم^(٣٣١). ولا وجه لحكم ابن الظراوة على سيبويه باللحن على ما قرره ابن هشام في المغنى^(٣٣٢).

ولا نكاد نجد فرقاً كبيراً بين أمن اللبس - الذى صحح به هذا الإحلال والذى هو أمر طارئ على أصل الوضع - والعرف، الذى عمر به الكرماني حين قال: لو قيل لزيد، أليس لعمرو في ذمتك ألف درهم؟ فقال نعم، يكون مقراء كما لو قال، بلى؛ لأن مصدر ذلك على العرف^(٣٣٣).

أما إحلال بلى محل نعم، فليس من أصل الوضع، ولم يشتهر في عرف، إذ ألغت العامة استعمال بلى أصلاً في الجواب، ووجدت آخره في نعم للإنيات ولا للنفى، وما جاءت به الأحاديث السابقة من تحريف الرواة - أو هو قليل لا تثبت به اللمة - على ما جاء في معجم الخواص ومغنى اللبيب^(٣٣٤).

(ب) تمام الاستقراء أو قصوره:

ليس من الحن أن يجرم أو نطن أن كتب اللحن بالعراق قد جمعت كل مظاهر الاعترافات التي ظهرت منذ تولي أصحابها تخلص اللمة بما أصابها من هساد وحلل: إذ

(٣٣٠) معنى اللبيب ٢٧/٢ وقد اتبعت تحريجات أخرى ذكرها الحن

(٣٣١) كتاب سيبويه ١٩/٢

(٣٣٢) معجم الخواص ٧٦/٢، معنى اللبيب ٢/٢

(٣٣٣) كتاب سيبويه ١٩/٢

(٣٣٤) معنى اللبيب ٢٦/٢

غير ممكن لعدد قليل مثلهم أن يسمع ما كان يجري بالعراق - على اتساعه - من الحس على ألسنة الشعراء والكتاب والمترجمين وعلمة الشعب، ومن هنا كان لنا أن نصف هذه الجهود بالقصور، أي بعدم استيعابها لما وقع بالعراق من أخطاء، بل تتجاوز ذلك إلى القول بأنها أخذت بالسهل من أمور اللحن وتركّت ما هو أخطر منه، وبعبارة أخرى: وصحت هذه الجماعة تُصَبِّ عينيها انحرافات لغوية مشكوكا في تخطئتها لجرياتها على وجه ما - حتى لقد صوّبها بعض منهم، وتركّت انحرافات لغوية أخرى لا سبيل إلى الشك في غلطتها، وكانت بمثابة خطر داهم على الاستعمال اللغوي السليم، ونقصد بهذه الانحرافات الخطيرة ما ظهر على أساليب المترجمين من اللغات المختلفة إلى اللغة العربية، إذ كانوا يُخَضِّصُونَ اللغة العربية لقوانين اللغات الأخرى - مع ما بين اللغات من اختلاف - ولم تُكُنْ ترجمة العلوم والآداب ولادة العصر العباسي، وإنما يرجع بنؤها إلى عصر بني أمية، وكان أول من بدأها خالد بن يزيد الأموي^(٣٣٥) (ت - ٨٥ هـ) حفيد معاوية، وهو الذي يسمّى حكيم بن مروان، وقد تعلم صناعة الكيسياء في مدرسة الإسكندرية على يد راهب رومي، ثم أمر بنقلها إلى العربية، فترجمها له رجل يدعى إسطفان القديم، وكان هذا أول نقل في الإسلام من لغة إلى لغة، وازدهرت الترجمة في العصر العباسي ولاسيما زمن المصور والرشد والمأمون وتوالت مظاهرها من علوم الفلك والطب والفلسفة وغيرها.

أما هؤلاء الذين قاموا بالترجمة فلم يكن أكثرهم من المسلمين، بل كان بعضهم من السريان أصلاً ولغة، كآل نخثيشوع وآل حنين، وكان بعضهم من الصابئة أو النسطورية، ومنهم كذلك من كان من اليهود كآل سرجو، أو من الفرس كآل نوبخت.

وإذا كان للترجمة أثرها المحمود في حياة العراقيين فقد كان لها أثرها السيئ في لغتهم، أما أثرها المحمود في حياتهم فإن تعريب الكتب اليونانية وغيرها من الفلسفة والطب والفلك قد أتاح لهم الاطلاع على جوانب مفيدة من ثقافات الأمم الأخرى، وبشر السبيل أمامهم للتقدم والازدهار في مجالات كثيرة، وأما أثرها السيئ، فلما جدّ على اللغة العربية من الفاظ وأساليب لم يكن للعرب بها عهد، وقد كان لهذا الأمر الأثر الأخطر، إذ توقف صحة الترجمة وفسادها على مبلغ تمكن المترجم من اللغتين المترجم منها والمترجم إليها، وهنا كان داء العريب في مترجميها، إذ كان أكثرهم غير متمكن إما من

(٣٣٥) مصادر الدراسات الأدبية ١٢-١

العربية، وإما من الأجنيبي، وإما منها معاً، والسبب في ذلك أن أكثر المترجمين كانوا من السريان الذين لم يتأثروا بالثقافة الإسلامية، بل كانت لهم نظمهم التعليمية التي عرفوها قبل الإسلام، حتى إنهم لم يهتموا بتعليم أبنائهم مع أنرايم في مدارس إسلامية، فكانت لهم مدارسهم الخاصة في الأديرة، وقل من اتصل منهم بالمعلمين العرب، كحنين بن إسحاق العبدي، الذي درس العربية على الخليل بن أحمد، والذي أضاف إلى معرفته العربية إجادته تامة للغة اليونانية كما يقول ابن خلكان^(٣٣٦)، أما الكثرة من المترجمين بعد أساءوا إلى العربية لعدم تمكنهم منها أو بما يتقلون عنه، أو منها معاً، فكثرت اللحن في نقلهم، حتى حكى صاحب الفهرست^(٣٣٧) عن بعض هؤلاء المترجمين أنه كان يلجأ إلى بعض الكتاب ليقوم له عبارته، وحتى قال السيرافي مصوراً جهل الناطقة باللغتين العربية واليونانية مع إعجابهم بما يقولون: «فترجوا لغة هم فيها ضعفاء ناقصون بترجمة أخرى هم فيها صغفاء ناقصون، وجعلوا تلك الترجمة صباغة، وأدعوا على النحويين أنهم مع اللفظ لا مع المعنى»^(٣٣٨)، ويصور لنا ابن أبي أصيبعة مبالغ ما كان عند بعض المترجمين من ضعف لغوي فيقول عن فثيدن الترحمان: «وجدت نقله كثير اللحن ولم يكن يعرف علم العربية أصلاً»، وعن إسطمن بن بسيل: «وكان يقارب حنين بن إسحاق في النقل، إلا أن عبارة حنين أفصح وأحل» ويقول عن يوسف النافل: «كانت في عبارته لكثرة وليس نقله بكثير الجودة»^(٣٣٩).

ويرجح الدكتور محمد شكري عياد أن الترجمة إلى العربية لم تكن من اليونانية مباشرة، بل كان المترجمون - ومعظمهم من السريان - يترجمون إلى السريانية أولاً، ثم إلى عربية بعد ذلك، وأن الترجمة السريانية كانت متأثرة إلى حد كبير باللغة اليونانية في الكلمات وأساليب التعبير والنظام وبناء الجمل، إذ كانت الجملة السريانية تتبع اليونانية في خاصتين من أظهر خصائصها، وهما: مرونة التركيب، وكثرة الحذف، فالجملة اليونانية لا تكاد تلتزم ترتيباً معيناً فيما عدا استعمال بعض الظروف، ثم هي تهدف ما استطاعت أن تهدف اعتماداً على السياق - وقد تأثر السريان بذلك وإن أدى إلى العموض أحياناً^(٣٤٠).

(٣٣٦) ابن أبي أصيبعة ٣٠٣/١، ٢٠٥.
(٣٣٧) كتبه أرسطو طالس في الشعر ١٦٦ - ١٦٧.

(٣٣٦) وفيات الأعيان ٤٥٥/١.

(٣٣٧) الفهرست ٣٤١.

(٣٣٨) المقاييس ٨٠.

وبحسبناص الجملتين. اليونانية والسريانية. كانت الترجمة إلى العربية تتم دون مراعاة لما يميزها عن غيرها من اللغات، وكاتب في أغلب أمرها ترجمة لفظية، على معنى أنهم كانوا يحرصون على ترجمة الألفاظ دون مراعاة للمعاني التي قد يصيبونها أحياناً، وقد تسفلق عليهم أحياناً أخرى.

ومتناول الآن مثلاً لفساد لغة الترجمة في العراق، ونصحت كيف كان ذلك الفساد في المصور الأولى أيام التنقية اللغوية ولم يتل من علمائها الاهتمام الكافي، فيوجهوا جهودهم إلى محاربه أو تهويد، وبين أيدينا كتاب أرسطوطاليس في الشعر، الذي نقله أبو بشر مق بن يونس القناتى من السريانية إلى العربية.

وقد عاين مق في بغداد في أواخر القرن الثالث وأوائل القرن الرابع وحظي بمكانة عظيمة في الفلسفة والمنطق، فقد آلت إليه رئاسة المنطقيين في عصره، كما فسر الكتب الأربعة في المنطق بأسرها، وعليها يعول الساس في القراءة - على ما يقول ابن النديم^(٣٤١).

وترجع صحالة مق اللغوية إلى أنه لم يتلمذ على أحد من علماء العربية، فمن أساتذته أبو يحيى المرؤزي، الذي كان - مع فله - لا يحسن غير السريانية، وجميع كتبه في المنطق وغيره مدون بها، ومنهم قوبري الذي كان مفسراً، وكتبه مطروحة مجفوة، لأن عبرته كانت عتيقة، وقد أظهرت لنا الماظرة التي نتت بين أبي سعيد لسير في ومتى بن يونس في مجلس الوزير أبي الصنع الفصل بن جعفر بن الفرات إلى أن مدى كان متى هذا جاهلاً باليونانية والعربية، أما جهله باليونانية فيتضح من قول أبي سعيد له: فأنت إذن لست تدعونا إلى علم المنطق، بل إلى تعلم اللغة اليونانية، وأنت لا تعرف لغة يونان فكيف صرت تدعونا إلى لغة لا تقرأ بها؟ وأما جهله بالعربية فيتضح من خطئه في الإجابة بسم في موضع بلى، وفي عدم إدراكه لبعض المفروق اللغوية في الاستعمال العربي - علي ما جاء في الماظرة^(٣٤٢).

ولا نسطرن بعد هذا من متى أن يتعل بلغة عربية فصيحة، ولا سيما هذه المعاني المحددة، والأساليب المستحدثة التي ضمها كتاب يوناني ككتاب (الشعر) واسي نظن

(٣٤١) العهد ٢٤١

(٣٤٢) انظر الماظرة في القياسات ٦٨ - ٨٢

نه لم تكن على دراية تامة بما يريد أرسطو، فعمد إلى الترجمة الحرفية مع ما يصحها من استعلاء المعنى أو قلق اللفظ أو التواء العبارة، ومن المرجح لدينا أن الذين كانوا يهتمون عن متى ما يترجم لم يكن فهمهم ناشئاً عما يقرءون من ترجمته وحدها، وإنما كانوا بتصيدون المعاني على وجه الإجمال، إذ لم تسعفهم دقة الترجمة وسلامة لغتها على أن يفهموا على نحو ما يفهمون من مؤلفاتهم العربية.

والغاري لكتاب (النعر) بترجمة متى يظهر بكثير من الظواهر اللغوية التي حاد عن جادة العربية، ونذكر منها:

• الإكثار من استخدام الروابط، فقد عرفت العربية ضمير النسأ رابطاً للحمية على نطاق صيق، لكن متى توسع في هذه الظاهرة متأثراً باليونانية والسريانية اللتين يشيع فيهما ذلك، ولم يكن اتساعه في الإكثار وحده، وإنما استخدم كلمات أخرى غير لصير لتؤدي مهمة الربط بين أجزاء الجملة أو بين الجمل المختلفة، وغرضه من ذلك أن يصل الكلام بعضه ببعض، أو أن يميزه بعضه عن بعض، فإذا كان متى قد استخدم لضمير (هو - هم) رابطاً في جملة، بمنزلة من يصح أن الحبر هو واحد (٣٩) * وهي جملة: ولذلك صار أهل أدرياس هم متمسكون بالمديح والهجاء (٣٥) فإنه قد استخدم روابط أخرى منها

(هكذا) في قوله وهكذا هو أول من أظهر شكل ساعة هجاء (٤١) و (إنما هو) في قوله: وهي أن باب التعليم ليس إسماء هو لذيد للفيلسوف فقط، لكن لهؤلاء الأحرار (٣٧)

و (غير أن) التي لم يكن يقصد بها الاستثناء في قوله، غير أنه ليس لنا في إسماء قبل أوميروس أنه عمل (٣٩).

ومن الروابط الأخرى:

(إلا أن) هي غير الاستثناء أيضاً، وحرف (الواو) الذي كان يستعمل زيادته في أسماء الكلام، بل وحدها عنده الجمع بين أدائي ربط، كما في قوله: وهذه التي هي هكذا أي بها الوزن، كما أتى يياميو (٣٩) يريد أن يقول: وهذه التي أي بها الوزن، فزاد (هي هكذا).

• الأرقام هنا وفيما بعد لصحاح كتاب النعر لأرسطو طالع

وكما أعطى متى نفسه حق الإكتار من الروابط وتوزيعها، أعطى نفسه أيضاً حرية وضع الرابط بين أجزاء الجملة، فأحياناً هو يتوسطها كما سبق، وأحياناً أخرى يتقدم الرابط على جرمي الجملة. وهو أمر عريب - كما في قوله: أما ذلك فهو مشبه ومحاكى (كدا) واحد (كدا) بعينه أما بأوميروس سوفوقلس (٣٥) يريد أن يقول: إن سوفوكليس يشبه ومحاكى على نخط أوميروس. ولكنه قدم الرابط (هو) على جرمي الجملة

● مواضع العمل لفاعله في العدد، أي الإتيان بعلامة التثنية والجمع عند إسناد الفعل للفاعل الظاهر: وقد كثرت هذه الظاهرة أيضاً في الترجمة، ومنها: وليس كالتى يهملون الشعراء (٣٦) ولا شيء يشتركان فيه أوميروس وانفادقلس ما خلا الوزن (٣٦) وإما بمقدار ما احتملوا هؤلاء المذكورين (٩١) أو كما يجب أن يشبهوا المصورون الحدق الجهاد (٩٣).

● استعمال اللام قبل المفعول به المحدثى بنفسه، وهو تأثر بالسريانية كذلك، كقوله: كما يشبه الإنسان ويحاكى هكذا لقوفلوقلس (٣٥) وكان قتل في أرغوس، لذلك الذى كان سبب ميته مياطياس (٦٩) وأعنى بالعمل البسيط لذلك الذى عندما تكون هي كما حدد واحدة متصلة (٧١) وأح يقتل الأخ، أو ابن للأب، أو أم لإبنها (٨٣).

● المخالفة بين الضائر وما تعود عليه تذكيراً وتأييلاً، كقوله: وأيضاً قام عمل صناعة الأدوات هي أولى بالتحقيق (٥٩) و. وأما الوسط فهو مع آخر، ويتبعها آخر أيضاً (٥٩) و: أما القوام الثانى فقد يقول فيها بعض القوم، إنها أول، وهي مضاعفة في قوامها، وإذا حصلت على جهة الدراية فقد يظن بها أنها للأفاضل (٨١) و: غير أن الاستدلال الفاضل على كل شيء فهي المأخوذة من أمور العمل الإرادى (٩٧).

● طرح الإعراب وقواعد الصرف، وقد شاعت هذه الظاهرة في الترجمة: ومن أمثلتها - غير ما سبق - قوله: من جهة شكل ما إن يصنّون ممن كانوا من شعرائها (٤٧) و: فلن جميع من كانوا مثل هؤلاء لم يعرفون (٤٧) و: بعد رداوة البحث (٦١) و هو أول من أظهر من التشايد الصغار عظم الكلام (٤٣).

● ومن الظواهر الانحرافية التي لا تقل شأنًا في حطرها عما سبق، ظاهرها الخبط في وضع المصادر، والإكتار - بغير داع - من استعمال حرفي التفصيل (إما وأما) والإسراف في استعمال اسم الموصول، واستعمال جمع المذكر السالم لفقر العاقل، والخروج ببعض الألفاظ العربية عما وضعت له كاستعمال الحرف (أما) لمعنى التعجب تأثراً بالعربية

واسعمال الطرف (عند) بمعنى: بالنسبة إلى، تأثراً باليونانية، يضاف إلى ذلك تلك الألفاظ الفارسية واليونانية والسريانية التي حفلت بها الترجمة، والتي كان لكثير منها نظير عربي أهله متى، إلى جانب بعض الألفاظ العامية والعربية التي استعملت في معان خاصة بالعامية. وقد فصل ذلك الدكتور شكري واستشهد له^(٣٤٣).

على أن هناك أمرين بدا فيهما تأثير اليونانية والسريانية في أسلوب الترجمة العربية وهما.

(أ) الحذف الذي قد يتجلى بالمعنى في قوله - بعد أن ذكر استخدام اللحن والصوت الحذف والأوزان في بعض الصناعات الشعرية - : «وتختلف بأن بعضها مع الكلّ معاً وبعضها بالجزء» (٣٣) يقصد: وتختلف (هذه الصناعات) بأن بعضها يستخدم العناصر الثلاثة التي وضعت مع الكلّ معاً وبعضها يستخدمها بالجزء. وكقوله: «وكذلك الخرافة في العمل هي تشبيه ومحاكاة واحدة لواحد، وهذا كله» (٦٣) يقصد: وكذلك الخرافة في العمل هي تشبيه ومحاكاة واحدة لعمل واحد، وهذا العمل ينبغي أن يكون كله أي، كاملاً.

(ب) الحرية في ترتيب أجزاء الجملة، أو في ترتيب الجمل بما يخرجها عن النظام العربي، كما في قوله - بعد أن أورد أصناف التشبيه والمحاكاة - : «وبهذه فمن الضرورة حتى يكون، أما ذلك فهو مشبه ومحاكى واحد بعينه، أما بأوميروس سوفوقليس، وذلك أن كليهما يشبهان ومحاكيان الأفاضل، وأما هذا فيشبهونه ومحاكونه شيعة أرسطو فانيس، من قبل أنهم كانوا يعملون ويفعلون كاتنبيها» (١٨٢).

وقد صاغ الدكتور محمد شكري عياد هذه الألفاظ الفظة صياغة سليمة اللفظ فقال: «نفى صنف من التشبيه (أما ذاك) يكون سوفوكليس إذا قارناه بأوميروس مشبهاً ومحاكياً واحداً بعينه، أي إن سوفوكليس يشبه ومحاكى على غلط أوميروس، أما الصنف الثاني من التشبيه فهو ما يشبهه ومحاكيه شيعة أرسطو فانيس لأنهم يشبهون بالذين يعملون ويفعلون كأرسطوفانيس وسوفوكليس (كاتنبيها)».

وكما في قوله (ص ١٠١): «عندما تجرب صبيّة ما - وأخفيت لكيالاً تظهر، قامت بين المسحورين، ووضعت في بلد آخر فوق القادم، فقد كانت السّنة جرب في ذلك البلد أن

(٣٤٣) انظر ١٨٠ وما بعدها من كتاب السر لأرسطوطاليس.

نُصَحِي قه ضحايا، واقتنت هذا القور، وفي زمانٍ ما بالآخرة عرض أن هرب أحدها وجاء من قبل أن الوالى أخطأ من قبل أن العلة هنالك خارج عن معنى الكلّ وفي البد أيضا الذى عملت فيه هذه، فما ذا غير الخرافة مما يحبر به زعم أهل الآن؟ إذ قد جاءت وما أخذ وقدم ليُبحر معرف أخته فإن على ما يعمل أوريفوس القينه على مذهب الحق أعوج كثره فلائنه هال: إنه ليس أخته، إذا كان يجب أن تتحرر، لكن هو أيضا قد كان يجب أن يمثل فيه ذلك، ومن هنا يكون الخلاص».

وبعد في خيرة وعُسْر من الأمر حين نحاول أن نُصَفَ أخطاء منى في عبارته، سابعه أو نُحْصِيهَا، وإنما نلاحظ عليها أنها ألفاظ مصفوفة لمعانٍ مُستَعلَية على مترجمها، ومن الظلم أن ندخل ذلك في حساب العربية ثم نبعث عن أخطائه اللغوية، فهل أدت هذه الألفاظ المتساردة المعنى الذى يقصده أرسطو، وهو: أن فتاة كانت غوسك أن تدبج قُرْبَاناً فأخذت على عملة من المقرّبين، وحُبلت إلى بلد آخر، جرى العرف فيه بأن يُضْحَى العرباء للآلهة، وسالت هذه السُدانة، ثم اتفق أن قدم أحوها، لأن العراف أوصاه أن يذهب لعلّة خارجة عن هذا الكلّ وعرض خارج عن القصة، فلما جاء وسُجِن وكاد يُقتل أظهر أمره، إما على ما صمعه أوريبندس أو على ما صمعه بولوبندوس قائلاً - كما يمكن أن يتوقع - : إنه لم تكن أخته وحدها التى يجب أن تضحى - بل هو أيضا كان يجب فيه ذلك ومن هنا يكون خلاصه^(٣٤٤).

وقبل أن نختم جولتنا في حيازة منى على العربية المسماة بالترجمة، ندعُ الفارئ مع هذه العبارة: ليرى بأنى لغة كُتبت، وأنى شيء يربطها بالعربية غير حروفها المجاثمة، قال منى (ص ٣٩): «وليس ذلك إلا في المدائح الأفراد والبعض، وهى التى منها فى الواحدة نثنين من التى هى من الدين هم معروفون هو، هذه التى فعلت لأشياء آخر اسم واحد، وأما فى الأفراد والبعض فولا شيء بمنزلة من يصح أن الخير هو واحد».

والخلاصة أن علماء التنقية لم يكونوا على مستوى أخطاء غيرهم فى عصرهم، فاهتموا بأمور لغوية تُعدّ من الصغائر إذا قيست بمثل لغة منى فى ترجمته لكتاب (الشعر) التى تُعدّ من أكبر الكبائر فى هدم صرح العربية، مع التسليم بأن ما أتوا به مفعول مصحة كثره على نحو ما، وما أتى به منى مقطوع بخطئه على كل الوجوه، فجهودهم فى سبغ الأخطاء بذن ماصرة غير شاملة ودون ما كان يقع فى زمنهم من أخطاء.

(٣٤٤) من ترجمة الدكتور سكرى ١٠

(ج) النجاح والإخفاق:

عكس القول بأن جهود التنقية التي بدأت بالكسائي، وانتهت بموفق الدين البغدادي قد مكنت من إنارة بعض المسائل اللغوية، الهجته حسناً والمندره بالخطر حياً آخر، فجذبت اهتمام العرب، يبحثونها، ثم الحكم عليها بالصحة أو بالخطأ، وخلف ذلك مجالاً من السامس اعنى بين المدارس المراقية الثلاث للغة والنحو في البصرة والكوفة وبغداد، وكان من الممكن أن تنجح هذه الجهود، وأن تستمر في قوتها العلمية وازدهارها، وتغنيها لمصادر الانحرافات اللغوية، لولا أن سيطرت عليها أمور غير علمية، فأضعفت من شأنها وجعلتها حاضرة طوى الحكام وأصحاب النفوذ، فأفسدتها، وذلك أدى إلى اتساع مواطن الانحراف، وشروع العامة، وتعلمها على الفصحى، نريد بذلك أن نقول: إن هذه الجهود قد نجحت من الناحية النظرية، وأحفظت من الناحية التطبيقية، نجحت في عرض مسائل لانحراف اللغوى، ومناقشتها وإبداء الرأى فيها صحةً ولحناً، وأحفظت في إلزام أصحابها أنفسهم بترك ما كانوا يتهوّن عنه؛ لكونه من الكلام الملحون، وقد قدمنا دليلاً كافياً على أن هذه الجهود لم تكن لها قوة الإلزام بعرضها لبعض الأساليب التي جاءت في ترجمة مقى بن يونس لكتاب أرسطوطاليس في الشعر. ونقدم الآن أمثلة على أن أصحابها لم يلتزموا بما جاء فيها، فكان حكمهم في وإ، واستعمالهم في وإ آخر:

• أشار ابن قنية في (أدب الكاتب) إلى أن العمل (غير) يُعدى بنفسه إلى مفعوليه، ومن خطأ أن يعدى بالباء إلى المفعول الثانى، فلا يقال: غيرته بكدا، وإنا يقال: غيرته كذا، وقد وقع هو في هذا الاستعمال الملحون في خطبة الكتاب نفسه، فقال: «وأورد الأحنف أن قريشاً كانت تُعيرُ بأكَل السخية»^(٣٤٥).

• أما الحريرى فقد أحصينا له - من المقامات وغيرها - كثيراً مما خطأ غيره فيه، ومن ذلك أنه:

عَدَّ من أوهام الخواص ألا يلحق الضمير المتصل بالعمل (هَبَّ) بمعنى عَدَّ واحسب، فلا يقال هَبَّ أبى فعل كذا (١٤٨) * مع أنه قال في المقامة الحجرية (٥٤٦). «وهَبَّ أن لك البيت كما ادعيت، أنحصل بذلك، حجبم قذالك؟».

(٣٤٥) أدب الكاتب النظم ٢٢٢، والاستعمال ١٤

• الأرقام هنا وفيما بعده لصفحات نزه الخواص وعلامات الحريرى.

وعَدَّ من أوهام الخواص أن يخرج (كافة) عما استعملته العرب من التكبر والتأخير والنصب على الحالية، فلا تستعمل مرفوعة أو مقنعة، أو معرفة (٥٧) مع أنه قال في الدرر نفسها (٢٣٩): «وشهد الآية باتفاق كافة أهل الملل على الإيمان بنبوته» فأثبها بجرورة معرفة بالإضافة، كما استعمل الحريري ما هو مثل كاهه في الاستعمال عند العرب وهو قاطبة - على غير ما استعملت به، فقال في المقامة المرائية (٢٥٤): «استعنت بقاطبة الكتاب».

وعنده أن هناك فرقاً في الاستعمال بين صيغتي أَعْمَلُ وأَفْعَلُ، فلا تعال الأولى إلا فيما ثبت واستقر، وتعال الثانية فيما هو عارض (٢٣) مع أنه عكس ذلك في استعماله، فقال في المقامة الحريية (٢٣٤): «فَأَزْوَرَّتْ مَقَلَّتَاهُ، وَأَحْمَرَّتْ وَجْهَتَاهُ»، وقال في المقامة البعدادية (٢١): «فَمَدَّ اغْبَرَّ المَيْشَ الأخضر، وَأَزْوَرَّ المَحْبُوبَ الأصفر، أَشَوَّدَ يَوْمِي الأبيض وَأَبْيَضَ فَوَيْدِي الأسود»، وقال في المقامة الكوفية (٢٤١): «حتى أَتَنَّنِي مُحَقَّقِيهَا مُصَفَّرَاهُ».

وأنكر أن يوضع الحساب - وهو اسم الشيء المحسوب - موضع المصدر من خَبِثَتْ - بمعنى ظننت - فلا يقال في رأيه: ما كان ذلك في حسابي، أي في ظني (٢٤٨) مع أنه قال في شعره في الحريية:

نالت يدي منك ما لم يكن يخطر في الوهم ولا في الحساب (٣٤٦)

وليس من الصواب عنده أن يُضَاعَ الرباعي المضعف من أسماء العدد، بل يقصر الأمر على الثلاثي فقط، فلا يقال: مُثَلَّثٌ - بتضعيف اللام - للعدد المتخذ من ثلاثة أنواع من الطيب (١٢٨) وإنما يقال: مثلوث، وقد قال في المقامة المغربية (١٥٢): «فِيرْبَعُ ذُو مِجَنَّتِهِ فِي نَظْمِهِ وَيُسَبِّحُ صَاحِبَ مِيسَرَتِهِ عَلَى رُغْمِهِ».

ومع أنه جعل من اللحن خروج (أول) عن الوصفية والبناء على الضم إلى النصب والتنوين في غير الاسمية، كقولهم: ابدأ به أولاً (١٦٩) وقع هو في مثله حين قال في الدرر نفسها (١٠١): «كَأَنَّهُمْ قَالُوا أَوَّلًا يَطُولُ الْمُدَّةُ الَّتِي تَحْتَمُّ فِيهَا الْبَارُ».

وإذا اجتمع الضمير واسم الإشارة فالصواب عند الحريري، أن يتوسط الضمير بين

(ها) اتى للتبويه واسم الإشارة، فيقال: هاهو ذا يفعل، ولا يقال في رأيه: هُوَ ذا يفعل،
وُسُمِيَ هذا التقريب (١٠٩) ويفهم من كلامه هذا أن من اللحن ترك الإحيار باسم
الإشارة عن الضمير المسبوق به (ها) اتى هي للتبويه (ها هو يفعل) مع أنه في المقامات
استعمل ذلك كثيراً، من ذلك قوله: وَهَاتَا أُصْرُ (٥٥٦) وَهَاتَا يَدَى الْكَابَةِ (٥٦٣)
وهنا لآن على ما يرى (٣٨٨) وَهَاتَا قَدْ أَنْزَلْتِكَ (١٤٥) وها هو اليوم مُسَجَّى (١٩٥)
واظر ٢٥٢، ٣٠٤، والذرة ٣.

وعاب عليهم الإتيان بإذ بعد يتنا، في قولهم: يَتَنَا رَيْدٌ فَمَ إِذْ جَاءَ عَمْرُو (٨٤) وأتى بها
هو في المقامة الوبرية (٢٧٩) فقال: «وَيْهَنَا هُوَ يَنْزُو وَيَلِينُ، وَيَسْتَأْسِدُ وَيَسْتَكِينُ، إِذْ عَشِيَهُ
أَبُو زَيْدٍ».

والمعروف أنه يختار الأرجح من اللغات داتها، والشاذ عنده لا يُعَاجُ إليه، وقد ذكر أن
العرب اختارت رَدَّ (فهم) إلى أصله عند الإضافة فقالوا: نَطَقَ فَوْماً، وشذ إبقاء الميم (٩١)
مع أنه جرى على غير ما احتار العرب في المقامة الدهنارية (٣٠) فقال: «وَالْقَاءُ فِي فَمِهِ،
وَقَرْنُهُ يَتَوَاقِيهِ»، ثم هو يَخْطِي: سَقَطَ فِي يَدِهِ - بِالنَّهْءِ لِلْعَاجِلِ - لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ عَنِ الْعَرَبِ
إِلَّا بِالْهَاءِ لِلْمَفْعُولِ (١٧٣) لكنه أتى في المقامة الصحدية (٤١٤) بما لم يرد عن العرب
أصلاً، وهو قوله: «فَسَقَطَ الْفَتْحُ فِي يَدِهِ».

وإذا كان التباين الجارف للانحراف اللغوي عنيماً إلى حد أن لم يسلم من الانزلاق فيه
علماء التنقية أنفسهم، فذلك دليل مؤكد على أن اللغة الشعبية الدارجة كل لها سلطان من
التأثير قرض نفسه على الجميع، وأثبت بذلك أنه أقوى من كل مبادئ التزمّتين
ولمخذيراتهم، حتى غدت تلك الملاحظات العميقة والتحذيرات الدقيقة لمذاهبهم في اللغة
غير مستطاعة التنفيذ من الناحية العملية، وهي نتيجة مؤلة عجيبة للأمال ومبددة للجهود
في غير فائدة، ولكنها كانت مُتَنَظَّرَةً على كل حال من حال التنقية المراقبة التي وُلدت
قوية ثم تحالفت عليها عوامل من داخلها ومن خارجها أدت إلى إضعافها، ثم إحقاقها،
وأهم هذه العوامل ما يأتي.

- ١ - أن الذين قاموا بها كانوا أفراداً مُخْتَلَفِي المذاهب، وكانوا قَلَّةً في إقليم واسع
الأرجاء، فلم تكن هناك هيئة أو مجمع علمي يجمعهم ويوحد آراءهم.
- ٢ - وأنهم اختاروا جميعاً أفصح اللغات وتركوا ما عداها، ولكن كان الأصح في نظر
كل منهم أمراً غير واضح المعالم، فما يلحظه واحد منهم يصوّبه آخر، أو يستعمله في كلامه.

أو يصرّح بأنه سمعه من العرب: فالقراء خطأ جمع (طس وحيم)^(٣٤٧) على: طوس سين وحواميم، وقال ثعلب في أماليه: الطواسين مثل القواويل جمع هـاويل. وأبو هلال العسكري ذكر أن أيشير يريد؟ - يعني أي شيء تريد؟ ليس من كلام العرب، وفي معاني القرآن للعزالي أنها من كلام العرب^(٣٤٨)، بل أجراها القراء في كلامه فقال «قلت للديلمي، أيشير كيف ترى ابن إسكأ»^(٣٤٩)، والأصمعي ومن تبعه يخطئون من يكرر بين مع الظاهر، مع أن القراء قد استعمل ذلك عند تفسير قوله تعالى ﴿وَحَالٌ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ﴾ فقال: «أي بين ابن نوح وبين الحبل»^(٣٥٠)، وأجري ابن السكيت في كلامه تعدية الفعل (غير) إلى معوله الثاني بالياء، فقال: «وقد عيرته بذبّه تعبيراً»^(٣٥١)، مع أنه من اللحن في نظر ابن قتيبة وغيره. والكسائي الذي يختار الأوضح في تعدية الفعل (شكر) باللام لا بالنفس يعارضه استعمال الحريري - وهو من يختار الأوضح أيضاً - في مقامه الدمشقية حيث يقول: «فشكرت يد النوى، وجريت طلقاً مع الهوى»^(٣٥٢) وفي مقامه السنجارية حيث يقول: «فوثب في الجواب وشكره شكر المروض للسحاب»^(٣٥٣)، وقال الحريري في المقامة الصنعانية: «فانصرفت من حيث أتيت، وقضيت العجب بما رأيت»^(٣٥٤)، مخالفاً تشدد الأصمعي في أنه لا يقال إلا: ماكدت أفضي العجب من كذا.

ولسنا نبحث هنا عن ترجيح وجه على الآخر، ولكنا نقول: إن عدم اتفاقهم على مقياس واحد - مع استعمال بعضهم لما خطأ الآخر - قد شجع غيرهم على أن يتهدى في أسطانه، مادام له وجه أو استعمال عند عالم مُهْتَمٌ بالتنقية.

٣ - ومن عوامل الإصعاف أيضاً خروج هذه الجهود عن مظهرها العلمي إلى مظهر التعصب وتبادل الاتهام بالجهل واللحن: فاليزيدي (ت - ٢٠٢ هـ) يهجو الكسائي بأبيات^(٣٥٥) يرغم فيها أنه أفسد النحو، وأن به لُكْنَةٌ ورثها عن أجداده، وأن له قبيحاً فاسداً، وثلث كان لا يتكلف الإعراب في كلامه، وكان إذا كتب كتاباً إلى بعض إخوانه من أصحاب السلطان لا يكاد يخرج عن طبع العامة، وأبو عبيدة مَعْرُوفُ بن المشي - مع غرارة علمه - كان إذا قرأ البيت لم يَقُمْ إعرابه، وَيُسَبِّدُهُ مختلف العروص وسيبويه في

(٣٤٧) عنوان للسرة ٧٦.	(٣٥٢) المقامات ١٠٦.
(٣٤٨) معاني القرآن ٣٥١/٢.	(٣٥٣) المقامات ١٨.
(٣٤٩) اللسان (أنس).	(٣٥٤) المقامات ١٦.
(٣٥٠) سائق القرآن ١٧/٢.	(٣٥٥) أخبار الثعوبين الصرخين ٣٢ - ٣٣.
(٣٥١) الإصلاح ٢٩٦.	

نظر الفراء أعجب لا تصح، وقد سمعه وهو يقول لحارثته: «هات ذلك الماء من ذلك الحرة»^(٣٥٦)، والكوفيون عامة يأخذون اللحن عن أعراب الخليليات وهم من زعانف العرب الذين احتلّ لسانهم. ومشاخ بغداد في رأي أبي حاتم^(٣٥٧) على حظ كبير من الوضوح والخطأ، فإن ادعى أحد منهم شيئاً رأيته مخطئاً، صاحب تأويل وكثرة كلام ومكابرة، وليس فيهم من يؤثّق به في كلام العرب، ولا من ترتضى روايته.

ولا شك أن هذه الاتهامات يندت كثيراً من جهودهم، وصرفتهم عن مباحثه ما كان يظهر في عصر كل منهم من انحرافات، فاعتمد اللاحق منهم على السابق، كاتب قتيبة الذي اعتمد في (نقويم اللسان) على ابن السكيت في (إصلاح المطلق) والمحريري الذي جمع كثيراً من آراء من سبقه في ذرته، حتى لم نظفر لمعاصريه إلا بأخطاء معدودة، وابن الجوزي الذي صرح بأنه جمع كتابه كله من سبقه، وقُلْ مثل هذا في الجواليقي والبهدادي، حتى ليصح أن نقول على وجه الإجمال، إن ملاحقة العلماء لأخطاء عصورهم قد وقعت بصورة عامة عند ابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ).

٤ - على أن نزعة التعصب وتبادل الاتهام بالجهل لم تكن بين اللغويين بعضهم وبعض فقط، وإنما امتد خطرها إلى غير اللغويين من الشعراء والمترجمين والمناطق، فقد كان هؤلاء جميعاً ينهرون من النحاة ويهزؤون بهم، لأنهم أصحابُ عريضة بالانتساب لا بالأصل، فَرَمَتْهُمْ مَكْتَسَبَةٌ بالتعليم وليست طبعاً فيهم، وكل ما عندهم في رأي هؤلاء قواعد يحكمونها في الأساليب ويتعمسون في تطبيقها، فالمرردق - وهو من الشعراء العرب المطبوعين - يرى أنه لا يخطئ، وأن على النحاة أن يحتالوا لتفريغ عالم يوافق قواعدهم من أشعاره، فعليه هو أن يقول، وعليهم أن يفسروا، وحين تنقبه عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي في بعض أشعاره قال: «ما يال هذا الذي يجرّ حُصِيَّةً في المسجد - يعني ابن أبي إسحاق - لا يجمل لنا بنحيتك وحها»^(٣٥٨).

كذلك غار الكلبي، يشكو من غرور النحاة بقواعدهم، ورميتهم في حمل الناس على الأخذ بها، ويرى أنهم لا بد أن يسلّموا له قوله، فهموه أو لم يفهموه: لأنه شاعر مطبوع على الإعراب، لا يجري اللحن على لسانه أبداً، قال يهزأ بالنحاة،
مسادا لقيتسا من المستعربين ومن عباس مسموهم هذا الذي ابتدعوا

(٣٥٦) خطأ فصيح نطلب ١

(٣٥٧) مراتب النحويين ١٠

(٣٥٨) الموضع ٩٦

إن قلب صافية يكرها يكون بها
 صالوا: لَحَنَتْ! وهذا ليس منتصباً
 كم بين قوم قد احمالوا لمنظمتهم
 ما كان قولاً مشروحاً لكم فخذوا
 لأن أرضي أرض لا تُشَبُّ بها
 بيتٌ خلاف الذي قاسوه أو درعوا
 وذاك مخفَضٌ وهذا ليس يرتفع
 وبين قوم على إعرابهم طبعوا
 ما تصرفون ومالم تصرفوا فدعوا
 نأز المجوس ولا تثنى بها البيع^(٣٥٩)

ولم يكن المرجح والمناطقة أقل من الشعراء هجومًا على النحاة، وأدعاء بأن النحو لا ثمرة من ورائه إلا البحث في الأمور اللفظية الشكلية، وأنه لذلك لا حاجة بالمطعم إلى النحو، لأنه يبحث في المعاني التي هي أشرف من الألفاظ، وقد كان الصراع شديداً بين العريقين، وأعان على إضرار ناره من كان يشهد من الخلفاء والوزراء، كذلك المناظرة التي جرت - بمحضر الوزير أبي الفتح الفضل بن جعفر بن الفرات - بين أبي سعيد السيرافي من أئمة النحاة في القرن الثالث - ومتى بن يونس القناني - رئيس المناطقة في عصره - وقد جرى الحوار فيها على غير أساليب المناظرات العلمية، لما اشتمل عليه من عبارات القُدَح والسخرية، ومنها على سبيل المثال قول أبي سعيد السيرافي لمتى: «فَلِمَ تُزَيِّدُ على العربية وأنت تشرح كتب أرسططاليس بما مع جهلك بحقيقتها؟» و: «أفتيت على غير بصيرة ولا استبانة، المسألة الأولى جوابك عنها صحيح وإن كنت غافلاً عن وجه بطلانها» وقول متى: «ما هذا التهجين، ثم قول الوزير ابن الفرات: «يا أبا سعيد! ثم لنا كلامك في شرح المسألة حتى نكون العائدة ظاهرة لأهل المجلس، والتهكيت عاملاً في نفس أبي بشر» ومن كلام أبي سعيد يعيب المناطقة: «إنما دخل المعجب على المظنمين لظنهم أن المعاني لا تُعرف ولا تُستوضح إلا بطريقهم ونظرهم وتكلمهم، فترجموا لغة هم فيها ضعفاء ناقصون بترجمة أخرى هم فيها ضعفاء ناقصون، وجعلوا تلك الترجمة صناعة، وأدعوا على النحويين أنهم مع اللفظ، لا مع المعنى».

كما عاب السيرافي اللغة التي كان يستعملها المناطقة، ووصفها بأنها حرامات وتُرْهَات ومعالق، وأنها أمثلة لا تُجدي ولا تنفع، وهي إلى الصغى أقرب، وفي الفهامة أذهب^(٣٦٠).
 ٥ يضاف إلى ذلك كله عامل قوي أتى من خارج وأتى إلى بعثرة العلماء، فبعثرت جهودهم، ذلك هو الاضطراب السياسي الذي أدى إلى انحلال الدولة الإسلامية مد

(٣٥٩) معجم الأندلس ٣٦/٥

(٣٦٠) انظر تفصيل ما جرى في هذه المناظرة في المناظرات لأبي حيان التوحيدي ٦٨ وما بعدها

النصف الثاني من القرن الثالث الهجري، إذ اضطرب الأمور في بغداد عاصمة الخلافة باستبداد الأتراك بعد جرأتهم على الفتك بالخليفة جعفر المتوكل سنة ٢٤٧، ثم ماتبع ذلك من تعذب بنى بُوَيْه على أمر الدولة على يد مُعِز الدولة أبي الحسين أحمد بن أبي شجاع الذي قبض على إمام الحكم سنة ٢٢٤ هـ وجعل الخلافة صورية في بغداد، ثم ما كان من علب السلاجقة سنة ٤٤٧ هـ في عهد الخليفة القائم بأمر الله، إذ ملك بغداد والعراق طُغرُل لُك أول ملوك السلجوقيين^(٣٦١).

ولا ريب فيما أحدثته هذه الاضطرابات من ضعف الاهتمام العلمي عامة، وتفرق العلماء شرقاً وغرباً، وَرَاقَاتٍ وَوُحْدَانًا، وقد كان لذلك أثره الفادح في إصابة جهود التنقية اللغوية بالشلل التام.



(٣٦١) انظر: العربية ليرحان لك ٢٢ وما بعدها.

الفصل الثاني في الأندلس أولاً في لغة الأندلسيين

فتح المسلمون إلى فتح الأندلس بعد أن تم لموسى بن نصير فتح بلاد المغرب أيام الخليفة الأموي الوليد بن عبد الملك سنة ٨٢ هـ وكان مما شجع العرب على فتحها صف أهل تلك البلاد، واضطراب الأحوال فيها، ففي سنة ٩٢ هـ عبر طارق بن زياد البحر بجنوده، وحلوا بالجبل المسمى الآن باسمه، ثم انتشروا في بلاد الأندلس انتشاراً عظيماً، واستمر الأمر للمسلمين بالأندلس فرح إليها إحوة لهم من أهل مصر ولشام والعراق، كما عبر إليها جماعة من البربر - سكان الشمال الإفريقي - أما عرب الجزيرة الذين نزحوا إليها فكان منهم العداسيون والقحطانيون، كان من العدنانيين القرشيون والهاشميون والمخزوميون والمهريون، وكان من القحطانيين قبائل كهلان والأزد، وغيرهم^(١)

واحتل هؤلاء جميعاً سكان البلاد الأصليين، بالمصاهرة والمصادقة، وغدت الأندلس تضم أجناساً مختلفة، فيهم قبائل البسك والسلت والجلالة والقوط والفيقيون والرومانيون والعرب والبربر^(٢)، وتبع هذا الاختلاط بالطبع اختلاط في الألسنة ولاسيما بين العامة في الأسواق وأماكن التجمع المختلفة.

ولما كان العرب العاتقون أصحاب اللغة العربية أرادوا للفصحى أن تسود على غيرها كما سادوا هم على غيرهم، فكانوا إذا فسحوا عليه أو بلغوا يداؤن بإشياء مسجد ومدرسة

(١) انظر: بلاغة العرب في الأندلس ١ وما بعدها.

(٢) الفن وبلغه في النثر العربي ٣٦٦

لتعليم الإسلام واللغة العربية أولاً، ثم العلوم الأخرى بعد ذلك، واستمر الصراع اللغوي بين العربية واللاتينية لغة الأندلسيين - قراءة ثلاثة هرون، ثم للعربية بعدها السيادة لكاملة بين العامة والخاصة، حتى بلغ الأمر الحد الذي انتشرت فيه العربية بين رجال الدين المسيحي في تادية الشعائر الدينية، حين أقدم القسوس - لجهلهم باللغة اللاتينية على ترجمه كتب الكنيسة إلى اللغة العربية كما قام هيس من أهل إشبيلية بترجمة التوراة تلاميذه إلى اللغة العربية، يقول بعض المؤرخين: «هجر أهل أسبانيا اللاتينية واشنعوا باللغة العربية وأدائها، وكانوا لا يكتبون بمعربها، حتى إن أحد العلماء المشهورين منهم شكوا من ذلك وقال: «إننا نحب قراءة الشعر والفصحى العربية، وندرس المسائل الدينية والفلسفة الإسلامية باللغة العربية لتتعلم لغة رشيقة، وعبارة بليغة، ولا يكاد يوجد عندها من يقرأ الكتب المقدسة باللغة اللاتينية، وكل شبابنا الأذكاء لا يعرفون غير لغة العرب وأدائها؛ لأنهم يقرأون الكتب العربية ويدرسونها بجمّة عظيمة، ويدعوهم كثرة اطلاعهم على تلك الكتب إلى الإعجاب بأدب العرب، فإذا حدثتهم عن كتاب من الكتب اللاتينية سغفروا منها، وقالوا: إنها لا تستحق عناية قارئ أو مستفيد، من أجل ذلك نسي المسيحيون لغتهم، فلا تكاد تجد في الألف ما واحداً يمكنه أن يكتب رسالة باللاتينية، أما إذا أرادوا أن يكتبوا بالعربية فإن كثيراً منهم يكتب بعبارات بليغة، وأسلوب منمّق، وقد يفوقون العرب أنفسهم في ذلك، حتى في الشعر وكتابة القوافي»^(٣).

ولم يكن اهتمام العرب باللاتينية - لغة البلاد المفتوحة - أقل من اهتمام الأسبان بالعربية - على ما سبق - فقد أقبل هؤلاء على تعلمها ودراستها، بل النقل من العربية إليها، حين استغنى ابن رشد رجل مسلم وُصف بأنه لا يترك الصلوات جاء في كلامه: «أنا أقرأ سورة يوسف بالعجمية»^(٤). وكانت تلك المعجمة منتشرة بين جبهة العرب في الأندلس، رجاها وسانهم، ولم يسلم من ذلك إلا قبائل قليلة، ذكر ابن حزم واحدة منها في قوله: «ودار (بيل) بالأندلس الموضع المعروف باسمهم بشمال قرطبة وهم هناك إلى اليوم على أسسهم لا يحسون الكلام باللطينية، لكن بالعربية فقط، سناؤهم ورعاهم»^(٥) وسوى الدكتور الأهواي دليلاً قوياً على انتشار الأعجمية في مخطوطات لموشحات الأندلسية دون شرح لمعانى أفعالها، فذلك دليل على أن هذه اللغة الأعجمية

(٣) بلاغة العرب في الأندلس ١٣

(٤) الرجل في الأندلس ٤٦ «تلا من مخطوطه بالملكية الأهلية في باريس رقم ١٠٧٢ - ورقة ١٦٣

(٥) جبهة الأسب - نشر ليلى برويسال - القاهرة سنة ١٩٤٨ من ٤٦٥

كانت معروفه لدى هراء الموشحات، ولدينا من تلك المخرجات الأعجمية ما يبيع الأربعين عددًا سوى ما جاء في الموشحات العبرية، وجدير بالذكر أن تلك اللغة الأعجمية كاسب عامة أبعاء بمعنى أن الوشاحين لم يأخذوا ألفاظها وهواعدها من الكتب والأسانيد، وإنما أخذوها من أفواه الناس»^(٦).

وهذا الاهتمام المتبادل بين العرب وغيرهم فيما يخص لغة كل فريق - كان من شأنه جريان الألفاظ والأساليب العربية على ألسنة الأسبان، وجريان الألفاظ والأساليب الأعجمية على ألسنة العرب، ولما كان لكل لغة خصائصها الصوتية والنحوية وسموها التي لا تشتركها غيرها لم يكن غريباً أن تصاب كل من اللغتين ببعض الانحرافات التي تفل أو تكثر تبعاً لمقدار ما أصابه الناطق من التعلم والثقافة وصحة من يتعامل معهم من الناس، فصحة النطق عند المتعلم أكثر منها عند غيره، وكذلك هي عند من يتصل بالخاصة المثقفة أقوى وأسلم ممن يختلط بالعامية في أسواقهم.

ومع تسليمنا بأن الصراع الذي قرص على اللغة العربية إبان دخولها بلاد لأسبـان قد أصابها بطعنات الانحراف الكثيرة، نتيجة حتمية لقلّة عدد المتكلمين بها، وعدم التقرب الصوري والقاعديّ بينها وبين اللغات التي نزلتها، على الرغم من تشجيع الخلفاء والأمراء لنشرها، واستقدام العلماء من بلاد المشرق لهذا الغرض. نقول: مع تسليمنا بهد الانحراف اللغوي الذي بلغ مداه، لم نجد من علماء اللغة بالأندلس من ينصدي له بالمقاومة إلا ثلاثة من العلماء على التحقيق،

أما العالم الأول فيمتاز بترعته المشددة إزاء كلام العامة وهو أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي ولد بإشبيلية نحو ٣١٦ هـ ثم توفّي بها أيضاً سنة ٣٧٩ هـ بعد حياة عسيرة تلقى خلالها علوم العربية على أبي علي القالي البغدادي، وأبو عبد الله محمد بن يحيى الرياحي، ودرس الفقه والحديث على قاسم بن أصبغ وأحمد بن سعيد بن حرم وغيرهم، كما تولى قضاء قرطبة للخلعة الأندلسي الحكم بن عبد الرحمن المنقب بالمستعصر بالله، والذي عهد إليه أيضاً بتأديب ولده ووليّ عهده هشام^(٧)

وأما العالم الثاني فيمتاز بترعته المتساهلة وهو: أبو عداقه محمد بن أحمد بن هشام

(٦) الرجل في الأندلس ٤٧

(٧) في التعريف الكامل بالزبيدي ومكانته ومؤلفاته، انظر: لحن العامة للدكتور عبد العزيز مطر ٧٥ - ٨٤

استُحْمِي. من علماء القرن السادس الهجري، إشبيلية، انتقل إلى سبته من بلاد المغرب، وعاش فيها زمناً، ثم رجع إلى إشبيلية، ومات بها سنة ٥٧٧ هـ.

وأما العالم الثالث فهو: أبو القاسم محمد بن أحمد بن حَزِي الكَلْبِي. الذي ولد سنة ٦٩٣ هـ وتوفي سنة ٧٤١ هـ. وهو أحد شيوخ لسان الدين بن الخطيب وكتابه معروف، ذكره لَمْعَرِي في معج الطيب (٢٧١/٣) وابن حجر في الدرر الكامنة (٣٥٦/٣).

وهذا عالم آخر سارح ابن هشام اللخمي في نزعة التيسير على العامة وقبول كل ما صح له وجه، وبالع في ذلك، هو: أبو محمد عبيد الله بن السيد المَطْلُوبِي، من عبيد، أواخر القرن الخامس وأوائل القرن السادس الهجري، وقد ولد بمدينة بطانيوس سنة ٤٤٤ هـ وتوفي بمدينة بلنسية سنة ٥٢١ هـ.

ولم نعتد في هذه الجهود بكتابي: (إنشاد الضوأل وإرشاد السؤال) لـ محمد بن هاشم اللخمي، السبق المتوفى سنة ٧٣٣ هـ و (إيراد اللآل من إنشاد الضوأل) لأبي جعفر أحمد بن علي بن خاتمة الأنصاري المتوفى بعد سنة ٧٧٠ هـ. إذ الكتاب الأول ترتيب لدخل ابن هشام، ولكتاب الثاني اختصار للأول، فلا قيمة لها من ناحية المأخذ اللغوية على عامة الأندلس، والكتابان مفقودان.

ثانيًا

من مظاهر الخطأ في لغة الأندلسيين *

والناظر في كتابي: الزبيدي وابن هشام - وهما الكتابان الباقيان من كتب النسخة الأندلسية - يظهر بكثير من خصائص لغة الأندلسيين التي مُنبتت بانحرافات نتيجة احتكاكها بلغة أهل البلاد الأصلية، وعدم تفكّهم من تعلّمها واستخدامها تُقلّم العربي المخالف واستخدامه، وتعرض هنا بعض هذه الخصائص مستنبطة من الكتابين.

الجموع

(١) جمع الثلاثي:

في جمع فَعَلَ - يفتح فسكون - جاء عن الأندلسيين (أفعلّة) الذي هو من جموع الرباعي، فقالوا: أقرّبة - جمعاً لقرّو (٤٤، ر) * وأعمدة - جمعاً لعُمد الذي فتحوا فاءه وحققوا الكسر (١٨٧، ر) وجمعوا سه كرمًا جمع مؤنث سالماً على: كرمات (٢٨٩: ز).

وفي جمع فَعَلَ - بكسر فسكون - جاء (فعلّة) - بكسر فسكون أيضاً - قالوا: ديهكة - جمع ديهك، وديهلة - جمع فيل (١٦١: ز)

وفي جمع فَعَلَ - بفتحين - جاء عنهم (فَعَالِي) الذي هو من صيغ منتهى الجموع، فقالوا: أنال - جمعاً لأنال (٢٥٩: ز).

وفي جمع فَعَلَ - بصم فسكون - جاء (أفصلة)، قالوا: أقرّنة جمع قرّو - (٧٧: ز).

وفي جمع فَعَلَ - بكسر فسكون - جاء عنهم (فمال) - بكسر الفاء - فقالوا: فقطاع جمعاً لفظمة (٢٨٧: ر).

• إلما عبرنا بالخطأ - وإن كان بعض الرّاء هنا صحيحاً - جرّياً على مذهب الزبيدي وابن هشام، وسيأتي توضيح ذلك في بيان مباحثها.

• الرقم هنا وفيما بعد تصفح الكتاب: ر = الزبيدي، ل = اللحي

وفي جمع مُعَلَّة - بضم فسكون - جاء (فَعَلَ) - بكسر ففتح - قالوا: شَقِقْ، جَمْعًا شَقَقَهُ (١٢٦: ر)، وَقَبَّ جَمْعًا لُقَيْتَهُ (١٢٦: ر)، وَجَمَّ جَمْعًا لَجَمَّهُ (٤٧: ل).

وفي جمع مُعَلَّة بفتح فسكون جاء (فَعَلَ) - بكسر ففتح - قالوا: صَبَّحْ - جَمْعًا لَصَبَحَهُ (١٧٤: ر) كما جاء أيضا (فَعَالَى) فقالوا: قَرَأَا - جَمْعًا لَقَرَأَهُ (١٧٣: ن).

وفي جمع مُعَلَّة بكسر ففتح جاء (أَفْعَلَةُ)، فقالوا: أَحْدَيْتُهُ - في جمع جَدَاءُ (١٨٩: ر).

وخلصوا من هرة الأحد (اليوم المعروف) عند الجمع فقالوا: مضى لذلك سُبُوتٌ وَحُدُودٌ (٢٦٦: ن).

(٢) جمع غير الثلاثي:

جمعوا فاعلا على (فَعَال) فقالوا: صاحب وصحاب (١٩١: ر) كما جمعوه أيضا على (فَعَلَ) - بكسر ففتح - فقالوا: بَيَّسَ - في جمع سَائِسَ (٢٧٧: ن).

وجمعوا فِعَالَةً على (فَوَاعِل) - بدل فَعَالٍ - فقالوا: ظَوَّاهِرَ - في جمع ظَهَارَةٍ (٩٥: ن).

وجمعوا هَيْبَانٍ على: هَيْبَا، مع أنه كبيرُ حانٍ - يجمع على فَعَالِينَ (٤٧: ن).

وفي جمع إَكَافٍ قالوا: أَكْفَتُهُ، وصوابه أَكْفَتُهُ، كإِزَارٍ وَأَزْرَةٍ (٩٥: ن).

وجمعوا لُجَامًا - وهو مذكر - على (أَفْعَل) الخاصة بجمع المؤنث من فَعَالٍ، فقالوا: الْجُمُ (٥٥: ن)

وجمعوا: بِفُعْلَةٍ على (أَفْعَلَةُ) فقالوا: أُمْرِيَّةٌ في جمع مِرَاةٍ (٤٦: ل).

(٣) التروهم:

تروهموا بعض الجموع مفردًا فجمعوها، قالوا: أَزْرَةُ القصبى - في جمع أَزْرَارٍ، مع أن أَزْرَارًا هذه جمع زُرٍّ (٩٨: ن)

وتروهموا إِمْرَادَ جَبَانٍ بالكسر فجمعوها خطأً على: أَجَنَّهُ - يفتح الجيم - مع أنها جمع سَحَنَةٍ كَصَبَةٍ وَضَبَاتٍ (١١١: ر).

وتوهما أن (انه) للواحد فجمعوها على: أواني، مع أنها جمع: إناء، كإزار وإرره (٢١٢: ز).

وتوهما أن لبعض أسماء المجموع مفردًا من لفظها، فقالوا: بَيْلَه وبَيْل، مع أن البَيْل لا واحد له من لفظه، وإنما يقال للواحد سهم (١٢٠: ز).

(٤) صيغ جديدة للجمع:

(أفْطَلَة) - بفتح العين - جمع لفعال أو فاعل، محسن توهما الإفراد في حدس - بالكسر - قالوا في جمعه أَفْطَلَة - بفتح الجيم - (١١١: ز) وقالوا: أَفْطَرَه - بفتح الفاء - في جمع قَمِير (١٥٨: ر).

(إِفْصَال) - بكسر الهزة - قالوا: إِفْصَاج - جمعاً لِنَرْج (٢٥٣: ز).

(فُصَالِيَّة) - بإضافة التاء مع تشديد الياء - فقالوا: فُصَالِيَّة - في جمع فُوتِي (٥٧: ز).
(فَاعُول) جمعاً لفاعولة قالوا في انْتُزُول - وهو ما يخرج في الجسم -، شالولة وجمعه على: نَالُول (٢٦٥: ز).

(فَعَالَيْن) - بتشديد العين - في تكسر فَعَال، قالوا: فَعَالَيْن - لأحقل الأرض - والواحد فَعَالَان (٢٨٥: ز).

(فَعَالِيْس) وهو من أعرب ما جاءوا به من جوع، قالوا: قَطَاطِيْس - في جمع قِطْ (٢٨٧: ز).

وأحيراً جاء عنهم (بَيَاة) - بالناء - في جمع ماء، حتى قال بعض شعرائهم المطبوعين:
فسلأوها بنحومها وسحابها ورياحها وبحارها وريباتها

(٢٩٨: ر) وأصاف اللحمى إلى مياة: عضات وشعات وبيبات - في جمع: بَعْضَة وشَفَة وشاة (٣٨: ل).

التذكير والتأنيث

(١) علامات التأنيث:

اكتفوا بقاء التأنيث غالباً وردوا غيرها من الألف الممدودة أو المضمومة إليها، فقالوا
مينة - في مينا (١٨: ز) ودقلة - في دقلى (٩٩: ز) وحجارة - في حيارى (٢٦٦: ز)

وسُكْرَانَة - في سُكْرَى (١٦٢ - ن) وامرأة حَيَّانَة - في جَوْعَى (٤٠ - ل) وجَلَوَة - في
حَنَوَاء (١٢٩ - ن) ويُفهم من كلام اللخمي أن صغاب الألوان كلها كانت بالناء عندهم -
فقالوا بيضة وصفرة وخمرة وسودة.. (٥٨ - ل).

وحاء عنهم من غير الغالب ودّ التاء إلى الألف المقصورة، فقالوا: قِرْقَا - في قِرْقَه
(٢٨٦ - ن) وحُبَا - في حُلْبِه (٢٦٧ - ن) وقرس وِرْدًا - في وِرْدَه (٣٠٠ - ر) وحاربه
عَرَبِي في عَرَبِي (٢٠١ - ن).

وربما أحسوا أحياناً بصعف دلالة الألف المقصورة على التأنيث فأصاحوا إليها التاء،
وقالوا: مِفْلَاة - في مَقْلَى (١٤٠ - ر، ٣٦ - ل) وربما تخلصوا من التاء أصلاً كما في المِسْحَا -
بدلاً من المسحاة (٣٢ - ل).

(٢) المؤنث المعنوي وما يستوي فيه النوعان:

ألفوا بكل ذلك تاء التأنيث عند إرادة المؤنث، فقالوا: جائزة البيت - في جناز
(٨٤ - ن) وعَرُوسَة - في عَرُوس (١٩٣ - ر) وعصاى وعصاك (٤١ - ل) وفلانة صديقة
فلانة (٦٤ - ل).

النسب

قالوا لبائع الجناء جِنَى (٥١ - ر) وقالوا: فاكهة شَوِيَّة - بفتحين - نسبة إلى الشوة
(٢٧٩ - ن) ونسبوا إلى الشيعة فقالوا: شَاعِر (٢٧٩ - ن) وفي السب إلى لغة قالوا:
لَعَوَى - بفتح اللام - (٢٩٢ - ر) وإلى كَلْب قالوا: كِلْبِي - بكسر الكاف - (٢١٠ - ر)
وإلى قُرْد قالوا: ثوب قُرْدِي - بفتحين (١٢٤ - ن) وقالوا لبائع السكاكين سَكَاك
(١٠١ - ر) ولبائع المقص قَصَاص (١٧٠ - ن) كما قالوا: رَجُلٌ بَرِيرِي - بكسر الباءين -
منسوب إلى البرير - بفتحها (٤٦ - ل) ورجل بَلْقَمِي - في بَلْقَمَانِي (٤٦ - ل) وسجوى -
بفتح الحاء (٤٦ - ل) وقالوا: صُحْفِي - لمن يعيش من الصحف (٤٩ - ل) وخريرِي
منسوب إلى الخزيرة الخصراء (٥٣ - ل) وجبِي - بكسر السين - منسوب إلى سبته
بفتحها - (٥٣ - ل) وسجوى - منسوب إلى نساء (٦٠ - ل) ودَقَاق - لبائع الدقيق
(٧٥ - ل)

التصغير

هيا ثانية ياء قلبوا الياء واوا، فقالوا: ضَوَيْتَ في ضَيْعِهِ (١٧٤ ز) وقالوا: نُتِس في إنسان (٢٥٩ ز) وَتَحْمَم - بتخفيف الياء في حَمَام بالتشديد (٢٦٧ ز) وصغرو جمع التكسير على حاله دون ردّ إلى معرده، أو إلى جمع قلته، فقالوا: حَوَيْتَات - في جسد (٢٦٩ ز) وصغروا سَنَّة على سُنَيَّة، ثم جمعوها فقالوا: سُنَيَات (٦٨ ل) كي قابوا، عَجِيرَة - في عَجُور (٢٠ ل) وحكى اللخمي أنهم أتوا بالمصغر على الأصل دون إعلان فقالوا: عَجِيرَة (٢٠ ل) كما حكى أنهم يفتحون الياء في مصغر الرباعي بما ثلثه لين نحو: عجوز وكبير وصغير (٢٠ ل).

المشتقات

١ - اسم الفاعل والمفعول:

استعملوا اسم الفاعل من الرباعي في محله من الثلاثي، فقالوا: مُعْزِم على كذا - يدل عازم (٥٨ ز) وتاجر مُرَّة ومُرَّج ومُحْبِر - في رادّ ورايح وخاسر (١٦٩ ز).

واستعملوا عكس ذلك، فقالوا: طائفة - في مُطِيعَة (٩٨ ز).

واستعملوا اسم المفعول من الرباعي في محله من الثلاثي، قالوا: المُكْنَى بأبي فلان - بضم الميم - والصواب الفتح (٢٩٧ ز) وأمر مُشْهَر (٢٩٨ ز).

واستعملوا عكس ذلك، حين قالوا: موسوع عليه - في مُوسِع عليه (١٨٢ ز) ومبطول اليد - في مُبْطَل (١٦٩ ز) ومضود ومتعوب ومبغوض في مُضَدّ ومُتْعَب ومُغْضٍ (٢٩٣ ز).

واستعملوا اسم المفعول في محل اسم الفاعل، فقالوا: يوم مهول - في هائل (١٦٩ ز) ورجل محمول - في: خامل (٥٩ ل)

واستعملوا اسم الفاعل، محل اسم المفعول في قولهم: كتاب تحطّي أي مُحْطَأً به (٣٧ ل).

وكسروا الخيم من اسم الفاعل واسم المفعول من غير الثلاثي فقالوا. بفتح الهمزة وبفتح الخاء (ج). (١٢٩).

ومسحوها في اسم المفعول فقالوا: مَسْرُوبٌ - في مَسْرُوبٍ: من أَشْرَبَ (١٤٨: ج) وَمَقْعَدٌ - في مَقْعَدٍ: من أَصْدَأَ أَقْدَهُ (١١٢: ج). واستعملوا اسم الفاعل من الثلاثي في محله من الرباعي في قولهم يا عايت المستعينة (٢٠٢: ج).

٢ - أمثلة المبالغة:

جاء عنهم صم الخيم في (مفعول) فقالوا: غلامٌ مَطْوِاعٌ - للذي شأنه الطوع (١٣٠: ج) ٣ - اسم الآلة:

فتحوا الخيم من اسم الآلة فقالوا: مَزْدَغَةٌ - في مَزْدَغَةٍ، بالكسر - (١٩٤: ج) ومَحْدَةٌ - في مَحْدَةٍ (١٩٤: ج) ومَطْرَدٌ - في مَطْرَدٍ (٢٠٠: ج).

وانتشرت هذه الظاهرة في كل أسماء الآلة عالياً عند الأندلسيين، فقد ذكر اللخمي لها أمثلة كثيرة في مواضع متفرقة من كتابه، منها:

مُصِيدَةٌ - مَطْرَقَةٌ - مَقْلَعٌ - مَسَنٌ - مَفْصَلَةٌ - مَنجَلٌ - مَهْرَدٌ - مَحْصَةٌ - مَسَلَةٌ - وانظر على سبيل المثال (اللوحات ٣٥ - ٣٧).

وضموا الخيم في قولهم، مَسْنٌ - للعجر الذي يُسْحَذُ الحديد عليه - (٨٥: ج).

٤ - اسم المكان:

فتحوا العين من مَفْعَلٍ فيها حقه الكسر، فقالوا: مَعْرُضٌ وَمَوْقِفٌ (٣٨: ج).

٥ - التعجب:

أَنُوْ بَصِيْعَةٌ (ما أَصْلَهُ) بما لم يستوف الشروط، فقالوا في التعجب من الألوان واسماها: ما أَيْبَضَ هذا الثوب، وما أَعْوَرَ هذا العرس (٢٥١: ج).

الأفعال

فَكَوُوا النُّضَيْفَ، هَالُوا: هُوَ يَتَعَالَى إِذَا أَظْهَرَ الْعِلَّةَ وَهُمْ يَنْقَارُونَ فِي الْحَيَاةِ (٣٢٦: ز)

وَاسْتَعْمَلُوا الْمَبْنِيَّ لِلْمَعْلُومِ يَدُلُّ الْمَبْنِيَّ لِلْمَجْهُولِ، فَقَالُوا: اسْتَهْزَأَ الرَّجُلُ (٢٥٤: ر) وَاسْتَصْحَكَ (٢٥٥: ز) وَأَقْلَعَتِ السَّفِينَةُ، وَأَقْلَعَ الْمَرْكَبُ (٣٥: ل).

وَتَوَهَّوْا اللُّرُومَ فِي بَعْضِ الْأَفْعَالِ الْمَعْدَّةِ بِنَفْسِهَا، فَعَدَّوْهَا بِالْهَمْزَةِ، قَالُوا: أُسْدَلْتُ عَلَيْهِ السَّرَّ (٢٥٦: ز) وَأَشْحَنْتُ السَّفِينَةَ (٢٥٧: ز) وَأَنْحَلْتُ وَلَدِي (٢٦٠: ر).

وَاسْتَعْمَلُوا بَعْضَ الْأَفْعَالِ اللَّازِمَةِ مُتَعَدِّةً، فَقَالُوا: وَفَيْتُ فَلَانًا مَالًا (٢٠١: ر)

وَمَا كَانَ مِنَ الْأَفْعَالِ الثَّلَاثِيَةِ الْمُعْتَلَةِ الْعَيْنِ عَلَى مِثَالِ مَا لَمْ يُسَمَّ فاعله يلحقون به لألف ثم ييسونه على (أفعل) فيقولون أبيع التوب وأقيم على الرجل، وأخيف، وأدير به، وأسير به (٢٠٤: ز).

المصادر

جاء (تفعلة) - بضم العين - مصدرًا لمعل - بالتشديد - فقالوا: تَقْدُمَةُ - مصدر تقدم (٢٦٤: ز) وجاء (فعل) بالفنح - مصدرًا لما دل على داء، فقالوا: بالدابة قَوْمٌ (٩٢: ر) كما جاء أيضًا تشديد العين في صيغة (فعل) الدالة على داء، فقالوا: دَوَارٌ (٢٧٢: ز)

الزيادة والحذف

انتشر بين الأندلسيين إشباع حركة المقطع الأول أو الأخير من الكلمة فيتولد عن ذلك حرف مد مجانس، قالوا: طبحال وتيار وبيلاذ وطرارز (٨٦: ر) وهسام (٦٩: ل) يقول الريدي مبيّنًا انتشار هذه الظاهرة: «وقد أولعت العامة بإقحام الياء^(٨)» ويقول أيضًا مُشيرًا إلى جرمان هذا على لسان الخاصة: «ورأيت لبعض متعدي الكتاب

(٨) لعي العوام ٧٦

«إيكاف» بالياء - يعني إكافاً، وذلك مما ذكرناه من وتووعهم بالحاء الناء في هذا المثال^(٩).
وأشدر اسحصى الى أنهم يفعلون ذلك بإطراد في الأمر الباقى على حرفين مثل: كُولُ
ومُوَزُّ وخُوْذُ - أمرٌ من: أكل وأمر وأخذ (٦١: ل).

وأي إسباع حركة الحرف الأخير قالوا: يَرْوَقُ - في يَرْوَقُ (٤٢: ز) وعَرْعَارُ في
عَرْعَرُ (٤٨: ر) وعبَّارُ - في كَبَّرُ (٤٣: ز) وطلوال في طُولُ (٢٨٢: ر) ويطاع - في يَطْعُ
جمع فِطْعَمَة (٢٨٧: ز) وقَصَّود - في قَتَّقْذ (٦١: ل) وشُكُول - في شُكُلْ، جمع شُكَال
(٦١: ل).

ومن ظواهر الحذف عندهم التخلص من بعض حروف الكلمة ثم إجراء تعديلاتها
على وفق هذا التخلص، قالوا: صُفْعَة المسجد - في صومعته - وجمعوها على: صُفْع،
وقالوا: بِيصَّة - في بِيصَّة - وجمعوها على: بِيض (١٧٤: ر) وقالوا: صَبْل - في
اصطبل - وجمعوها على: صُبُول (١٣٣: ز) وقالوا: مَوْسٌ - في مَوْسَى - وجمعوها على:
أمواس (٧٨: ز) ومَعْدَا فلان - في: ما عَدَا فلاناً (١٣٩: ز)

ومن ظواهر الحذف عندهم كذلك التخلص من الهزة المطرقة في الثلاثي مع تشديد
ما قبلها، قالوا: رَدَّ - في: رَفَّ، وأجروا الجمع على وفق ما حذفوا، فقالوا: رُدُّود (٢٧٢: ز)
وتخلصوا من همزة الممدود بحو: الشوا - في الشواء، والوَيَا - في الوباء (٧٠: ل)

ومن ظواهر الحذف عندهم كذلك حذف أداة التعريف من بعض الأعلام المبدوءة بها،
قالوا: نَعُوْ أخفش وشيئراً أحطل (٢٠٣: ز).

ومن الظواهر التي جمعت بين الحذف والريادة قولهم: لم أعمل هذا عادًة - بمعنى (حتى
لآن) وأصلها (تَعَدَّ) الظرفية، فتحوا السين وأشيحوا فتحها فتولَّد ألفٌ، ثم تخلصوا من
بائها

التحريك والتسكين

في الوقف يحركون وسط الثلاثي الساكن من فَعْل وفَعْلٍ بفتح القاء وكسرها -
فيقولون: أمرٌ ومَصْرٌ ورجُلٌ وخَفَضٌ ورفَعَ في: أمرٌ ومَصْرٌ ورجُلٌ وخَفَضٌ ورفَعَ

(٩) نعت العوام ٧٨

(٢٥٢: ز) وأبو يَكْرِ، وابن يَكْرِ بكسر الكاف - (٦١: ل) وتَل - يفتح الميم (٦٣: ل) وذكِر وقَطِر بكسر الثاني منهما (٢٠٣: ز) وأغلب ذلك التحريك مرجه: إلى إنباع الثاني الساكن حَرَكة الأول.

تطور الدلالة

تطورت دلالة بعض الكلمات عندهم بالتعميم أو بالتخصيص أو بالتعبير إلى معنى جديد: فقد استعملوا الاستحمام لما كان بالماء، حاراً أو بارداً، وهو عند العرب لسبحر خاصة (٢٥٦: ر) وأطلقوا الحايوت على كل موضع في الأسواق لبيع الخمر وغيرها، وهو عند العرب موضع بيع الخمر خاصة (٥٨: ل).

وخصصوا الدباب بما يَألف البهوت، وهو عند العرب يطلق على صنوف شتى (٣٣: ز) وخصصوا الصقر لضرب من سباع الطير، وهو كل ما يصيد من سباع الطير (٥٠: ل) وقالوا: قَرَوَى - لساكن القيروان خاصة - وهو لكل من سكن القرية (٥٠: ل) أما الحلواء فيَمْنُون بها الناطف خاصة، وهو اسم لكل ما يؤكل من الطعام حُلواً (١٣٠: ز) وفي الانتقال بالدلالة إلى معنى جديد أطلقوا على الحزام (قلادة) وهي لُقْفَد الذي يوضع في العنق، ويسمون المطر شتاء - والشتاء فصل من فصول السنة - ويقولون لبيت المحسن: بلاط - والبلاط الحجر المفروشة - وقد ذكر الريحدي وتبعه اللخمي أمثلة كثيرة لهذه الظاهرة كذلك منهم من يُجَرى الصير مُحَرَّى اسم الإشارة، فيقول: أنبت في الأيام - أي تلك - وقعدت في هُو المكان - أي ذلك - (٢٥٢: ر).

الإبدال اللغوي

وأكثر ما وقع من ذلك في الحروف المتغيرة في المخرج، كالباء مع الميم في قولهم: إن لم يتحقق ذلك فانبِضْها (أي اللحية) (٢١) والميم مع النون في: خَمَّ وخَنَّ (٨٨) والطاء مع الدال في: شَطَّ القرس (٢٨٠) ومسك أَظْفَر (١٩٥) والصاد مع الكاف في تَرَكُّوه (١٣٢). وأشار اللخمي إلى أن العامة تبدل الهمزة لامتاً في كثير من كلامها، كقولهم: لَجْدَر - في أجدر، و: لَبَّار - في أبار (صانع الإبر) وكَتَّان لِيَبْرِي - في أهرى - بلد بالأتدلس (٢٠: ل).

الألفاظ غير العربية

وقد ورد ابن هشام اللخمي بالإشارة إلى بعض ما كان يجري على ألسنة العامة في القرن السادس الهجري من ألفاظ أسيانية أو بربرية، وأورد من هذه الألفاظ ما له مقابل عربي، كأنه أراد أن يحلّ اللفظ العربي محلّ الأجنبي الدخيل، ومن ذلك.

(أثأفيل) شيء من حديد تنصب عليه الفدر، تقول له العرب: المُنْصَب، وأظههم صحفوا: الأثافي (٥٦: ل) و(بلج) صوابه. المعلق (٣٦: ل) و(جأوا) للطين الأسود المنتن، صوابه: الحماة و(جرج) للريح الشامية (٥٨: ل) و(الليج) لريح الجسوب (٥٨: ل) و(بَلَنَتَه) لما يكر من الشمير فطعن، وهو الباكورة عند العرب (٥٨: ل) و(الجأورس) لنُزرة (٦٠: ل) و(رعر) للحنثية المعترضة من جنب السفينة إلى جنبها، والعرب تسميها السكة (٦٠: ل) و(الرعر) لمزحر السفينة، والعرب تسميه الكوئل (٦١: ل) و(القييرة) لضرب من الحلى، وهو عند العرب الجبلة، وجمعها الجبيلات (٦٢: ل) و(كُتْهوش) لما تصمه المرأة على رأسها تحت يفتحتها من حرير أو غيره، والعرب تقول له: الصّفاع والغفارة والوقاية والشّعة (٦٣: ل) و(جيثور) لنور أحمر تسميه العرب شقائق النعمان (٧٠: ل) و(كرانة) للصندوق (٧٤: ل) و(علتق) للسنحفاة (٧٤: ل).

الإمالة

قأوا: حُبِير - في خُبَارِي (١١٥: ل) والسُّكِيكا - في السُّكَاكة (٢٧٧: ل) وكان أهل غرناطة يلقبون أنفات المد إلى إمالة دقيقة تكاد تكون ياء، وقد قال عنهم ابن العطيّب في (الإحاطة): «وَأَلْسِنُهُمْ فَصِيحَةٌ يَتَخَلَّلُهَا إِعْرَابٌ كَثِيرٌ وَحَلَبٌ عَلَيْهِمْ لِإِمَالَةٍ»^(١٠).

(١٠) الإحاطة في أحبار غرناطة ٢٥/١

ثالثاً

مقياس التخطئة عند علماء الأندلس

(١)

عند الزبيدي

ألمعاً فيها مضي إلى أن الانحراف اللغوي قد أصاب العربية مدد دخول أهلها بلاد
الأسبان واختلاطهم بسكانها، ونصيفها أن هذا الانحراف قد بلغ مداه في القرون
الثلاثة الأولى، حتى لقد خشي على العربية الخلقة الأندلسي المستنصر بالله الذي حكم
بين عامي ٣٥٠ - ٣٦٦ هـ مطلب من الزبيدي - وهو مؤدب ولده هشام - أن يقاوم
ما ظهر من لحن، فألف له هذا الكتاب .

وقد سمي الزبيدي كتابه (لحن العوام) مشيراً إلى أنه جمع من أخطاء هؤلاء ما يمكن
أن تسقط فيه الخاصة من الطبقة المتقنة أو ما سقطت في استعماله فعلاً، ومن هنا صبح لنا
أن نقول : إنه يقصد من العامة ما يقصده نحن الآن من الدُّهماء، وأن إصلاحه بعض
أخطائهم إنما كان منه على ظن أنه قد يقع من المتعلمين أو وقع منهم، فلا حاجة بنا إذن
إلى أن نتأول له في مقصده من (العوام) كما تأول له الدكتور رمضان فقال : إنه « يقصد
طبقة المثقفين الذين تزلق ألسنتهم في اللحن بمناجاة أولئك الدهماء »^(١) كيف وقد قل
الزبيدي نصه « فألفت محلاً لم يذكرها أبو حاتم ولا غيره من اللغويين فيما نهبوا
إليه، ودلوا عليه بما أفسدته العامة عندنا، فأحالوا لفظه أو ضمروه غير موضعه، وتابعهم
على ذلك الكثرة من الخاصة حتى ضمت الشراء أشعارهم واستعمله جلة الكتاب وعدة
الحذمة في رسائلهم، وتلاقوا به في محافلهم »^(٢).

وقد ذكر الزبيدي من لغة هؤلاء العوام أمثلة كثيرة - دون أن يستوعبها - حتى
لا يطول بها الكتاب - كما قال - حشية أن تزلق إليها ألسنة الخاصة، ومن هذه

(١٢) لحن العوام ٧ - ٨

(١١) لحن العامة والطور اللغوي ١٨٩

لأمثلة^(١٣) ما سبق من قولهم: طيحال وثيار وعاذ في قولهم: ما وجدت هذا غاذ ومعدا فلا - في: ما عدا فلانا، وأتيت في الأيام أي: هذه الأيام.. إلخ.

وقد ذكر من لغة العوام أيضاً ما وصف فيه الخاصة قحلاً، وكان يشير إلى ذلك عتب كل مثاء، كأن يقول: «وقد لحن في هذا رجل من جلة الخطباء» أو: «وقد أولعت العامة بذلك وكثير من الخاصة» أو: «وروى بعض مؤدبي العربية» أو: «ورأيت لبعض معلمي لكتاب» أو: «قد غلط في هذا بعض جلة الأدباء»^(١٤).

وم يقتصر الزبيدي على لغة العامة التي تقع من الخاصة أو يمكن أن تقع، بل أصاب إلى ذلك كثيراً من الاستعمالات المنحرفة التي لا تصدر إلا عن الخاصة، وكان يبيد على ذلك غالباً مع كل استعمال، وقد يدع التنبيه عليه، اعتماداً على دلالة الانحراف، مما به عليه قوله بعد أن صحح قولهم (هو اقّة الأرب) قبل حلقه، «وقد أولع بالخطأ في هذا أهل الكلام والمدعون لحدود المطلق، حتى غرّ ذلك جماعة من الخطباء فأدخلوه في خطبهم»^(١٥) وقوله بعد أن صحح قولهم: (عده حقة ذاته وهو مابين بالدات): «وقد غلط في ذلك أهل الكلام وأكثر المحدثين من الشعراء والكتاب والفقهاء، وكذلك زعم أبو جعفر النحاس عن أصحابه - رضي الله عنهم»^(١٦).

ومما لم ينبه عليه قولهم: هذا كتاب قسّم وأغاني^(١٧)، وقولهم: فلان المولى عليه^(١٨)، ومعروف أن الأول من أخطاء المفهاء، والثاني من أخطاء أهل الوثائق.

ولا يفوتنا - قبل أن نبين المقياس الذي وضعه الزبيدي أساساً للحكم بالتحطّية والتصويب - أن نبه على ثلاثة أمور امتار بها في معالجته لأساليب العامة والخاصة.

الأمر الأول: أنه اهتم بالمقارنة بين الانحرافات التي وقعت من عامة الأندلس، والتي وقعت من العامة في المشرق، وقد ساعده كثيراً اطلاعه على مؤلفات علماء التنقية ابن قتيب، الذين ذكر منهم في كتابه ابن السكيت وشملياً وابن قتيبة والأصمعي وأبا حاتم السجستاني - وقد صرح في المقدمة أنه تصفح كتابه فلم يجد ذا قيمة كبيرة في مجال التنقية السمرية - وقال: «ورأيت كثيراً من اللحن الذي نسب إلى أهل المشرق قد سلمت عامتنا من موافقه، ونظمت بوجه الصواب فيه»^(١٩). ومن أمثلة المقارنة عنده

(١٣) لحن العوام ١٥٣

(١٣) انظر الصفحات: ٨٦، ٨٣، ١٣٩، ٢٥٢

(١٤) لحن العوام ١٦٠

(١٤) لحن العوام: ٢٠٢، ٢٠٣، ٢١٢، ٢١٦، ١٢

(١٥) لحن العوام ٦

(١٥) لحن العوام ١٢٠

أنه ذكر أن أهل الأندلس يُشَبِّعون فتحة الناف في (قَتُوم) فيقولون ألف المد (قادوم) أما أهل المشرق فيشدّدون الدال^(١٩).

وذكر أن أهل الأندلس يقولون لبعض ثياب النساء (قرْقِل) يشدّد اللام أما أهل المشرق فيبدلون اللام راء^(٢٠).

وذكر أن أهل الأندلس وأهل المشرق يلحون جميعا في قولهم - رجل مُكْدِي - بدل مُكْدٍ، غير أن أكثر ما يلحن في هذا أهل المشرق^(٢١).

وبما اهتمت به أهل المشرق ما ذكره من قولهم: وَتَدَّتْ يَمَحُ الدال - وظفر - بكسر الظاء - وَجَتَّى - بالثاء دون الذال - وَخُدُوثة - في أُخْدُوثة - وعود مسنوى، وَقَرْبوس، وَقَلَم - بالكسر - وَذَهَبَتْ إِلَى الْمَقَارِيْنِ، وَقَلَانُ يُورَنُ بِكَذَا، أَيْ، يُورَنُ بِهِ^(٢٢)

والأمر الثاني: أنه يكاد يكون أول عالم اهتم بالتعليل لما وقع فيه العامة من لحن، ولم يسبقه إلى ذلك سوى الحريزي من علماء المشرق في أمثلة قليلة، أما الزبيدي فقد أكثر من التعليلات اللغوية لاستعمالات العوام، ومن تابعهم من الخواص، فقد علل جمعهم قرية على، قرأيا بقوله: «وكانهم تابعوا في الجمع من شذذ القرية^(٢٣)» أي أنهم يجعلونها مثل قضية وقضايا، وعلل جمعهم دو على أدواء، بأنهم ذهبوا إلى جمعه على الأصل، لأن أصل ذو هو (دَوَا) فصار مثل هذا وأدواء^(٢٤). كما علل استعماهم: جَثْبَانَة - بدل، صُوبَة بقوله: «وإنما دخل عليهم لقولهم جَثْبَان، فتوهوا أن واحده جَثْبَانَة، وظنوه من الجمع لذي ليس بينه وبين واحده إلا الهاء^(٢٥)»، ومثل هذا التوهم أو القياس الخاطئ ما وقعوا فيه من قولهم: دَبَانَة ومُصْرَانَة وأَمَانَة^(٢٦).

والأمر الثالث: اهتمامه بِرَدِّ الكلمات المخرجة إلى أصلها الذي أخذت منه، فقد ذكر أن الجائر يقال له بالعربية نِير (٨٥)، وأن سُودَانِي فارسيته سُودَانِه (١٣٣) وأن البرقي - الأسورة - فارسيته. يارجان (٦٩) وأن البرقي - وهو الحمل - فارسيته: بره (٨٢) إلخ

والى جانب هذا اهتم بسبب اللهجات، فالإصطبل من كلام أهل الشام (١٣٢)، وكذلك القنسطون - الميزان العظيم (٧٢) والفريقة - الحلية - (٢٦٧) والراووقى -

(٢٥) السابق ١٩

(٢٦) السابق ٣١

(٢٢) السابق ٧

(٢٣) السابق ١٧٣

(٢٤) السابق ١٣

(١٩) السابق ١٠٠

(٢٠) السابق ١٨١

(٢١) السابق ٢٩٦

من أسماء الزئبق - لهجه مدينية (١٦٦)، ومِرْعَزِيّ نبطية معربة وأصلها مرترى (١٦٨) (إبح)

أما عن المقياس الصوابي عنده فقد هجج النهج القالب على العرافين من التشدد في مور اللفظ، فلا عبرة عنده إلا بالأفصح دون ما عداء، وبين هذا في الأمور الآتية

(أ) الاستشهاد:

إن كتاب الزبيدي جامل بالشواهد الكثيرة؛ للاستظهار على ما احباره من أفصح اللهجات، وقد أحصى الدكتور مطر هذه الشواهد على النحو التالي^(٢٧) ٢٢٧ شاهدًا من لشعر، ٣٦ شاهدًا من الحديث، ١٦ شاهدًا من القرآن الكريم، ١٤ شاهدًا من أقوال العرب وأمثالها

وقد صمّت شواهد الشعرية أبياتًا لشعراء من الطبقة الثالثة - أي الشعراء الإسلاميين - ومنهم من لم يعتدّ بشعره الأصمعيّ وكثير غيره من علماء التنقية، فقد استشهد لزبيدي بسم للكميت ولطرماح ولدى الرمة - وتقدم رأى الأصمعي في هؤلاء - ولا يعني ذلك أن الزبيدي على غير رأى الأصمعي في نخطئة الشعراء الثلاثة، لأن الأبيات التي احتج بها لم في كتابه جاءت في محال تأييد المعنى الذي يشرحه، فقد جاء للكميت قوله:

من قال للأعداء: خلّوا مَلِكُكُمْ ومن إليكم كالمراهمة العُجَل^(٢٨)

ليبان أن الخلّوا - وهي اسم لكل ما يؤكل من الطعام خلّوا - قد يستعار لغير مأكوله وجاء لدى الرمة قوله:

ويوم يظلّ الفرج في حجر غيره له كوكب فوق الجذاب الظواهر^(٢٩)

وجاء لطرماح بيت للدلالة على أن العرب تستعمل السُّيْطَل - وهو الإسم المنخف من الصُّر - ولا تستعمل السُّطَل - بغير الياء - وبيت آخر لبيان معنى القُرْمَد - وهو الجحش والخباز^(٣٠) - والدليل على ذلك أنه خطأ استعمال هؤلاء حين لم يجر على الهمج العرب، فقد خطأ الكميت في استعمال القُومَنَ^(٣١)، ولم يعترض على الأصمعي حتى خطأ دا لرمة في استعمال: أَدَمَانَه بالتاء^(٣٢)

(٢٧) لمن العامة في ضوء الدراسات اللغوية خديه ٩٨ (٣٠) اطر البيت في لحن العوام ٧٥، ٢٢٦

(٢٨) لمن العوام ١٣٠ (٣١) لمن العوام ١٢

(٢٩) لمن العوام ٢١ (٣٢) لمن العوام ٢١

(٣٠) لمن العوام ٩٥

غير أن الزبيدي سلك مسلك الأصمعي ومن تبعه في عدم الاحتجاج هؤلاء في أفعالهم.
للمعنى ففي محطته إفراد (دو) عن الإضافة مفردةً وجمعاً قال: وحول الكمية
فلا أعني بذلك أَسْفَلِيكُمْ ولكني أريد به الدُّوْب
ليس من كلامهم المعروف، ويعقب بعد ذلك بقوله «كأن الكمية جمع مفرداً،
وأخرجه مخرَج الأذواء في الانفراد، وذلك غير مقول»^(٣٣).

كما أنه لا يقتص على الأصمعي في تحفته أدعاه - للواحدة - التي وردت في شعر
دي الرمة، وإنما يرى أنه من قبيل توهم العامة أن الأتقان جمع يفرق بينه وبين وحده
بالتاء، على نحو ما ذكره في: ذِبَانَةٌ وَصِنْبَانَةٌ^(٣٤).

وضعت شواهد الشعرية كذلك بيتين لعبارة بن عقيل^(٣٥)، وبينما لمحمد بن مبادر^(٣٦)
- وهما من شعراء الطبقة الرابعة، أي المحدثين - أما بيتا عبارة فأحدهما أورده على أن
قولهم: أَسْلَعَ الرجل بمعنى كثرت سلعته، والثاني أورده مَخْطُناً عبارة في استعمله رِيَانَةٌ -
دون رِيَاءٍ - في قوله:

ومن ليلةٍ قد بثها غيرَ أَمِيٍّ بِسَاجِنَةِ المِجْلَيْنِ رِيَاةَ القَلْبِ
وقد تبع أبا حاتم السجستاني في هذا الإنكار.

وأما بيت ابن منذر فقد جاء به لبيان أن الروافة تطلق على الجماعة من الناس
وغيرهم، ومن ذلك ينصح أنه إما يأخذ بكلامها في المعاني لا في الألفاظ.

ومن الشعراء المؤلدين الذين لحنهم: أبو تمام، في قوله:
أَقْرِ السَّلَامَ مُعْرِفًا وَمَحَبًّا من خالد المصروع والهجاء^(٣٧)
إذ الصواب أن يقال: اقْرَأ عليه السلام.

على أن لدينا نصاً صريحاً للزبيدي في عدم اعتداده بأشعار المحدثين. هو ما نقله في
مأخذه على صاحب المين أنه «استشهد بالمرذول من أشعار المحدثين»^(٣٨).
وإذا كان حكم الزبيدي باللحن على بعض الألفاظ قد ترتب عليه عدم الاستشهاد
بأشعار الإسلاميين والمحدثين، فقد رتب عليه كذلك عدم الاستشهاد بالمحدثين (شريف،

(٣٦) انظره في لحن العوام ١٦٠

(٣٧) لحن العوام ٢٥٨

(٣٨) الزهر ٨٢/١

(٣٣) لحن العوام ١٣

(٣٤) لحن العوام ٢٣

(٣٥) انظرها في لحن العوام ١٦٢، ٢٤٩

وبعض القراءات القرآنية غير المشهورة، وكأن ما جاء من ذلك في كتابه كان على سبيل لتسهيل لا الاحتجاج.

فهو قد حطأ موطنهم: آخرى فلاناً السلام مع أنه قد جاء في بعض الحديث^(٣٩) وقد حطأ قولهم في التعجب من الألوان - ما أبيض هذا التوب - مع أنه ورد في حديث العوض - وهو متواتر عند أهل الحديث - «ماؤه أبيض من الورق»^(٤٠) وحكم باللعن على تسهيل الهمز في: استبرأت، مع أنه وقع في كثير من الأحاديث، وقرئ به في بعض القراءات، كقوله تعالى: ﴿تَرْجِي مَنْ نَشَاءُ مِنْهُمْ﴾ وفي الحديث «كان صلى الله عليه وسلم إذا مشى تكفّى تكفياً» أي قائل إلى قدام، روى مهموراً وغير مهمور^(٤١).

(ب) اللغات:

وأتى أحده بالأصح إلى أن حكم باللعن على بعض اللهجات العربية القديمة، ومن ذلك لهجة أهل اليمن في كلوة لواحدة الكل^(٤٢)، ورد لهجة بني أسد التي اطردها فعلانة مؤثراً لفعلا، لأن ذلك عنده رديء صعب، ولبن أسد لغات يرغب عنها، ومناكير لا يؤخذ بها - على ما قال أبو حاتم^(٤٣) - وهو حين لحن تسهيل الهمزة في: استبرأت، كانه يلعن أهل الحجار وهذيل وأهل مكة والمدينة الذين لا يبرون إلا إذا اضطرؤا إلى النهر، وهو من لغة بني تميم^(٤٤).

(ج) السباع والقياس:

والسباع عند الربيدى هو كل شيء في اللغة، وما حاله لحن، حتى إن أمكن قياسه على ما سمع، فقد ورد عن العرب حذف الألف واللام من بعض الأعلام المصاحبة لها، كقولهم: هذا عبق طائفاً، أي العبق، وقولهم: هذا يوم اثنين مباركاً فيه، ومع ذلك لم يقس الربيدى عليه، فأمر على العامة حذف الألف واللام حين قالوا: نحو أخفش، وشعر أخطل^(٤٥) - في: الأخفش والأخطل.

وهو في المجموع يتوقف عندما ورد أنباء، حتى إن صح لما لم يرد وجه مقس، فالعرب

(٤٠) عنوان المصنف ١١٠.

(٣٩) لسان العرب (قرا).

(٤١) كشف الطرقة ١٧٤ وانظر في القراءات الفرطية الآية ٥١ من سورة الأعراف.

(٤٤) لسان العرب (المعجم).

(٤٢) لحن العوام ٦٧.

(٤٥) لحن العوام ٢٠٣.

(٤٣) لحن العوام ١٦٢.

قد استعيب بجمع الكثرة عن الفعلة في: كتاب ولجام، فعالت: كُتِبَ ولجِمَ مع أنها لو جاءت بالثله فعالب: أكتبة والجمد، لكان قياساً على نحو لسان وألسنه، ولزبيدي سوفيف عند المسموع هاتلاً: «وعد زوى بعضهم اللجفة»^(٤٦).

كذلك هو قد يرى لاستعمال العامة وحها يصح به قياساً مطرداً، ولكن السماع يعيب عليه فنكره، فالعامة حين استعمال: مَسْجِدُ اللجاجة بكسر اللام - النمس له الزبيدي وحها مقيماً فعال: «وعد يحصل أن يكون لجاجة من، لاججته لجاجة ولجاجة، مثل راميته رماء ورماء»، ويعقب بقوله: «ولم أسمعه، والأول أصبح»^(٤٧) والعامة حين قالت مبطول اليد - من أبطله الله فبطل - يخطئها الزبيدي، ثم يعقب بقوله: إلا أن يكون حرج محرج محنون ومزكوم» ثم تشده نزعاً الاعتداد بالسماع فيقول: «وهذا بما يحفظ ولا يقاس عليه»^(٤٨).

ومع أن العرب نصرفت في دلالة بعض الألفاظ بالتعميم أو بالنحصيل أو بالنقل إلى معنى جديد لم يعط الزبيدي إلمامة زمانه هذا الحق؛ محتفظاً للكليات بدلالاتها ائقديمة المأثورة؛ فدلالة الذباب على أنواع شتى ليس من حق العامة أن تخصصها بما يألّف البيوت، والعرب قصدت من الاستحمام أن يكون بالماء الحار خاصة، فالعامة مخطئة حين تفصده منه الماء المطلق، والمطر عند العرب معروف للماء النازل من السماء، وليس من حق العامة أن تطلق عليه لفظ (الشتاء) وإن كانت رابطة زمنية بين اللفظين.

وقد كان الزبيدي مدعواً بحماسة الدينية إلى أن يتوقف عند حدّ السماع في إطلاق الصفات على رب العزة - وإن استعم القياس اللغوي - فقد أنكر على أهل الكلام استعمال (الأزلي) صفة لله تعالى، لأنه لا يجوز لأحد أن يصف الله عز وجل بعير ما وصف به نفسه في محكم كتابه وحياً، أو ما ثبت به الخبر عن رسول الله ﷺ، ولو صححت الكليات في الاشتقاق وتمكنت في التصريف^(٤٩).

كذلك القياس لا يبع من إصافة (آل) إلى الضمير، لكنه لم يسمع ممن يوثق بعربيته في رأيه^(٥٠)؛ ولذا حكم عليه باللعس.

ولم نجد الزبيدي يعتدّ بالقياس إلا في بعض مسائل الإبدال اللغوي، كالإبدال بين الصاد والزاي، فعنده أن الزاي تخلف الصاد إذا كانت ساكنة وبعدها الدال، فيقال

(٥٠) لحن الغوام ١٤

(٤٨) لحن الغوام ١٦٩

(٤٩) لحن الغوام ١٤

(٤٦) لحن الغوام ٥٦

(٤٧) لحن الغوام ١٥٦

تصدقاء وأزديقاء، ومصدغة ومزدغة، قياساً على ما جاء عن العرب في أمثالها: «لم تُحَرِّم من قُصِدَ لَهُ، وَمَنْ قُزِدَ لَهُ»^(٥١)

وإذن لنا أن نعول على وجه الإجمال: إنه لا مجال للقياس في مقياس الريدي وإنما العبرة بالسماح، لا مطلق سماح، بل السماع القوي المشهور الوارد عن يوق به

(د) البصرة والكوفة:

من رأى الريدي أن جمع الكثرة عند تصغيره يُرَدُّ إلى أدنى العدد، فإن لم يكن له أدنى عدد صَغُرَ ثم جمع بالتاء، حتى لا يقع التصاد بين تعليقه وتكثيره، وهو بهذا لم يفرق بين ما له من جموع الكثرة نظير من أمثلة الآحاد وما ليس له، مخالفاً مذهب الكوفيين الذين أجاروا أن يصغر جمع الكثرة على حاله إذا ناظر الواحد في الرتبة^(٥٢)، فأجاروا رُغَيْفَان - في رُغَيْفَان - لأن له نظيراً هو عُثْمَان، وجعلوا من ذلك أُصَيْلَانًا، زعموا أنه تصغير أُصْلَان جمع أُصِيل. وعامة الأندلس إن أحطأت في تصغير جيتان على حَوَيْثَات، فانزبيدي يرشدنا إلى اتجاهه البصري بتصحیح الخطأ إلى أُحْيَات مصغر أُحْوَات^(٥٣)، ذاكرًا القاعدة البصرية في ذلك.

ومن رأيه كذلك أن تصغير ما تابه به، يكون ببقاء الياء مع ضم الأول أو كسره للمناسبة، فالعامة لأجبة في تصغير ضَبْعة على صُوبعة، وهو انجباء بصرى، إذ الكوفيون يميزون الإبدال وأوًا قياساً على ما سمع من بُوبصة - في بُوبصة^(٥٤)، ومن انجباهه لبصرى كذلك أن خطأ التعجب بما أفعله مما دلَّ على الألوان والعاهات في ما أبيض هذا الثوب، وما أغوز هذا الفرس، إذ يميز الكوفيون التعجب من السواد والياض، لأنها أصل لألوان^(٥٥)، ولم يجد الزيدي يأخذ برأى الكوفيين إلا في أمرين

١ - استعماله للمعوى، فيعد أن لحن سَوَدَانَات - لجمع السَّوداء - قال: «والصواب: سَوَدَاوَات وَسُودَة»، ومعرفة أن الوصف على (صَلَاء أَفْعَل) لا يجمع جمع سلامة للمؤنث: حملاً على مذكوره الذي لا يجمع بالواو والنون، وهذا عند البصريين، أما العراق فيحيره، وهو قياس قول الكوفيين^(٥٦)، على أنه من المحتمل أن يكون الريدي قد قصد بالسوداء

(٥٤) الصيل على الأشعري ١٦٥/٤

(٥٥) الإتصاف في مسائل الخلاف ٢٥/١

(٥٦) هم الهولع ٢٢/١.

(٥١) لحن العرب ١٩٤

(٥٢) الصيل على الأشعري ١٧٤/٤

(٥٣) لحن العرب ٢٦٩

لا تسم لا الصفة، وحيث نجمعها بالألف والتاء لا خلاف فيه^(٥٦)

٢ - بعض الاشتقاقات اللغوية التي لا يترتب عليها الحذف في استعمال العامة، نحو:
كُفِّعَ وصلِّفَ وخلِّفَ - مما بعده البصريون رباعياً مُضَعَّفاً - أما الكوفيون فيرجعونهم
إلى أصله الثلاثي، وينتهيون إلى أن صمصامة مأخوذ من صمم، ولكم كرهوا اختراع
الأمثال فعرهوا بيها بحرف مثل الأول، وقول الكوفيين عند الريدي أولى، لأن
الاشتقاق يحكم بصحته، والقياس يشهد له^(٥٧).

(٥٦) مع المراجع ٢٢/١

(٥٧) الحرف العوام ١٣٦

(٢)

عند ابن هشام اللخمي

في مكتبة (الإسكوريال) بأسبانيا مسخران ضمتا آراء ابن هشام اللخمي في مجال لتقية، إحداهما بعنوان (الرد على الزهيد في لحن العوام)، والأخرى بعنوان (المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان) وقد قام معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية بتصوير هاتين المخطوطتين في نسختين برقمي ٩٩ لفة، ١٣٢ لفة، وكنبت السجدة الثانية لعن بن محمد العافقي، المعروف بابن التشاري في سنة ٦٠٧ هـ أي بعد نحو ثلاثين سنة من وفاة ابن هشام، وهو زمن قريب جداً من زمن المؤلف، وقد قسم اللخمي كتابه إلى لأقسام الآتية:

- ١ - الرد على الزهيد في (لحن العوام) من ٤ : ظ - ١٤ : و^(*).
- ٢ - الرد على ابن مكي في (تنقيف اللسان) من ١٤ : و - ٣٤ : ظ.
- ٣ - ما تلحن فيه العامة مما لا يحتمل التأويل ولا عليه من لسان العرب دليل، من ٣٤ : ظ - ٥٠ : و.
- ٤ - باب ما جاء لشعنين أو لأشياء فقصوره على واحد، من ٥٠ : و - ٥٨ : و.
- ٥ - باب: وما وقع عند العرب على الخصوص، من: ٥٨ : و - ٨٤ : ظ.
- ٦ - وما ثملت به العامة مما وقع في أشعار المتقدمين والمحدثين تلقوها عن الفصحاء، وهم لا يعرفون الأشعار التي أحدثت فيها، وربما حرموا بعض ألقاظها، من ٨٤ : ظ إلى آخر الكتاب

والأبواب ٣، ٤، ٥ فيها اضطراب كثير، وأكثر ما فيها لا يخص لما جاء في عناوينها، وقد كان ابن هشام قد ذكر في مقدمته كتابه أنه أضاف إلى ما جاء به الزهيد وابن مكي

* ظ = ظهر الوجه، و = وجهها

كثيراً مما لم يذكره بما عُرِفَ في زمانه ولحنف فيه العوام، فإن الفارسي لكتابه بأحد لعجب حين يرى أبواباً كاملة من كتابي الزبيدي وابن مكى، بل هؤلاء كثيره عن الحريري في (درة القواص) والتعالي في (فقه اللغة) وابن قتيبة في (أدب الكاتب) وابن السكيت في (إصلاح المنطق) وابن سيده في (المحكم) وغيرهم، وليس به من أخطاء عصره إلا أخطاء عتيقة، أكثرها أساء استحدثت في الأندلس، وقد سبقتم أمثلة لذلك.

وهذا كان للتأخر الزمني أثر في مقياس الصواب والخطأ عند ابن هشام؛ إذ عاش في القرن السادس، بعد أن كانت معظم الأخطاء التي استدرکها الزبيدي في القرن الرابع قد عاشت بين العامة والخاصة وأصبحت مألوقة، إلى حد أن ضَعُفَ الإحساس بسببها إلى الخطأ، وهو أمر جعله يبنى مقياسه على أساس من التساهل تجاه ما عنده الزبيدي وابن مكى من اللحن، فهذا في رأيه متعسفان على العامة^(٥٨) في بعض الألفاظ، إذ خطأهم فيها استعمل فيه وجهان، وللعرب فيه لفتان، وذلك تَعَبُّتٌ وشَطَطٌ، وإما الذي ينبغي أن يكون مقياساً للخطأ هو (ألا يَحْتَمِلَ الكلام التأويل ولا يكون عليه من لسان العرب دليل) فمقياسه مبني على الاتساع، والأخذ بكل ما هو مسعوج، ولو كان قليلاً أو شاداً، ومن اتسع في كلام العرب ولغاتهم لم يكده يلحن أحداً، وقال الخليل - رحمه الله - لغة العرب أكثر من أن يُلْحَنَ متكلم، وروى الفراء أن الكسائي قال: على ما سمعت من كلام العرب ليس أحد يُلْحَنُ إلا الخليل^(٥٩) أما تفصيل هذا المقياس فيتصح فيها يأتي

(أ) الاستشهاد:

ذكر النحوي أن العمد في الاحتجاج إما هو على الشراء المتقدمين، أما المؤلِّدون فلا يحتاج بشعرهم، وإنما يذكره للتصريح^(٦٠) فقط، اللهم إلا أن يكون المؤلِّد من استعمر عدلاً نعوياً، أو بقره على استعماله عالم باللغة، مُنْصَدِّقٌ من مبادر، الذي قال وتري خلفه زرافات جيل - جاثلات تقزو بشل الأسود - بضم الراي من زرافات - ليس بحجة، لأن مؤلِّد^(٦١).

أما المنبئ وليس بحجة عنده^(٦٢) حين استعمل لفظة (بآيه) يعني المروي في موله

(٥٨) المدخل إلى غريب اللسان ٤ و

(٥٩) المدخل إلى غريب اللسان ١٠ و

(٦٠) السابق ٨ و

(٦١) السابق ١٣ و

(٦٢) السابق ٨ و

أَرَى مُرْهَفًا مُتَجَشِّئًا عَلَى الصَّغِيرِينَ وَيَأْبَى كُلَّ غُلَامٍ عَمَّا

لأن (باية) عند العرب تعني غاية، لكنه يكون حجة عندما لا تنكر لعوى عليه استعماله، كإضافته (آل) إلى الصغير في قوله:

وَاللَّهُ يُتَعَدُّ كُلَّ يَوْمٍ جَدُّهُ وَيَعْرِدُ مِنْ أَعْدَائِهِ فِي آلِهِ

«لأن الناس عموماً ينتقاد شعره، وكان في عصره جماعة من اللعويين، كإبن خاتويه وابن جني وغيرهما، وما رأيت أحداً منهم أنكر عليه إضافته (آل) إلى الصغير، وكذلك جميع من تكلم في شعره من الكتاب والشعراء، كإبن عباد والخطمي وابن دكيج، لا أعلم لأحد منهم اعتراضاً في هذا البيت^(٦٣)».

واستعمال أبي الملاء المعري (فَهَبْ أَنْ) في قوله:

فَهَبْ أَنِّي دَعَوْتُكَ لِلتَّصَاقِ عَلَى غَيْرِ الْمُعْتَقَةِ الشُّبُولِ

يرد إنكار الحريري: «لأنه - وإن كان لا يحتاج بشعره - يحتاج بعلمه، فقد كان إماماً في اللغة، وسأله في الثقة، وقل أن يخفى عليه هذا، وقد شرح شعره الأستاذ أبو محمد بن السهد، وكان مقدماً في الأعيان معدوداً في جملة أهل الشأن، ولم يقع له اعتراض على هذا البيت، بل جورّه، ولا ينبغي أن يحصل اليبس على الضرورة، إذ كان من الممكن أن يقول: فَهَبْنِي قَدْ دَعَوْتُكَ^(٦٤)».

غير أننا مع هذا لا نرى وجهاً لاستشهاده بشعر الكميث في إضافة (آل) إلى المضمر^(٦٥)؛ فلم يكن الكميث عالماً باللغة كالمعري، ولم يقره على استعماله علماء اللغة كالمختبئ، وإنما وجد من يتكرر عليه ذلك كأصمى

ولم يرد عنه شيء في شأن الاحتجاج بالحديث الشريف، أما القراءات القرآنية فقد ورد عنه الأحاديث، حين اعتد في رقه على ابن مكي: وَأَحَدُهُ - في أحده - يقرء: ورش، (لَا يُؤَاحِدُكُمْ اللَّهُ بِاللُّغِ)^(٦٦) واعتد في حذف التنوين من الموصوف في نحو: ربيع الأول بقراءة بعض القراء: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ يحذف التنوين من

(٦٣) السابق ٥ : و

(٦٤) الفصل ٦٤ : و

(٦٥) المدخل ٥ : و

(٦٦) السابق ١٨ : و

(أحد) لالتقاء الساكنين^(٦٧).

غير أنه ما دام قد تصدى للرد على الريدي وابن مكي في إنكارها أموراً لغوية جرت على خلاف المشهور فمن المتوقع أن يكون عبادته في التصويب على الحديث، الشريف وقرءات القرآن، شأن البطليوسى وابن مكي وغيرهما، إذ تساهلوا مع العامة، واحتجوا بما ورد من ذلك.

(ب) اللغات:

لا نحن عند ابن هشام إلا عند عدم الدليل من لغات العرب، أيًا كانت هذه اللغات، وأيًا كان طريقها في الرواية ثابتاً أم غير ثابت، مَعْرُوءَةً إلى أصحابها أم غير معرُوءة، ومن عباراته في الرد على الريدي وابن مكي - «كان ينبغي له ألا يذجل مثل هذا في لغة العامة، لأنه قد قال به كثير من اللعويين، وما حكاه بعض أهل اللغة لا تلحن بها العامة^(٦٨)» وقوله: «ليست بالفصيحة إلا أنها ليست بخطأ، ولا يجب أن تلحن بها العامة لكونها لغة مسموعة^(٦٩)» وقوله - «الكسر أصح، والفتح لغة، وإذا كانت لغة لم تلحن بها العامة^(٧٠)» وقوله: «وإذا كان في الكلمة لغتان، وكانت إحداها أصح من الأخرى فكيف تلحن بها العامة وقد سقطت بها العرب؟ وإنما تلحن العامة بما لم يتكلم به عرب^(٧١)».

من هذه العبارات تبين برعته في الاعتداد باللغات القليلة والنادرة والشاذة والمجهولة، بل غير العربية أحياناً؛ أجاز جمع صيغة على ضبع، لأن العرب تجمع فعلة في الكثير على فعال، ويجمعونها أيضاً على فَعَل، وإن كان جمعاً عزيزاً، نحو: بَثرة وبَثَر، فلا معنى لإنكاره مع نطق العرب به، وإن كانت لغة قليلة^(٧٢). وأجاز: خَلَقْتُ الباب - بلا همز - وهي لغة ضعيفة إلا أنها لا تلحن بها العامة، لأنها من كلام العرب وإن قلت وضعفت^(٧٣) وأجاز غَنَيْتُ بحاجتك - بالياء للفاعل - لما حكاه ابن الأعرابي في نواته^(٧٤). وكذلك قولهم خُرْزَةُ السراويل، بدل خُحْرَة، إذ حكاه ابن الأعرابي، وذكر أنها لغة^(٧٥) وآمين - بتشديد الميم^(٧٦) - لغة ساذجة، ولكن لا تلحن بها العامة. والمنديل - بفتح الميم - لغة حكاه

(٦٧) السابق ١٣ : ط وانظر القراءه و الفرطى الآية ١ (الإخلاص)

(٦٨) المدخل ٩ ط	(٧١) المدخل ٢٢ ط	(٧٤) المدخل ١٦ و
(٦٩) المدخل ١٠ و	(٧٢) المدخل ٦ ط	(٧٥) المدخل ١٨ ط
(٧٠) المدخل ٢٠ و	(٧٣) المدخل ١٢ و	(٧٦) المدخل ١٨ و

من حى^(٧٧) وينسوى - يفتح الواو بمعنى: يساوى لغة^(٧٨). وكذلك عجزوه
بالتاء - وفاطر في مَطر، كل منها لغة، وواضح أن هذه اللغات غير معروفة إلى أصحابها،
لكنه يأخذ بها

ومن اللغات المعزوة التي أخذ بها: لغة بني أسد في تأنيث سكرانة - بالتاء -^(٧٩) وفي
جمع ربح على أرياح^(٨٠)، ويرى أن العرب كثيراً ما تقلب الواو ياءً للحقة ولغة بني عميم
في كسر الهمزة من فعيل وإن لم يكن عينه حرف حلق، نحو: كثير وجليل وكبير، وكريم
ويسير، وما أشبه ذلك مما يطلق به العامة في زمانه.

والى جانب الأخذ باللغات أياً كانت، بدأ تساهله إزاء تصحيح أساليب العامة في
بواح آخر، هي:

١ - أحده بلغات غير عربية، كلمة أهل الشام مثلاً في قولهم إنجاص بدل
إنجاص - والمعروف أن هذه لغة لبعض أهل اليمن - يبدلون أول المشددين نوناً، ولكنه
إلى جانب ذكره هذا ذكر أنها لغة شامية، وأنها إذا كانت لغة شامية فكيف تلحن بها
العامة^(٨١).

٢ - واعتداده بما حكاه العلماء أو أحاروه - دون النص على أنه لغة - كجزة
صاحب - يفتح الصاد - جمع صاحب، بعكابة أهل اللغة^(٨٢). وإجارة حمادى الأول
والآخر - بتذكير الصفة - اعتماداً على إجازة قطرب^(٨٣).

٣ - واعتداده باستعمال العلماء، حيث جعله حجة في الإجازة، فالكُتبتان - آلة من
الحديد - ليست بلحن؛ إذ جاء عن الخليل في (العين) وهو المرجوع إليه والمعرول عليه أن
الكُلاب والكُتوب لغتان، ثم قال: «فأما الكتبتان الذي يكون مع الحداد ومعو ذلك»^(٨٤)
وكذلك ما سبق من استعمال المعري - وهو لقوى إلى كونه شاعراً - هَبْ أنه، في شعر
له دون ضرورة.

٤ - والتعاضل في تخريج الاستعمالات حتى تجوز على وجه ما: كإحارته أن يقال:
شُرذبات - في جمع سوداء، إذ قاله على: أدمانه وأدمانات، كأنهم صاعوا من الأدمه اسمًا

(٨٢) المدخل ١٦٤: و.

(٨٤) المدخل ٨: ط.

(٨٠) المدخل ٨: و.

(٨١) المدخل ٨: و.

(٨٢) المدخل ١٢: ط.

(٧٧) المدخل ٢٠: ط.

(٧٨) المدخل ٢٢: و.

(٧٩) المدخل ١٣: و.

مفرداً على فعلان مثل: حُصان - ثم المعوء تاء التأنيث، فلا يسمع على هذا أن يقال: سُوْدَانِه وسُوْدَانَات كما يقول العامة إلا أنهم يفتحون السين وحققها الصم، ثم قال: «ولا أعلم هذا مسجوعاً، وإنما نعلمه عن طريق التحور والإمكان، لأن له نظيراً من كلام العرب كما أُرِيْتُكَ»^(٨٥) وكإجازته هذا الجمع العريب لفظاً، وهو (قططيس) راعياً أنه جمع لِقَطُوس وهو من أسماء القط - وزن جنوس - إلا أنهم استعملوا من أحد الاسمين الواحد، فقالوا: قطّ، واستعملوا من الثاني الجمع فقالوا: قَطَاطيس^(٨٦) ولم أعبر على المرد (قطوس) فيما بين يدي من معاجم اللفظ.

(ج) السماع والقياس:

واضح بما سبق أن السماع عنده هو الأساس في التصويب أو التخطئة - ضعفت درجته أم قويت - وهو مقدم عنده - ولو كان ضعيفاً - على القياس - ولو كان قوياً - كما في إدخال الألف واللام على (دى) فالقياس يقتضى عدم التعريف، لأنها إنما تذكر ليُتَوَصَّلَ بها إلى الوصف بأسماء الأجناس، والمضمر ليس بجنس، فكان يجب ألا يضاف إليها ولا يدخلها أل، إلا أنه قد سُمِعَ ذلك، وما سُمِعَ لا تلحق به العامة، وإن قُتِلَت شواهد وضعف قياسه^(٨٧).

ومن تتبعنا لما أجاز ابن هشام وما خطأ، لاحظنا أنه يتوقف عند السماع في الأمور الآتية

١ - الإبدال اللفظي مطلقاً، وإن تعارضت المخارج: فإبدال السين صاداً في: حبر مُخَسَّس (٣٤: ظ) والقاف كافاً في: البرقاس (٣٥: و) والذال ضاداً في: مُقَرَّب (٣٨: و) كل ذلك لحن، لأنه لم يرد في هذه الألفاظ بخصوصها.

٢ - وتحريك الساكن من (فعل) الثلاثي، وإن كانت عينه حرف حلق: فهوهم: نَحْوِي - يفتح الحاء - (٣٦: ظ) ونَحْيِي - يفتح الحاء - (٨٤: و) في النسب إلى: نَحْو ونَحْم - لحن، مع أن تحريك العين في الملقى الثلاثي ولزده، وربما كانت العامة في رسمه تنطق بالتحريك قبل النسب.

٣ - وعي المصدر على (مفعول): فهوهم: مالى متفوع أى نعم أو منعمة (٧٣: ظ) لحن، لأنه لم يجر منه إلا كلمات معدودة لا يقاس عليها.

(٨٧) الدخول ١: ظ

(٨٦) المفضل ١١: و

(٨٥) الدخول ١٠: و

٤ - والتعريب. فقد كره أن يستعمل اللفظ المعرب مادام للشيء لفظ عربي، كالخبر يزعمى. البطح، وقد ذكر في المقدمة أن من أفتح القبيح أن تستعمل اللغة العربية مع انقصار في تصحيح المستعملة العربية^(٨٨). وأورد اللخمي من الألفاظ المعربة في رسمه ماله مقابل عربي، كأنه يريد أن يحل اللفظ العربي محل الأجنبي الدحيل، والدليل على ذلك أنه لم يذكر صواب اللفظ الإسباني والبربري، كما فعل مع الألفاظ الفارسية أو اليونانية التي عُرِّب في المشرق، ولم يخرج عن هذه القاعدة إلا في لفظ واحد هو (الدمتيلة) - وهو الطعام الذي يصنع عند بيات الأسنان للأطفال - إذ صححه إلى (الدمية) لأنه وجدته في كتاب (طبقات اللعوين والمناة) للزبيدي (٦٢ - و).

٥ - وفي دلالة الكلمات يتوقف عند ما ورد عن العرب، وقد عقد لذلك بابين (باب ما جاء لشينين أو لأشياء فقصره على واحد، وباب ما وقع عند العرب على الخصوص) ذكر فيها أمثلة كثيرة، بعضها من ملاحظاته وبعضها الآخر وافق فيه غيره، ولخص العامة في خروجها عن المعنى الوارد.

٦ - وكذلك يقف عند السماع في مجيء الوصف على (فَعِيل) نحو قولهم: رجل صغيم، ومراة ضخيمة (٧٣: ظ).

أما القياس: فقد أخذ به في الأمور الآتية:

١ - زيادة الهمزة على الفعل الثلاثي للدلالة على الصيرورة، وبه صحح أن يقال: مُرِد، ومُرَبِّع، ومُخْصِر - من. أَرَدَ، وأَرَبَحَ وأَحْصَرَ (١١ و) على تأويل أنه كان دائره ودِرْبَح، وذَا حَسَارَة، ومجىء (أفعل) بمعنى الصيرورة من حال إلى حال كثير في كلامهم، وهو باب مطرد لا يمتنع من القياس عليه (١١: و) والمعروف أن الزيادات ومعايها مما يسمع ولا يقاس، ففي شرح الشافية: «وليت هذه الزيادات قياساً مطرداً، فليس لك أن تقول مثلاً في ظرف أظرف، وفي نصر أنصر... وكذا لا تقول: نصر ولا دحل (بالتضعيف) بل يحتاج في كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين، وكذا استعماله في المعنى المعين»^(٨٩).

٢ - وحذف السوين من الموصوف في نحو: زبيح الأول - مع بقاء الوصفية - لأنه إما حذف لالتقاء الساكنين وكان الوجه أن يحرك بالكسر ولا يحذف، إلا أن حذفه ليس

(٨٨) المدخل ٤: و

(٨٩) شرح الشافية ٢٥

يحفظ؛ لكونه مسموعاً فاشبأ في كثير من الكلام والشعر، حتى إنه لكثرتة يكون أصلاً مطرداً يقاس عليه (١٣: ظ)

٣ - ومحمى (فعال) من الرباعى الموارن (أصل) فقد اختار أن يقال شَاءَ لصانع السمن - من أنشأ - مع أن المبالغة قياسيه في الثلاثى فقط، لكنه أحاره حملاً على أمثاله وإن قل، مثل: ذَرَاكَ وَجَبَّارٌ وَسَارٌ وَقَصَّارٌ وَرَشَادٌ وَلَايٌ (٨١: و).

٤ - وتخميف فعل معصوح الفاء مكسور العين بإسكانها، كالضمر يسكن دلء - في: الضمر - بكسرها (١٧: ظ) أحذاً بما حكاه ابن قتيبة في أبنية الأسماء من أن كل ما كان على (فعل) مكسور العين أو مضمومه فالحفيف فيه جائز، إما بإلواء حركته على ما قبله، وإما ببقاء حركة ما قبله على ما هو عليه (١٧: ظ).

٥ - وتخفيف الهمز مثل: قَرَّيْتُ - في - قرأت - استناداً إلى مادكره الأحفش أن من العرب من يترك الهمز في كل ما يجر، إلا أن تكون الهمزة مهدوءاً بها (١٧: و).

٦ - وإجراء الوصل مجرى الوقف وعكسه، فهو كثير في كلام العرب، وعليه فلا وجه لتخطئة أبي تمام في قوله:

إحدى بنى بكر بن عبد مناة بين الكتيب الفرد والأمواه
حيث استعمل (مناء) بالهاء (١٤: و).

(د) البصرة والكوفة:

اللخمى غير متقيد بذهب مقين، فمقياسه مبنى على الاختيار من المذهبين، فهو بصرى حين يخطئ الربيدى في جمعه سوداء على: سوداوات؛ إذ كل صفة على فعلاء مذكورها على أفعل سبيلها التكثير في الجمع - لا جمع السلامة - وهذا منصوح عليه لسببويه وغيره من النحويين (٩: ظ).

وهو بصرى كذلك حين يخطئ النسب إلى الجمع، في قولهم ضُحِيَ - نسبة إلى الضحى (٤٩: ظ) ونسائى - نسبة إلى النساء (٦٠: ظ) والمعروف أن البصريين يردون الجمع إلى المفرد عند النسب، ويخالفهم الكوفيون

وهو بصرى كذلك حين يخطئ ضم ما قبل واو الجماعة بعد حذف ألف المفعول في

فولهم - المُسْعُون بكذا (٣٨٠ و) والمعروف أن ذلك أحد مذهبي الكوفيين^(٩٠).

ثم هو كوفي حين يرد على الزبيدي في غخطته: شَوَيْح وَيُوتِي: إذ كل معتل العين بالياء مما ليس منقلباً عن حرف غيره، ولا معصوداً به إرادته فإنه يجوز فيه ثلاثة أوجه: صم أوله، وكسره، وإبدال الياء وأواً عند الكوفيين (٢٠٠ و).

ونقول على وجه الإجمال: إن تساهله بالاعتماد على آراء الكوفيين وذلك بإباحه لقياس - ولو على النادر أو الشاذ - كان بحيث تصدى للرد على الزبيدي وابن مكى، أما اعتياده على آراء البصريين وتوفقه عند السماع فكان في المآخذ التي أخذها هو على العامة (كما ظن) أنه لا يحتمل التأويل، وليس عليه من لسان العرب دليل.

نقول: (كما ظن) بعد أن وجدنا من مآخذه على العامة ما يخالف مقياسه، أو يحتمل لتأويل، أو جاء به من لسان العرب دليل.

أما ما خالف مقياسه فعنه

أنه منع أن يقال: كتاب مُخْطَى (٣٧٠ و) وصوبه إلى مُخْطَأ فيه، مع أن من الممكن حمده على ما قاس هو عليه، من جعل الهمزة للصيرورة، فيصير المعنى: كتاب ذو خطأ، وقد سبق أن أجاز: مُرَّةً ومُرَّيحاً ومُخْبِر، على معنى الصيرورة هذه.

ومنه أنه جعل تخفيف الهمزة مقيساً، وصُوبَ قُرَيْت - في قرأت - ولكنه خالف ذلك في منعه، المِهْرَر - في المِهْزَر، و: أَلْبَرَار - في الإلَار (٧٠٠ ط) وهما من قبيل طرح الهمزة.

ومنه أنه وافق الحريري وغيره في منع إدخال (أل) على غير وعلى كافة (٧١٠ ط) مع أنه ورد في استعمال علماء اللغة - ومنهم الحريري نفسه - وقد قال: إن استعمال العلماء من مجوزات الاستعمال.

وأما ما لحنه مما يحتمل التأويل فعنه:

أَقْلَعْتُ السفينة - بالبناء للفاعل - (٣٥٠ و) وشتاء كثير (٧٥٠ و) واشتكت عنه، وكتاب مُخْطَى - أيضاً - وكل ذلك وافق فيه غيره، ولكن تخريجهم على جهة المجاز يجوز، وإد كان لدخمي قد نحيل فتعسف لتجويز. سودانات وغطاطيس فأولني به أن يجوز ذلك، على ما هو كثير مشهور لا نحيل فيه ولا تصف

(٩٠) انظر: همع الهوامع ٤٦/٨

وأما ما أنكره مما زعم أنه ليس عليه دليل، فمته.

بَنَى بِأَهْلِهِ (٤٣: و) وقد حكاه ابن جنى، وجمعت في شعر الجِرَانِ النُّود، وفي غير
موضع من الحديث (اللسان: بنى) كما جمعت عن ابن عسيرة وابن دريد، وأجيزت في
الأساس والقاموس (بنى).

ومنه: منعه أن يقال - بَعْلَاء - في مَقْلَى (٣٦: ظ) وقد جمعت في اللسان، وكذلك.
صُدِيعَةٌ - بالياء - (٦٤: ظ) وإيثاره فتح القاء من بِلَسْطِينَ (٧٧: و) مع حكاية ذلك في
القاموس (فلسط).

عند ابن السيد البطليوسي

تعقب ابن السيد البطليوسي في كتابه (الاقتضاب في شرح أدب الكتاب) العالم البغدادي ابن قتيبة فيما زعم أن العامة وقعت فيه من أخطاء، فالتمس لها البطليوسي وجهًا يخرجها عن اللحن، ويدخلها في مجال الاستعمال اللغوي السليم.

ومع أن البطليوسي ولد وعاش ثم مات ببلاد الأندلس لم يهتم بأخطاء عامة وطنه وزمه لحنًا أو تصحيفًا، بل ولَّى وجهه شطر بلاد العراق فتلقف من كتب النقية كتب (أدب الكاتب) لابن قتيبة، الذي حمّله أبو علي الفاي في رحيله إلى بلاد الأندلس.

وأغلب الظن عندنا أن البطليوسي لم يكن يفرّق مقياسه لو تناول لغة العامة في الأندلس، أو عرض لتلك الأخطاء التي جمعتها الريدي ومن بعده ابن هشام اللخمي، وهو مقياس اتّسم بالاعتدال أحيانًا، وبالساهل أحيانًا أخرى، ويبدو أنه كان مدفوعًا إلى ذلك بدافع التأخر الزمني، إذ عاش في القرن السادس أيام سيطرة المرابطين الذين كانوا لا يتقنون العربية، ولا يشجعون من يتقنها، حتى غلبت العامية الملحونة، ونشط من الفنون (فن الرجل) وهو شعر العامة الملحون - على ما سيأتي بيانه - وقد انتشرت هذه الأخطاء إذن بين العامة والحاصّة، وكان من الصعب مقاومتها، فأتجه العلماء - ومنهم البطليوسي - إلى التماس وجه من الصحة لها.

نظر البطليوسي في (أدب الكاتب) فوجد ابن قتيبة يتصف مع العامة، فيلصقهم في أمور عوّل فيها على ما رواه أبو حاتم عن الأصمعي، مع أن غير الأصمعي من اللغويين - كإبن الأعرابي وأبي عمرو الشيباني ويونس وأبي زيد وغيرهم - قد أحارها، فكان ينبغي لابن قتيبة أن يقول: إن مادكره هو المختار أو الأصح، أو يقول: هذا قول فلان، وألا يعهد شيئًا - وهو جائز - من أجل إنكار بعض اللغويين له. فيقول: ذلك رأي غير صحيح، ومنه ليس بسديد^(٩١).

(٩١) الاقتضاب ١٠٦

وبوضع مقياس البطليوسي في الأمور الآتية:

(أ) الاستشهاد:

لم يبايع البطليوسي معظم علماء التنعية في قصر الاستشهاد على الطبقات الثلاث: العاهليين، والمختصرين، والمتقدمين من الإسلاميين، وإنما توسع في ذلك بإدخال شعراء الطبقة الرابعة - وهم المحدثون - فقد صوّب أن تستعمل الجُثمة بمصي الاسحياء - على خلاف ما يرى الأصمعي من قصرها على معنى العصب - وستدل على ذلك بما قاله الطرماح:

ورأيت الشريف في أعين النسا من وضعا وقلّ منه احتشام^{٩٢}

وبما قاله المتنبّي:

ضيف ألم برأسي غير محتشم السيف أحسن بطلا منه باللم^{٩٣}

وصوّب أن تبدل العامة الراي سها في الكلام المقرّب، فنقول: الرُستاق - في الرّزّاق؛ لأن ذا الرمة قال:

فهذا الحديث بامرئ القيس فاتركي بلاد نعيم والحقى بالرسائق

وكذلك كان أمره مع القراءات القرآنية، فهو لا يمتدّ بتمزقة ابن قتيبة بين الولاية بالفتح - بمعنى العداوة - والولاية بالكسر - من وليت الشيء - استناداً إلى قراءة القراء بالفتح والكسر في: ﴿مَالَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾^{٩٤} ولا يمتدّ بإسكان ابن قتيبة أن تكون (جند) بفتح الدالّ جمعاً لجند، وإعاً هي الطرائق؛ استناداً إلى قراءة بعض القراء: ﴿عَلَى سُرَرٍ مَوْضُوعَةٍ﴾ بفتح الراء - جمع سرير (٢١٠).

ومثل ذلك يقال في تصويبه كلام العامة اعتماداً على ما ورد في الحديث الشريف، إذ ردّ ما هو مشهور من التفرقة بين الخطبة - بالكسر - (للمرأة) وبالضم لما يخطب به في كل شيء، لأنه قد ورد في الحديث: «كان رسول الله ﷺ يعلمنا خطبة النكاح» بضم الحاء (١٧٩) ورد بخطبة: أنبجاني - نسبة إلى منبج - لأنه قد ورد في بعض الحديث (٢٢٢)

(٩٢) الانصاب ٨-١

(٩٣) الانصاب ١٩

(٩٤) القراءة في القرطبي ي ٧٢ (الأعمال) واطر الانصاب ١٧١ .

وهو هذا رأى في كلام الصحابة حجةٌ تُثبت اللغة، فالجشمة يستعمل في معنى الاستحياء^(٩٥) لأن ابن عباس قصد ذلك حين قال: لكل طاعم حشمة فابدءوه باليمين، ولأن المعبره بن سبعة قال: العيش في إبقاء الحشمة (١٠٨).

(ب) اللغات.

نُصِبَ اعتراضُ البطليوسي على ابن قتيبة في أكثر مواضعه على أنه تسرع فحكم باللحن على غير الأصح، دون أن يذكر أن ما تركه من غير الأنصح قد يكون له قوم بأعيانهم، أو رأياً لبعض علماء اللغة، ومثل هذا لا يُحكم عليه باللحن، ولا ينتظر هل يجوز استعماله لعامة زمانه أو لا؟ لرداءة هذه اللغة أو ندرتها، وهذا وما حدده البطليوسي في (الاقتصاب) إذ عَمَدَ إلى ما ذكر ابن قتيبة، حين أن أكثره لغات، ثم بين أحياناً وجهته في جوار استعمال هذه اللغات لأهل زمانه، وأحياناً أخرى انتهى بمرص اللغات دون ترجيح، فمن اللغات التي رفض الأخذ بها لغة أهل اليمن في إبدال أول المشددين نوناً، فيقولون: حَظَّ - في: حَطَّ، وإجاص وإجانة - في: إجاص وإجانة، وعقب بقوله: «وهذه لغة لا يسمى أن يلتصق إليها، فإن اللغة الهلالية فيها أشياء منكورة خارجة عن المقاييس، وإنما ذكرنا هذا؛ لنعلم أن لقول العامة مخرجاً على هذه اللغة»^(٩٦) ومنها اللغة التي تبدل الهمزة في (فَاعَلْ) من المهور واولاً، فيقول: وَاخْدَتْه - في آخْدَتْه - وهي لغة حكاهما الأحفش، ونسبها غيره إلى بعض أهل اليمن، ومع تسليم البطليوسي بكثرة أمثلة هذه اللغة، وأطراد هذه الظاهرة في سائر أسلة الورد من المهموزة بقوله: «وهي لغة غير مختارة ولا فصيحة»^(٩٧).

ولم نجد في الكتاب يصرح برّد لغةٍ غير هاتين، بل اكتفى بالقل عن العلماء بأن ما لحّن لغة جائرة في رأى من نقل عنهم، كما في: سحرت القوم شراً، وأسعرتهم، ورفدته وأرفدته، فهما لغتان ذكرهما ابن القوطية وقال: رفدت أعم من أرفدت^(٩٨)، وكما رد على إمكارة أن تكون كلمة دِرّة - في: إوَرّة - من لغة العوام، إذ حكى يونس في موارده أن الإوَرّ لغة أهل الحجاز، وأن الوَرّ لغة بني تميم^(٩٩).

بل قد يبلغ اللغة التي رُجِمَتْ ملحوتها من الشهرة مبلغ لغة ابن قتيبة المختارة، كما في

(٩٧) الاقتصاب ١١٧.

(٩٨) الاقتصاب ١١٣.

(٩٥) الاقتصاب ١١٥.

(٩٦) الاقتصاب ١١٠.

سَخَاهِ الْقِرطَاسُ، الَّتِي لَحْنُهَا ابْنُ فَصِيهِ وَصَوَّبَهَا ب: (سَخَاهَهُ) الْقِرطَاسُ. مَعَ أَنَّهَا لَعَنَ
مَشْهُورَتَانِ، حَكَاهُمَا الْخَلِيلُ وَغَرَهُ^(٩٩)

(ج) السماع والقياس:

أَهَمُّ الْبَطْلْيُوسِيِّ بِتَصْحِيحِ كَلَامِ الْعَامَّةِ، إِذَا جَاءَ عَلَى طَرِيقٍ مِنْ طَرِيقِ الْقِيَاسِ،
أَوْ الْاِسْتِثْنَاءِ الْفَرَوِيِّ، أَوْ صَحَّ لَهُ وَحْدَهُ مِنَ الْمَجَازِ: فَفِي عَمَالِ الدَّلَالَةِ صَوَّبُ أَنْ تَأْتِيَ
(تَصَلِّقُ) بِمَعْنَى سَأَلَهُ لِأَنَّ الْاِسْتِثْنَاءَ يُوْجِبُهُ: إِذْ إِنْ الْعَرَبُ سَتَعْمَلُ (تَفْعَلُ) فِي الشَّيْءِ
الَّذِي يُؤْخِذُ جُزْئًا بَعْدَ جُزْءٍ، يَقُولُونَ: تَحْمِيْتُ الْمَرْقِ، وَتَجَرُّمَتِ الْمَاءُ، هَيْكُورٌ مَعِي
تَصَدَّقْتُ: التَّمَسُّتِ الصَّدَقَةُ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ^(١٠٠). وَأَجَارُ أَنْ تَأْتِيَ الْمَلَّةُ بِمَعْنَى الْخَبِيرِ، وَهُوَ مَا لَمْ
يَرُدْ أَصْلًا عَنِ الْعَرَبِ، وَقَدْ انْتَقَتِ آرَاءُ الْعُلَمَاءِ - كَمَا حَكَى الْبَطْلْيُوسِيُّ - عَلَى عَدَمِ
جَوَازِهِ، إِلَّا أَنَّهُ صَوَّبَهُ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ مِنْ بَابِ تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ بِاسْمِ الشَّيْءِ إِذَا كَانَ مِنْهُ
بَسْبَبٌ، وَهُوَ هُنَا أَنَّهَا تَطْبِيعُ فِي الْمَلَّةِ، أَوْ مِنْ بَابِ حَذْفِ الْمُضَافِ وَإِقَامَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مُقَامَهُ،
وَإِذَا كَانَ هَذَا مُمْكِنًا، وَوُجِدَتْ لَهُ نَظَائِرُ لَمْ يَجِبْ أَنْ يَجْعَلَ غَلَطًا^(١٠١).

وَلَا يَقِفُ عَدَمُ السَّمَاعِ عِنْدَهُ حَبْرٌ عَثْرَةٌ فِي إِجَازَةِ الْكَلَامِ - مَا صَحَّ لَهُ الْاِسْتِثْنَاءُ وَسَلِمَ
الْمَعْنَى - فَأَجَازَ لِلْعَامَّةِ أَنْ يَقُولَ: دَفُوْهُ - بِالْمَدِّ - وَدَفَى - بِالتَّشْدِيدِ، مَعَ أَنَّ الْمُسْمُوعَ
دَفِئٌ - مَهْمُوزٌ مَقْصُورٌ - عَلَى أَنْ يَكُونَ الْمَدُّ مِنْ دَفُوْهُ بِالضَّمِّ - كَوَضُوْهُ فَهُوَ رَضِيٌّ -
وَالْتَّشْدِيدُ مِنْ بَابِ تَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ وَقَلْبِهَا يَاءً، وَلَوْ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ الْعَرَبِ دَفُوْهُ بِالضَّمِّ،
وَلَا أَدْفَاتُهُ لَمَا امْتَنَعَ أَنْ يَقَالَ: دَفِئٌ - بِالْمَدِّ وَالْهَمْزَةِ - وَإِنْ كَانَ مِنْ دَفِئٍ الْمَكْسُورِ لَعَيْنَ، كَمَا
قَالُوا: عَلِيمٌ وَهُوَ مِنْ: عَلِمَ^(١٠٢).

وَأَجَازَ مَا أَنْكَرَهُ الْأَصْمَعِيُّ عَلَى رِبِيعَةِ الرَّثْمِيِّ مِنْ زِيَادَةِ (يِي) بَعْدَ (شَتَانٍ) وَإِنْ لَمْ
يَسْمَعْ، لَمَا كَانَ لَهُ وَجْهٌ مِنَ الْمَعْنَى يَصْحَبُ بِهِ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ (مَا) مُعَاوِلَةً بِشَتَانٍ، كَأَنَّهُ قَالَ: يَهْدُ
الَّذِي بَيْنَهَا^(١٠٣)

وَأَجَارَ كَذَلِكَ مَا حَطَّاهُ ابْنُ السَّكَيْتِ وَغَيْرُهُ مِنَ الْإِتْيَانِ بِصِيغَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ فِي قَوْلِهِمْ:
مُقَدِّمَةُ الْمَسْكِرِ وَمَتَاعُ مُفَارَبٍ: إِذَا الْقِيَاسُ يَصَحُّهُ: مُقَدِّمَةُ الْجَيْشِ - بِالْكَسْرِ - اسْمُ
فَاعِلٍ مِنْ قَدَّمَ بِمَعْنَى تَعَدَّمَ، لِأَنَّهَا تَعَدَّمَتْ، وَبِالْفَتْحِ اسْمُ مَفْعُولٍ، لِأَنَّ غَيْرَهَا يَقْدِمُهَا فَتَعَدَّمَتْ.

(١٠٣) الاقتصاب ٢١٦

(١٠١) الاقتصاب ١١٦

(٩٩) الاقتصاب ١٩١

(١٠٢) الاقتصاب ١١٨

(١٠٠) الاقتصاب ١١٠

فتكون مفعوله على هذا المعنى، ومقارب بالكسر اسم قاعل من قارب، وبالعنع اسم مفعول من قارب^(١٠٤).

ولاشتقاق هو الذي حمله على موافقة الأصمعي في تخطيطه إطلاق المشيش على لربط من الباب، إذ يقال في اللغة: حش الشيء يحش - إذا يسس، ويعال للحش إذا يسس في بطن أمه: حشيش، ويقال: حشيت يده إذا يسست، فالاشتقاق يوجب أن يكون الياسي دون الربط^(١٠٥).

وقد لاحظنا أن البطليوسي يأخذ بالقياس في الأمور الآتية:

١ - تشديد الأفعال التي لم يسمع فيها ذلك، ففي رده على ابن قتيبة في تخطيطه تشديد: لَطَخِي، وكُنَانِي، وقَشَرَتِ العود، قال: «هذه الألفاظ كلها ممتعة من التشديد إذا قصد به غير المباشرة، فادخلها في لحن العامة لا وجه له»^(١٠٦).

٢ - تسكين المنحرك من فُعل - بكسر الميم وضمها - كالصَّير بإسكان الياء في قولهم: لُئِرٌ ولُصِيرٌ - بكسرها - وكفُصْدٌ - بالإسكان - في: عُضْدٌ - بضمها - لأن كل ما كان على فُعل مكسور الميم أو مصمومها فالتخفيف فيه جائز^(١٠٧).

٣ - تخفيف الهمزة: قال: «لا أعلم خلافاً بين النحويين أن من العرب من يخفف الكثرة، وكذلك كل همزة سكن ما قبلها، حرفاً صحيحاً، أو مفعلاً أصلياً، وإلقاء حركتها على ما قبلها جائز، إذا لم يعرض عارض يمنع من ذلك»^(١٠٨).

٤ - بعض مسائل الجمع: فقد أجاز أن يجمع وَفَرٌ على وَفَارٍ - بكسر الواو - وهو يوافق ثعلب في ذلك، إذ حكى أوفاراً ووفاراً^(١٠٩)، وعلى أنه لم يرد، فواحد ومرف - كجمل - فكما يقال: أجمال وجمال، يقال: أوفاز ووفار^(١١٠).

٥ - بعض أرواح الإبدال اللغوي، وهو ما يقع بين السين والصاد بشروط ذكرها السيوطي في (المزهر)^(١١١) وقد أجاز النحويون ذلك ووافقهم هو، وهي: أن تكون السين هي الأصل - فلا يحور قلب الصاد سيناً - وأن يقع بعدها عين أو غين أو خاء أو قاف

(١٠٤) الانتصاب ١٩٦

(١٠٧) الانتصاب ٢٠٦

(١٠٤) الانتصاب ٢٠٨

(١٠٥) المزهر ٤٦٩/٦

(١٠٨) الانتصاب ١٩٢

(١٠٥) الانتصاب ١٩٨

(١٠٩) التصحيح ٨٢

(١٠٦) الانتصاب ١٩٨

أو طاء، وأن تكون هذه الحروف معاربه لما لا متباعده عنها، فهذا هو الذي يدس عنه، وقد أحاز في كل سين هذا شأنها أن تبدل صادًا^(١١٢)

ولاحظنا أنه يتوقف عند حدّ السماع في الأمور الآتية - وهي من آراء البصريين

١ - بحريك الساكن، فما كان على فقل بالإسكان، وعينه حرف حلق = كالهمز والبحر - يحيز فيه الكوفيون الفتح، والبصريون يقصرونه على السماع، ولبطليوس^(١١٣) يعقب على الرأي البصري بأنه هو الصحيح^(١١٣).

٢ - التعجب من الألوان بـ (ما أقطعه)، أو التفضيل بـ (أفضل منه) بعد غلط ما وقع في كتاب أبي علي البغدادي من قوله: أسود من خلك الغراب، لأن هذا يجري مجرى التعجب، فكما لا يقال: ما أسوّه، فكذلك لا يقال: هو أسود من كذا، وقد أبر القياس ثعلب: هو أشد سوادًا من خلك الغراب، وهذا صحيح على ما يوجهه القياس^(١١٤).

٣ - إدخال بعض حروف الجر على بعضها الآخر، فبعد أن بين رأي المجيزين له مطلقًا، ثم رأى الماتمين له مطلقًا قال: «إبه موقوف على السماع، غير جائز القياس عليه، ووجب أن يُطلب له وجه من التأويل، يُربل الشاعرة عنه، ويُعرف كيف المأخذ به يرد منه، ولم أر فيه للبصريين تأويلًا أحسن من قول ذكره ابن جني في كتاب الخصائص»^(١١٥).

٤ - التعدية واللزوم، وهو ما ذكره ابن فتيبة تحت عنوان (باب إدخال الصفات وإخراجها)، فقد ورد عن العرب حذف حروف الجر من أشياء هي محتاجة إليها، وريادتها في أشياء هي غنية عنها.

ومن دواعي الحذف عندهم كثرة استعمال الشيء مع مهم الغرض منه والمراد، كقولهم ويئنه - في: قيل لأمه - أو حمل الشيء على شيء آخر هو في معناه؛ لينداحل اللعنان كما قد اخل المعيان، كقولهم: أستعمر اقه ذنبي، حين كان يعني أستوهمه إياه، أو اضطرار الشمره إلى ذلك الحذف.

أما زيادة الحرف هيما هو غير محتاج إليه فمن دواعيه:

(١١٤) الاقصاب ١٢٠.

(١١٥) الاقصاب ٧٤٠.

(١١٢) الاقصاب ٢٠٣.

(١١٣) الاقصاب ٢٢٤.

تأكيد لمعنى، وتعوية عمل العامل، أو الحمل على المعاني ليتداخل اللفظان تداخل
 لمعنى، كما في (نصرب بالسيف ومرجو بالفرج) عنى الرجاء بالباء حين كان يعنى
 الطمع، أو أن يُضطرَّ شاعر، أو أن يحدث بالزيادة معنى لم يكن دونها.
 ومع كثرة ما ورد عن العرب من الحذف أو الزيادة - أى من تعديه اللارم وإلزام
 المتعدى - أنكره قوم، وجعلوا لكل لفظ معنى غير معنى الآخر، فأقصى بهم الأمر - كما
 يرى البطلوسى - إلى نصف شديد، وأجاز قوم القياس عليه لكثرة ما ورد منه، وربما
 أدى ذلك إلى الشطط والتعسف في النخريج، ولذا كان من رأى البطلوسى اتخاذ موقف
 وسط، بقبول ما ورد، مع التوقف عند حده دون القياس عليه.^(١١٦)

ومن عرصنا لمهج البطلوسى يتضح أنه كان أكثر اعتدالاً من غيره في الأحكام
 باللغات، وفي أمور السماع والقياس، وأن اعتراجه على ابن فنيبة في جملة ليس لأنه
 أنكر عن ابعامة غير مكرر، وإنما لأنه حين اختار لم ينص على أن ما تركه أو رفض
 لأخذ به لغة عربية.

(١١٦) الاتصال ٢٦٤ وما بعدها

رابعاً جهود الأندلسيين في الميزان

(١) صحة الحكم أو خطؤه :

إن إتجاه الرييضي واللخمي إلى جمع بعض الأخطاء عن الذمها وأسقاط الناس في الأندلس مما تقع فيه الخاصة أو يَحْتَمَلُ أن تقع فيه، قد طبع جهودهما بطابع الصحة غالب، فكثير جداً مما جاء به من مواد لحنية لا خلاف بين العلماء في عدّه من قبيل الخطأ، ولا سبيل إلى الحكم بصوابه من الاشتقاق أو المجاز أو الفوائد السعوية أو السماع أو غير ذلك، ومن هذه المواد التي لا خلاف عليها صبح الجمع الغريبة التي ظهرت بينهم مثل : أَصْلَة - يفتح العين - كقولهم - أَجْنَة - جمع جنان - وأَقْفَرَة - جمع قفبز - وإفعال - بكسر الهمزة - كقولهم إبراح - جمع ذَرَج، وفاعول كقولهم : نَأْلُول، جمع نَالُولَة، وفي النسب قولهم : جُنَى - في جناء - ومَقَاص - لبائع المَقْصَص - وسَكَاك - لبائع السكّين - وفي اسمي الفاعل والمفعول قولهم : يَبْنَع ومَحْتَال - بكسر الميم - ومَقْعَد - بفتحها - في اسم المفعول. وكذلك وضع الضائر موضع أسماء الإشارة في : أَتَيْتُ هُنَّ الأيَّام، وقَعَدْتُ في هُوَ المكان، إلى غير ذلك مما ذكرناه، ولنا بحاجة إلى عرض آراء بلعلماء فيه، لأننا لم نجد أحداً أقرّ العامة عليه، ولو على وجه ضئيف.

غير أن هاك من المواد ما كان له وجه من الصحة، أو رواية من السماع، ولكنها جرياً على الأصح المختار، ومذكر هنا بعضاً من ذلك، مع عرض ما قاله علماء اللغة فيه :

● سبياً أخوك، بإسقاط لا (لحن العوام للرييضي ٢٧٧).

والصواب عند الرييضي أن يقال : لاسبياً، ومن اللحن ما أشده إسماعيل بن العاسم لأبيه عن ابن الأعرابي عن صاحب له :

طُرُقُ بغداد أصبَحُ الأرض طُرُقاً سبياً بين قصرها والسرُصامة

ويبدو أن اللحنى يوافق الرييضي في إنكاره، إذ لم يرد في مدخله ردّ لهذه المسألة

وقد جاء في الجمع^(١١٧): «ولا يحذف لا من لاسيما، إلا في كلام المولدين، كقوله: (سيما من حالت الأحراس من دون مناه)».

وفي المعنى ومثله الأشموني^(١١٨): «وشديد بانه - عى لاسيما - ودخول (لا) عليه ودخول الواو على (لا) واجبه، قال ثعلب من استعماله على خلاف ما جاء في قوله (ولا سيما يوم يداره جلعل) فهو محطى، وذكر غيره أنه قد يحذف، وقد يحذف الواو، كقوله:

بِهْ بِالْعُقُودِ وَبِالْإِيْمَانِ لَا يَيْمًا عَقْدُ وَفَاءُ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ الْقُرْبِ

وعلق الصبان على ذلك بقوله: أما حذف (لا) فقال الدمامي: حكى الرضى أنه يقال: سيما - بالتشديد والتخفيف مع حذف لا - ولم أقف عليه من غير جهته، بل في كلام الشارح - يعنى المرادى - أن سيما يحذف (لا) لم يوجد إلا في كلام من لا يحتاج بكلامه. وفي الجمع في مبحث لا العاملة عمل إن. «ورما حذف الاسم - اسم لا - وبقي الخبر، قالوا: لا عليك، أى لا بأس عليك، وجوز مبرمان حذف لا^(١١٩)».

وفي (الكتاب)، «وسألت الخليل - رحمه الله - عن قول العرب: ولا سيما زيد، فزعم أنه مثل قولك: ولا بثل زيد، وما لغو، وقال: ولا سيما زيد، كقولهم: دُخ ما زيد، وكقوله ﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ﴾ ف (يسى) عملت فيه (لا) كما تعمل رُبُّ في مثل^(١٢٠)».

ومن عرض هذه الآراء نتبين أن حذف (لا) غير وارد، ولم يقل به أحد، إلا في رواية عن الرضى لم ينف عليها الصبان إلا من كلام الدمامي دون غيره، وإلا فيما جوزه مبرمان في ردية (الجمع) وإن كان في لا النافية للجنس عامة، لا خصوص (سيما)، ومنه يبين أن الاستعمال دون (لا) خطأ، وأن الزيدى مصيب في إنكاره.

● نبذة واحدة النبل (لمن العوام للريدى ١٢٠).

(١١٧) مع المراجع ٢٣٥/١

(١١٨) معنى اللبيب ١٢٣/١، والأشعري ١٦٨/٢

و نظر لتعيين الصبان: شرح الكافية ٢٤٩/١، وعبارة الرضى ليس فيها الحكم بالصواب أو الخطأ، وإنما هي تقرير لحدث لفظة قال «ونصرت في هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثر استعمالها، فعيل سيما يحذف لا، ولا سيما ينحذف الياء مع وجود لا وحدها.

(١١٩) مع المراجع ١٤٧/١

(١٢٠) كتاب سيبويه ٢٨٦/٢

في اللسان (نيل): «النيل: السهام وقيل: السهام العربية، وهي مؤنثة، لا واحد به من لفظه، فلا يقال: نيلة، وإنا يقال: سهم ونشابة، قال أبو حنيفة. وقال بعضهم: واحدة نيلة، والصحيح: أنه لا واحد له إلا السهم. وفي التهذيب: إذا رجعوا إلى واحد فقل سهم. وعن القراء: النيل بمنزلة النود يقال: هذه النيل، وتصغر بطرح الهاء»

وفي القاموس (نيل): والنيل: السهام، بلا واحد، أو نيلة.

وفي المدخل لابن هشام^(١٢١). «قد حكى ابن جني أن واحد النيل نيلة، وفي جمهرة ابن دريد: قال قوم: نيلة واحدة النيل، وليس بالمعروف».

• ذو، ودات (لحن العلوم للزبيدي ١٢ - ١٤).

يرى الزبيدي أن (ذو) وما تفرع عنها من التأنيث والتنسبة والجمع تلزم صورة واحدة - هي الإضافة إلى الظاهر - وأن من الخطأ أن تدخل عليها الألف واللام، أو تضاف إلى الضمير، كما أن من الخطأ إطلاق (ذات) على الله عز وجل، فذلك الاستعانة كنه تحدث على ألسنة أهل الكلام والشعراء والكتّاب والفقهاء.

ولم يسلم للزبيدي كل ما لحن، فقد جاء في اللسان (ذو) عن الليث: «ذو اسم ناقص، وتفسيره: صاحب ذلك... والتنسبة: دوان، والجمع: ذوون، وأنشد للكميت: (وقد عرفت مواليتها الذوينا) أي الأحصين، ابن سيده: الذوون الأملاك المنقبون بذو كذا... وأنشد سيويه قول الكميت:

فلا أعني بذلك أسفليكم ولكي أريد به الذوون

وذكر السيوطي في اللمع^(١٢٢) أن ذو بما يلزم الإضافة إلى اسم جنس بائفاق، ولعل علم سماعاً، وجعله القراء مقيماً، ثم قال «والمعتار جواز إضافتها إلى صير، كما يفهم من كلام أبي حيان أن الجمهور عليه، خلافاً للكسائي والحماس والزبيدي والمتأخرين في منعهم ذلك إلا في الشعر، ويجزم به الجوهري في الصحاح، وفي رموس المسائل بعد منه المنع عن الثلاثة المذكورين: وأجازه غير هؤلاء، وقد استعمل جمع (ذو) معطوفاً عن الإضافة في قوله: (الذوينا).

وفي المدخل لابن هشام^(١٢٣). «والذي ذكره الزبيدي يعنصيه الفياس، لأنها هي الذي

(١٢٣) المدخل إلى تهويم اللسان ٤٠: ط

(١٢٢) المدخل إلى تهويم اللسان ٧: ط

(١٢٢) معجم المولع ٥٠/٢

لِيَتَوَصَّلَ بِهَا إِلَى الْوَصْفِ بِأَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ، وَالْمُضْمَرِ لَيْسَ بِجَنْسٍ، فَكَانَ يَحِبُّ أَلَّا يُضَافَ إِلَيْهِ، وَلَا يَدْخُلَهَا (أَلْ) إِلَّا أَنَّهُ قَدْ سَمِعَ ذَلِكَ مِنَ الْعَرَبِ، عَنِ يَحْتَجُّ بِقَوْلِهِ، وَيُرْجَعُ فِي اللَّعْنَةِ إِلَيْهِ، وَمَا نَكَلَمْتَ بِهِ الْعَرَبِ، وَوَضَعَ فِي أَشْعَارِهَا وَأَخْبَارِهَا، وَتَعَلَّه أَهْلُ الْفَنَةِ عَنْهَا لَا تَلْحَقُ بِهِ لَعْنَتُهُ، وَإِنْ قَلَّتْ شَوَاهِدُهُ، وَضَعُفَ قِيَاسُهُ، قَالَ الْأَحْمَرِيُّ:

وَأَنَا لَنَرْجُو عَاجِلًا مِنْهُ مِثْلَ مَا رَجَوْنَاهُ قَبْلُهَا مِنْ ذَوْبِ الْأَوَاتِلِ «

وَبِى خُرْنَةُ الْأَدَبِ لِلْبَعْدَادِيِّ (١٤١/١): « وَالصَّحِيحُ عِنْدَ سَيِّوِيَّةٍ وَمِنْ بَيْتِهِ جَوَارِجُ ذَوِّهِ فِي نَحْوِ: دِي رُعَيْنٍ - بِمَا هُوَ جَرٌّ عِلْمٍ - عَلَى الْأَذْوَاءِ وَالذُّبُونِ - كَمَا فِي سَعْرِ الْكَمِيتِ - وَهُوَ عَرَبِيٌّ صَوِيحٌ ».

وَمِنْ هَذِهِ أَسْقُولُ نَجْدَ أَنَّ الْعُلَمَاءَ قَدْ عَارَصُوا الرِّبِيدِيَّ وَمِنْ تَبَعِهِ فِي الْإِضَافَةِ إِلَى الصَّمِيرِ، وَأَنَّ الْجُمْهُورَ يَجِيرُهَا - عَلَى مَا حَكَى أَبُو حَيَّانٍ - أَمَّا قَطْعُهَا عَنِ الْإِضَافَةِ وَتَعْرِيفُهَا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ فَلَمْ يَرِدْ عَنْهُمْ رَأْيٌ فِيهِ، وَيَبْدُو أَنَّهُ غَيْرُ رَاجِحٍ، بِفَهْمِ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِ السَّيَوْتِيِّ أَنَّ دُوَّهَا يُلْزَمُ الْإِضَافَةُ، وَمِنْ تَعْبِيرِهِ بِمَا يَفِيدُ ذَلِكَ، إِذْ قَالَ: « وَقَدْ اسْتَعْمَلَ جَمْعُ دُوٍّ مَقْطُوعًا عَنِ الْإِضَافَةِ ».

بَنَى إِطْلَاقَ (الذَّاتِ) عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَقَدْ أَنْكَرَهُ ابْنُ بَرِّهَانَ مِنَ الْحَقَائِدِ، وَحَكَمَ بِالْجَهْلِ عَلَى الْمُتَكَلِّمِينَ، لِأَنَّ أَسْمَاءَهُ تَعَالَى لَا تَلْحَقُهَا تَاءُ التَّأْنِيثِ، وَأَمَّا الْبَعْدَادِيُّ فَأَجَارَهُ، لِأَنَّ الذَّاتَ قَدْ أُجْرِيَتْ مُجْرَى الْأَسْمَاءِ الْعَامَّةِ، إِذْ الْمُرَادُ بِهِ حَقِيقَةُ الشَّيْءِ نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ مِلَاحَظَةِ مَوْصُوفٍ يَجْرِي عَلَيْهِ، وَقَدْ نَقَلَ ذَلِكَ عَنِ الزَّمَخْشَرِيِّ، وَحَكَى عَنْ الْعَرَبِ قَوْلَهُمْ: جَعَلَ اللَّهُ مَا بَيْنَا هِيَ دَائِمَةٌ، وَعَنْ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ: وَذَاتُ الشَّيْءِ حَقِيقَتُهُ وَحَاصَتُهُ، وَهُوَ مَقُولٌ عَنْ مُؤَنَّثِ دُوٍّ بِمَعْنَى الصَّاحِبِ، لِأَنَّ الْمَعْنَى الْقَائِمُ بِنَفْسِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا يَقُومُ بِهِ أَفْرَادُهُ يَسْتَحِقُّ بِهِ الصَّاحِبِيَّةَ وَالْمَالِكِيَّةَ، وَلِمَكَانِ الْقَلِّ لَمْ يَتَّبِعُوا التَّاءَ لِلتَّأْنِيثِ، بَلْ عَرَضُوا عَنِ اللَّامِ الْمَحْدُودَةِ وَأَجْرَوْهَا مُجْرَى التَّاءِ فِي (لَاتٍ) هَذَا أَبْعَثُهَا فِي النِّسْبَةِ^(١٢٤)

• يَوْمَ مَهُولٍ، وَصَوَائِدُ: هَائِلٌ (لَحْنُ الْعَوَامِ ١٩٦)

فِي اللَّسَانِ (هَوْلٍ) • وَهَوْلٌ هَائِلٌ وَمَهُولٌ، وَكَرِهَهَا بَعْضُهُمْ، وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ بِالصَّحِيحِ... الْأَزْهَرِيُّ: أَمْرٌ هَائِلٌ، وَلَا يَقَالُ مَهُولٌ، إِلَّا أَنَّ الشَّاعِرَ قَالَ:

(١٢٤) عَمَلُ الْمَرْءِ ٩١.

ومَهُولٌ من المَناهلِ وَحُسْرٍ دى عَمْرَأَتٍ آجِنٍ بِتَفاسٍ

وتفسير المهول: أى فيه هول، والعرب إذا كان الشيء هَوْلَهُ أخرجوه على داعر مثل ولرع الذى الورع وإن كان فيه أو عليه أخرجوه على مفعول كقولك محو فيه داك، ومديون: عليه ذاك.

وفى القاموس (هول): « وهَوْلٌ هائلٌ ومَهُولٌ - كمفعول - تأكيدٌ.

وفى الأساس (هول): «ومكان مَهُولٌ: فيه هول».

• جارية عَزْبًا، والصواب: عَزْبَةٌ (لحن العوام ١-٢)

خطأ الريبدي أن يقال: جارية عَزْبًا، ورأى أن الأصح بالناء، وأما المذكور فيقال له أعَزَب، وإنكاره عَزْبًا صحيح، أما أخذه بأن الأصح عَزْبَةٌ - للمؤنث - فهو اق فيه ثعلب^(١٢٥)، وقد بوزع فيه، ففى اللسان والقاموس (عرب)، «وامرأة عَزْبَةٌ وعَزْبٌ: لا زوج لها، قال الشاعر فى صفة امرأة:

إذا العَزْبُ الهُجَاءُ بِالْمَطَرِ سَامَتْ
بَدَتْ شَمْسٌ دَجَنَ طَلَّةٍ مَا تَعَطَّرُ

وقال الراجز: (يا من يدلُّ عَزْبًا على عَرَبٍ)».

وفى المدخل لابن هشام^(١٢٦): «الصواب: جارية عَرَبٍ، وقد أخذ الزجاج على ثعلب قوله: امرأة عَزْبَةٌ، وقال: عَزْبٌ لها، كأنه مصدرٌ وصف به، لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث».

وإذا كنا قد سلمنا للريبدي واللخمي بصحة رأْيِهما فى كثير مما أخذنا على العامة والخاصة، ووجدنا معارضة من بعض العلماء فى بعض ما أنكرا على الخاصة، تنصروا فى بعضها، وضمف رأْيَاهُمَا فى بعضها الآخر، فلا سلم لها إنكار بعض الاستعمالات الممكنة تخريجها على سبيل المجاز: كقول العامة: نزل اليوم شتاءٌ كثير - يَمْشُونَ المطر - وكقولهم: أَذْنُ الْأَوَّلِ وَأَذْنُ الْعَصْرِ - يَمْشُونَ - أَذْنُ بِالْأَوَّلِ وبِالْعَصْرِ - والمجرب فى الأسلوبين مستساع لما بين الشتاء والمطر من علاقة الرمنية، ولما بين المؤنث وما يؤنث به من علاقة الصدور عنه، والمجاز أمر مشهور متعارف كثير الأمثلة جرى عليه لسلف والخلع، وفيه من ضروب البلاغة ما لا يخفى، فإينكاره ضَرْبٌ من التعسف، على أنه قد ورد عن العرب استعمال يسوع كلام العامة، فقد قال الأزهري «وسمعت لعرب

(١٢٥) النصيح ٩٢.

(١٢٦) المدخل إلى ترويم اللسان ٨ ط.

يعولون لأول مطر يقع بالأرض أيام الحريف. ربيع. ويقولون: إذا وقع ربيع بالأرض
بعثنا الرُّوَادَ واتبعنا مساقط الغيث^(١٢٧).

(ب) تمام الاستقراء أو قصوره:

نستجاء الحقيقة إذا حكمنا على هذه الجهود بالقصور والعجز عن ملاحقة الأخطاء
التي كانت تمنع من العامة، وتجري بعد ذلك على السنة الخاصة، فالتوسع الأندلسي،
واختلاف السنة من كان به من طوائف شملت: الهنك والسلت والجلالة والمسال
والقوط والبيسقيين والرومانيين والبربر ثم العرب الذين كانوا من قبائل شتى، مع قلة
عدد المهتمين بالتنقية اللغوية من بين علماء الأندلس، إذ لم يزد عددهم عن عشرين اثنين،
تشدد أولها إراء الحس العامة، وتراخت آراء الآخر، كل ذلك لم ينبغ للتنقية الأندلسية أن
تكون شاملة ومنظمة، بل إما لا يبالغ إذا قلنا: إن هذه الجهود كانت غير موفقة حين
عمدت إلى السنة الخاصة وتركزت الأصل الذي تأخذ عنه هذه السنة أخطاءها - وهو
السنة العوام - وقد وجدنا الريبدي وهو أول من قام بالتنقية في الأندلس - يخشى أن
يطول كتابه لو تتبع أخطاء عامة زمانه، فهكتفى ببعض ما كان يجري عنها على السنة
الخاصة، يقول: «فرايت أن أبيه عليه، وأبين وجه الصواب فيه، وأن أفرد لما يحضرن منه
كتاباً أحصره به وأجمعه فيه، وأدعج احتلاب ما أفسده دهلزهم وسقاطهم مما عسى
الآن يعزب عن نفسك بطرف من المهم، إذ لو استوعبنا ذلك لطال الكتاب به، وإنما نذكر
منه ما يتوقع القلط من الخاصة فيه»^(١٢٨).

كذلك اللحمي - وهو الذي نته في نفذه للريبدي على أنه سيتبع أخطاء العامة بما
يحمل التأويل ولا عليه من لسان العرب دليل - لم يأت في كتابه بكثير من الألفاظ
والتركيب حتى يمكن أن تعرف شيئاً منها من لغة العامة في زمانه
وعلى وجه الإجمال نقول: إنهم اهتموا في التنقية بالأمور المشهورة وتركوا ما عداها بما
كان بمثابة خطر على اللغة العربية أدى إلى إضعاها ثم وصولها إلى الحد الذي لم يعلج معه
علاج، أو بعد إصلاح، ولكي نوضح مبلغ ما كان بالتنقية اللغوية في الأندلس من قصور
معرض لعن اشرا بالأندلس، ولم يحتم أحد من علمائها برصد ما بها من أخطاء في محاولة
معالجة

(١٢٧) اللسان (رج).

(١٢٨) على العوام A.

الفن الأول : (الموشحات):

وهي من فنون الشعر الجديدة استتبطه شعراء الأندلس وسُمّوه بهذا الاسم؛ لـ فيه من صفة وزين ونزج، وقد جاء في مقدمة ابن خَلُّون: «وأما أهل الأندلس فلم يكثر الشعر في قطرهم، وهديت ساحبه وفنونه، وبلغ التثقيق فيه العانة استحدث المسأرون منهم فتاً منه سُمّوه بالموشح، وينظمونه أسماطاً أسماطاً، وأغصاناً أغصاناً، يكثر من أعاريضها المختلفة، ويسمون المتعدد منها بيتاً واحداً، ويلتزمون هوياً تلك الأغصان وأوزانها متتالياً فيها بعد إلى آخر القطعة»^(١٢٩).

وربما كان الباعث على ظهور الموشحات ما تولد في النفوس من رقة وميل إلى الخلاعة والدُعابة في الكلام، وشعور الناس من أدباء وشعراء بعجز الشعر الموروث في أوزانه عن احتفال عبيث الشعراء بالشعر على حسب أهوائهم، فاخترعوا تلك الأوزان لتساعدهم على ما يريدون من الكلام في بحوثة اللهو والطرب والرقص، وإشاد الشعر بطريقة خفيفة على النفس، وأباحوا لأنفسهم التغير في الوزن والقافية، فاخترعوا من لأوزن ملاقعة له، ثم توسعوا في هذه الأوزان، وأفتوا فيها، وساعدتهم على ذلك تأثرهم بطرق مُنشدي الشعر الأسباني الأصل؛ إذ أثبت الموزعون ما لجبايات الرواة ولقاصين والملغنين المعروفين في غالبا (فرنسا الآن) بالمسكار في القرنين: السابع والثامن، وأنشيد التروبادور في القرن الحادي عشر من أثر بالغ على الشعر العربي في الأندلس عموماً، وعلى فن الموشحات خصوصاً، وكان المسكار يجوبون البلاد رجالاً ونساء، يتغنّون بأنشيدهم، ومنها ماهو حماسي ومنها ماهو غرامي، أو قصص بصرية، إلا أنها ليست شعرٌ صحيح الأوزان مطرد القوافي^(١٣٠).

ولا نعرف على وجه اليقين أول من اخترع هذا الفن بالأندلس؛ إذ تضاربت الروايات في ذلك، فمن كلام ابن خَلُّون^(١٣١) أن المخترع لها هو مُقدّم بن معاذ الغوري من شعراء الأمير عبد الله بن محمد المرواني، وأخذ ذلك عنه أبو عبد الله أحمد بن عبد ربه. غير أن موشحاتها لم تكن من الفوه والذيوخ، فكسدت أسماء موشحات المتأخرين، أما أبو الحسن علي بن بكّام فيقول عن نشأة الموشح: «وأول من

(١٢٩) مقدمه ابن خَلُّون ٥٢٤ (١٣٠) مصادر الدراسات الأدبية ٢٣٩/١ (١٣١) المصنعة ٥٢٤

وضع أوزان هذه الموشحات بألفها، واحمر ع طريقها - فيما يلقى - محمد بن حمود
لعمري الصريخ، وكان يصنعها على أشطار الأشعار غير أن أكثرها على الأعاريص
لهمفة غير المستعملة^(١٣٢).

والعمري حين ينظر في الموشحات إفا همة منها أمان:

الأمر الأول: أنها ثورة منكرة في عالم الشعر، وخروج عما عرف العرب من أوزان
وقوافٍ، حتى ليتمكن القول بأنها كانت لحنًا شعرًا لم يرد مثله عن العرب، ولم يجد من
يتصدى له، بل وجد من يقف إلى جانبه ويزيد من انتشاره من العلماء والحكام، حتى شرق
هذا الفن وغرب، ونال أهله من الحظوة والمكانة ما لم ينله شاعر يحافظ على القدم،
ويكفي أن نسوق دليلًا على ذلك ما ذكره ابن خلدون من أن أبا بكر بن باجة حضر
بمجلس محمود ابن تيفلويت - صاحب سرقسطة - فألقى على بعض قبياته موشحه

جَرَّرَ الذَّيْلَ أَيَّا جَرُّ وَجَلَّ الشُّكْرَ مِنْكَ بِالشُّكْرِ

فطرب الممدوح لذلك، فلما ختمها بقوله:

عَقْدَاقَةُ رَايَةِ النَّصْرِ لِأَمِيرِ الْعِلَا أَيْ بَكْرِ

وطرق ذلك سمع ابن تيفلويت صاح. وأطرباه! وشق ثيابه، وقال ما أحسن
ما بدأت وختمت! وحلف بالأيمان المعطلة أن لا يمسي ابن باجة إلى داره إلا على
الذهب^(١٣٣).

والأمر الثاني: ما اشتملت عليه هذه الموشحات في بعض أجزائها من كلمات عامية
منحولة أو أعجمية، فالمعروف أن الموشح يأثف في الأكثر - كما ذكر ابن سناء المدك في
كتاب له سناء. (دار الطرار في صناعة الموشحات وأواعها) - من ستة أفعال وخمسة
أبيات، ويقال له - التام، وفي الأقل من خمسة أفعال وخمسة أبيات، ويقال له. الأفرغ.
ويدخل في موضوعنا نحن القمل الأخير - الذي يُسمَّى (المخرجة) - وهي عند
لوشاجين أهم جزء في الموشح، فمقامها عندهم مقام المطلع في القصيدة عند الشعراء،
وكامت المخرجات الأندلسية تختلف في لغتها عن سائر الموشحة، فالموشحة كالشعر مكسب
في لغة عربية صحيحة إلا المخرجة فكانت عامية ملحونة، وأحيانًا أعجمية، وقد بدأ ثرب
العامية والأعجمية إلى مخرجات الموشحات منذ القرن الثالث الهجري، كما تشير إليه

(١٣٣) مقدمة ابن خلدون ٥٢٥.

(١٣٢) الزجل في الأندلس ٤

عبارة ابن بسام الذي رأى أن أول من اخترع في التوشيح محمد بن حمود العمري
 لصري وهو من أدباء القرن الثالث الهجري، ويقول ابن بسام عن طريقته في التوشيح
 إنه كان «يأخذ اللفظ العامي أو العجمي ويسميه المركز، ويضع عليه الموشح، دون
 ضمير فيها ولا أغصان»^(١٣٤).

أما ابن سناء الملك فقد جعل خروج (الخرجة) عن الفصح إلى المعص والملحون
 شرطاً في استعمالها، ويقول الأدواق لها، فالشرط فيها: «أن تكون حجاجية من قبل
 السحفي، قوامية من قبل اللحن، حارة محرفة، حادة مُصَيِّغة، من ألفاظ العامة، وندت
 الخاصة، فإن كانت معربة الألفاظ، منسوجة على منوال ما تقدم من الأبيات والأفعال
 خرج الموشح عن أن يكون موشحاً»^(١٣٥).

وكلام ابن بسام السابق عن صناعة محمد بن حمود للموشح يرشدنا إلى السبب الذي
 من أجله كانت الخرجة ملحونة، فقد كانت - في أغلب الظن - جزءاً من أغنية شعبية
 تجرى على ألسنة العامة من الأندلسيين المسلمين والروميين على السواء، وجرياتها على
 لسان العامي يعني تخليها عن قياس العربية الفصحى، وجرياتها على لسان غير العرب
 يعني حشوها باللفظة الأعجمية.

وقد يحدث أن يعجب أحد الأدباء المثقفين بهذا الجزء الشعبي فينقله نصاً في موشحه
 الفصحى، ولهذا تجازى عنه الإنكار، وأبدى الجميع له القبول والاستحسان.
 وهذه بعض أمثلة للموشحات^(١٣٦) توضح ما قلناه:

١ - موشح لابن زهر، مطلعته:

مَنْ لِمَوْلَةٍ * مَنْ هِرَّةٌ لَا يَفِقُ * بِأَلْهِ سَكْرَانِ

يقول في خروجه:

نَعَمْ بِأَلْهِ يَحْسِقُنِي * وَأَنَا غَبِيْقُو * وَنَحْنُ صَبِيْحَانِ
 لَسْ بِأَلْهِ نَسْرِي * دَغْ كُلَّ حَدَثٍ وَفَيْقُو * أَشْ يَكُونُ إِنْ كَانَ

(١٣٤) الزجل في الأندلس ٤

(١٣٥) بلاغة العرب في الأندلس ٢٢٧

(١٣٦) هذه الأمثلة من كتاب الزجل في الأندلس، الصفحات ٨، ١٩، ٢١، ٢٢، ٢٠

٢ - موشح لابن بقي مطلقه:

صبرت والصبرُ شيمه العاني * ولم أقل للمطل هجراني * مُعْنِي كفاني
بعول في حرجته:

لا بدّ ينعصر من حيث يرائي * لعله بالسلام يبدائي * ما حلّ بي كفاني

٣ - موشح آخر مطلقه:

وغدايَ أبصرت حُسنَ مَنْ أهوى ظلت منشدة

حرجته قوله:

واسبي إيسك مليحٌ بآدا الملام وش كَيَكُونُ لو قُرت بك سعد
وكنيت عدي

٤ - وخرجة من موشح آخر:

نُرى حديني وقد شاع خبري * نُرى وهذا كان * وش على إن كان نُرى

الفن الثاني: (الزجل):

إن انتشار فن التوشيح بالأندلس، واستحسان الناس له، وإغداق الخلفاء على أهله - فضلاً عما به من المعاني المستعذنة، والأوران المسحقة الباعثة على الغناء والترديد - كان سبباً في سرهانه إلى العامة في محافلهم، وجريانه على الألسنة كلها. غير أن هذا الفن اتجه منذ أواخر القرن الرابع الهجري إلى التكلف والتعقيد والبعد عن السهولة التي كانت له إبان ظهوره والتي كانت فيه العامة من غير المثقفين، فأصبح دالة مستعصية المصراع على العامة، وأسلوب هوى مداركها. وهذا وجد المنادون منهم داعياً إلى أن يتدعوا صاعداً كفن التوشيح، ولكن في لغة كلفة العامة، فنسجت العامة من أهل الأمصار على مواله، ومنظوموا في طريقته بلعتهم المصرية من غير أن يلتزموا فيها إعراباً، والنظموا النظم فيه على صاحبهم إلى هذا العهد، فجاءوا فيه بالغرائب، واتسع فيه للبلاغة بجمال بحسب لغتهم المستصححة^(١٣٧).

(١٣٧) مقدمة ابن خلدون ٥٣٦

وقد بدأ من الرجل صعيها هيناً منذ أواخر القرن الرابع، واستمر كذلك طوال القرن الخامس، فلم يزل التشجيع من العلماء والمثقفين، الذين كانوا يشبهون في حياتهم الأدبية ما لمصور الأدبية للشعر العربي في بلاط العباسيين، فلم يكن للأزجال ولا لعيرف من انفسون الملحونة شأن عندهم، لكن هذا الموقف قد تغير حين أقبل القرن السادس بسيطره حكام من المراتطين الذين لا يتقنون العربية، ولا يكافئون من يتقنها، ها وجد الرجل حظه في الظهور والانتشار، ووجد أصحابه كل عون وشجيع، وظهر في مقدمه هؤلاء ابن قزمان الذي يثقه ابن خلدون أول من أبدع في الطريقة الرجلية، وإمام الرجالين على الإطلاق، وقد عاش متعللاً بين قرطبة وإشبيلية في القرن السادس الهجري، أي في القرن الذي عاش فيه ابن هشام اللحمي وابن السيد البطلوسي، وقد دعت رجالة في غير الأندلس، حتى كانت مروة في بغداد أكثر من روايتها بحواضر المغرب - على ما يقول ابن سعيد^(١٣٨).

وترجع شهرة أرجال ابن قزمان وفروعها، إلى ما تغيرت به من البعد عن التكلف، ولتخلي عن الإعراب، والقرب من العامة باستعمال العاطفها وأساليبها وسائر ما لها من خيال وتشبيه، ولذا وجدناه يذكر لنفسه هذه الميزة، ويعيب من تقدمه من الرجالين، لمراعاتهم الإعراب، وهو «أقبح ما يكون في الرجل، وأثقل من إقبال الأجل، كقول أحدهم - عفا الله عنه - «قد تكسر جناحك، وتبرّد مراحك، فإن هذا المسكين قد كسر في هذا القول جناحه، وتبرّد في مراحه، وكقول آخر في وصف سيل: طلع حتى برأس السرير، فمن فرعى لم أر كيف أسير، فهذا - وما أشبهه - أشبه الأشياء بلا شيء^(١٣٩)».

ومعاصر ابن قزمان مجموعة من أدباء العامة والخاصة، مهتت بمن الزجل ورسمت به أصولاً ومناهج، منهم: أبو عمرو بن الزاهر وأبو الحسن المقرئ الداني وأبو بكر بن مرتين، وكان في عصرهم بشرق الأندلس محلف الأسود ثم جاء من بعدهم حنيفة كان سابقها مدغمين الذي أتى بالعجائب في هذه الطريقة، ثم ابن جعفر الإشبيلي وتلميذه المعصم، ثم جاء من بعدهم أبو الحسن سهل بن مالك ثم الوزير أبو عبد الله بن الخطيب إمام النظم والسر في الملة الإسلامية غير مداهج، ومعاصره محمد بن عبيد العظيم من أهل وادي أشي^(١٤٠).

(١٣٨) مقدمه ابن خلدون ٥٣٦

(١٣٩) الزجل في الأندلس ٥٣

(١٤٠) انظر مقدمه ابن خلدون (٥٣٦ - ٥٣٥)

وقد كان الزجل إبان ظهوره على غير أوردان الشعر العربي، غير أن العامة في الأندلس ما لبثت أن اتخذت من محور الشعر هو الـب للعتهم العامية، وسُمب ما نتج عن ذلك بالشعر الزجل، وكان من المجيدين هذه الطريقة الأديب أبو عبيد الله الألويسي.

وهذه بعض الأزجال الأندلسية نذكرها لتبين منها بعض جوانب لغة العامة:

١ - يقول ابن قرمان (مقدمة ابن خلدون ٥٢٢):

إذا شمر أكمأمر برمها ترى النور يرشق لذبك الجبها
وسر مرادو أن يقع فيها إلا أن يفعل يذيد أثر

ويقول:

قامت العادم أن تنظر من كان قلها قل جى يراك إسمان

٢ - ويقول مدغيس (مقدمة ابن خلدون ٥٢٢):

والبيات يشرب ويسكر والعصون ترقص وتطرب
وتريد نجر أيسا ثم تنحى ونهر

٣ - ويقول أبو عبيد الله بن الخطيب (مقدمة ابن خلدون ٥٢٣):

برج الأكواس وأملأ لي تجدد ما خلق المال إلا أن يبدد

٤ - ويقول زجال مجهول (مقدمة ابن خلدون ٥٢٣):

لى دهر نغش جفونك ونش وانت لا تسمع ولا قلب يلى

٥ - ويقول أبو عبيد الله الألويسي من قصيدة رجلة يمدح فيها السلطان ابن الأحمر

(مقدمة ابن خلدون ٥٢٤):

طل الصباح قم يا ندى شرى ونضحكو من بمد ما نطرى
سبيكة الفجر أحلت شفا فى فلى الليل وقوم قلى
ترى غبارا خالصا أبى ندى فضة هو لكن الشفق ذمى

٦ - ومن رجلة لمدغيس يمدح فيها ابن صناديد (الزجل فى الأندلس ١٤٠):

المهدى حلى مالا أحمل نريد الحق لى من هو غفل
لا ملىح إلا الذى نغش أسا ولا قائد إلا ذا المولى الأحمل
أبو عبيد الله الذى أس لى بن صناديد نغش واحتمل

وَلْ هِتَهْ فِدْ عِلْ فَوِي الْهَمَمِ فَهَوْ لَا يَرْضَى الثَّرِيمَا عَنْ تَقْلُ
وَجْهَهُ الْبِدْرَ وَأَيَّامَ السَّرُورِ وَإِدِيهِ الرِّزْقَ وَالسَّيْفَ الْأَجْلُ

ونحاول الآن أن نستطيع نبينا من لغة العامة مما تقدم من أمثلة المخرجة في الموشحات
وأمثلة الزجل السابق، ومنها تبين أن العامة

• تتحلل عن الإعراب، وأن أبواب النصب والحزم لا تؤدي وظائفها في الكلام، غير
أن هناك من العامة من خلط في زجله بين الفصحى والعامية (انظر المثال ٥ في الرجل)
• ونستعمل الفعل (كان) مقتصرة على الكاف وحدها، ندبجها مع المصارع بعدها
مثل كَيَكُون، كتبت عدى (انظر المثال ٣ في الموشحات) أي. كان يكون، وكنت نبيت
عندي.

• وتدحل الباء على المصارع مثل: يَحْسَقُ (الزجل. ٤) وهي باء رائدة يُشْتَمُّ منها
رائحة الاستمرار

• ونهدف أن المصدرية بعد أفعال الإرادة والقدرة، مثل. وتريد نجي إلب
(الرجل: ٢) ولاهد نحضر (الموشح ٢).

• وتخلص من النطق بالهاء - صميراً كانت أو غير ضمير، مع إطالة حركتها ضمة
أو فتحة مثل: أَكْمَأَمَرُ (الرجل - ١) و. فَهَيُّو (الرجل. ٥، والزجل: ٦) وهي ظاهرة
مطرودة عندهم.

• وتشيع حركة المقطع الأول من الكلمة، فيتولد حرف مجانس، وهي ظاهرة مطردة
أيضاً. أشار إليها الربيدي، ومن أمثلتها هنا: الجِيها - في. المهمة (الرجل ١).

• ونستعمل المصارع بالتون إذا كان المتكلم مفرداً، مثل. يَحْسَقُ أَمَا (الرجل: ٦)
أي. أعشق

• ويلحق المصارع للمتكلمين وأوًا في آخره مثل. يَشْرَبُو، ويضحكو، ويقرسو
(الرجل: ٥).

• ونستعمل فعل الأمر للمذكر والمؤنث بصورة واحدة، هي صورة المذكر، مثل قُلْ،
أي قُلْ لَهُ والمخاطب الخادم وهي نمث - وكان الأصل: هَوَلِي لَهُ (الرجل ٢)

• ونستعمل صيغاً وكلمات مستحدثة، ومنها: الأكواس - جمع: كأس (الزجل: ٢)،
وذيك، اسماً للإشارة (الزجل: ١) وجئ (الرجل: ٢) وإدنه - في يديه (الزجل: ٦)
ويُبدأنو - تصغير يد (الزجل: ١)

• ونستعمل مختصرات لبعض الأدوات والكلمات، مثل: نش - في: ليس (الموشح
١) و: نش - في: أي شيء (الموشح: ١، ٣، ٤) و: خذ - في: أحد (الموشح: ٢)
• ونُحَلِّ دا الإشارة محل أي التي يتوصل بها لنداء ما فيه أل، محل: يا ذا العلام - في
يا أيها العلام (الموشح ٣)

ومن ظواهر الشعرية الأخرى المستنبطة من أرجال أندلسية لم تذكرها، والتي أسدر
إليها الدكتور الأهواني في كتابه (الزجل في الأندلس^(١٤١)).

ن (يا) تستعمل لغير النداء، فتكون ظرفاً للدلالة على الحال مثل: يا أما تايبه، أي:
أن تائب فعلاً وأن الحرف (قد) يدخل عندهم على الأسماء وعلى حروف الجر وأن
حرف الجر (في) يكتفى أحياناً منه بحرف الفاء الذي يتصل بالمجرور.

ومن ظواهر النقص التي احتفظت بها عامة الأندلس، نُطِقُ القاف كما هي دون
بدالها جيماً أو همزة، وحركة الفتح دون إمالة قبل الباء في مثل: عين، وقبل باء المشي
الذي نجعله على صورة واحدة - هي الباء والنون في جميع حالاته - كما احتفظت
بصفة (فعل) مبنياً للسجول.

وبُجُمِّلَ مقول لقد أصابت الموشحات والأزجال اللغة في مقتل، ولم تكن جهود
علماء اللحن كمية لهذا الانحراف المدمر، الذي لم يقتصر خطره على الأندلس وحده،
بل شَرَّقَ وغرَّبَ، إذ تشدد الناس في بلاد العراق أزجال ابن فرمان وغيره، كما انتقل
في التوسيع إلى بلاد المغرب على لسان رجل من أهل الأندلس مرل بناس، يعرف
بـ ابن عُفَيْر، فسبح المغربيون على طرازه فتاً خاصاً بهم سُوِّوْهُ (عروض البلد) وسبأني
ببانه.

(ج) السجاح والإخفاق:

أما من الناحية العلمية فلأن نقول: إن هذه الجهود قد نَحَصَّ في إنارة بعض

الأمر اللعوية، ونداولها بين أحكام العلماء، مخطئة وتصويتاً، وأما من الناحية اعممية
فليس لك إلا أن تقول: إن هذه الجهود قد أخفقت في إلزام الناس استعمال الأساليب
والأعاط العربية المصححة، سواء منها ما انتعده الزبيدي المتشدد، وما انتعده المحمى
الذى لم يحطى العامة إلا حيث لم نهم دليل من استعمال عربى، وقد قدما من قبل، دليل
الكافى على الفشل المريع الذى أصاب العربية من ظهور العامية في بعض أجراء الموضع،
ومن ظهور فنّ الزجل بكل انحرافاته اللعوية، ونصيف هنا أن اللحن لم يجر على ألسنة
العامة ومن على ساكتهم فقط، بل امتدّ خطره إلى أصحاب العربية أنفسهم، وهم
المشتغلون بها دراسة وتعليماً، وذلك يدل على أنهم قد أحفقوا في تطويع ألسنتهم وإجرئهم
على وفق الأساليب العربية المأثورة، لافى التعامل مع العامة فقط، بل في محاسن العلم
وللتأديب، فقد ذكروا أن الشيخ أبى على الشلوّين - على شهرته في علم المحرّ وماله من
انتصايف التي عربت وشرقت - كان لعظه في منتهى الركابة واللحن؛ حتى لو أن
شخصاً من العرب سمع كلامه وهو يقرئ درسه لصحك بلء فيه من شدة التعريف
الذى في لسانه^(١٤٢).

واستمر الانحراف اللعوى في تزايد مستمر، حتى قصى على العربية السليمة قصة
مُهْرَمًا، بل كان من المؤسف حقاً أن يقصى على العربية مطلقاً وتزول عن بلاد الأندلس
بزوال الدولة العربية في أواخر القرن التاسع الهجرى، ولقد كانت هناك عوامل في دحل
هذه الجهود ومن حارجها أدت إلى إضعافها ثم إحقاقها، وأهم هذه العوامل:

١ - أن الذين قاموا بها كانوا قلة، ولم تكن هناك هيئة أو مجمع علمى يجمعهم،
ويؤخذ آراءهم، وينظم جهودهم.

٢ - وأنهم - على قلة عددهم - لم تنعق كلمتهم في أمر التخطئة والتصويب واحتيار
اللغة المثلى التي تلزم بها العامة، فما يلحظه الزبيدي يصوّبه اللحنى؛ لوروده في لهجة أو في
حديث أو بيت من الشعر، وهذا من شأنه أن يشجع على المادى في الأخطاء، مادام
المحطى يجد من علماء التنقية من يبحث له عن لهجة مهجورة أو استعمال نادر.

٣ - وأن اثنين فقط من علماء التنقية مُخْتَلَفَى التبعة في الصواب والمخطئة لم يكن
موسعها أن يقرّوا أساليب العامة والخاصة في ذلك الإقليم الواسع، الذى يضم في داخله

(١٤٢) اللغة العربية في مناصبها وحاصرها - جوردج الكهورى (بروب) ٧٥

وحدات مبادئة لكل منها حياة مستقلة من الناحية الجغرافية والمناخية، فهناك وحدة على ساحل بحر الروم، وأخرى على ساحل المحيط، وثالثة تتوسطهما، حتى ليَجُوز القول بأنها كانت أندلسات متعددة مختلفاً بعضها عن بعض في كل شيء.

٤ - وأن فئة العدد مع اتساع الإقليم قد تصيب شيئاً من نجاح، لو كانت طباع الناس وألسنتهم وأحوالهم الاجتماعية واحدة أو متعارفة، أما وقد ضمت الأندلس طوائف شتى من السكان من غير العرب، حتى العرب أنفسهم الذين وفدوا إليها، كاسوا من هائل مختلفة الطبع والفلسف، فقد كان من المتعسر أو المتعذر أن تنمر فيهم جهود النسخة ولو مع امراض كثرة من قام بها.

٥ - وبأني الضعف اللغوي لدى أهم طائفة في المجتمع من حيث التربية والتعليم، وهي طائفة المعلمين الذين يؤكل إليهم تربية الصغار، وتأديبهم وتلقينهم مبادئ اللغة، فقد كان كثير من هؤلاء لا يحسنون شيئاً مما هم بسبيل تعليمه، وكل ما كان عندهم حفظ بعض الألفاظ اللغوية، والقواعد النحوية، دون تطبيق لما يعلمون في أدائهم اللغوي، وبصور لنا أبو عامر بن شهيد المستوى الناقص الضحل وسوء الفهم والاستنباط الذي كان يتمتع به بعض معلمي قرطبة في زمانه، فيقول: «وقوم من المعلمين يقرطبتياً بمن ألقى على أجزاء من النحو، وحفظ كلمات من اللغة، يحنون على أكباد غليظة، وقلوب كفلوب لبقرن، ويرجعون إلى فطري نخنة، وأدهان صيدنة، سقطت إليهم كتب في الهديع واستقد، فبهتوا منها ما يفهمه الفرد الباني من الرفص والإيقاع»^(١٤٣).

٦ - وكذلك اهتمام علماء اللغة بأمر لا صلة لها بالاستعمال اللغوي، كالتفديرات والتأويلات والتعليلات والتفريعات، إلى غير ذلك مما هو شكل جدلي لا غناء فيه أو في لكثير منه، وبدا هذا الاهتمام واضحاً منذ أوائل القرن الرابع الهجري، حين رحل محمد بن يحيى الحياتي إلى مصر، وتلمذ على نحويها النابه أبي جعفر النحاس وأخذ عنه كتاب سيبويه رواية، ثم عاد إلى قرطبة يفرغ له، ويشرحه لطلابه مستمباً عما كان عنده من دراية بالفلسفة والمطلق والكلام، وفيه يقول الريددي: «لم يكن عند مؤدبي العربيه ولا عند غيرهم ممن عُني بالنحو كبير علم، حتى ورد محمد بن يحيى عليهم، وذلك أن مؤدبين إنما كانوا يعانون إقامة الصناعة في تلقين تلاميذهم العوامل وما شاكلها، وتغريب

(١٤٣) الدهيرة لابن يسلم، القسم الأول (المجلد الأول ٢٠٥).

المعاني لهم في ذلك، ولم يأخذوا أنفسهم بعلم دقائق العربية وعوامضها والاعتلال لمسانيتها، ثم كانوا لا ينظرون في إمالة ولا إدغام، ولا تصريف ولا أبيقة، ولا يجيبون في شيء منها، حتى هج لهم سبيل النظر، وأعلمهم بما عليه أهل هذا الشأن في المشرق من استقصاء العمل بوجوهه، واستيفائه على حدوده^(١٤٤) .

وبقول الفعطي . « لما ورد محمد بن يحيى (على قرطبه) أخذ في التدقيق والاستبصار، والاعتراض والحواب، وطرد الفروع إلى الأصول، فاستعاد منه المعلمون طريقه، واعتمدوا مأسه من ذلك^(١٤٥) . وهؤلاء المعلمون الذين استعادوا منه واعتمدوا عليه قد دحوا بالعربية في مهارات لغوية، ومارين غير عملية، وأمنلة اقراصية لم يسطق بها عربي، وبالعوا في كل ذلك، حتى لقد كان الأعلام الشنترقي - من علماء القرن الخامس - لا يكتفى في الأحكام النحوية بالعلل الأولى التي يدور عليها الحكم، بل كان يبحث عن علة ثانية، كان مولعاً بذلك، ويرى أنه إذا استنبط منها شيئاً فقد ظهر بطلان^(١٤٦) -

وذلك كله يند جهد هؤلاء العلماء في غير طائل، وصحح مسائل النحو بأمور لا تجدي في ضبط الألسنة ومع اللحن، وهو ما دفع ابن مضاء - من علماء القرن السادس - أن يصع كتابه (الرد على النحاة) وقد هاجم فيه دراسة النحو على هذا الأساس، ودعا إلى تفسير أموره وتخليصها من هذا العنصر، حتى لا يكون فيه عسر على المتعلمين وحق تؤدي الثمرة المرجوة من دراسته.

٧ - وأخيراً تأتي الاضطرابات والعتن التي دبت بين العرب الفاتحين من ناحية، وبينهم وبين أهل البلاد من ناحية أخرى، فبين العرب كانت العصبية العربية أشد ما تكون، دب النزاع والخصام بينهم فتحلت أقدامهم ببلاد الأسبان، ودارت رحى الحرب بين البسبيين والمصريين وشاهسوا في الملك، حتى أدى ذلك إلى انقسام الإمارة عليهم، ورد منها بين الجنديين، لكل دولة سنة، وعمل حكام بني أمية على تأييد ملكهم، واستعانو ببعض القبائل على بعضها الآخر، واستمالوا اليمنيين الذين نصرروهم في موقعة مرج راهط، وقد دامت هذه الفتن طوال وجود الدولة الإسلامية في الأندلس، حتى لم يمكن لفرل بأنه لم تخل بقعة من يهاج الأندلس في أثناء الحكم العربي من دم مسفوح، واستمرت العتن في إضعاف العرب والعربية حتى كان القرن الخامس الهجري، مراد

(١٤٤) طبقات الزيدى ٣٣٥.

(١٤٥) إنباء الرولة ٢٢٩/٣.

(١٤٦) الرد على النحاة لابن مضاء ١٦٠.

الضعف والاختلال، وانقسمت تلك الدولة الكبيرة إلى دويلاتٍ صغيرة فيما سُمي بعهد ملوك الطوائف، ففى كل مدينة دولة تُنسب إلى كبيرها، فدولة للمعتمد بن عباد بإسبيلية، وأخرى لابن الأفطس ببطليوس، وثالثة لدى النون بطلليطلة، ورابعة لابن هود بسرقسطه، وكان من طمع فيها أعداؤها، فدفع ملوكها إلى الاستغاثة بدولة المرابطين في المغرب، وبدخول البربر إليها أصبحت الأندلس ولاية إفريقية، وملك يوسف بن تاشفين تلك الدبار، وأصبح هو وابنه من أكابر الملوك، واستمر الحال كذلك في براع واضطراب حتى سقطت الدولة العربية واستسلمت.

هدد عن التراجع بين العرب أنفسهم، أما ما كان بينهم وبين أهل البلاد فلم يكن أقل شأنًا من سابقه، إذ كان أصحاب البلاد الأصليون لا يشعرون في قرارة نفوسهم باطمئنان كامل تجاه الحكام العرب، مع ما أبداه هؤلاء من عدالة، وحسن معاملة، بل كانوا يُحسِنون بفرقة الحاكم عنهم دينًا ولسانًا، فكانوا يتعمنون الفرص للقيام بالثورات، ولم يكف يخلو يوم من الأيام التي خفقت فيها راية الإسلام هناك من حرب أو شجار بين المسلمين والمسيحيين واليهود، كما كانوا يتصيدون الأخطاء للولاة في الأقاليم وينشقون عليهم، ويصور ذلك كله كلام للمقرى في (فتح الطيب) حيث قال: «الأغلب عند الأندلسيين إقامة الحدود وإنكار الهاون بتعطيلها، وقيام العامة في ذلك، وإنكاره إن تهاون فيه أصحاب السلطان، وقد يلج السلطان في ذلك ولا يكره فيدخلون عليه قصره، المُشيد ولا يهتدون بخيله ورجله حتى يخرجوه من بلدهم، وهذا كثير في أخبارهم، وأما الرجم بالحجر للقضاة والولاة للأعمال إذا لم يعدلوا فكل يوم^(١٤٧)».



(١٤٧) فتح الطيب ١/٢-١ (يولاق).

الفصل الثالث

في صقلية

أولاً

في لغة الصقليين

يرجع الاتصال العربي بجزيرة صقلية إلى القرن الأول الهجري، إذ أغار العرب^(١) عليها وعلى كثير من جزر البحر الأبيض المتوسط بضع مرات، وفي النصف الأول من القرن الثاني الهجري نزل بالجزيرة حبيب بن أبي عبيدة - حميد عتبة بن نافع - مصطحباً ابنه عبد الرحمن وعددًا من جنوده معتزماً أن يفتحها، غير أن قيام ميسرة السقاء بثورة في إفريقية لم يمكنه من ذلك فاضطر إلى العودة للقضاء على الثورة، واستمرت محاولات الغزو ستة بعد أخرى، وكان منها تلك المحاولة التي قام بها أسد بن الفرات قائد الجيش العربي لحامل المأمون على تونس وريادة الله بن الأغلب، وقد أفلح بأسطوله من مدينة سوسة في سنة ٢١٢ هـ ونكس من السيطرة على بعض الحصون ومن بينها حصن مازر. ثم كانت محاولة إبراهيم بن الأغلب الذي تمكن من الاستيلاء على معظم صقلية سنة ٢٨٩ هـ.

ومنذ ذلك الحين - القرن الثالث الهجري - تم للعرب فتح الجزيرة ثم مكثوا بها رهاء ثلاثة قرون، حتى ضعفت سطوتهم، فأغار عليهم النورمان وقضوا على سلطانهم السياسي، الذي تبعه - بعد حين - القضاء على الثقافة العربية.

اهتم العرب منذ دخولهم بصقلية بأمرين اثنين هما: نشر الدين الإسلامي وتعليم اللغة العربية لأهل هذه البلاد، وقد أشار ابن خوقل الذي عاش أواسط القرن الرابع الهجري - إلى هذا الاهتمام عندما زار (بلرم) عاصمة صقلية، فوجد بها ما يزيد على مائتي مسجد، وهو عدد لم ير مثله في بلد من البلدان الكبار، ولا سمع به إلا فيها يتذكره أهل

(١) سفرة العرب - غوستاف لوبون ٣٢٤.

مرطبة، كما لاحظ كثرة عدد المعلمين، حتى كان منهم في بلرم وحدها عدد لا يقل عن ثلاثمائة معلم، ووقف على مبلغ تقدير الناس لهم، مع ما لحسه ابنُ حوقل نفسه في هذه الطائفة من الضعف العقلي واللغوي، فهم يعتصمون أنهم أعيانهم ولبيائهم، ومهاوهم ومحضوهم، وأرباب فتاويهم وعُدوهم، وبهم عندهم علوم الحرام والحلال، ويُعقد الأحكام، وسُعد الشهادات، وهم الأدباء والمخطباء^(٢١).

وتشجيعاً على نشر التعليم والاستكثار من عدد القائمين به، كانت الدولة العربية تُعفي المعلمين من الجهاد الذي استمرَّ منذ فتح صقلية، لما كان موقعها يسجع على عرودها، كما كانت تستعبد العلماء من مختلف الأقطار الإسلامية، ومن هؤلاء الذين وعدوا إليها، ودرسوا فيها وأعادوا^(٢٢) موسى بن أبيص المرادي القرطبي الذي تتلمذ في العراق، وأعاد من لقائه بابن قُرَيْبٍ ثم استوطن صقلية، وصاعد اللغوي الذي رحل من الأندلس لما صفت به الحال هناك، ومحمد بن البر التميمي شيخ ابن مكي الذي أسس مدرسة في (مازر) ثم انتقل إلى بلرم، كما بيع في العربية من أبناء صقلية عدد كثير منهم، جعفر بن محمد المعروف بابن القطاع، وابنه علي، وطاهر بن محمد الرقباني، وعلي بن حبيب، وعبد الرحمن بن عتيق المعروف بابن الصمام، وابن مكي الذي اهتم بتتقية لغة عصره، وغير هؤلاء كثير، ذكرهم المستشرق الإيطالي ميخائيل أماري في (المكتبة العربية الصقلية)^(٢٣).

ولم يكن هذا الاهتمام بالعربية وأبنائها كفيلاً بإبعاد خطر الانحراف عنها، إذ قوبل هذا لاهتمام بما هو أقوى منه، من المصاهرة والاحتلاط اليومي بين الفاتحين، الذين كان أكثرهم من البربر وأقلهم من العرب، وأهل الحريرة من الروم وغيرهم قورُ السنة شق، فكان اللحن على ألسنة المخالطين جميعاً، ولم يلبث أن امتد خطره إلى كتاب الله، وسنة رسوله، حتى كان المنحرفون المتدينون يتعفنون عن رواية الحديث لئلا يفتنوا في الخطأ، كما كان من المؤلف الذي لا يلتفت إلى خطره أحد من العامة أو الخاصة أن يجد خطيباً يلحن في خطبته، فلا يردعه أحد، أو يقوم من لسانه، ويذكر ابن حوقل أنه سمع أحد هؤلاء يلحن في خطبته فينصب ما لم يُسم فاعلم، ويرفع منصوباً يظنه مفعولاً به، فكلَّم في أمره أحد الأدباء ممن يدعى الدراية بجمع الأحوال، وذكر له مواطن الخطأ فقال له لأديب «كأنه واقف يا سيدي كما نقول، غير أنا نحن لا نأبئ لمثل هذا»^(٢٤)، كما ذكر أنه

(٢١) المكتبة العربية الصقلية، ابتداء من ص ٢٢٤

(٢٢) دائرة معلوف التميمي (ابن حوقل)

(٢٣) دائرة معلوف التميمي (ابن حوقل)

(٢٤) العرب في صقلية ١٠٨

شهد خطيباً في (بارم) يوم جمعة، وسمعه يحرم الأسماء مع الصلوة، ويحرم الأعمال من أوز
حطته إلى آخرها، ولم يكن في الناس من يعترض عليه، مع أنه خطبهم نحو حوّلين^{١٦}

وبعد قراءة مائة عام من ابن حوقل - أي في النصف الثاني من القرن الخامس
الهجري - يصور لنا ابن مكي حال اللغة الصقلية في زمنه فيقول: «هنا اللحن وهم
الفساد على اللسان، ودُجِلَتْ لغة العرب فلم تزل كل يوم يهدم أركانها وتفتت حرسها
حتى استبيح هربها وهجن صميمها، وغف آثارها، وطُفِئَتْ أنوارها، وتساوى الناس في
المخطأ واللحن إلا قليلاً^{١٧}». وأصبح أمر الصواب والمخطأ يخضع للانقاع والمصادفة بكثير
من الناس يحفظون، وهم يحسبون أنهم مصيبون، وكثير من العامة يصيبون وهم
لا يشعرون، وربما سخر المخطئ من المصيب، وعنده أنه ظفر بأوفر نصيب، حتى هذا
القليل الذي استثناء ابن مكي لم يكن يجري لسانه بالصواب اللغوي إلا عند المباحنة
والمكانة وقراءة الكتب ومواضع التحقيق، فأما عند المحاطة والمحاورة فلا يستطيعون
مخالفة ما تداوله الجمهور، واستعمله الجُمُ العمير، حتى لقد وقف على كتاب بخط رجل
من حاشية الناس وأفضلهم فيه: «وأحب أن نشتهد لي في كذا وكذا - بالشين - يريد:
تجتهد، وكتب إليه آخر من أهل العلم رقعة فيها وقد عرمت على الإيتيان إليك - بزيادة
ياه^{١٨}».

وإذا كان ظهور اللحن في صقلية - ثم انتشاره على السنة الخاصة - خطراً على
العربية، فقد كان أشد خطراً منه أن يُسَمَّع اللحن فلا يُفطن له، ولا يُأبه إليه أحد، على
ما ذكر ابن حوقل فيما سبق، وابن مكي الذي ذكر أن المخطئ ربما سخر من المصيب،
وأن الناس إذا سمعوا الصواب أمكروه ومافروه، لطول ما ألفوا فقد وركبوا ضده^{١٩}.

ومع هذا التيار اللحن الجارف على كل لسان بدت جهود تنقية لغوية في النصف الثاني
من القرن الخامس الهجري، انفرد بها الإمام أبو حفص عمر بن خلف بن مكي الصقل،
الذي جمع كثيراً من أخطاء عصره وبلده مما سمعه من الناس على اختلاف طبقاتهم، ولم
ينبه المتقدمون على أكثره، وسجل هذه الأخطاء في كتاب سماه: (تنقيب اللسان ونقيح
الحمان)، والكتاب يعفنا على جوانب كثيرة من خصائص اللغة الصقلية وتعرض الآن
بعض هذه الجوانب.

(١٦) تنقيب اللسان ٤٢

(١٧) تنقيب اللسان ٤٢

(١٨) ابن حوقل ١٢٧/٦

(١٩) تنقيب اللسان ٤١

ثانيًا

من مظاهر الخطأ في لغة الصقليين*

الجموع

جمع الثلاثي^(١٠):

جمعوا الثلاثي الموازن لـ «فعل» - يفتح فسكون، أو يفتحين - مما هو معتل اللام غالبًا على (أفعله) في الصفة، فقالوا: أفرية - في جمع فرد، وأفية وأرجية وأهوية - في جمع: قفا ورخاوهوي - كما جمعوا «فعل» - يفتح فسكون - على (فعلان) - بالكسر - جمع كمة، فقالوا: جذيان - في جمع جذى - وعلى (فعالي) فقالوا: أنا في - في جمع أنف.

أما «فعله» - بالضم - فجمعوه مرة على (فائل) قالوا: رفعة ورقائع، وأخرى على (فعل) - بكسر ففتح - قالوا: قبة وقبب، وجبة وقبب، وربما كانوا ينطقون المفرد بالكسر - كما نطق بمن الآن - ثم أجروا الجمع على قياسه، أخطئوا في المفرد فأخطئوا في الجمع، وكثر هذا في المضعف، أما غير المضعف فجمعوه على (فمال) - بالكسر - فقالوا: لقمة ولقام.

وأما فعل - بكسر فسكون، ياتي الميم - فجمعوه على (فملة) - يفتحين - دون إعلاله، قالوا: فملة جمع فم، تأثرت عندهم حركة الحرف الأول في الجمع بالساق فتأبعتها - عكس الظاهرة عند الأندلسيين حيث حذفت حركة الباء - أما الصحيح فجمعوه على (فمال) - بالكسر - قالوا: بين وبين.

غير الثلاثي:

جمعوا (فعل) على (فواعل) فقالوا: كراع يضم الكاف - وكوارع، وربما حوّلوا

* عبرنا بالخطأ - وإن كان بعض الولد هنا صحيحا - جرأ على رأى ابن مكي، وسيأتي توضيح ذلك في باب القياس.

(١٠) انظر أمثلة الجموع في تنقيب اللسان ١٨٨ - ١٩٣

للمفرد إلى كارع. ثم جمعوا، فصار كشاهد وشواهد وجمعوا (صعل) على أعمال، فصار
حيث وأحيات، وجمعوه أيضا على (فعل) فقالوا: ضعيف وضعف (٢٤٤)*.

التوهم.

توهموا الإفراد في بعض المجموع. ومن ذلك: طير وجبان وأرض بُور - ينصب
والزناد ومُضْران، والسرّ في هذا التوهم أنها جاءت على مثال المفرد، فَصُفَّ شعورهم
بدلالاتها المعصنة، حتى إهم كسروا الميم من مصران لتكون على مثال: سرحب

وكذلك بعض ما يدل على الجمع، توهموا له مفردًا، وإن لم يرد، قالوا: نُبِّلَ ونُبِّهَ كما
استعملوا الجمع دالًّا على المنى فقالوا: أَتَوَّأَمُ - في: تَوَّأَمَيْنِ، كما استعملوه دالًّا على
المفرد، فقالوا: أَعْمَانُ السَّهَاءِ، وَيَذَرُ آبِرَامُ (١٠٥) وَأَنَاطَ قَلْبَهُ (١٠٦)

جمع ما لا يجمع:

قالوا: حَرَحَا وَحَوَدْنَا - جمع وَحْدَةٍ - وسافرنا في العواشر - يَتَّقُونَ: عشر ذي
الحجة.

صيغ غريبة للجمع، ومنها:

(فَعَال) - بالفتح - جمع فَعَلَةٍ، فقالوا: أَرَأَحُ جمع أَرَحَةٍ (١٠٣) كما قالوا: بِيَّت
وَبِيَّاتٍ وِبِيَّاتٍ - في جمع: ماء وشاة وعَصَة (٥٢، ٥٤).

التذكير والتأنيث

علامة التأنيث:

جعلوها التاء، وردوا غيرها إليها، فقالوا: الْمُتَبَيِّضَةُ - في الْمُتَبَيِّضُ - وهي لعبة
للصبيان (٧٨) وامرأة جَيَّامَةٌ - في جَمُوعِي (٩٧) وَلُفْعَةٌ - في الْأُمْنَى (٩٩) وامرأة،
مُافِسَةٌ - في نُسَاءِ (١٧٢) وَزِمْنَكَةُ الطائر - في زِمَكَيَّ (١٧٣)

وترتب على ذلك أن سادت بينهم لهجة بنى أسد فقالوا: سكرانة، وكَلَانَةٌ، وغَضْبَانَةٌ،
وشَبَعَانَةٌ، وَرِيَّانَةٌ (١٠٢).

ورعا ضعف عندهم دلالة الألف المعصورة على التأنيث. فأضاعوا إليها التاء، كي

* الأرقام هنا وفيما بعده لمصحات كتاب تنقيح اللسان.

قالوا. نُحَاء. في نُحَى (١٠٣) ودُنْيَاءُ عريضة (١٠٤) وطِيرُ وأَتْنَاءُ (١٠٤) وهم لا يفعلون ذلك إلا حال الإضافة أو النصب.

كما ألحقوا التاء بما يختص بال مؤنث، فقالوا: شارفة للأنثى المسنة (١٠٣) وعما يسوى فيه السوءان عند إرادة التأنيث، فقالوا: عجوزة (١٠٢).
ما فيها محتمل الوجهين، فقد حدثت العامة موقفها باختيار أحدهما والاقتصار عليه، وقد عمد ابن مكى لذلك باب: ما يجوز تكثيره ونأنته وهم لا يعرفون غير أحدهما (١٨٠ - ١٨٢).

كما اضطرب أمرهم فدكروا بعض المؤنثات، إما بحذف التاء منه، فقالوا: فعتت لبارح كذا (١١١) وإما بإجراء الصفة المذكورة عليه، كفولهم: جُجَادَى الأول، والعشر الأول، والعشر الأوسط (٢٧٠) كما عكسوا بتأنيث بعض المذكرات عند الاستعمال، في مثل: قلب ورأس وبعطن وجوف... إلخ (١٦٤ - ١٧٦).

النسب

ينسبون إلى (دنبا) على توهم أنها دُنْبَاء - داب هرة أصلية - فيقولون: دُنْبَائِي (١٨٥) وهم في هذا كعامية العراقي زَمَنُ الحريري، وينسبون إلى محذوف اللام يرد المحذوف مع زيادة ألف قبله، فيقولون: دِمَاوَى - في دم (١٨٥) ويحركون العين من فَعَلَ الساكنة عند النسب، فيقولون: يَدَرَى (١٨٥) وَيَحْرَى (١٨٦) وَلَحْيَى (١٨٦) وعنزة القُبَيْسَى (١٨٧) بفتح العين في الجمع.

التصغير

يصفرون الثلاثي تصغير الرباعي الذي تالته حرف لين، فيقولون: مُهَيَّرٌ وَيُقَيِّلُ - بتشديد الياء - في تصغير: مُهَرٌ ويقل (١٨٣) وهذه قاعدة مطردة عندهم، وهم في هذا كعامية العراقي زمن البعدي ولا يعودون إلى صحة التصغير فيه إلا عند تأنيثه، فيقولون مُهَيَّرَةٌ، وَطُقَيْلَةٌ. إلخ، أما الثلاثي الذي تالته ياء فيقبلون الياء وأوًا عند التصغير يقولون: حُوبَطٌ وَشُوبِخٌ وَشُوبَى.. إلخ (١٨٤) وهم في هذا كعامية العراقي والأندلس. أما الرباعي فيعصرون ماء التصغير فيه، فيقولون: كُبَيْرٌ وَصُفَيْرٌ (١٨٣) وأما الخماسي ذو اللين رابعًا فيعصرونه تصغير الرباعي، فيقولون: عُصْفِيرٌ وَمُسْمَرٌ في: عُصْمُورٌ ومسمار (١٨٤) وفي المؤنث بغير علامة يلحقون التاء في المصغر مع ما زاد على ثلاثة نحو:

عُخِّيزَةً - في: عَجُوز (١٨٤) ويمكن أن نقول: إن صيغة قُضِلَ - يكون الياء - مصرع
الثلاثي قد هُجِرَتْ في استعمالهم مع المؤنث بالتاء.

المشتقات

اسم الفاعل والمفعول:

وصحوا اسم المفعول في محل اسم الفاعل كالعراقيين فقالوا طعام مُسْوَسٍ
وَمُدَوْدٍ (٣٠) وعكسوا ذلك في قولهم: مُعْجِبٌ بِكَ (١٦٧) ورجل مُسْمِنٌ (١٧٠)
كما استعملوا اسم المفعول من الثلاثي على توهم أنه رباعي في مُهَابٌ وَمُعَابٌ (١٦٧)
وَمُرَادٌ وَمُصَارٌ (١٦٨) وعكسوا ذلك في: مَرْدُوقَةٌ وَمَقْرُورَةٌ (١٦٧) وممسود ومصروح
(١٦٨) كذلك استعملوا اسم الفاعل من الثلاثي على توهم أنه رباعي، فقالوا: مُعْرَمٌ على
كدا (١٦٧) ومُرْنِجٌ ومُخْبِرٌ (١٦٨) ومُورِسٌ (١٧١) وراد المُحْكِي في حكايته (١٦٩)
وأثبتوا الياء في اسم الفاعل من الناقص غير الثلاثي مع تسديدها في قولهم: اللهم
اجعلنا من المتسبين في قلوب المؤذنين (١٧٠).

والظواهر السابقة كلها واردة على لسان العراقيين والأندلسيين، وبما احتص به
الصقليون: الإتيان بصفة (فعل) من أفعل للدلالة على ما يدل عليه اسم الفاعل
(مُفْعِلٌ) قالوا: نَشَاءُ - من أَشَأْ (١٦٧) ومَقَى - من أَفَقَ (١٦٨) وطَرَّازٌ - من أَطْرَزَ
(١٧٠) وربما قصدوا المبالغة غير أنها من غير الثلاثي غير مقبولة.

اسم الآلة:

صحوا الميم من مفعال فقالوا: مُصْنَعٌ وَمُصْبَحٌ - بصم الميم - (١٢٤) وهم في هذا،
كالعراقيين في رسم البغدادي، كما ضموها من يعمل فقالوا: مُقَوِّدُ الدابة (٢٢٠)
كالأندلسيين.

الصفة المشبهة:

كثر عندهم تغليب وزن أَفْعَلٍ، فقالوا: رجل أَشْبَطُ (١٠٧، ٢٢١) وَأَخْشَدُ (١٠٧).

المصادر

مادل على جرفه جاء مصدره على فاعلة بالقسح - نحو: قبالة (١٢٨) وأهل
العلاحة (١٢٧) وخياطة وقصارة (٢٤٥).

وكسروا البناء من التفعال أمثا وقع من الكلام: كالنسيار، والتهيام والترحال (١٣٦).
كما أنهم قد يضعون اسم الهئة موضع اسم المرة في نحو: كذب كذبة واحدة (١٢٦).

الأفعال

نوهوا بعض الأفعال المتعدية لازمة، فعَدَّوها بالهمزة، نحو: أحرمتك وأوهبتك (١٥٢)
وما جاء على صورة المبني للمجهول يمحطونه مبنيا للمعلوم، نحو: عَنَتِ بِحَاحِنِكَ
(١٤٦) واسهَتر (١٤٩).
كما عكسوا في نحو: ضَمَّتْ أَدْنَاهُ (١٥٠) وَضَلَّتْ بِدَاهُ (١٥١) وَخُفِفَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ
(١٥١) وَكُلِّفَتْ بِكَذَا (١٥١)
أما المضعف الثلاثي اللارم فعاموا بمضارعه مصموم العين - وهو مكسورها -
فقالوا: بَضَّتْ عَلَيْهِ نَبْصٌ (١٤٦) وجاءوا بالمتعدي منه مكسور العين في بَرَّ وَالَّذِي يَبْرُهُ،
وَمَلَّهَ يَمْلَهُ (١٤٩).
وكذلك فكروا بالتضعيف بلا موجب له، قالوا: على الرِّجْ أن يَلْزِرَ على روجه نفقتها
(٢٦٩).
كما ابتدعوا صيغة جديدة للعمل هي (افعال) - بتعريف اللام - قالوا: اظْلَمَ اللَّيْلُ؛
وَابْهَاطَ الرِّجَالُ (١٥٤) في: اظلم وبكم، وربما حولوا العمل إلى: اظْلَمَ وَأَبْهَاطَ - بتشديد
الميم فيها - ثم أبدلوا أول المتشددين ألفا، وله نظير عندهم في اخْشَاوْ وَأَصْفَاوْ،
وَأَمْلَاسَ - بالتخفيف - بدلًا من: اخْمَرْ وَأَصْفَرْ وَأَمْلَسَ (٢٢١).

العدد

العدد من ثلاثة إلى تسعة، استعملته الخاصة بصورة واحدة مع النوعين - هي التذكير
دالها - كما استعملته مع جمع الكثرة - كالعراقيين ومن الحريري - فقالت: ثلاث شهور،
وخمس شهور (٢٤٤) أما العامة فكانت أقرب إلى الصواب من الخاصة؛ إذ إنها قالت:
خمسة أشهر وتسعة أشهر، ويبدو أن العامة كان لها نطق خاص في ذلك غير ما نعرف؛ إذ
لم يحصله ابن مكى صوابًا، وإنما جعله أقرب إلى الصواب (٢٤٥) أما العدد المركب (أحد
عشر) فقد انعقت العامة والخاصة على حذف الهمزة من أوله مع مسكين العين، لكن العامة
كسرت الحاء، فقالت: جَدَّ عَشْرًا، والخاصة فتحتها، فقالت: حَذَّ عَشْرًا (٢٣٩).

الهمز

حَقَّقُوا أَحْيَانًا. فقالوا: تار - في: تَار (٤٩) وَجُوتَة - في: جُوتَة (٧٥) كما أبدلوا وَاوًا. في نحو: وَاكَلْتُ ووَاسَيْتُ... إلخ، أو يَاءً، في: مَلَيْتُ الإِنَاءَ، وَهَدَيْتُ من قَلَمِي، وَفَرَيْتُ الكتاب... إلخ (٧٦ - ٧٧) وقد يبدلونَهَا إلى مَا هو من مخرجها نحو نَفَعَ عِيَهُ في فع (٧٤) أو إلى مَا هو أبعد من مخرجها، نحو: مَطَايِبُ الطَّعَامِ في أَطَايِبِهِ: (٧٤) وجميع هذه الظواهر كانت للعراقيين والأندلسيين.

أما ما اخْتَصَّ به أهل صقلية فهو التخلص من الهمزة عند دخول أداة التعريف بعد طرح حركتها على اللام، قالوا: لَقَمَة - في الْأَقْمَى (٩٩) وَلِكَاثٌ - في الْإِكَاثِ (٢٢٤) وهذه ظاهرة تشبه ما كان عند الأندلسيين زمن اللخمي، إذ قالوا: لَجْدَرٌ وَلَبَرٌ - في الْأَجْدَرِ وَالْأَبَارِ، وإن ذكر هذا أنه من إبدال الهمزة لامًا، أما ابن مكي فقد ذكر أنه التخلص من الهمز عند التعريف.

تطور الدلالة

تطورت دلالة بعض الكلمات، فخصّصت بعد تعميم، وقد عقد لذلك بابًا سباه: باب ما جاء لثمينين أو لأشياء مفصروه على واحد (٢٠٨ - ٢١٤) كالصقر والرَّيْحَانِ وَأَرْجُوانٍ وَصَقْلَبِي.

أو عُمِّمت بعد تخصيص، وعقد له بابًا سباه: باب ما جاء لواحد فأدخلوا معه غيره (٢١٥ - ٢١٧) كاللبن والتاب والهوى وأمهات وفلان وفلانة

أو غيّرت الدلالة أصلًا، وأكثر ما كان ذلك عند وجود صلة بين المعنيين، وعقد له بابًا سباه: باب ما وضموه غير موضعه (١٩٧ - ٢٠٧) كالْفَرْ لَلتَّيْسِ، وتقرىص العبيد أي بسطه باليد، والعرصة - بناء قائم كالسارية... إلخ.

الإمالة

قالوا: تَمِيضٌ في: تَمَاضٍ، وَخَبَزِي - في: خُبَازِي، وقد كانوا كأهل غرناطة الذين

يعيون ألقاب المذ إلى إمالة رفيقه مكاد تكون بياء، وقد قال عنهم ابن الخطيب في (الإحاطة) «وألستهم فصيحاً يتخللها إعراب كثير، وتقلب عليهم الإمالة»^(١١)

الإبدال اللغوي

وأكثر ما كان بين الذال والدادال - حتى لقد ذكر له زهاء خمسين كلمة - وما كان بين الظاء والباء، ويقول عنه ابن مكى «هذا رسم قد طمس، وأثر قد فرس من أخطأ جميع لباس - حاصتهم وعامتهم - حتى لا يكاد ترى أحداً ينطق بضا، ولا يميزها من ظاء» (٩١).

الإشباع

أشبعوا حركة المقطع الأول أو الأخير من الكلمة، فنشأ حرف مد - وهم كالأندلسيين في ذلك - قالوا: يطيعال ولوبان وقاقول وحاروف (١٠٥) وعربي قوح (١٠٧) وقالوا: خرغار وخرزاق (١٠٥).

التشديد

شدوا الحرف الثاني مما حذف ثالثه، فقالوا: لثة ودم - بالتشديد - (١٦٠ - ١٦٢) كما شدوا الياء من (أى) المفسرة والندائية (١٦٣) وكذلك الياء في المشتقات المحتومة بالياء واتباء نحو أرض ندية ومترخيه ومستوية ... إلخ - بتشديد الياء - (١٦٣) وكذلك في المصادر المحتومة بها، نحو: طماعية وكراهية ... إلخ - بتشديد الياء (١٦٤).

الزيادة

رأوا لكاف في قولهم خرجت من عنده يوم كذا، فلما كان كالتدأ أبيت، ومنهم من يقول لكالتد، قال ابن مكى: وأقربهم إلى الصواب من يقول: من العد (١٠٨)

(١١) الإحاطة في أخبار غرناطة ٢٥/١

(٣)

مقياس التخطئة عند ابن مكي

إن حرص ابن مكي على أن تنتشر مآخذ اللغوية بين الناس جميعاً في صفة، دفعه إلى أن يضمن كتابه أبواباً مستطرفة، وتتفا مستملحة حتى ينشط إلى قراءته العالم والجاهل، ويشترك في مطالعته الحالى والعاطل، وهو أمر لم يألوه في غير كتابه بمن ألف قبله في مجال التنقية اللغوية، ويقرر ذلك احتباره لاسم الكتاب، فهو لم يجعله لمن العامة أو أروامها، وإنما جعله موافقاً للعامة منه، تنقيفاً للسان، وتلقيحاً للجان.

ولم يفعل ابن مكي ما فعله بعض العلماء الذين اشتغلوا بالتنقية، من الإقبال على المؤلفات قبله والأخذ عنها، دون تمييز لما هو في عصره وبلده من غيره؛ إذ أهل لسان مختلفون في أغاليطهم، وربما يصيب هؤلاء فيها يغلط فيه أولئك، وربما يصيب أولئك فيها يغلط فيه هؤلاء، وربما اتفقوا في الغلط^(١٢)، وإذن فلم يكن من الصواب عنده أن يذكر لأهل صقلية أخطاء تخص بأهل المشرق أو بأهل الأندلس، إذ لا حاجة بهم إلى ذلك وإذا قرأه من لا يعرفه ولا يستعمله لم يستفح به كبير متعة، أو كان معرفة ما يستعمله ويغلط فيه أولى به، وأعود بالفائدة عليه، يقول: «فجمعت من غلط أهل بلدنا ما سمعته من أفواههم، مما لا يجوز في لسان العرب أو مما غيره أفصح منه، وهم لا يعرفون سواء^(١٣)».

وإذا كان ابن مكي نبه على بعض الأخطاء التي تقع من أهل المشرق، أو من أهل الأندلس، دون أن يجري منها شيء على اللسان الصقلي، فإنما نجد في كتابه كثيراً من الأخطاء التي اتفق فيها الصقليون وغيرهم، وقد أشار إلى ذلك في عبارته السابقة بقوله «وربما اتفقوا في الغلط» ونسوق لذلك بعض الأمثلة:

• مما اتفق فيه الصقليون والمشرقيون:

مولهم: في رجل شُعاق (ابن السكيت ٣٦٨ وابن مكي ٧٨) وطر وأنشأه (ابن

(١٢) تنبيه اللسان ٤٣

(١٣) السابق ٤٤ - ٤٥

السكيت ٢٩٧ وابن مكى ١٠٤) وَيُوشَكُ أَنْ يَكُونَ كَذَا (ابن السكيت ٢٠٧ وابن مكى ١٤٨) وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَانَ كَذَا وَكَذَا (ابن السكيت ٢٠٥ وابن مكى ١٦٤) وَمَقَصٌّ وَجَلَمَ وَرَوَّجَ (ابن قتيبة ٣٢٤ وابن مكى ٢٠٤).

• وما اتفق فيه الصغليون والأندلسيون:

قَرَمَاءَ - ق: مَرَمَاءَ وَرَدَاءَ - ق: وَرَدَهُ (المؤنث الورد من الخيل) حُلْبًا - ق: حُلْبَةً (ابن مكى ٢٧٨ والزبيدي ٢٨٦، ٣٠٠، ٢٦٧) بَيْتَةً - ق: مَيْتَاءَ (ابن مكى ٢٧٩ والزبيدي ١٨) سُودَاتٍ - جمع سوداء (ابن مكى ١٩٧ والزبيدي ٢٧٧) مُوسٍ - ق: مُوسَى المديد (ابن مكى ١١٠ والزبيدي ٧٨) دَوَامَةً - بالضم - ق: دَوَامَةً - بالفتح - (ابن مكى ١٣٠ والزبيدي ٢٧٢) دِهَانَةً وَصُتْبَانَةً (ابن مكى ١٩٤ والزبيدي ١٩، ٣١) أَبْيَعَ الثَّوبَ وَأَقِيمَ عَلَى الرَّجُلِ (ابن مكى ١٥٢ - ١٥٤ والزبيدي ٢٠٤).

وقبل أن نعرض لقياس النخطة عند ابن مكى نشير إلى أنه يمتاز بما يأتي:

١ - أنه اهتم بالترقة بين الأخطاء التي تصدر عن الخاصة، والتي تصدر عن العامة، وقد عقد لذلك باب: (ما خالفت العامة في الخاصة، وجميعهم على غلط^(١٤)) فالعامة تقول: اسْفَرْجَل - بهزة وصل - والخاصة تقول: سَفَرْجَل - بضم الجيم - والعامة تقول للسكر: طَهَّرَ والخاصة: طَهَّرَدَ، والصواب: طَهَّرَزَنَ، أو طَهَّرَزَلَ، وتقول العامة: حَنَقَ الباب - بالكسر مع سكون اللام - والخاصة بفتح الحاء واللام، وتقول العامة: مَشُومَ وتجمعها على: مَشُومِينَ، أما الخاصة فتقول: مَشُومَ، وتجمعها على: مَشَائِيمَ، والصواب: مَشُومَ وَمَشَائِيمَ.

٢ - وأنه لم يكن متعسفًا مع العامة، فيخطئهم وإن أصابوا، بل إنه يرى أن العامة هي استعمالها قد تكون جارية على أفصح اللغتين، أو يكون لاستعمالها وجه جائز، وإنكار لحادث غلط، وربما وصل الأمر إلى حد أن تكون العامة على الصواب، والخاصة على الخطأ.

فما جرت فيه العامة على الأفصح: فتح السين والتين من: السَّم والشَّهَد وكسر الميم مع تشديد هاء قى: جَمَصَ، إذ لم يرد بفتح الميم عن أحد من أهل اللغة، إلا عن

(١٤) تنبيه اللسان (٢٢٨ - ٢٤٠)

ابن الأعرابي وجده، فإنه حكاه ولم يعرفها^(١٥).

ومما كان له وجه حائز ولا يُخطأ فيه العامة، قولهم: مَيْدَة - فَي: المائدة، فهو معروف مسموع، حكاه أبو عمر الجرمي وابن الأنباري، بل زعم الليث أن بعض العرب يكسر في الحلقى وغيره، وكذلك فتح عين الثلاثي مما وسطه حرف حلق ومما أخطأت فيه الخاصة دون العامة، هو لم في جمع الصغير: فراء - يفتح الماء - والعامة تصمها، وإن كانت تقصر على طبعها، وكذلك: ضَعَاء - جمع. صميف تفتح الخاصة الضاد مع المد وتقصر العامة فتقول: ضَعْفَى - على (فَعْلَى) فيكون أسبه، لأن فَعْلَى أصل في جمع فَعِيل إذا كان بمعنى مفعول - كجريح وجرحى - فهي أقرب إلى الصواب^(١٦).

٣ - ويمتاز ابن مكي كذلك بأنه اهتم بتمييز الأخطاء لدى طوائف الخاصة، بعضها عن بعض، وهو أمر لم يعرفه لأحد قبله، هناك أخطاء لقراء القرآن (٢٤٧ - ٢٥٠) تتعلق بإظهار التنوين وإحقاقه، وتشديد بعض الحروف، والوقف، والحذف، إلى غير ذلك، مما يعرف باللحن الحقيقى الذى يُخلّ إخلالاً يختص بمعرفة علماء القراءة وأئمة الأداء، الذين تلقوه من أفساء العلماء، وضبطوه من ألسان أهل الأداء^(١٧)، والذى لا يدخل في مجال اللحن اللغوى بالمعنى الذى نبحثه.

وهناك أخطاء لأهل الحديث (٢٥١ - ٢٦٠) كالصحيح، وتسكين المتحرك، وتحريك الساكن، وتخفيف الممزة، والمد، والقصر، والخطأ في ضبط أسماء الكتب والمحدثين، والرواة، وهناك أخطاء لأهل الوثائق (٢٦٨ - ٢٧٠) كالخلط في بعض المصطلحات الفقهية، وفي ألفاظ ولادة في كتب الفقه وكلام الفقهاء.

وهناك أخطاء لأهل الوثائق (٢٦٨ - ٢٧٠) وهم كتاب العقود ووثائق الزواج والبيع والإجارة، وغيرها من العقود التى تسجل المعاملات بين الناس.

وهناك أخطاء لأهل الطب (٢٧١ - ٢٧٣) تضم طائفة من المصطلحات في أسماء

(١٥) انظر أشعة أخرى في باب: ما جاء فيه لسان اشعيل العلم انصحبها ٢٤١.

(١٦) انظر أشعة أخرى في باب: ما تنكره العامة على العامة وليس بمكر (٢٢٧ - ٢٣٧).

(١٧) انظر أشعة أخرى في باب: ما العامة فيه على الصواب والخاصة على الخطأ (٢٤٢ - ٢٤٦).

(١٨) كتاب اصطلاحات الفنون ١٣٠٨.

العقاقير والأمراض ومنها تسمية الطبيب (المتطبيب).

وهناك أخطاء لأهل السماع (٢٧٤ - ٢٨١) ويغني بهم أهل القناء، وهي أخطاء تتعلق
بعبير بعض كلمات الأبيات التي يتغنى بها، أو تغيير ضبطها، وقد ذكر أنهم كانوا يقولون:
النَّعَاق - ق: الإيقاع.

٤. ويمتاز ابن مكي كذلك بأنه وجد من أساتذته من يقرء على ما هم - تصويهاً
و تحظنة - ذلك هو الإمام أبو بكر محمد بن علي بن الحسن بن البر السيمي، وقد
عرض عليه ابن مكي كتابه ليرى رأيه، فأنكر أقله، وارتضى أكثره، يقول: «فأثبت جميع
ما ارتصاه، ومحو ما أنكره وأباه، لإزول عن مواقف الاستهداف، وأريح نفسي من
عهدة التغليب»^(١٩).

أما مقياس الصواب والخطأ عند ابن مكي فنوضحه فيما يلي،

(أ) الاستشهاد:

تضمن كتاب التوقيف كثيراً من أشعار المحدثين الذين لا يخرج بهم كثير من العلماء،
ومنهم بشار بن برد والكُميت وذو الرمة وأبو تمام وكُشاجم والنسي وابن المعتز، ولا يعني
ذلك أنه ممن يرى الاحتجاج بأشعارهم، خلافاً لما ارتأه باحث معاصر؛ إذ قال عن بعض
من سبق ذكرهم (بشار والكتبي وأبي تمام وابن المعتز وعبد الصمد بن المعتز): «وهو
يلخص هؤلاء بالثقة ويوسع دائرة استشاده بضمهم إلى الشعراء الذين يحتاج
بشعرهم»^(٢٠) ونوضح ما ذهبنا إليه ببيان المواطن التي سقت فيها أشعارهم:

أما بشار فقد جاء له بيتان: الأول لبيان أنهم يغيرون بعض كلماته (١٠٠) والثاني
لبيان أن العامة تخطئ في قولها: ما ألقاه إلا في القُرط - بضم مفتوح - والصواب القُرط -
بفتح فسكون - كما جاء في بيت بشار (١١٦).

وأما الكُميت، فقد سبق بيته في باب: حروف تتقارب أفعالها وتختلف معانيها، للترفة
في المعنى بين الابتهاج والابتيار (٣١٨).

وأما ذو الرمة فقد جاء له بسبعة أبيات، واحد منها لبيان أنهم يصحفونه (٢٧٥) والستة
لهاقية لبيان المعاني (٥١ - ٥٦ - ٦٩ - ٣١٩ - ٣٢٤ - ٣٢٦).

(١٩) تنبيه اللسان ٤٧.

(٢٠) ابن القيم في صوره الدراسات اللغوية للجمعية ١٤٣.

وأما أبو تمام فقد ساق له ابن مكي ثلاثة أبيات. أحدها لبيان أنهم يجرّون شعره (١٢٦) والثاني لبيان التفرقة في المعنى (٢٣١) والثالث لبيان أنه قد غلط (٥٤)

وأما كشاجم فقد ساق له بيتاً واحداً في مقام استعمال معنى، لا استشهاد.

والمنتهى جيء له بسبعة أبيات، ثلاثة منها لبيان أنهم يصحّفونها (٦٦ - ١٤٤ - ١٦٤) واثنان لبيان المعنى (٥٤ - ٦٨) وواحد تعويده لدليل (٢٤٣) والآخر إصلاح خطأ وقع في قراءة ابن جني لبيت من شعره (٢٧٨).

وأما ابن المعتز فقد ورد له بيت واحد لتقوية دليل (٢٤٤).

وأما البحتري فقد ورد له بيتان (٢٧٧ - ٢٨٠) لبيان أنهم يصحّفونها.

وأما عبد الصمد بن المعدّل فلم نثر له على شعر في الكتاب.

ومن هذا المرض يتبين أن مساق هذه الأشعار كان، إما لبيان ما قد يقع فيها من تصحيف، أو لاستصلاح ما فيها من معنى، أو للتفرقة بين المعاني، وهذا يؤيد ما نذهب إليه من أن ابن مكي كان على غرار من سبقه في عدم الاستشهاد بالمحدثين في الفاظ لغة وتراكيبها، وتقوى ذلك بما جاء في الكتاب من تغليطه لبعض هؤلاء المحدثين كأبي تمام الذي يوافق على تغليطه في قوله:

إخسني بني بكرٍ بن عبد مبادٍ بين الكتيب الفرْدِ والأُمو (٥٤)

لأنه قال (مناء) بالهاء - وصوابها بالناء - وابن المَلَف الذي قال.

تدفع عنا الأذى وتصرنا بالغيب من خُفْسٍ ومن جُرْدٍ (٦١)

قال: جُرْد - بالدال - وصوابها بالدال - فأما في شعر قديم وكلام فصيح فلم يسمع بالدال.

ومأني إلى موقفه من الاحتجاج بالقراءات القرآنية، فتراه يحتج بها في مقام الرد على الخاصة التي أنكرت على العامة حذف الهمزة من (القرآن) وجعلته من ألفاظ النساء، ولا وجه للإلكار، إذ قرأ به الأئمة، قال أبو بكر بن مجاهد: «كان أبو عمرو بن العلاء لا يهرق (القرآن) وكان يقرؤه كما روى عن ابن كثير^(٢١)» ويصح لحوار (الخطأ) - بالمد - في الخطأ، بقراءة الحسن. «وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِناً إِلَّا خَطَأً»^(٢٢) بالمد - كما يحتاج لكسر العامة الحاء من (الحج) بأنه قرئ في القرآن بالفتح والكسر^(٢٣). جاء في الجامع لأحكام القرآن. «قرأ جمهور الناس: الْحَجَّ - بفتح الحاء - وقرأ ابن أبي

(٢٢) تصيف اللسان ٢٣٢

(٢١) تصيف اللسان ٢٢٨، والرواية من اللسان (مراً).

يسعاقى هي كل القرآن بكسرها^(٢٣)، وأخيراً يحتج لقول العامة هو (مركوس) من ركس - بغير ألف - بقرأة آتت أو قرأه عيد الله: ﴿وَاللهُ رَكْسُهُمْ﴾^(٢٤).

ولكننا مع هذا نجد لا يأخذ بقرأة من قرأ: ﴿مِنْ كُلِّ فُجٍّ عَمِيقٍ﴾ - بالغير المعجمة^(٢٥) وكأنه لا يأخذ بقرأة ورش: ﴿لَا يُؤْخَذُكُمْ اللهُ﴾ - بالواو - إذ خطأ واحداً فلاناً وواكنه^(٢٦)، كذلك هو حين بخطئ: (أرجع) في - رجع، كأنه يرُدُّ القراء، لمرئية التي حكها أبو زيد عن الضبيين، وهي: ﴿أَقْلًا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ فَوَلًا﴾ - بضم الياء في: يرجع^(٢٧).

وهذا الاضطراب الذي رأيناه في الاحتجاج بالقراءات القرآنية يصارعه الاضطراب في الاحتجاج بالحديث الشريف؛ فهو يحتج به في باب ما جاء فيه لغتان استعمل العامة أفصحها، تقول العامة، السُّمُّ والشَّهْد - بفتح السين والسين - وتقولها الخاصة المنفصحة بالضم، وفي الحديث عن النبي ﷺ «إذا وقع الذباب في الطعام - دروي في الشراب - فامقلوه؛ فإن في أحد جناحيه سماً وفي الآخر شفاء، وإنه يقدم السُّم ويؤخر الشفاء» - والرواية بفتح السين^(٢٨) - ولا يحتج به حين بخطئ قولهم رجل هُوب (٢٠١) للذي يهاب الناس؛ إذ قد ورد في حديث عبيد بن عمير: «الإيمان هُوب» أي يهاب أهله - فعول بمعنى مفعول - فالتاس يهابون أهل الإيمان، لأنهم يهابون الله ويهابونه^(٢٩)، وكذلك حين بخطئ قولهم: ما نأى لك أن تفعل كذا (٢٢٢) وقد ورد في حديث أبي بكر: «قد نال لرجل» أي حان ودنا، وفي حديث الحس: «ما سال لهم أن يفقهوا» أي لم يقرب ولم يذن^(٣٠) وحكم باللعن على قولهم: اليوم قرأ (١٢٤) بضم القاف - على المصدرية - مع أنه جاء في حديث أم روع: «لا خَرَّ ولا قَرَّ» - القَرَّ: الجرد - أرادت أنه لا ذو خَرٍّ ولا ذو بَرٍّ^(٣١)، وهو قد جعل ما وقع في الموطأ من لفظ أبي إدريس الخولاني: «علما كان من القدر هَجَرَتْ» وما وقع في البحاري من كلام أبي بكر الصديق رضي الله عنه في حديث هجرته مع النبي ﷺ من قوله: «أُسْرَيْنَا لَيْلَتَنَا مِنَ الْقَدْحِ قَامَ قَائِمُ الظَّهِيرَةِ» جعل - من لعد - أقرب إلى الصواب وليس صواباً، أما الصواب فهو: (علما كان عد - أو لعد^(٣٢)) وهو بهذا لا يرى في الحديث حجة لقوية.

(٢٣) الجامع لأحكام القرآن ٣٨/١٢.

(٢٤) تنبيه اللسان ٢٢٥.

(٢٥) السابق ٧٤ والقراءة في المدخل لابن هشام ورقة ١٨.

(٢٦) تنبيه اللسان ٢٤١.

(٢٧) اللسان (رجع).

(٢٨) اللسان (هيب).

(٢٩) اللسان (يل).

(٣٠) اللسان (قر).

(٣١) تنبيه اللسان ١٠٨، ١٠٩.

(ب) اللغات:

صرح ابن مكي بأنه لا يأخذ باللغات الضعيفة كالشديد في دم وأب وأح، وكفتح اللام عند النسب إلى لغة وإنما يأخذ بالأفصح والأكثر شأن كثير غيره من عبء التنقية ومن اللغات التي ردها: اللغة اليمنية في: كلوه - بدل: كُلبه (٩٧) ولعه هديل وبني صبة في: أرجعته بالآلف (اللسان رجع) ولغة من يقول: قريت في: قرأت - وهي التي حكاه أبو زيد عن بعض العرب (٧٦) ولغة بني أسد في تأبث فعلا بالثناء، كسكرانة وعطشانة (١٠٢) ويجعل تخفيف الهزة لحاء، كما في: نار - محفف نار - مع أنها لغة أهل الحجاز (٤٩).

ولقد كاد يستقر في نفوسنا ما قرره ابن مكي من أنه يأخذ بالأفصح والأكثر، لولا ما وقعنا عليه من أمثلة ذلك الباب الذي عاب فيه الخاصة على غخطتهم للعامة في أمثلة لا يجوز أن يلحنوا فيها، فوجدنا اضطراباً واضحاً في مقياسه بالنسبة للأخذ باللغات، فقد تقدم رده اللغات الضعيفة والردية والمدمومة، لكنه في هذا الباب يأخذ بها، ومن ذلك أنه أجاز للعامة أن تقول: مَيْدة - في: مائدة (٢٢٧) وعَيْشة - في: عائشة (٢٣٢)، إذ الأول مسموعة حكاه أبو عمر الجرمي وابن الأنباري، والثانية لغة لبعض بني تميم، ويعترف ابن مكي بأنها ضعيفة. ومن ذلك اعتداده بغير الأفصح في كسر الدال من: لدجج (٢٢٨) وصور بكسر الصاد - جمع: صورة (٢٢٩) والعامل والكثرة - بالكسر فيها (٢٢٨ - ٢٣٠) ولحن - بالصم - جمع: لحنة بالكسر (٢٣١) ويُسُّ ويُسُّم - بضم العين (٢٣٢) ونص الخاتم - بكسر الخاء - (٢٣٦) وأخذت السمينة، وأشغله عك - بالهمز فيها - (٢٣٧ - ٢٤٧).

وتقدم أنه لا يأخذ بلغة أهل اليمن، ولكنه في هذا الباب يأخذ بها، لما أجاز أن يقال: أترج - هي: أترج (٢٣٣) والمعروف أن أهل اليمن يدلون أول المشتدتين نونا وتقدم أنه لا يأخذ بلغة هديل، ولكنه هنا يأخذ بها وبلغة ثقيف في إبدال الهاء من (حق) عينا، وهو ما يعرف بالقفحة، تقول: سرت عني دخلت المدينة (٢٣٠).

ومن اللغات التي اعتدتها أمنا في مقام الرد على الخاصد، لغة بني تميم في كسر الهمزة من فصيل - حلقى العين، وفي إبدال لام لعل نونا ولغة بعض بني عيم وأسد في فتح الهمزة من إنا التفصيلية. وكذلك لغة بعض بني عيم وبني عامر الذين يلزمون جمع المذكر السالم الباء ويحرون الإعراب على الهمزة بالتثنية وعدمه؛ ذلك لأنه لم يجعل من اللحن قولهم: سني أكثر من سننك - يائبات النون (٢٣٦) وذكر أمثلة من الشعر.

(ج) السماع والقياس:

و السماع هو الغالب على قياس ابن مكي، وهو في تقيده به قد يلحى ما يقتضيه القياس فحياناً. فقد أنكر القياس بالضم (١٢٤) مع أنه داء مصيب الدابة، وقياس لأدواء أن يأتي مصدرها على حال بالضم، ومثله ما أنكره من قولهم: بالدابة غنار - بالضم - (١٣٢) مع أنه داء كذلك.

كذلك هو يصحى بالقياس إذا عارض السماع، إذ رفض أن يصغر (صحى) على صعيه - بالناء - (١٨٤) مع أنه القياس، واختار ما رآه أبو حاتم (صحى) حتى لا يختلط بتصغير ضعوة

وفي سبيل السماع كذلك قد ينكر الاستعمال العامي، وإن أمكن له وجه من التأويل - لدى يعترف هو به في بعض المواضع - فهو لم يرّ للعامية وجهاً في استعمالها بعض الكلمات مذكورة مرة ومؤنثة أخرى مع صحة التأويل، إذ أنكر أن يؤث البيت (١٧٥) مع أنه يمكن على التأويل بالدار، وأنكر أن يؤث السكين (١٧٤) مع أنه يمكن على التأويل بالمدينة، واعترف ابن مكي بصحة مثل هذا التأويل في باب، (ما يجوز تذكيره وتأنينه وهم لا يعرفون فيه غير أحدهما - ١٨٠) وذكر فيه. الأصحى (١٨٠) وقال، «من ذكر ذهب إلى اليوم، ومن أنت ذهب إلى الذبيحة».

ومن الأمور اللغوية التي جعل سبيلها السماع وحده ما يأتي:

١ - لقلب المكاني: ففي جمع صاع قالت العامة. أصع (١٨٩) وذلك عنده خطأ. صوبه ضوع، مع أن استعمال العامة مقلوب عنه. وقد حكى ابن سيده: أدر - في جمع دار (السان دور) كما أنكر قولهم مفرط فلان - أي فرمط (١٩٦).

٢ - لوصف بالنصدر: إذ لحق قولهم: رجل عي - بكسر العين - (١٢٣) وجعل صوابه لفتح، ويوم قر - بضم القاف - (١٢٤) وصوابه الفتح، وهما مصدران فلا يوصف بهما إذ لم يرد

٣ - الإبدال اللغوي، فقد أجاز للعامية أن تقول: قام قم فقد - في معنى: ثم فقد (٢٣٠) فأبدلوا بين العاء والناء، وهو وارد عن العرب غير مسكر، غير أنه توقف عند حده ولم يجز لقياس عليه، فلعن الإبدال في: أفرم - أي أترم، لمن سقطت تينته (٨١) والإبدال واحد، وانظاهرة لها أسله كثيرة ولردة، منها الحثالة والحفالة وتلع رأسه وطلع، والنوم والقوم، والنشام والنعام^(٣٧).

وأحار للعامية أن تقول. دهن زنج (٢٢٢) إذ قد روي: زنج وسنج وصح. ولكنه موقف عند ذلك فأنكر الإبدال نفسه في باب التبديل. ما قالوه بالراى وهو بالسس وما قالوه بالسس وهو بالصاد (٨٥).

وكذنا نقول: إن ابن مكي بنى مقياسه في التخطئة والتصويب على السماع. لولا أن رأينا مخرج على مقياسه هذا، عندما انتصف للعامية من الخاصة فيما أنكرته عليها، فبرع إلى إجاره كلام العامية وإن لم يسمع عن العرب، بقيسه على ما سمع، ومن ذلك:

١ - أنه أجاز أن تكسر الفاء من فعل فيها عينه حرف حلق، نحو: شعير ورغيف... الخ. واستند إلى أن هذه لغة بنى قديم، مع أنها ليست أفصح اللغتين، بل يوسع ابن مكي من ظاهرة القياس هنا، فيحكى عن الليث قوله: «إن من العرب قومًا يقولونه في كل ما كان على فصيل - بالكسر - وإن لم يكن فيه حرف حلق، نحو: كثر وجليل وكريم» (٢٢٧).

٢ - وأنه أجاز في فعل - بفتح فسكون - أن تفتح عينه ما دامت حلقية، كاللحم والبحر والبهل والنحل والنخل وما أشبهه (٢٣٠) وهو بهذا أحد برأى الكوفيين، أما أهل البصرة فلا يفتحون إلا ما كان مسموعًا.

٣ - وأجاز كذلك في الأفعال الثلاثية على فعل - بكسر العين - أن تثبت كسر الفاء ما دامت حلقية، فيقال: تنهدت عليه بكدا، وليئت - بكسر الأول فيها (٢٢٧).

وقد يبدو من الأمور السابقة اتجاهه إلى الأخذ برأى الكوفيين، توسعة على العامية، لكن هذا يعارضه أمثلة أخرى بدا فيها بصري النزعة: كتلحينه فتح الفين من شغب (١١٤) لأنه مصدر مسموع سكون عينه فقط، مع أنه أجاز قبل الفتح في كل ما هو حلقى، وتلحينه أن تقلب آلياء من: عين وشيء وأوا عبد التصغير، والمعروف أن ذلك رأى للكوفيين.

وبعد: فلا ضير علينا إذ نقول: إن ابن مكي كان مضطرب المقياس في الاحتجاج بالفراءات القرآنية، وبالحديث الشريف، وفي الاعتداد باللغات المصرية، وفي السماع والمقياس، ثم في الأخذ بالمتن البصري أو الركون إلى المذهب الكوفي، ومن نمر بن أستاذ ابن البر التميمي قد اطلع على كتابه هذا، وأنكر عليه أشياء حذوها ابن مكي، ونعجب لعدم ملاحظه هذا الأستاذ - وهو لموى كبير - ذلك الاضطراب الذي وقع فيه تلميذه، ففتح قرة لابن هشام اللخمي، يستفد منها ويرد عليه.

(٤)

جهود ابن مكي في الميزان

(أ) صحة الحكم أو خطؤه:

دارت المواد التي أخذها ابن مكي على أهل بلده بين أمور ثلاثة:

الأمر الأول:

ما أصاب في عدّه غلطاً، وكان أكثر ما جاء به إذ لم نجد لغويًا يرى صوابه، منشدهً ذلك اللغوي مع العامة أو متساهلاً، ومضرب لذلك بعض الأمثلة.

في الجمع: أمّهات كتب المنعو واللغة التي بين أيدينا لا تحبّر أن تأتي فعلة - بفتحيتين - جمعاً ليفعل^(٣٣) - بكسر فسكون - حتى يجوز ما لحه ابن مكي من جمع ديك وهيل على: دَهَكَه وفَيْدَة - بفتحيتين - ولا تحبّر هذه الكتب أيضاً أن تجمع فعلة - بضم فسكون - على فِعال - بكسر الفاء - حتى يجوز ما لحه من جمع لُقْمة على: لِقَام، ولم نجد من يبيّز أن يجمع فعيل على أفعال الذي هو مختص بجمع الثلاثي؛ حتى يجوز ما لحه من جمع غبيث على أخبات.

مَدّة لتأبث: لا تحبّر هذه الكتب^(٣٤) تحويل الألف المفصورة أو المدودة إلى التاء، حتى يجوز ما لحه ابن مكي من قولهم: لُقْمة - في: الأقمى، وزمنكة الطائر - في: زِمَكى الطائر، وامرأة ناهمة - في: نَمَاء، ولم نجد من يبيّز الجمع بين علامتي تأبث؛ حتى يجوز قولهم: دُثْيَاة عريضة، وطير وأثاثه.

وفي اننسب^(٣٥) إلى محدوف اللام: لا تحبّر الرد مع زيادة ألفه فلا يقال دَمَاوَي - في:

(٣٣) انظر على سبيل المثال: هم المراجع ١٧٧/٢، ١٧٨، ابن جني ٥٤/٥، شرح الشافية ١٠٤، الصبان على الأشعري ١٣٢/٤.

(٣٤) انظر على سبيل المثال: هم المراجع ١٦٩/٢، ابن جني ٩٦/٥، الصبان ٩٤/٤ وما بعدها.

(٣٥) انظر على سبيل المثال: هم المراجع ١٩٦/٢، ابن جني ٣/٦، الصبان على الأشعري ١٩٣/٤، شرح التاج ٨٢.

النسب إلى دم، ولا يحرك العين من فعل - بفتح الفاء - عند النسب، حتى يصح قولهم
يمري بفتح الدال في يتر، وعثرة العيسى بفتح الياء.

وفي التصغير^(٣٦) لا نجد من صغر الثلاثي بصغير الرباعي، فبقول مُهَرَّزٌ وَيُعَيَّلُ -
بسنديد الياء في مُهَرَّزٌ وَيُعَيَّلُ، ولا نجد من يصيف الناء إلى المصغر في المؤنث الخالي من
الرائد على ثلاثة، حتى يصح قولهم: عُجَيْرَةٌ - في: عجوزة ولا نجد من يحجر فتح ياء
التصغير في نحو: كَبِيرٌ وَصَغِيرٌ.

وفي اسم الآلة^(٣٧)، لم يبيروا ضم الميم من مفعال أو مفعول، حتى يصح قولهم، مُنْذَحٌ
وَمُضْبِحٌ وَمُقَوِّدُ الدابة - بضم الميم.

كذلك في المصادر^(٣٨)، لا يسوع عند العلماء فتح الفاء من فَعَالَةٌ الداء على حرفه؛
حتى تصح تلك الظاهرة التي انفرد بها حاشية أهل صقلية، والتي أطردت عندهم، كقولهم:
قَبَالَةٌ وَخِيَاطَةٌ وَقَصَارَةٌ - بفتح الفاء في الجميع - وكذلك ما أطرد عندهم من كسر الفاء
من التفعّال - أينما وقع في الكلام - كالتسيار والتهيام، لا نجد من يجبره، إلا فيما ورد من
حرفين هما: تَلْقَاءُ وَزِيَا - ومنهم من يجعل تلقاء اسماً لا مصدرًا - وزاد بعضهم ثالثاً هو
بمثال، مصدر مثَلْتُ - بالتضعيف - وزاد ابن خالويه رابعاً - هو: تَلْفَاقٌ^(٣٩).

وفي الأفعال: لم يرد عن العرب - ولم نجد من العلماء - من يميز تلك التصيغة الجديدة
التي ابتدعها الصقليون، وهي صيغة أفعال - يهجرة وصل مع تخفيف اللام - كقولهم:
يُكَاثِمُ الرَّجُلَ وَاطْلَامُ اللَّيْلِ، كذلك لم يجر أحد فك التصغير بلا موجب؛ حتى يصح قول
أهل الوثائق منهم: على الزوج أن يَتَرَبَّزَ على زوجته نفقتها.

وقل مثل هذا في التغيرات الغربية التي أتوا بها، كتعبير عامتهم، فلما كان كَالْعَدِ -
أو لَكَالْعَدِ - أُنْتَهَ - في معنى: فلما كان غَدًا أو المَدُّ - وكتعبير أهل الوثائق لدى
جمعوا فيه بين اليم واللعن - على ما يقول ابن مكى^(٤٠) - وهو قولهم: أَقْرَبْتُ فَلَانَةً

(٣٦) انظر على سبيل المثال مع المراجع ١٨٥/٢، ابن جني ١١٥/٥، ١١٦، شرح الشافية ٥٧، الصبيح
على الأعشوى ١٥٥/٤.

(٣٧) انظر على سبيل المثال: مع المراجع ١٦٨/٢، ابن جني ١١١/٦، شرح الشافية ٤٦.

(٣٨) انظر على سبيل المثال مع المراجع ١٦٧/٢، شرح الشافية ٣٩.

(٣٩) ليس في كلام العرب ٥٩، وانظر شرح الشافية ٤٢.

(٤٠) تصحيح اللسان ٢٦٨.

امرأة كان - فلان المتوفى عنها. أما اليمى: فلان بهولهم: المتوفى عنها، يعلم أن الزوجية قد انقطعت بينها بالوفاة وأنها الآن ليست في عصمتها، وإنما كانت زوجته في حياته، فلا معنى لرياده كان. وأما اللحن فلأنهم حالوا به (كان) بين المصاف والمصاف إليه، وإنما تدخل كان في مثل هذه المواضع في ضرورة الشعر لإقامه الوزن.

الأمر الثاني:

ما أخطأ في عده صواباً، فأنكر على الخاصة إنكارهم استعماله، وقد عثرنا على مادة واحدة لذلك، هي إجازته أن يقال: رَجُلٌ رِدَائِيٌّ - يباءين - في النسب إلى: رداء، كما يقال: رِدَائِيٌّ - بالهمز - فالوجهان جائزان، والهمز أحسن (تتقف اللسان ٢٣٣).

ونحن نعرف أن همزة (رداء) مبدلة من أصل، وما كان هذا شأنه فقد السب يجوز فيه وجهان: الإبقاء على الهمز - وهو أولى - والقلب وأو، لا ياء - كما أجازته ابن مكى - ذلك أن همزة الممدود تعامل في النسب معاملةً في التثنية القياسية، والمبدلة من أصل يجوز فيها الوجهان السابقان عند التثنية، قالوا: وقد ورد كِسَائِيَّانَ - بالياء - وهي تثنية شاذة فلا يقاس عليها النسب، فيقال: كِسَائِيٌّ^(٤١) - يباءين.

الأمر الثالث:

ما كان مثار خلاف بين العلماء تصويماً وتخطئة، وزجج ما حكم به ابن مكى، لكونه المشهور، أو لأفصح المختار، أو اللغة المالية، وهو كثير مما أتى به من مواد، ومن ذلك: أنه لحن أن يقال: نعت الغراب - بالمهمل - في: نفق - المعجمة، وقال ابن هشام اللخمي: «قد جاء في كلامهم نعت الغراب ونفق، فلا معنى لإنكاره على العامة، ولكن نفق - بالعين معجمة - أحسن، وكذا حكى صاحب العين^(٤٢)» وجاء في اللسان (نفق): «قال الأزهري نعت الغراب ونفق - بالعين والعين جميعاً - قال والنقاة من الأئمة يقولون: كلام العرب نعت الغراب - بالعين - ونعت الراعي بالشاء - بالعين المهملة - ولا يقال في الغراب نفق، قال: وهذا هو الصحيح».

ومنه ما لحه من هولهم. رجل فاطر - في: مُفَطَّر. فقد أحازه اللخمي، مستنداً إلى

(٤١) انظر الصبان على الأتصوى ١٨٨/٤، ومع الموامع ١٩٤/٢، وكتيب سيوي ٢٤٩/٣

(٤٢) المدخل إلى ترويم اللسان، ورقة ١٨.

رواية حكاه ابن سيده في المحكم، من أنه جاء: أنظر وفطر رباعياً وتلاياً وأنظر
أصبح.

ومنه: ما لحته من استعمالهم السُّكْن مؤنثاً وهو مذكر، فعند ابن الحاجب أن السكّن
تذكر وتؤنث^(٤٣)، وفي إصلاح المنطق: «وهو السكّن قال الشاعر.

(مَدَّلَكَ بِسَكْنٍ عَلَى الْخَلْقِ خَائِضٌ)

قال الكسائي والفراء: وقد يؤنث^(٤٤) وفي اللسان (سكّن): «والسكّن المؤنث، تذكر
وتؤنث». وفيه: «قال ابن الأعرابي: لم أسمع تأنيث السكّن، وقال ثعلب: قد سمعته
الفراء، قال الجوهري: والمالب عليه التذكير، قال ابن بري: قال أبو حاتم: لبيت
الذي فيه: (يسكّن النصاب)، هذا البيت لا تعرفه أصحابنا».

ومن ذلك معهم التسوية بين التذكير والتأنيث عند ابن الحاجب، وترجيح التذكير عند
ابن السكيت والكسائي والفراء، لقولهم (وقد يؤنث)، وتلحين التأنيث أصلاً عند
ابن الأعرابي، والطمس في البيت المروي فيه التأنيث عند أبي حاتم وكأته عنده مذكر
نقط.

ومثل هذا حكمه على استعمال (السراويل) مذكراً - بالتخطئة، ففي القاموس
(سرول) «فارسية معربة وقد تذكر»، وفي اللسان (سرول): «والسراويل فارسي
معرب، يذكر ويؤنث، ولم يعرف الأصمعي فيها إلا التأنيث»، وعند ابن الحاجب أن
السراويل لا تستعمل إلا مؤنثة^(٤٥)، ومنه يتبين موافقة ابن مكّي للأصمعي
وابن الحاجب.

كذلك ما لحته من استعمال أصل في فعل، حين قالوا: أحرمك الشيء وأعطاني فعلك،
وهي لغة ليست بالعالية أو بالفاشية - على ما جاء في اللسان (حرم - غبط).

وقد لمن الأصمعي أن يقال: معوج - كمكرم - بالسنديد، إلا لعود أو شيء مركّب
فيه العاج، أما ما هو بمعنى الميل فلا يقال فيه إلا معوج من أعوج الحماسي
كأخمر - لكن ابن مكّي أجاز الاستعمال الأول بمعنى الميل أيضاً، على أن يكون من:
عوجب الشيء تعويجاً، ضد قومته، يقول ابن مكّي: «وقد أجازته أكثر العلماء»^(٤٦).

(٤٣) انظر معيذه ابن الحاجب في الذكر والموس. (٤٥) معيذه ابن الحاجب في الذكر والموس.

(٤٤) إصلاح المنطق ٣٥٩ (٤٦) تنقيح اللسان ٢٢٤

وَيُذَرِّبُهُ بِأَنَّهُ يَنْشَعِرُ، وَفِي رَأْيَا أَنَّ ابْنَ مَكِّي ذُو رَأْيٍ رَاجِحٍ هُنَا، غَيْرَ أَنَّ هَذَا هَرَقًا بَيْنَ
الْإِسْمَائِيَّةِ وَالْإِسْتِعْمَالِ (مُتَوَجِّجٌ) مِنْ أَعْوَجَ، لَمَّا انْحَنَى مِنْ دَاتِهِ، وَالْإِسْتِعْمَالُ الْآخَرُ
(مُتَوَجِّجٌ) مِنْ عَوَجَ، لَمَّا كَانَ يَقْعَلُ فَاعِلًا، وَكَلَّا الْإِسْتِعْمَالَيْنِ يَفِيدُ الْمِيلَ.

وَمِنْهُ مَا نَحْنُ مِنْ إِيَّائِهِمْ بِعَائِدِ الْمَوْصُولِ اسْمًا ظَاهِرًا، فِي هَوْلِهِمْ: وَاقَّةُ الَّذِي لَا إِلَهَ
إِلَّا اللَّهُ، فَقَدْ جَاءَتْ لَهُ أَسْئَلُهُ قَلِيلَةً لَا تُسَوِّغُ إِبَاحَتَهُ لِلْعَامَةِ، فَقَبِلَ الصَّبَاحُ عِنْدَ قَوْلِ
بْنِ مَالِكٍ: (وَكُنْهَا يَلْرَمُ بِعَدَّةٍ صِلَةٍ... عَلَى ضَمِيرٍ لَاتِيٍّ مُشْتَمِلَةٍ) جَاءَ: «وَهَذَا الضَّمِيرُ هُوَ
الْعَائِدُ عَلَى اسْمِ الْمَوْصُولِ، وَرَبَّمَا خَلَقَهُ اسْمُ ظَاهِرٍ، كَقَوْلِهِ: (سَعَادٌ إِلَى أَصْبَاكَ حُبٌّ سَعَادٌ)
وَقَوْلِهِ: (وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ) وَهُوَ شَادٌ فَلَا يَقَاسُ عَلَيْهِ»^(٤٧) وَفِي الْمَجْمَعِ: «يَغْنَى
عَنِ الصَّمِيرِ الْعَائِدِ اسْمُ ظَاهِرٍ، حُكِيَ: أَبُو سَعِيدٍ الَّذِي رَوَيْتُ عَنْ الْخَفَرِيِّ، أَيُّ عَنْهُ،
وَقَالَ: وَأَنْتَ الَّذِي... قَالَ الْفَارِسِيُّ: وَمِنْ النَّاسِ مَنْ لَا يَجِيزُ هَذَا»^(٤٨) وَقَدْ وَصَفَ
ابْنُ هِشَامٍ ذَلِكَ فِي الْمَعْنَى بِأَنَّهُ قَلِيلٌ بِأَنَّهُ الشَّعْرُ^(٤٩)

الأمر الرابع:

مَا كَانَ مِثَارَ خِلَافٍ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ - تَحْطِئَةٌ وَتَصَوُّبًا - وَرَجَحَ مَا حَكَمَ بِهِ غَيْرُ ابْنِ مَكِّي،
وَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّهُ فِي بَابِ (مَا تَنَكَّرَ الْخَاصَّةُ عَلَى الْعَامَةِ وَلَيْسَ يَنْتَكِرُ) أَجَارَ أَنْ يَجْمَعَ فَعْلَةٌ -
بِفَتْحٍ فَسَكُونٍ - جَمْعُ مُؤَنَّثٍ مَالًا عَلَى فَعْلَاتٍ - بِسَكُونِ الْعَيْنِ - كَثَرَاتٍ وَقَطْعَاتٍ
وَقَطْعَاتٍ، وَشَبَّ ذَلِكَ بِمَا هُوَ جَمْعُ فَعْلَةٍ، إِلَّا أَنَّ الْفَتْحَ أَعْرَفَ وَأَشْهَرَ، وَاسْتَشْهَدَ بِمَا أُنْشِدَ
الْفَرَاءَ: (مُتَسْتَرِيحِ النَّفْسِ مِنْ زُفْرَانِهَا).

وَنَحْنُ نَرَاهُ هَا يَأْخُذُ بِمَا عِنْدَ الْعُلَمَاءِ ضَرُورَةً شَعْرِيَّةً أَوْ شَاذًا، فَيَجْعَلُهُ بَابًا يَفِيسُ عَلَيْهِ،
إِذْ قَدْ بَعْدَ ذِكْرِ الْأَمْثَلَةِ: «أَوْ شَبَّ ذَلِكَ بِمَا هُوَ جَمْعُ فَعْلَةٍ»^(٥٠)، وَالَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ مَالِكٍ
وَاحْتَارَهُ الْجُمْهُورُ هُوَ الْإِتْبَاعُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ، بِمَا تَوَقَّرَتْ فِيهِ شُرُوطُ خَمْسَةٍ هِيَ سَلَامَةُ الْعَيْنِ
وَسَكُونُهَا وَالثَّلَاثِيَّةُ وَالْإِسْمِيَّةُ وَالتَّائِيَّةُ، يَقُولُ الْأَشُّونِيُّ مُعَلِّقًا عَلَى كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ:

وَلَسَلَمَ الْعَيْنِ الثَّلَاثِيَّ اسْمًا أَيْلُ إِتْبَاعُ عَيْنٍ هَاءَ بِمَا شُكِّلَ
إِنْ سَاكَنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا يَدَا تَحْتَتَا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَا

«أَمَّهُمْ كَلَامُهُ أَنَّ نَحْوَ ذَعْدٍ وَجَعْسَةٍ لَا يَجُوزُ تَسْكِينُهُ مُطْلَقًا، وَاسْتَشَى مِنْ ذَلِكَ فِي

(٤٧) عَفَى اللَّيْلُ ١٠٩/٢، ١٢٧

(٥٠) تَعْيِفُ اللَّيْلُ ٢٣٥

(٤٨) الصَّبَاحُ عَلَى الْأَشْهُورِ ١٦٦/١

(٤٩) هَجَّ الْهَوَاحِجِ ٨٧/١

التسهيل معتل اللام كظلمات، وشبه الصفة - نحو: أهل وأهلاب - فجوز فيها التسكين اختياراً^(٥١)

وفي الجمع: «إن كانت الفاء مفتوحة لا يبد من فتح العين في الجمع إلا في ثلاث معتل اللام نحو ظيه فيجوز: ظيات - بالسكون - في لغة حكاها ابن جني، والمشهور لفتح، وشبه الصفة كأهل وأهللاب والفتح أكثر، والصرورة كقولـه (وَحُمِت رُفْرَات الصَّحَى) وهو من أسهل الضرورات^(٥٢)».

وبغوى ما نراه من أن مذهب ابن مكى غير راجح أنه هو نفسه قد حكم بالبحس على كل هذا في موضع آخر من كتابه، حين أكر على الفهاء أن يجمعوا: حررة على - حررات - بالإسكان - قال: «والصواب حررات بالإتباع^(٥٣)».

كذلك في الباب نفسه أجاز أن يقال: عَيْشَة - في: عائشة، وقد أنكر ابن السكيت جوارها في الإصلاح، غير أن ابن مكى استشهد على جوارها بيت أشده ابن دريد لرجل من بني تميم - يخاطب عمر بن عبد الله بن معمر، وهو:

بَيْدُ بِرْمَلَةٍ بَيْدُ الْجَوْرِبِ الْخَلْقِ وَعِشْ بِعَيْشَةِ عَيْشَا غَيْرِ ذِي رَنْقٍ
لكن الأرجح رأى ابن السكيت في الإنكار، وما استشهد به ابن مكى مخرف عن بيت ذكره الأغاني سالماً، وهو:

نَعَمْ بِعَيْشِ عَيْشَا غَيْرِ ذِي رَنْقٍ وَأَبْدُ بِرْمَلَةٍ بَيْدُ الْجَوْرِبِ الْخَلْقِ^(٥٤)
وعند ابن مكى أيضاً أن للعامية أن تستعمل - (الفم) مشدد الميم، لأنه جائز وارد، إذ أشد ابن السكيت (باليثنية خرجت من فمه)، غير أن الفراء^(٥٥) يقصر التشديد عن ضرورة الشعرية، أما ابن سبته فقد ذكر أن التشديد في هذا الرجز ليس بلفظ في هذه الكلمة، ألا ترى أنك لا تجد لهذه المشددة الميم تصرفاً، فلم نسمعهم قبالوا، أفهام ولا تعشمت ولا رجل أقم ولا شيئاً من هذا النحو، يدل اجتماعهم على تصرف الكلمة بالفاء والنواو والهاء، على أن التشديد في فم لا أصل له في نفس المثال إنما هو عارض لحق الكلمة، ذلك أنهم نقلوا الميم في الوقف، قال ابن جني: فهذا حكم تشديد الميم عندي، وهو أهوى من أن تجعل الكلمة من ذوات التضعيف، بمنزلة هم وحم، ويدل ذلك على ضعف

(٥١) الصبان على الأسعوى ١١٧/٤ (٥٢) تحقيق اللسان ٢٦٤

(٥٣) هج الخواص ٢٤/١ (٥٤) الأغاني للأصمعي ١٨٦/١١ (ط دار الكتب)

(٥٥) اللسان (هـ - هـ)، وانظر حراء الأدب الشاهد ٢٣٦ - ح ٤٩٣/٤

ابن مكى هنا أنه هو نفسه لحن النشيد فيما مائل القم بما حذف لأمه، نحو أب وأخ (١٦٦) فإن احيى بالسماح، فقد سمع فيما لحن أيضاً.

ويمكن أن نقول على وجه الإجمال إن ابن مكى قد ضعف رأيه عندما كان يتصدى لمرد على الخاصة، فيتصيد للعلماء اللغة الرديئة أو المدمومة أو الضعيف من الآراء.

(ب) النجاح والإخفاق:

نقد دلت ماخذ ابن مكى اللغوية على العامة والخاصة حفظها من الذبوع والاشبار، فشرق الكتاب الذى ضمها وغرب، وأقاد منه كثير من العلماء، نذكر منهم^(٥٦) ابن دحية (أبو علي عمر بن الحسن المتوفى سنة ٦٢٣ هـ) الذى نقل عنه في (المطرب) تصويبه لاسم قبيلة (بلمروطة) ويحيى البروى المتوفى سنة ٦٧٦ هـ الذى نقل في كتابه (تهذيب الأسماء واللغات) ما ذكره ابن مكى من اللغات في اسم إبراهيم، وابن حلكان المتوفى سنة ٦٨١ هـ الذى نقل عنه ضبط اسم ابن المقفع - بكسر الفاء - لأن أباه كان يعمل القفّاع ويبيعها، وأحمد بن عبد القادر بن مكتوم المتوفى سنة ٧٤٩ هـ الذى نقل عنه تصحيح لفظ (كاغظ) الذى تقوله العامة (كاغد) في فوائده على الإبدال لأبي الطيب اللغوى، وصلاح الدين الصفوى المتوفى سنة ٧٤٦ هـ الذى نقل عنه كثيراً ورمز لاسمه بالحرف (ص) كما نقل عنه محمد بن عبد الله الزركشى المتوفى سنة ٧٩٤ هـ في كتابه (إعلام الساجد بأحكام المساجد) تمييزاً مسيد - بالياء وفتح الميم - في مسجد، وأخيراً نقل عنه ابن العماد الحنبلى المتوفى سنة ١٠٨٩ هـ في (سفرات الذهب) ما قاله في لقب الشاعر كشاجم، حيث ذكر أن أحرفه جمعت من صناعته.

وكان انطى أن تكون هذه الشهرة التى نالها كتاب تقيف اللسان في الشرق والغرب مسبوقة بشهرة الكتاب والإفادة منه أول شيء في ربوع صقلية، فتبدل تصويباته على السنة أبنائها، ومن هنا كان من حق هذه الجهود أن يكتب لها النجاح.

لكن شيئاً من ذلك لم يحدث، أو ربما حدث ولكن في مجال ضيق بين الأساندة وانتلايد، فلم يكن لها إلا الإخفاق، حيث ظل اللحن يسمو وينشر ويبسط ظلّه على لمصحي، حتى إذا كان العصر النورمانى وأوشكت شمس العربية أن تحرب عن صفية بر حتى عبدة العرب وضعف حكامها، امتد نفوذ اللحن إلى خاصة الخاصة وهم الشعراء،

(٥٦) جمع هذه النقول الدكتور عبد الحميد مطر في كتابه لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة

فقد ذكر العهد أنه وجد في شعر العاون الصقل - أحد شعراء ذلك العصر - لحنًا كثيرًا،
ورعا لو روي لنا شعر كثير من هذا العصر على حصته، لكنا وجدنا للعاون هذا مشابهاً
بين الشعراء الآخرين^(٥٧).

وترجع أسباب هذا الإحطاف إلى مايلي:

١ - أن هذه الحركة لم تكن على مستوى الأخطاء من حيث عدد المهتمين بها، إدم
تشغل بال أحد من العلماء - اللغويين أو غيرهم - إلا ابن مكي، وربما شاركه عالم آخر
هو علي بن جعفر بن القطّاع المتوفى سنة ٥١٥ هـ الذي يُنسب إليه كتاب يسمى
(تصنيف اللسان) - على مايقول حاجي خليفة^(٥٨) أو (تبيين اللسان) - على ما صححه
إسحاق اليمعدي^(٥٩). ولم يصل إلينا هذا الكتاب، وقد سبق شيء عن عدم المبالاة بما
يقع من أخطاء، كقول أحد الأدباء في صفة لابن خوقل - عندما انتقد لغة أحد
الخطباء. كأنه والله بأسيدى كما تقول، غير أنا لا نأبه بلثل هذا^(٦٠).

٢ - ثم كان الصراع بين ابن مكي وغيره من علماء اللغة، وقد كان هذا الصراع يبدأ
لغويًا، ثم ينترق إلى أمور أخرى غير لغوية، كالمكابرة والمماندة والتعليط بغير الحق، وقد
لمسنا جانبًا من ذلك عند رد ابن مكي على الخاصة، في إنكارها على العامة أمورًا جائرة،
وعند تجهيله الخاصة في مواضع يصيب فيها العامة، إذ رأيت أنه يأخذ بالأراء الضعيفة
واللغات الرديئة والشاذة، وهو الذي أباح في استفاد لغة العامة في الكتاب، ولمسنا جانبًا من
هذا الصراع أيضًا في مقدمة الكتاب، إذ عرّضه على أسناده ابن البر النعمي إشارًا
للسلامة، وعلى حد عبارته: «لأردل عن مواقف الاستهداف، وأريح نفسي من عهدة
التخليط، وأقطع لسان كل حاسد، وأهل غريب كل مكابر ومعايد^(٦١)» و «لأنه لم يخف على
أن صاحب التأليف في مثل هذا الزمان الفاسد لا يسلم من حاسد يُمنى عليه أو جاهل
ينطاول بالترابة إليه^(٦٢)» ولا يخفى أن هذا الصراع قد خرج عن طابعه العلمي في كثير
من الأحيان، فبئس جهد العلماء في غير ما ينبغي أن يوجه إليه.

٣ - وأن المعلمين الذين وكل إليهم تعليم الصغار لم يكونوا على مستوى ما وكل
إليهم من مهمة تعليم اللغة العربية أو غيرها، حقًا لقد كانت كثرة في مدارس كثيرة، فقد

(٥٧) العرب في صفته ١٠٦.

(٦٠) حاشية مطرب التميمي (ابن خوقل).

(٥٨) كشف الظنون ٣٤٤.

(٦١) تصيف اللسان ٤٧.

(٥٩) هدية العارفين، أساء المؤلفين وانصحين ٦١٥.

(٦٢) تصيف اللسان ٤٣.

نقدم أنه كان في يَلَزَمَ وحدها أكثر من ثلثائة معلم، ولكنهم كانوا - على حد ما جاء في الحديث الشريف - « غثاء كُفْتاء السيل »، حتى لقد حمل عليهم ابن حوقل حملة شديدة، وادّعى أنهم قد بلغوا القايه في النقص والجهل والخفة وقلة العقل، ولعل السر في ضعف هؤلاء لمعلمين يكمن في النظام الذي وضعه الحكيم العربي من إعفاء هذه الفئة من الجهاد، تشجيعاً لها وبشراً للتعليم، غير أنه قد برتب على ذلك فيما بعد أن أقبل على هذه المهمة كل من لم يكن كفاً لها وراعياً فيها، مما يؤدّ الفرار من الحندين، فكان من السهل على من يخشى لقاء العدو أن يتخذ التعليم حرفة له، ولذلك رجع إلى التعليم بلثهم، وحسنه لديهم جهلهم^(٦٣)

٤ - وأن علماء اللغة بصقلية - فضلاً عما كانوا فيه من صراع - ساعدوا على تضييق الأخطاء بين العامة والخاصة باستعمالهم بأمور ليست من اللغة في شيء، وإن كانت تنسجم بيسة البحث اللغوي، فكانتهم أحسوا إحساساً خفياً بإحفاقهم أمام نهار اللحن فسوّوا واجبههم الأول في تعليم اللغة، واتجهوا بالبحث اللغوي - والنحو بوجه خاص - وجهة الألفاظ والأحاجي، كالذي نجد في هذا البيت المصروف رضعاً خاصاً ليكون عُقْدَةً نحوية تُشغَلُ في حلّها الأذهان، وتَحَارُّ في توجيهه غير المهرة من حُصَّاع النحو، وهو قول ابن الدباغ الصقل:

إِنْ هُنْدُ الْمَلِيحَةِ الْحَسَنَاءُ وَأَيُّ مَنْ أَضْمَرَتْ بِبَيْلٍ وَفَاءً^(٦٤)

يرفع هند والمليحة ويصب الحسنة.

٥ - وأن سكان صقلية كانوا خليطاً ضخماً من حسيات عدة، دوى طباع متفاوتة وألسنة مختلفة، وهو ما يصب كل جهد لقوى بالشلل التام، ومن هذه الحسيات ما ينسب إلى أصول بلدية، كالشامي والسوسي والباغاي، ومنها ما ينسب إلى أصول قبليّة، كالكلبي والقيسي والكنامي واللواني، وقد وصف ثيودوسيوس الراهب إحدى مدن هذه الجزيرة - وهي مدينة يَلَزَمَ - بعد إتمام الفتح العربي بمرمن يسير فقال: إنها « حافلة بالناس من أهلها ولعرباء »، حتى كأنه قد اجتمع فيها كل المسلمين من شرق إلى غرب ومن شمال إلى جنوب، وبين أهلها من صقليين وإغريق ولبارديين ويهود، وتري العرب والبربر والعرس ولسار والزواج، بعضهم يرتدى العمامة، وبعضهم يلبس الجلود، وفيهم أنصاف عُرَاق، وثمة

(٦٣) العرب في صقلية ٨٩.

(٦٤) معي اللبيب ١/ ١٨٠.

وجوه مستظله أو مربعه أو مستديره من كل سجنه وهيته، ولحي من كل لون. طوله
أو قصيره^(٦٥)».

وكان من المؤلف ألا تنق كلمة هؤلاء جميعاً، فاضطربت الأحوال الداخلية، ودب
الفتن ودامت الثورات، وزاد في ذلك أن البلد تمر من غور الروم، يطعم فيه كل طمع،
وعلى حد قول ابن حوقل: «الجهاد فيها لم يرل قائماً، والعير دائماً، مُدّ بُعِتْ
صفليه^(٦٦)».



(٦٥) العرب في صفليه ٦٤

(٦٦) ابن حوقل ١٢٦/١

الفصل الرابع

في المغرب

أولا

في لغة المغاربة

جرى الفتح العربي لبلاد المغرب الأقصى والشمال الإفريقي على غير مجراء في فتح سائر الأقطار، فإذا كانت الأمور قد استتبّت للعرب بعد زمن وجيز منذ حلّوا في تلك الأقطار، فقد عانوا من البرابرة - سكان المغرب - عشرات السنين، قبل أن تستقرّ لهم الأحوال في عهد موسى بن نصير، وذلك لأن البرابرة أهل قبائل وعصبيات، فيصعب جمعهم على رأي واحد، ولذا كثر تمردهم على الدولة العربية وخروجهم عليها في كل وقت، يقول ابن خلدون: «والبربر قبايلهم بالمغرب أكثر من أن تُحصى، وكلهم بادية وأهل عصابات وعشائر، وكلها هلكت قبيلة عادت الأخرى مكانها وإلى دينها من الخلاف والرّدة، فطال أمر العرب في تهديد الدولة بوطى إفريقية والمغرب»^(١).

ولأجل هذا لم تغلح في إخضاعهم حملة ابن أبي سرح عليهم، فعادوا بعد ذلك إلى ثورة والعصيان و مساواة المسلمين ومحاربتهم، وما إن يقضى المسلمون على تمرد منهم حتى يعودوا إلى آخر، وقد اختلط هؤلاء البرابرة العرب الغاتقون من قبائل عدنان وقحطان، ومن عرب الشام النّسائيين وغيرهم، ومن عرب العراق، وانتشر هؤلاء العرب في الأمصار العربية مع قلة عددهم، ولم يكذبوا من يصرّ ولا جيل، «فعلبت العجمة على اللسان العربي الذي كان لهم، وصارت لهم لغة أخرى ممزجة، والعجمة فيها أغلب - لما ذكرناه - فهي عن اللسان الأول أبعد»^(٢).

وعلى عادة العرب في كل بلد يصحونه عملوا على نشر الدين الإسلامي ونشر لغته

(١) معجم ابن خلدون ١٤٤.

(٢) معجم ابن خلدون ٤٦٥.

العربية، فأحدثوا نهضة علمية، هأأها المساجد والمدارس المختلفة، ورعوا العلماء من خارج المغرب في القدوم إليها والإقامة فيها، حتى لقد ظهر في بلاد المغرب علماء صارعوا علماء المشرق، ومن أشهر هؤلاء العلماء^(٣) :

حمدون النحوى (محمد بن إسماعيل) الذى نشأ بالفيروز، ثم بلغ العاية في النحو والعريب، وهو أول من عُرف بحفظ كتاب سيويه.

- وأبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر المشهور بالجندب، الذى ولد بإشبيلية، ثم رحل إلى مراكش، فدرس في فاس كتاب سيويه، وله عليه بعض التعليقات.

- وأبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، الذى مهدت سمعته العلمية وندبته إلى بلاد المغرب، فاستقدمه حاكمها وأغدى عليه، وكانت بينه وبين ابن خروف مسائل لغوية مشهورة.

- وأبو موسى عيسى بن يثبعت الجرولى، نشأ بمراكش ثم تلقى النحو عن ابن برى المصرى وقرأ عليه كتاب الجمل للزجاجى، وله كتاب المقدمة تعليقاً على هذا الكتاب - وهى المسماة بالقانون - أعرب فيها وأق بالعجائب، وهى فى غاية الإيجاز مع الاشتغال على شيء كثير من النحو ولم يسبق إلى مثلها، وقد عاد الجرولى إلى المغرب، وأخذ الناس عنه، حتى توفى بمراكش سنة ٦٠٥ هـ.

- وأبو عبد الله محمد بن يحيى المعروف بابن هشام الخصرأوى، أخذ عن ابن خروف وغيره، وعنى فى تصيفه بكتاب الإصباح، فألف عليه الإصباح والاقتراح وغرر الإصباح، ثم توفى بثونس سنة ٦٤٦ هـ.

لكن هذا كله لم يكن ليوقف الفساد اللغوى الذى تفشى على الألسنة بالاحتلال، والذى تسرب من العامة إلى الخاصة، حتى كاد يقضى على اللسان العربى فى أحريات الدولة، عندما تم لزمانة والبربر الاستيلاء على الملك، ولولا ما حفظه من عناية المسلمين بالكتاب والسنة اللذين بهما حفظ الدين، وصار ذلك مرجحاً لبقاء العربيه المصرية من شعر والكلام إلا قليلاً بالأصغار^(٤).

(٣) تفاصيل أخرى عن حياة هؤلاء العلماء وغيرهم وعن حال النحو بالمغرب فى نشأة النحو، للشبح الخطاوى (١٨) وما بعدها.

(٤) مقدمة ابن خلدون ٣٢٦.

ويكفي لتصوير هذا الفساد اللغوي على ألسنة الخاصة في حواضر المغرب بعد يواذيه، ذلك الكتاب الذي نقله ابن الرقي عن بعض كتاب القيروان - حاضرة المغرب ودير منك المسلمين بإفريقية، منذ الفتح إلى أن انتهت الأعراب وحربها في عهد ابن بادس - كتب إلى صاحب له - «يا أخى ومن لا عيبت فقه، أعلمنى أبو سعيد كلاماً، أنك كتب ذكر أنك تكون مع الذين تأتي، وعاقبنا اليوم فلم سهياً لنا الخروج، وأما أهل المرل لكلام من أمر الشين فقد كذبوا هذا باطلاً، ليس من هذا حرفاً واحداً، وكتبى إليك، وأنا مشتاق إليك إن شاء الله»^(٥).

وبكاد يقول: إن اللحن قد عرف طريقه إلى جميع البوادي في المغرب، وإلى محلات الأمصار، حتى لم يسلم منه إلا قصر واحد، هو مدينة فاس التي أصبحت حاضرة المغرب منذ القرن السابع الهجري، بعد إخراج القيروان، فقد رحل إليها من القيروان ومن قرطبة الأندلسية من كان فيها من العلماء والفضلاء من كل طبقة يراراً من الفتنة، وفي تصوير لغة فاس هذه يقول صاحب (المعجب في تلخيص أخبار المغرب) «فهى - أى فاس - اليوم على غاية الحضارة وأهلها في غاية الكس، ونهاية الظرف، ولغتهم أفصح اللغات في ذلك الإقليم، ومازلت أسمع الشايخ يدعونها، بعداد المغرب، وبعق ما قالو ذلك»^(٦).

ومع كثرة الانحرافات اللغوية وتقلبها على ألسنة العامة والخاصة، ومع كثرة العرب، المازحين إلى المغرب، لم نجد ما يتناول هذه الانحرافات، تخطيطاً أو تصويماً، اللهم إلا كتاب واحد، هو (الجنة في إزالة الرطوبة) لمؤلف مجهول يلقب بابن الإمام - كان يعيش بحاضرة تونس، أواخر القرن التاسع أو أوائل القرن العاشر للهجرة - ومن هذا الكتاب يذكر بعض المظاهر اللغوية التي تميز لهجة المماربة، وأهل تونس بوجه خاص.

(٥) مقدمه ابن خلدون، ٥٠٠

(٦) المعجب في تلخيص أخبار المغرب ٢٠٢

ثانياً

من مظاهر الخطأ في لغة المغاربة*

الجموع:

وقع في طبعهم جمع فعيل وَصَفًا على (صَلَان) - بضم الفاء - قالوا. وَصِفَ وَوُصِفَ
(٢٢)** وجمع فَعَلَ - بفتح فسكون - على (صَلَان) - بالفتح. قالوا: صَبَّ وَصَبَّان
(١٢) والإحيار عن المفرد بما يعبر عن الجمع. قالوا: أَنَا نَأْكُل ونَصْرَب رِيْدًا (٤٠).

التذكير والتأنيث:

هم كأهل المشرق وغيرهم، يفرقون بالتاء فيما يستوى فيه النوعان عند إرادة التأنيث
قالوا: زوجة وعروسة (٢٩ - ٣٢) وحولوا غير التاء إلى التاء. فقالوا: إشفة - في.
إشفي (٣٤) متوهين أن ألف إشفي للتأنيث. كما أشوا بعض المذكرات. قالوا: حَجَرَة
صغيرة وَحَجِيرَة (٣٥) وطلعت القمر، وأنتوا الموت والبيت (٣٥) ومن الخصائص التي
شاركوا فيها الأندلسيين فقط استعمال الأمر بصيغة واحدة - هي التذكير - للمخاطب
والمخاطبة. قالوا: قُمْ واخْرُج - في: قومي واخرجي (٣٣) «وهذا اللحن جرى في لغة
المخاطب لأهل الحضرة بنو س، أما كلام الأعراب منهم فكان الصحيح»^(١٧).

التصغير:

استعملوا (اليد) مشددة الدال، وَبَنَوْا على ذلك تصغيرهم إياها، فقالوا. يُدَيِّدَة (٢٢)
كما قالوا: جُمِّلَ وَكُتِّبَ - بتشديد الياء - في تصغير: جَمِّلَ وَكَلِّبَ (٢٨) أي إن صيغة
التصغير عندهم هي فَعِّلَ للتثنية وشيخه. ولا يعدلون إلى فَعَّلَ - بتخفيف الياء - إلا
عند إلحاق التاء بالمصغر، كما سبق في يَدَيِّدَة.

* عبرنا بالخطأ هنا جرياً على مسج ابن الإمام، والأصح تصحيح، وسأؤي موضح ذلك في بيان القياس

** الأرقام هنا وصفا بعدد صفحات كتاب الحيانة في إرادة الرطانة

(٧) تليقة الأستاذ حسن حسني عبد الوهاب (الملحق) ٢٣ حاش.

الأفعال -

في المصنف: كسروا العين في مضارع الماضي المكسور، فقالوا: مَلَّهَ مَلَّةً يكسر اللام الأولى (٩) ويهملوا التصنيف مع إلحاق الضمير البارز المتحرك المقتضى لذلك، مع زيادة باء قبل الضمير، فقالوا: رَدَّيت ورَدَّيتا، وحَلَّيت وحَلَّيتا (٢٩).

وفي الأجوف: كسروا العين في مضارعه من نحو: عاف وهاب وغان فقالوا: يَهَيِّف ويَهَيِّب (٩) وتَعَيَّر على زوجها (١٠) وفنحوها في مضارع بات، فقالوا: يَبَات (١٠).

وفي الأفعال الخمسة: حذفوا النون - علامة الرفع - بلا موجب، فقالوا هم يقوموا (٣٣) وهذا يندرج تحت ظاهرة عامة، هي سقوط النون من آخر الكلمة بسبب انتقال السهر إلى أولها، مثل يَسْرِي - في يَسْرِين (٣٢) وجَنِي - في: جَنِين (٣٤).

أما الفعل المبدوء بسوٍ المصارعة فيلحقونه وأوًا - إذا أرادوا الدلالة على المشاركة فيقولون: نحن نَحْرُجُو ونَضْرِبُو (٣٠) وهذا مما يميز اللهجات المغربية عامة من اللهجات العربية الشرقية، وكأنهم قاسوا صيغة المضارع للمتكلمين على صيغته للمخاطبين

الهمزة:

استعملوا همزة الوصل مقطوعة عند دخول أداة التعريف، فقالوا: الإِبن والإِسم والإِستعانة (٣٠) وهم - في - هذا كالعامة والمخافة رَمَسَ الحريري في العراق، وتخلصوا من الهمزة أولاً في بعض الكلمات، فقالوا: لَيْتَ الكبس - لِأَيْتَه (٣٢) وساس المخاطط - لِأَسَاسَه (٣٤).

القلب المكاني:

قالوا: رُنْجِس - في: نَرْجِس (٢٧) ونَوْرَق - في: رَوْنَق (٢٧).

الزيادة والحذف:

زادوا على (مَّة) لطلب الكف - همزة، فقالوا: أُمَّه (٢٨) كما زادوا باء قبل الناء مسبقة بأنف، فقالوا: نَوَايَة - في: نَوَاه (٢٨) وزادوا لامًا على الكلمة (سَرَو) - وهو الشجر المتحد في البساتين للزينة والترهة - فقالوا: سَرَوَل (٣٠) وأشبعوا حركة بعض حروف الكلمة فتولد عنه حرف مدٍّ: قالوا: مُشَاش - في: مَشَمَش (١٣) وطاجين - في: طَاحِن (٣١) وآمِس - في: آمَسِر الظرفية (٢٨) وأثات - في: أثات (٣١) وحذفوا

الحرف الأخير من بعض الكلمات فقالوا: التَّشْرِى - فى: التَّشْرِين (٣٢) ونَجِي - فى
الجين (٣٤) ومُوسى - فى: المَوْسَى (٣٢).

المعاني:

أُحدثوا تغييراً بدلالة بعض الكلمات: إما بالتخصيص. كفاتيه (٣٢) التي حصصوها
بالمرأة المعيبة وهي للمرأة الجميلة مطلقاً أو بالتعميم كالنَّيِّبَة (٣٩) التي جعلوها
الطريق مطلقاً وهي للطريق في الجبل خاصة أو بالنقل إلى معنى جديد كالنَّعْمَة (٣٦)
التي أطلقوها على اللحية - وهي لما أُلِمَّ بالثكيب من الشعر - وصلها. الإِجَاص، وامرأة
مراثة والكرمة (٣٦).

الإبدال اللغوي:

وأكثره ما كان بين حروف متقاربة المخارج. كقولهم: لَقِم - فى: لَقِب (٢٦) ودَاصَه -
فى: دَاسَه (٥٦) وآر - فى: حَرَّ - زجر للحمار - (٢١) وَحَكَّ وَحَكَّة - فى: حَقَّ وَحَقَّة
(٢٣) وقد يكون بين متباعدة المخارج. كقولهم: قوس قُذَح - فى: قُزَح (٢٢) ويَعْرِق
الأسا - فى: النسا (٢٢).

التشديد:

يشددون - كغيرهم - ما حذف ثالثة، كيد ودم (١٧) واللثة (١٩) ويشددون ما آخره
ياء وثاء فى. الرابعة (١٩) كما يشددون كلمات أخرى. كالدخان والنحالة (١٨) ولفعل:
قشر (٢٠) وبردت فزادى (٢٠).

تغيير الحركات:

ضموا الفاء من فعول، فى نحو: سُحور وفُطور (٣) وضموا الثانى من، غَمَر ورَطَب
(٢) وضموا أول بعض الكلمات، نحو: الرماد والنعام والنعامة (٤) ولوح وفوق وجوف
(ولكلمات الثلاث نشر بأنهم كانوا يقلبون الفتحة ضمة، فيما ثابته واو من الثلاثى
للمائة).

وكسروا أوائل بعض الكلمات، نحو: السَّبْت ونَوَى البحر وإِعرابى وجهة وإِسرة
ولِسْنَام (٦) والإِجَاج والشتوة وحلقه الباب والجِدَّ - أب الأب (٨).

ومتحو أوائل بعض الأسماء فى: كَرَكِرَه البحر (١٠) وخَزَانَه وسلْمَه وثَبَّ ورَى
حسن (١٢).

ثالثاً

مقياس التخطئة عند ابن الإمام

قبل أن تعرض لمقياس ابن الإمام نبيه على أمرين:

الأول: أن مآخذ اللغوية ليست مختصة ببلاد المغرب، فعنها مآخذ قد تكون مشتركة مع المشرقين: كصم الأول من سحور ويطور، واستعمال زوجة - بالهاء، وعيشة - في. عائشة - ولية الكيش - في: إلبته - والحشمة بمعنى الاستحياء، وقد نقل ابن الإمام بعضاً من أدب الكاتب لابن قتيبة، وصرح هو بذلك، كما صرح بنقله عن نعلب والأصمى^(٨)

ومنها مآخذ قد تكون مشتركة مع الأندلسيين: ككسر الأول في: قبيح، وفتح الجيمين في جمجمة الرأس، وقولهم: أخضر مسمى، وغير ذلك مما نقله عن الحسن العوام للزبيدي، بل بلغ به الأمر في الاعتماد على النقل إلى حد أن ذكر ما لا تلحن به عامة المغرب أو خاصتهم: ككسر الأول من رحي ونوى وندى والدجاجة - وهي لهجة خاصة بأهل الأندلس - وكالإمالة، يعو: نيب - في ناب، وهي أندلسية خالصة كذلك، فقد كان أهل غرناطة يملكون ألقاب المد الإمامة رقيقة تكاد تكون ياء، وقد أشار ابن الخطيب إليها بقوله: «وألستهم فصيحة يتحفظها إعراب كثير، وتقلب عليهم الإمالة»^(٩) ويوحى ذلك بأن المؤلف عاش بين الأندلس وتونس، فإما أنه كان من أبناء تونس، ممن سكن حياً ببلاد الأندلس - وخصوصاً غرناطة - وإما أنه كان من مهاجري الأندلس إلى البلاد التونسية.

والثاني: أن المؤلف لم يعرض لنسب من لهجة البدو الرحل في المغرب، وربما حص مآخذ بدهجة أهل المدن الكبرى كتونس والقيروان وصفاقس والمهدية - كما لم يقصر مآخذه على العامة، بل تجاوزها إلى الخاصة، وكان يشير إلى ذلك أحياناً، كقوله: «السام، وهو بفتح السين، وكسرها خطأ، وقد سمعت من تظن به الضبط تكسر بيته، وهو

(٨) الجملة في إزالة الرطاه ١٧، ٣، ٢٧

(٩) الإحاطة في أخبار غرناطة ٢٥/١

للحن»^(١٠) بل لقد ذكر في المقدمة^(١١) ما يدل على أن أكثر ما خذه كان على ما يدور في الأشعار والأخبار. وهي من صنع الخاصة لا العامة

أما عن مقياسه فقد رأيناه مخرجاً بالقرائن القرائية؛ إذ أجاز أن يحنف بلاء المنصوص ويجعل الإعراب فيها قبلها، فيقال: اشتريت خواراً حسناً، وعندى حوارٌ كثيره (٧) ويُبد ذلك بقراءة ابن مسعود: ﴿وَلَهُ الْجَوَارُ﴾ يضم الراء - وأما شعر المحدثين فذكر أنه لا يحتاج به، وأن ما ورد منه في كتابه إنما ذكر للتعليق والتحلية^(١٢)؛ إذ بعض ما ذكر فيه أشهر من أن يُستشهد عليه.

وفي اللغات - رأيناه يقبل من العامة كل ما جاءت به لهجة عربية وإن قلت؛ فقد قبل منهم: روجة - بالهاء - التي أنكرها الأصمعي وغيره وإن كانت قليلة ورخص لهم أن يقولوا: شَمُّ الْبُخُورِ - بضم الشين - فليست من اللحن، وإن كان فتحها أفصح وأن يقولوا: فَنَى - بفتحين - في: فَنَى، لأنها لغة طنج، حكاه ابن جني وغيره، يفتحون العين في فَعِلَ وفَعِلَ - بفتح الفاء وضمتها مع كسر العين - إذا كان ذلك معتل للام، وبها جاءت أشعار.

ورأيناها يأخذ بالرأي الكوفي في فتح العين الساكنة من فعل الملقى، إذ جاء فيه الفتح والإسكان، وهو سماعي عند البصريين قياساً عند الكوفيين - وظاهر كلام ابن أبي شاذ أن البصريين قائلون بمقياسه^(١٣).

وربما دعنا ذلك كله إلى الحكم على مقياس ابن الإمام بالتساهل مع العامة، وهو كذلك فعلاً في كل ما جاء عن العرب، وهذه نقطة خلاف بينه وبين كثير غيره، من أصحاب التنقية في بلاد العراق والأندلس وصقلية، لكننا مع هذا نراه يلزم جانب التوقف عند هذا الذي سمع، أما المقياس عليه فلا. وهذه نقطة اتفاق بينه وبين غيره فهو قد أجاز أن يقال: فَمَ - بالتشديد - لأنها لغة محكية - على حد قوله، ولكن اللغة المصممة هي التخفيف - مع أنه لحن ما مائلها في الحذف من: يد ودم - مستديدين - لأن التشديد فيها لم يرد - على حد قوله - وهو قد عقد باباً سباه (ما يضعونه عن موضعه) ذكر فيه ألقاها عليها العامة أو الخاصة من معناها إلى معنى آخر له علاقه بالمعنى الأول، وقد

(١٠) المجازة في إزالة الرطالة ٨

(١٢) المجازة في إزالة الرطالة ١٩

(١١) المجازة في إزالة الرطالة ٩

جعلها ابن الإمام من قبيل اللحن. مع وجود هذه العلاتي. وهو قد منع العامة أن تؤث الييب أو الموت في استعمالها. مع أن ذلك ممكن لو قيس على ما ورد عن العرب. وأولوه لهم كالسلطان واللسان وغيرهما. إذ من الجائز أن يؤول الييب بالدار والموت بالميت. ولكنه يتوقف عند مذكيرهما. لما لم يرد تأنيثها عن العرب.

كذلك مما توقف فيه بضعيف الثلاثي. نحو. قَشُرْتُ العودَ. وقد تقدم رأى البطليوسي في إحارة التصنيف في كل الأفعال عند إرادة المبالغة.

ويمكن القول بإجمال إن مقياس ابن الإمام ينحصر في السماع. مع التوسع في قبول كل ما سمع وعدم القياس عليه.

رابعاً

جهود ابن الإمام في الميزان

(أ) صحة الحكم أو خطؤه:

لقد أصاب ابن الإمام في أكثر ما جاء به، وبخاصة فيما لحّن: فالإخبار عن المفرد يخصص الجمع، نحو: - أنا بأكل وتشرب - مما لم يقل به أحد، وكذلك تحويل ألف إسقى إلى تاء - على توهم أنها للتأنيث، لا يصح أصلاً، كذلك التسوية في الخطاب بين المذكور والمؤنث في نحو: قم واحرق - يريدون - قومي وأخرجي - لا مسرع له، وتشديد ياء التصغير مع الثلاثي في نحو كليب، غير مستعمل في الفصح، وإبقاء التصغير في الفعل مع الإسناد إلى المتحرك وزيادة ياء في نحو: ردت وحلت، غير جائز؛ إذا ما ورد عنهم هو الفلك في ذلك، ولا يجوز الإدغام إلى على لئمة ذكرها في التسهيل، قال سيبويه: «وزعم الخليل أن ناساً من بكر بن وائل يقولون رُدْما ومَرْنَا ورَدْتُ، وهذه لغة ضعيفة كأنهم قدروا الإدغام قبل دخول النون والتاء وأبقوا اللفظ على حاله»^(١٣)، وأضاف لصحان إلى ذلك لئمة أخرى، هي زيادة نون ساكنة قبل نون الإماث مدغمة فيها، يقولون: رَدُنْ، أو زيادة ألف قبل تاء الضمير، يقولون: رَدَاتُ^(١٣)، وعلى كل حال فزيادة الياء التي في لغة العربيين لم ترد عن عربي أصلاً، وربما كانت مبالغة من اللئمة الأخيرة التي ذكرها لصحان مع التاء.

وبما أصاب فيه ابن الإمام أيضاً: إلحاق الواو بالمصارع المبدوء بالنون، في نحو: نحن نخرجون ونضربون، فهو غير مستساغ في العربية، وفعل مثل ذلك في قطع همزة الوصل لتعير ضرورة، وما ورد عنهم من أمثلة القلب المكاني، وزيادة الياء في نحو: رواية، وتشديدها في نحو: رباعية، كل ذلك كان ابن الإمام مصيباً في تحفظه ولا فائل بصوابه.

غير أن هنالك بعض ما لحّنه ابن الإمام ولم يُقرَّ عليه، ومن ذلك:

(١٣) العين على الأشعري ٢٥١/٤، ٢٥٢.

أنه لمن عتقة - في: مائده، مع حكاية الجرْمى إياها، وأنشد.

وَمَنْ عَتَقَ كَثِيرَ الْأَلْوَانِ تُصْعَقُ لِلْإِخْوَانِ وَالْجِيرَانِ^(١٦)

ولم أشد يد في: دم: لأنه - في رعمه لم يرد، ولكنه ورد في قول الهذلي
(وَنَشْرُقُ مِنْ تَهَامِلِهَا الْعَيْنُ بِالدِّمِ)^(١٧).

ولم (لججار) في جمع حجر، وجاء في كتاب سيويه: «وقالوا الججار، فحاموا به على
لأكثر والأفيس، وهذا في الكلام قليل، قال الشاعر:

كَأَنَّ مِنْ جِجَارِ الْعَمَلِ أَلْبَهَا مُضَارِبُ الْمَاءِ لَوْنُ الطُّحْلِبِ الْمَلْبِزِ^(١٨)

كما جاء في اللسان (حجر): «والجمع في القلة: أحجار وفي الكثرة: ججار وججارة،
وقال كاسيا من ججار الفيل. إلح. وفي التنزيل: ﴿وَقَوَّضْنَا النَّاسَ وَالْجِجَارَةَ﴾ فالحقوا
الهاء لتأنيث الجمع، كما ذهب إليه سيويه في البعولة والفحولة... وروى عن ابن الهيثم أنه
قال: العرب تلحق الهاء في كل جمع على فعال أو فعول، ومن ذلك يتضح أن ما أنكره
ابن إمام هو أصل الاستعمال العربي، وهو الأكثر والأفيس - على ما قال سيويه -
وقلة ما ورد منه في الكلام لا تمنى أنه لمن.

ولم حذف النون من الأفعال الخمسة في عمر النصب والحزم، وقد حكى ابن الخليل
في (بهر العوام) أن ابن مالك أجاز في الكلام الصحيح من غير ضرورة، وأنه ورد في
لنثر وفي النظم، أما النثر ففي قراءة: ﴿سَاجِرَانِ نَظَاهِرَا﴾^(١٩) وفي الحديث الصحيح:
«لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا» وأما النظم ففي قول المصملي بن
عباس بن عتبة بن أبي طه:

كُلُّ لَهْ نِيَّةٌ فِي قَلْبِ صَاحِبِهِ بِخِمَّةِ اللَّهِ تَقْلِيكُكُمْ وَنَقْلُونَا

وقول الآخر:

أَبَيْتُ أُسْرِي وَتَبَيَّنَ تَذْلِيكِي وَجْهَكَ بِالسَّيْرِ وَالْمَسْكِ الدَّكِي

وجاء في الجمع - بعد ذكر ما سبق - : «ولكنه مع وروده لا يقاس عليه في
الاحتياز»^(٢٠)

(١٦) مع المراجع ٥١/٢

(١٧) كتاب سيويه ٥٧٢/٣

(١٨) اللسان (ميد)

(١٩) انظر البحر المحيط، ٤٨، القصص

(٢٠) اللسان (معي)

ومما تنازعه فيه: إنكاره أن يجمع (وصيف) على وُصفان كـ رُغيف ورُغفان، وصوابه أن يجمع على وُصفاء: إذ (فُعلاء) يختص بفعيل الوصف، أما الاسم فعلى فُعلاء، وفي الجمع «وشد فُعلاء» - في فعيل أو فُعَل الوصف، نحو: قَبِيد وُقُودان، وِجْدَع وِجْدَعان، وفيها عدا ذلك، كراكب وركبان وأعمى وعميان وخُوار وخُوران ورُقاق ورُقاق ونبي ونُبى ورُخْل وهو ولد الضأن ورُخْلان^(١٩)، وإما تنازعه: لأنه يبدو أن كثرة استعمال هذا الوصف قد أخرجته عن الوصفية إلى الاسمية، فأخذ حكمها في الجمع، ومن المقرر في العربية أن انتقال الكلمة من الوصفية إلى الاسمية يطيها أحكام الاسم من الجمع وغيره؛ ألا ترى أنهم قالوا في جمع حصراء: خضرافات، مع أن القاعدة أن الوصف الذي هو على فُعلاء مما مذكوره أفعل لا يجمع بالآلف والتاء، كما لا يجمع مذكوره بأواو ولون، ولكن لما رُوِيَ في حصراء جانب الاسمية جُمِعَتْ جُمِعَتْ نظائرها من الأسماء وجاء بها الحديث الشريف: «ليس في الخضرافات صدقة»^(٢٠)

(ب) تمام الاستقراء أو قصوره:

من الواضح أن مقاومة ابن الإمام لم تكن شاملة لأخطاء بلده أو عصره، ولم يكن يوسع أن يفعل ذلك، إنما عمد إلى أشهر هذه الأخطاء، بل إلى ما حضره من ذلك - على ما ذكر في المقدمة - من قوله: «هذه أوراق ذكرت فيها ما حضرني مما غُيِّرَ من كلام العرب، مما يكثر في الأشعار والأخبار قُوْرُهُ، ويتقبح جهله، وأردفته أيضًا بذكر ما أهموه من الأسماء الفصيحة في المعاني المتداولة والألفاظ العربية»^(٢١).

ولتوضيح مبلغ ما في هذه المقاومة من قصور نعرض لأمر ثلاثة، فستخلص منها زيادة في بيان اللهجة المغربية التي كانت للعامة والخاصة، ونقف على بعض ما أصابها من انحراف.

الأمر الأول، موع جديد من الشعر، اخترعه المغربيون على غرار الشعر العربي الموروث، الذي كانوا يسمون قصائده (الأصمعيات) نسبةً إلى الأصمعي - راوية العرب في أشعارهم - أما هذا الشعر الذي استحدثوه فكان مختصاً بأهل الأمصار، وكثر تداوله بينهم «مجنون به مُعْصِيًا على أربعة أجزاء، يخالف آخرها الثلاثة في رويته، ولترومون

(١٩) هم لغوام ١٧٩١٧٨/٢

(٢٠) صحيح الترمذي ١٣٢/٣

(٢١) المجاعة في إرادة الرطاة ١

القافية الرابعة في كل بيت إلى آخر القصيدة، شبهها بالترنم والمخمس الذي أحدثه
التأخرون من المؤلفين، ولؤلؤ العرب في هذا الشعر بلاغه فائقة وفيهم المحول
والمأخرون»^(٢٢)

وقد احفظ هذا النوع من الشعر بأساليب الشعر العربي وفنونه، ولكنه نحل عن
الحركات الإعرابية في أواخر الكلام، فإن غالب كلماته موقوفة الآخر، ونسير عندهم
الماعل من المفعول والمبتدأ من الخبر بقرائن الكلام، لا بحركات الإعراب.

وفي مقدمة ابن خلدون أمثلة متنوعة لهذا الشعر، جرى بعضها على لسان الشريف
ابن هاشم يركى به الجارية بنت سرحان، ويذكر طعتها مع قومها إلى المغرب، وجرى
بعضها في رثاء أمير زناتة أبي سعد البقرى - مقارعهم بأفريقية وأرض الزاب على جهة
التهكم، كما قيل بعضه في عتاب بين الشريف بن هاشم وماصى بن مقرب، ومنه ما جرى
في الحكمة أو الحث على الأخذ بالنار

ومن أشهر شعرائهم - على ما أورد ابن خلدون من أمثلة - سلطان بن مظفر،
وخالد بن حمزة شيخ الكعوب، وشبل بن مكيانة بن مهلهل، وعلى بن عمر بن
إبراهيم، وهذه بعض الأمثلة تبين لغة هذا الشعر:

١ - من قولهم في الأمثال الحكيمية (مقدمة ابن خلدون ٥٢٠):

وطنيّك في المسوح منك سماعه وصّدك عن صدّ عنك صواب
إذ ريت ناساً يغفروا عنك باهم ظهور المطايا يمنع الله باب

٢ - ومن قولهم في رثاء أمير زناتة (مقدمة ابن خلدون ٥١٦):

تقول فتاة الحنّ سعدى وهاضها ولها في ظمور الباكين عويل
يا مائى عن قمر الرساقى حليلة قد كان لأعقاب الجياد سليل
فشيل حتى الهبنا دباب بن عامر جراحو كأمواء المزاد نيل

٣ - ومن قولهم على لسان الشريف بن هاشم (مقدمة ابن خلدون ٥١٧)

تبدي لي ماصى الجياد وقصال لي أيا شكر ما احتاشى عليك رصاص
أما شكر عدى مائى ودّ بينا ورائنا عريب غريباً لا يسين عماش

(٢٢) مقدمة ابن خلدون ٥١٥.

نحن عدينا فصادفوا ما قضى لنا كما صادف طعم الرنناد طيناش
باعدنا يا شكر عدى لبر سلامة لسجد ومن عسر بلادو عاش
إن كانت بنت سيدهم بأرضهم هي العرب ماردنا لحن طيناش

٤ - ومن قولهم في ذكر رحيلهم إلى المغرب وغلبة رماثة عليهم (مقدمة ابن خلدون ٥١٧).

أنا كنت أنا وبنا في رهوييتنا غشاق لحده ما غشاق دليها
وعنت كأي شارب من مدامة من الحمر قهوة ما قدر من ييلها
أو مثل شطامات مضمون كيديها غريها وهي مئونة عن قبيها
أناها زمان السوحي أذوت وهي بين عرب غافلا عن نزيلها
فعدنا سجع تهم محبوس نجينا والهند ما ترفع عمود يقيلها

٥ - ومن قول خالد بن حمزة في العتاب (مقدمة ابن خلدون ٥١٩):

وليدا تعاتبوا أنا أغنى لأنى عبت بملاق الشا واغصاها
على وأنا تدفع بها كل مضج بالامتياف يتشاق العدا من رقاها
فإن كانت الأملاك بقت عرايسى علينا بأطراف القبا احصاها
بني عمننا ما نرتضى الذل علة نسير كألثة الحنايش سلاها
نظن قطوع اليد لا نختشى العدا فثوى بخربات مخوف جناها
لها كل يوم في الأرامى قتائل ورا الفاجر المزوج عفوا صباها

ونلاحظ على هذه الأمثلة من أنواع الانحرافات اللغوية ما يلي:

١ - حذف مور الأفعال الخمسة في حال الرفع، في: يملقوا عليك، وهي ظاهرة أشار إليها ابن الإمام فيها سبق.

٢ - الإبقاء على ياء المنقوص في جمع التصحيح، في: الباكيين.

٣ - أهمال أدوات الجزم، في: لا تكون هيل.

٤ - طرح هاء التانيث من آخر الاسم، مع إطالة الفتحة قبلها، يعود المراد - في: المراد، وعافلا - في غافله، ولها نظائر كثيرة فيما جاء بالمقدمة من أشعار، وهو يدل على أطرادها.

٥ - طرح هاء الضمير من آخر الاسم، بعد نقل ضمها إلى ما قبلها، ثم إطالة تلك

الصم، كما في: جِراحو - في: جراحه، و: بلادو - في: بلاده، ولعله الظاهرة أمثلة
كثيرة في أشعار المقدمة، وهو يدل على أطرادها

٦ - الصعر (نحن) حولوه إلى (إحننا) حال النعي، وأضافوا الشين آحرًا (ما حنّاسي)

٧ - فعل الأمر أتبعوا فيه التاء، كأنهم كانوا يستعملونه بصورة المؤنث للتوعين (غدي)
وهو عكس الظاهرة التي أشار إليها ابن الإمام.

٨ - التحلص من الحمر في: إيا (وناء) وأراد (ردنا) ووراء (وزا) ولها نظائر كثيرة تدل
على أطرادها

٩ - المهم للائحة لصمير المعاطين تخلصوا منها وأطالوا صمة التاء: (تعابيتوا).

١٠ - لإخبر بالمصارع المبدوء بالون عن المفرد: (وأنا تدفع) وهي ظاهرة أشار إليها
ابن الإمام.

١١ - (ننناش) بمعنى مزع وهي صحيحة في المعنى من حيث اللفظ ولكنها ملحوة من
حيث الصياغة؛ إذ هي من (نش) تأتي بمصارعها مفتوح العين وأوسع الفتحة.

١٢ - (لحنّاشي) جمع حش بمعنى الأضيء والصواب أحنّاش، كذلك (الفتائل) جمع قنيل
أو قنبلة، وفعيلة بمعنى مفعولة لا تجمع هذا الجمع.

١٣ - (اختشى) افتعل من خشي، ولم يرد.

ومن لظواهر الأخرى التي لم نذكر لها أمثلة، واكتفينا بالإشارة إلى مواضعها في أشعار
المقدمة.

حذف الهمزة من (أبو) كقولهم: (يُو محمد ٥٢١) ويُو علي، ويُو الوفا - ٥٢٢) وأمنتها
لكنير توحى بأطرادها.

وإشباع حركة المقطع الأخير من الكلمة فينشأ عنه حرف مماثل كقولهم: (التلاف في
انتلف ٥٢١) ومن المجموع المملحوة قولهم: عثمان العقول: جمع عديم (٥٢٢) وسعًايا:
جمع ساع (٥٢٣) وغوانج: جمع غنجة في قوله:
(وعن فائتات الطرف بيض غوانج - ٥٢١)

غير أننا نلاحظ على هذا النوع من الشعر، أنه لم يبتل عن العربية الفصحى على
الإطلاق، وإنما جمع بينها وبين العامية في كثير من ألفاظه وأساليبه، كذلك لم يطرح

الإعراب على الإطلاق، وإنما خلط بين الإعراب وغيره، وربما وحدنا فيه الشطر من البيت معرباً بتهامه، كقوله: «وَعُدْتُ كَأَنِّي شَارِبٌ مِنْ مَدَامَةٍ» وقوله «وَصَدُّكَ عَنْ صَدِّكَ صَوَابٌ» بل ربما وحدنا البيت كاملاً على إعرابه، كقوله.

فَسَوَاعِزِي إِنْ الْفَى بُؤَى مُحَمَّدٍ وَهُوَ لَأَلَايَ يَعْرِ حَسَابُ (٥٢٢)

بل كان من الفصائد ما يكاد يأخذ بالإعراب في جميع أبيانه، كما في قصيدة سطر بن مظفر بن يحيى، التي نظمها وهو معتقل بالمهدية، في سجن الأمير أبي ركريب بن أبي حمص أول ملوك إفريقية من الموحدين، ومطلعها:

يقول وفي نوح الدجى بعد ذهبة حرامٌ على أجفان عيني منامها

وهي قصيدة طويلة، حافظت على الإعراب، وإن بدا فيها بعض الانحرافات النحوية، ويدل ذلك دلالة قاطعة على أن شعراء الأمصار الذين استحدثوا هذا الفن الجديد من الشعر، حافظوا على الإعراب في كثير مما أشدوا ولم ينحلوا عنه البتة.

الأمر الثاني:

فن أحر من الشعر استحدثه أهل الأمصار أيضاً وسُوءَ (غَرُوضُ البلد) وكان نظمهم بهاءً تأثراً بالموشحات التي وقفوا عليها من أدباء الأندلس، الذين هاجروا إلى بلاد المغرب فراراً من بطش الأسبان، أيام ضعف الدولة العربية هناك.

وأول من استحدث هذا الفن في المغرب رجل من أهل الأندلس نزل بفاس يعرف بابن عمير، فنظم قطعة على طريقة الموشح، ولم يخرج فيها عن مذهب الأعراب مطلعها:

أهكاني بساطي الهر نوح الحمام على العصفى في البستان قرب الصباح

وهي أبيات كثيرة نختار منها تلك الأبيات المتفرقة:

رأيت الحمام بين السورق في الغضيب	قد ابتليت أريسانسور بقطر لسدى
نوح مثل ذاك المتهم القريب	قد التفت من ثوبه الجديد في ردأ
ولكن بما أحرر وساقوا غضب	يسظم سلوكه جوهر وبتقلىدا
فت: بما حرام أحرمت عيني الهجوع	أراك ماسزال تيكى بدمع سفوح
قال لي: بكيت حتى صفت لي الدموع	بلاد مع نيفى طول حياتي تسوح

وواضح من هذه الأبيات الخروج عن الفصحى المألوفة، وأولُّه طرح الإعراب، وهذا هو أهم لمروق بين هذا النوع من الشعر، وسابقه الذي رأينا فيه خلطاً بين الإعراب ولتعلل عنه. ثم هذه الانحرافات في: النواحر - جمع ماعورة، وصوابها: نواحر، وينهرق هراق - بمعنى يسيل سيلاً - وهي محرقة عن أراق يريق أو هراق يُهريق. وحذف صعر لعائب في (أرياشو) مع مدّ الضمة قبله، وكذلك في: (ويو) التي أبدلت فيها الراء تاء، وكذلك الحذف في: (ساقو). أما: (يتغلدا) فأصلها يتغلغا، وكان من عادتهم أن يبتقروا آخر لمصارع مع هاء العائبة مضمومة، وقد حذف الهاء هنا ومدّ فتحه الدال.

وقد سُيِّهت العربيون - وخصوصاً أهل فارس - بهذا الفن من الشعر، الذي كانوا ينظمونه في أغاريص مزدوجة، واشتهر أمره بينهم، «واستعمل فيه كثير منهم، ونوعوه أصنافاً إلى المردوح والكارى والملمة والفزل، واحتلفت أسماؤها باختلاف اردواجها وملاحظاتهم فيها».

وذكر ابن خلدون من فحول هذا الفن ومتقدميه: ابن شجاع، وعلى بن المؤذن سليمان، ثم جاء من بعدهم يزّرهون من ضواحي بكناسة، وقد أبدع في مذاهب هذا الفن وأجاد كل الإفادة، وقد حكى ابن خلدون أنه كان يحفظ بعض قصائده، وأورد له في مقدمته قصيدة رُهاة أربعين بيتاً وصفها ببلوغ الغاية في البلاغة، وبخاصة ما اشتمل عليه من براعة الاستهلال، ولم يعبأ بما فيها من خروج على العربية الفصحى، من حيث لإعراب ولا انحرافات اللغوية الأخرى في اللفظ والتركيب، وذلك أن من مذهبه عدم لربط بين البلاغة والإعراب؛ إذ الإعراب لا مدخل له في البلاغة - على حدّ زعمه. ونأتي الآن إلى أبيات آخر من هذا الفن؛ لنبين بعض ما كان به من مظاهر الانحراف اللغوي - فوق ما سبق.

قال ابن شجاع: (مقدمة ابن خلدون ٥٢٧):

لما ل زينة الدنيا وعز النفوس	يبهى وجودها ليس بها
فهاكُل من هو كثير الفلوس	وتلوه الكلام والرتبة العالي
يكبر من كثر مآل ولو كان صغير	ويحضر عزيز القوم إذا يفتقر
من ذا ينطبق صدرى ومن ذا يصير	يكاد يتفقع لولا الرجوع للمدر
حتى يلتجئ من هو قسوم كبير	لمن لا أصل يندو ولائو خطر
لدا يبعى محزون على ذكرى العكوس	ويصعب عليه ثوب فراش صايب

اللى صارب الأذباب أمام الرموس
صعب الناس على ذا وفسددا الزمان
اللى صار فلان يصبح بأبو فلان
عشما والسلام حتى رأيسا عيان
كبار النفوس جدًا صغاف الأسوس
بروا أنهم والناس بروهم يُسوس
وصار يستفيد الواد من الساب
مايدروا على من يكثروا ذا العتاب
ولو رأيت كيف يرد الحواب
أنفاس السلاطين في حلود الكلاب
هم ناجيا والمحد في ناجيا
وجوه البلد والعمدة الراسب

ومن هذه الأبيات - ومن أبيات غيرها ذكرها ابن خلدون^(٢٣) لاهي شجاع همد
وليبررهم - يستنبط بعض الخصائص اللغوية التي كان يتميز بها عروض البلد والتي
كانت من لغة العامة:

• عدم التخلص من الإعراب على الإطلاق، وقد ورد هنا نصب المفعول به في:
(يهي وجوها) ونصب المفعول المطلق (جدًا).

• واختصار (ها هوذا) إلى : ها، في قوله: (فهاكل..)

• والضمير - هو - استعملوه ساكن الواو مطلقًا، أما ضمير العائب فتختصروا منه
بعد نقل ضمته إلى ما قبله، وإذا كان بغير صفة حولت حركته إليها: (مألُو) في: ماله،
و(قُومُر) في: قومه، و(عِدُو) في: عدوه و(لُو) في: له (مُعو) في: معه.

• وحذف أن الناصبة بعد أفعال الإرادة وما في معناها: (ينضى يحزن) و: (أراد المولى
يموت).

• وحذف الون من الأفعال الخمسة بلا داع (يندروا - يكثروا - يروا - يروهم -
يهيوا - يتمصروا - يستمدوا).

• وأداة التعليل عندهم هي (اللى) بدل إذ أو نحوها: (اللى صارب الأذباب أمام
الرموس - اللى صار فلان).

وإدخال اللام على المفعول به مع الفعل المتعدي: (أكرم لمن حلّ فين) (٥٣٨).

• والتعابير العامية - (عشما والسلام) و: (لا بلعب الحسن منك) بمعنى لنلا يلعب
(٥٣٧) و: (تحبس ومحبس عليك) بمعنى تحافظ عليه وتحافظ عليك (٥٣٧) و: (مرد حر)

(٢٣) انظر معجمه ابن خلدون من ٥٣٧ إلى ٥٤٠.

عنى بعض من حر (٥٣٩) و (منفع صدرى) والتخلص من هذه التانيث آخر الاسم (بأهيا - العاليا - الساقيا - ناجيا - الراسيا).

وهكذا لا نجد حرفاً كبيراً، بين لغة عروض البلد وما سبقه من شعر الأمصار، اللهم لا فى غير الالتزام بالإعراب، وقد تقدم أن شعر الأمصار كان أكثر التزاماً من عروض البلد فى ذلك، حتى لقد وجدنا منه عربياً شطراً البيت، والبيت، وربما مجموعة الأبيات

الأمر الثالث:

وهو أخطرها جميعاً، ذلك لأن ما سبقه كان متعلقاً بلغة العامة وأشياها من الخاصة لدين نحو مذهبهم، أما هذا فمتعلق بلغة الخاصة أنفسهم، الذين كانوا يعيرون لغة العامة ومن أخذ إحدهم، وفى مقدمة هؤلاء يأتى ابن خلدون، الذى درس العربية بإفاضة قل عيب، «وأصبحت بعد ذلك - أى بعد حفظ القرآن - خمس سنوات فى شغل نفسى بعمق للغة وبقوة، عد اللغة والنحو والنثر والشعر واشتقاق الكلمات»^(٢٤)، والذى تعرض فى أبواب من مقدمته لفساد لغة الأمصار، واستقياح أصحاب اللسان لها.

ولقارئى لتقدمة يدرك مبلغ ما أصاب العربية فى بلاد العرب من فساد، على ألسنة الخاصة فى القرن الثامن الهجرى، ومنه يتبين ضعف الإحساس بالخطأ اللغوى، أو التجاوز عنه مادام المعنى مفهوماً، وقد قرأنا أبواباً من هذه المقدمة فوجدنا فى الاستعمال اللغوى لابن خلدون ما يأتى.

● استعمال (أثناء) استعمال الظروف، دون حرف الجر (و) قال أو مسائل من اللغة ولنحو مشرقة أثناء ذلك مشرقة (٤٩)^(*) وقال: فيسبق إلى المبتدئ كثير من الملكة أثناء التعليم (٤٩٧) - والمعروف أن أثناء ليست ظرفاً، وإنما هى بمعنى تصاعيف الشيء - جمع ثنى - ولم نقف على من أجاز استعمال ابن خلدون إلا ما جاء عن المجمع اللغوى أخيراً^(٢٥)

● والإتيان بالواو العاطفة بعد (بل) قال: فلهذا كانت العلوم والصنائع.. بل ولحيوات مخصوصة بالاعدال (٧٥) وقال: وإن سمع تركيباً غير جار على ذلك المسمى سمعاً عنه سمعاً بأدنى فكر، بل وبغير فكر (٤٩٨).

(٢٤) مقدمة ابن خلدون ٦

(*) الأرقام هنا وفيما بعد لصفحات مقدمه ابن خلدون

(٢٥) البحوث والمحاضرات، الدورة ٢٥ من ٢٥٦

● واستعمال سبياً - دون لا، قال: وتاهوا في بيداء الوهم والعلط، سبياً في إحصاء الأعداد (١٤) وقال: فالواحد من العشر لا تقاوم قدرته هدره واحده من الحيوانات العجم، سبياً المفترسة (٤٢) - وقد تقدم أن ذلك غير جائز، إلا في رواية عن الرصني وقف عليها الصياني من كلام النحاسي وحده^(٢٨).

● وإدخال الواو في خبر لا التانيه للجنس الداخلة على (بد) قال: فلا بد وأن يروا في طريقهم (١٧) وقال: فلا بد وأن يفرعوا إلى عوائد من قبلهم (٣٠) وقال: ويص فأعمال العلاء لا بد وأن تكون لغرض مقصود في الانتفاع (٣٣٣) - ولم نجد من يجر هذا الاستعمال إلا السيرافي^(٢٦) الذي ذهب إلى أن الواو تجيء بمعنى من، وإلا أنها لبقاء في كلياته^(٢٧) الذي ذهب إلى أن هذه الواو لتأكيد لصوق الخبر بالاسم، كالتي لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف.

● واستعمال فعل مع الماصي، قال: أو لعلهم كتبوا في هذا الغرض (٣٨) وقال: ولعلها عادت بعد ذلك إلى ما كانت عليه (٩١) - وقد أنكر الحريري ذلك، وإن أجازة ابن هشام في مضميه^(٢٨).

● واستعمال (عوائد) جمعاً لمادة - ويكاد ابن حلدون لا يستعمل إلا هذا الجمع، قال: واستبدلت به عوائد الأمم والأحيال (١٠) وقال: وأحلوا بالمذاهب المعروفة للمؤرخين والعوائد (١١) وقال: واستقامة المائد من الأحوال والعوائد (١٣) وانظر (١٤)، (٣٠) - والمعروف أن جمع المادة: عاد وعادات وعيد - والأخيرة عن كراع - وليس بقوى كما في اللسان (عود).

● والإتيان بصلة الموصول مصدرةً بمل، قال: أحبار القصاص التي لعلها من افتراء أعدائه (٢٢) - ولم يجر ذلك إلا هشام من الكوفيين^(٢٩).

● واستعمال الياء مع المفعول المطلق أو ما ينوب عنه، قال دائرة المعارف التي تقسم الفلك بصعين (٤٤) وقال: قسموا هذا المصور بسبعة أقسام (٤٤) وقال: كل واحد من هذه الأقاليم عندهم منقسم بعشرة أجزاء (٤٤) وقال: فهناك دائره عظيمه تقسم الملك بصعين (٤٧).

(٢٨) مفتي اللبيب ٢٢٢/١

(٢٩) مع الخواص ٨٥/١

(٢٦) سلوان النجفي في الرد على اليارجي ٨٤

(٢٧) الكلبيات لأبي البقاء ١٧٣

● واستعمال (كان) أداة للربط حيث يمكن الاستغناء عنها، وذلك بإدخالها على الخاصية في قوله: وقد كان وقع في صدر الإسلام (١١٥) وقوله: ثم قسد اللسان العربي به، وإن كان بقي في.. (٣٢٥) - ولا تتغير المعنى لو طرحت (كان).

● وإدخال القاء في جواب لَمَّا، قال: وكذا المشرق لما غلب على أمه من فارس والبرك ففسدت لغتهم بفساد الملكة (٤٩٥) وكذا إلحاقها بخبر المبتدأ غير الدال على العموم في قوله: فَمَهْمُ وإن كانوا عَجَبًا في النسب - فليسوا بأعجام في اللغة والكلام (٤٩٩) وإلحاقها بحرف إن غير الدال على العموم أيضًا في قوله: وإذا بين لك ذلك علمت أن الأعاجم الداخلين في اللسان العربي... فإنه لا يحصل لهم هذا الدوق (٤٩٨) وقد لاحظنا أن ذلك يكثر منه عند الفصل بين لَمَّا وجوابها، وبين المبتدأ وحرفه، بمواضع كثيرة.

● وإتيان بصيغة (افعل) مطاوعا لفعل في غير ما ورد، كالفعل حفظ، قال: وربما بقيت اللفظة العربية. فانحفظت بعض الشيء (٣٢٦) وانظر (٣٦٩) مكرراً فيها، كذلك الإتيان بـ (انفعل) من (أفعل) في قوله: واقتصر كثيرون على انتحال التعاليم.. وما يضاف إليها من علوم النجامة والسحر (٤٠٩) - والمعروف أن (انفعل) يطاوع لثلاثي المتعدي، وزن فَعَلَ فقط من الأعمال الملاجية، أي التي يظهر أثرها للعيون، كالكسر ولقطع والجذب، قال الرضي «وليس مطاوعة افعل مطردة في كل ما هو علاج، فلا يقال: طردته فانطرد، بل طردته هدم^(٣٢٠)، يعني بذلك أنه مقصور على السماع، ولم يسمع: انحفظ من حفظ، ولا انصاف من أضاف، وعدم القياس على ما ورد من انفعل مطاوع أفعل الرباعي هو مذهب الفارسي، أما ابن عسكور فقد صححه، واختار القياس عليه، وتبعه ابن بري^(٣٢١)، وجاء في ديباجة كتاب (الأفعال) للصفاي أن «انحفظ وانقرأ وانكتب مستحدث، استحدثه المؤلفون، مما لا يعتد بوجوده ولا يعبأ بكونه»^(٣٢٢).

● ومن استعماله للتفصيل - على غير ما عرف العرب - قوله: وصنائع كثيرة، أكثر من الأولى بكثير (٤١) وتكرر هذا في الصفحات: (١٤، ١٥، ٤٩، ١٠٩).

● وكذلك جاء استعماله (مارال) بمعنى مادام، في قوله: ولا تزال الصاعقات في

(٣٠) شرح النافية ٣٠ (٣١) كشف الظرة ٤٧ (٣٢) سهم الألفاظ إلى وهم الألفاظ ٤، ٥

التناقص، ما زال البصُرُ في التناقص، إلى أن تضمحل (٣٤٥).

• واستعماله (إلا) زائدة، في قوله: وأما غُرُوهُمْ بلاد الشرق... وإن كانت طريقه أوسع.. إلا أن الشَّعْه أبعد (١٧) وتكرر هذا في: (٧٩، ١٠٩)، ولم يُحْز ذلك إلا أبو البقاء، وإن وقع في استعمال بعض العلماء، كالرحمشرى والسيوطي وابن هشام^(٣٣)

• هذا إلى جانب الاستعمال الشاذ: في قوله: ممتعيه الآثار (٤٩٩) من الفعل امسحى، والقياس: محوته فانمحي - وزن انفعل - واقتل شاد منه^(٣٤)، وفي قوله والأزودة والعلومات للعساكر كثيرة (١٧) والأزودة جمع شاد لراد^(٣٥) وقد تكرر هذا الجمع في مواضع كثيرة، وكذا جمعه مرأة على: مرايا (٩٥) ووضع من موضع - أو - أو الواو، في قوله: لا يزالون يصدق من كده (٢٧) وذلك الاستعمال الغريب له (هلم جرأ) يدخل إلى الجارة عليها (٥١٤) ثم يسنه إلى الجمع في قوله: التأثير السجومية (٩٩) وقد جاءت على غير ما يحوى البصريون.

وجملة القول، أن ذلك الاستعمال وغيره مما يخالفه عند ابن حلدون، منه ما هو لن أصلاً، ومنه ما هو بادر أو شاد، أو قيس على بادر أو شاد، جئنا بذلك على عادة علماء التنقية في زمنه وقبل زمنه، من تخطئهم مثل هذا في استعمال العامة، وهو - كما ذكرنا - دليل على تراخي قبضة الفصحى على آلة المخاربة من العامة والخاصة.

(ج) النجاح والإخفاق:

إذا كان بعض جهود التنقية قد نجح في إثارة الجدل اللغوي بين العلماء - تصويهاً ومخطئة - وأخفى في التطبيق العمل، فإن جهود ابن الإمام قد أخففت في الأمرين معاً، فلم تفلح في إثارة جدل، ولم تشر في إلزام العامة أو الخاصة الصواب اللغوي، وليس بأيدي مؤلفات أخرى لابن الإمام حتى نعرف، ألتزم هو البعد عما خطأ أم لم يلتزم؟ وأغلب الظن أنه لم يكن أسعد حظاً من ابن حلدون وغيره من العلماء، ممن تركوا في هاتية الانحراف.

ونحن نرى أن هذا الإخفاق كان أمراً مُرتقباً لصيق هذه الجهود ضيقاً لغوياً ومكابياً

(٣٣) انظر أسئلة من ذلك في: سلوان الشجى في الرد على اليازجي ٨٩.

(٣٤) اللسان (مح).

(٣٥) اللسان (زود).

ما سبقها للمعوى، فيبدو من تلك الاستعمالات القليلة التي جاء بها ابن الإمام، والتي لم تكن فيها من لغة بلده إلا القليل، وأما ضمتها المكاني، فلأنها اقتضت على لغة حواصر المغرب وبخاصة تونس - دون أن نخطأها إلى لغة أهل الوادي - على ما سبق بيانه

هذا من جهة، ومن جهة أخرى لم نجد التسمية اللغوية بالمغرب من يشدُّ أزرعها من علماء اللغة، إذ انصرفوا إلى المناقشات اللفظية والمناظرات الشكلية التي بعدت باللغة عن محال الاستعمال اللساني إلى قوانين منطقية عقلية جافة يقول ابن خلدون - بعد أن بين أن الأندلسيين أقرب إلى تحصيل الملكة اللسانية من سواهم: «وأما سواهم من أهل المغرب وإفريقية وغيرهم، فأجروا صناعة العربية مُجَرِّى العلوم بحراً، وقطعوا النظر عن المنطق في تراكيب كلام العرب، إلا إن أعربوا شاهداً، أوردجوا مذهباً من جهة الانتضاء الذهني، لا من جهة محامل اللسان وتراكيبه، فأصبحت صناعة العربية كأنها من جهة قوانين المنطق العقلية أو الجدلي، وبعدت عن مساحي اللسان وملكنه»^(٣٦)

ويأتى بعد ذلك سبب آخر للإحفاق، هو الاضطراب الذي دام ببلاد المغرب أيام الفتح العربي وبعدة، والذي لم يمكن لقيام هضة لغوية أو علمية، كما حدث بالعراق أو بالأندلس مثلاً، ذلك أن قبائل البربر بالمغرب أكثر من أن تحصى، وكلهم بادية وأهل عصابات وعشائر، ولأوطان الكثيرة القبائل والعصابات قل أن تستحكم فيها دولة - على ما يقول ابن خلدون - وقد توارث هؤلاء البربر الانقراض على الدولة حتى لم يستقر الحكم لعربي إلا بعد زمن طويل، قال ابن أبي زيد «ارتدت البرابرة بالمغرب اثني عشرة مرة، ولم تستقر كلمة الإسلام فيهم إلا لعهد ولاية موسى بن نصير ما بعده»^(٣٧).

وبعد الفتح استمر الصراع والاضطراب من أجل الاستيلاء على الحكم، فقد قامت دولة المر بطين بعد صراع طويل مع ملوك المغرب، ثم قامت على أمقاصها دولة الموحدين، بعد حروب دامت نحواً من ثلاثين سنة، ثم بنو مرين من رناتة، حاربوا على الموحدين ومكنوا يطاولوهم نحواً من ستين سنة، حتى استولوا على مراكش^(٣٨)، فهل ترى في تلك لمن والاضطرابات ما يساعد النقية اللغوية، أو يعمل على تحقيق أغراضها؟



(٣٨) انظر تفاصيل ذلك في مقدمته ابن خلدون ٢٥٧

(٣٦) مقدمته ابن خلدون ٤٩٧

(٣٧) مقدمته ابن خلدون ١٤٤

الفصل الخامس

في الأقطار الأخرى

أولاً

ابن كمال باشا

في أوائل القرن العاشر الهجري، قام شمس الدين أحمد بن سليمان بن كمال باشا، بجمع بعض ما وصل إلى سمعه من الأغلط، التي تُدوِّلت على ألسنة الخاصة والعامة أيام حياته، ومع أن ابن كمال باشا خدم في جيش السلطان بايزيد، وتعلم في دار الحديث بتركيا، ثم عُيِّن شيخاً للإسلام، حتى توفي سنة ٩٤٠ هـ فلا نستطيع أن نربط بين الأخطاء التي جمعها ولغة الناس في تركيا، وإن كان لنا أن نربط بين هذه الأخطاء والعصر الذي عاش فيه، أي إنها أخطاء مرتبطة بعصره لا بوطه؛ إذ معظمها كان يدور على ألسنة في مختلف البلدان الإسلامية.

جمع ابن كمال باشا ما أُرْسِنَ على مائة لفظ، من سقطات الناس، في كتابه الذي سباه (التبیه على غلط الجاهل والنبیه) مرتباً إياها على حسب الحروف: الأول ولثى من حروف الكلمة بعد نجر يدها من الروائد، وهما يلى توصيح لبعض حوائب من لغة الناس في زمنه مستمد من كتابه:

في الجمع.

قالوا: أُنات - بضم الهزة - جمع: أُنْتى (٦)* وَدَعَاوَى - بكسر الواو - جمع: دَعَوَى (١٣) وقوايل - في جمع: قايِل، المدكر (٢١) وقَصَاة - بالتشديد - في جمع: صَص (٢١) ونُكَات - بضم الون - في جمع: نُكَّة (٢٤) وأَذَاب - في جمع: الذَّب بمعنى لَام (١٤) وأَعطاف - في جمع: العُطف، بمعنى الحنان (١٩)

* الأرقام لصحاح كتاب (التبیه على غلط الجاهل والنبیه).

في التشية:

استعملوا ما دل على المثنى، فيما لا يتفصلان، استعمالَ المفرد، فقالوا: فلان
نوممان فلان^(١١)

في التذكير والتأنيث:

قالوا: جمادى الأول والآخر (١١) وأدخلوا تاء التأنيث على بعض المؤنثات السماعية
فقالوا: ثيبة - في: ثيب (١٣).

في القلب المكاني:

قالوا: دأب - في: أدب (١٣) ودناية - في: ديانة (١٣) ونوفيس - في: نفويس
(٢١).

في اسْمِ الفاعل والمفعول:

قالوا: مُبْتَنِي على كذا (٨) و مُرْتَبَط بكذا (١٤) - بصيغة اسم الفاعل فيها -
ومزرك - بمعنى تارك (٩) و: مُسْتَحْكَم - بصيغة اسم المفعول (١٢) كما أتوا بالاسمين
من الثلاثي على توهم رباعيته، فقالوا: المزيّد (١٢) والمُعاف (١٩) [بهم الميم فيها] -
من: راد وعفا.

في المصدر:

أتوا بالمصدر الصناعي من المصدر الصريح بإضافة الياء والتاء، فقالوا: رُقِيَّة - في:
الرقى (١٥) والصلاحية - في: الصلاح (١٧) كما قالوا: الفراغة - في: الفراغ (٢٠)
وانقيان - بفتح العين - من: عاين (١٩) وسَبَقَ اللسان - يقصدون مطلق الحدث،
لا لمرّة منه (١٦) والإباقه - في: الإباق - مصدر أبق (٦) أما مصدر نُسِلَ فقالوا فيه:
انْتَسَبَ بفتح اللام (١٦) ومثله التَجَلَّى مصدر نجلى (١٦) وحاموا بالثاني على:
انْتَجَلَ بكسر اللام وحذف الياء (١٦) كما خلطوا في الاستعمال بين المصدر واسمه،
فأحلّوا الاسم محل المصدر عند إرادة المصدرية (٢٠)

في الهمز:

تخلصوا منه في بعض الكلمات، فقالوا: مُجِيلَان في: أم غِيلَان (٦) ونعيب أشْرَاف -
في: الأشراف (١٧)

في النسب:

سيوا إلى العامة فقالوا: عَائِي - يستخيف الميم (١٩).

في التشديد التخفيف:

شددوا الياء المنطرفة قبل التاء في الاسم، فقالوا: الأدعية والأدوية (١٣) وقرية (٢١)
وكرامية (٢٢) وشددوا الزاي في: البراق (٧).

في مدّ الأصوات:

أشبهوا حركة المقطع الأول أو الأخير من الكلمة فنشأ حرف مشابه، وقد كثرت أمثلة
هذه الظاهرة في كتابه، وهي تدل على انتشارها. فمن أمثلة إشباع حركة المقطع الأول:
الإيباء (٥) والآوا (٧) ومن أمثلة إشباع المقطع الأخير: الشُّكَّار (١٦) والحُجَّيل
والخُشِين (١٣) وسَلِيس (١٦) والهُرُول (٢٢).

في الأعلام:

قالوا: محمد بن محمود (٨) بتسكين الدال من (محمد) وكسر الياء من (ابن) مبتدئين
بها مع تسكين النون منها، وأطرد هذا الاستعمال عندهم جميعاً، وقد جرى على السنة
البين، ثم انتقل إلى السنة الخاصة، حتى لا يكاد يُلَمُّ منه أحد لاعتقاد الألسن -
كما يقول ابن كمال (٨).

في الدلالة:

استعملوا: الإذعان بمعنى الإدراك وهي بمعنى الخضوع (١٤) والساحل بمعنى
السَّهْل - ضد الجبل (٧).

في الإبدال اللغوي:

فالوا: القَرَار - بالعين - في القَرَار (٢١) والرُّكَّة - في اللُّكَّة (٢٢).

في حاشيت بعض ألفاظ آخر عوها، كالغلاظة بحسب ضيق الحال (٢١) كأنهم اشتروها من لفظ الغنك.

هذه أهم الظواهر اللغوية في كتاب التبيه - وقد ناقشنا كثيراً منها في عرص المجهود السابقة، ومنها يتضح أنها لم تأت بكثير، من لغة البلد الذي عاش فيه ابن كمال، وإن كانت تدل على شيوع تلك الظواهر وانتقالها من عصر إلى عصر، وهي في رأيه من قبيل اللحن «الذي لم يجوره أحد ولا استعمله إلا من إلا جيرة له بالكلام»^(١).

وقد وضع ابن كمال باناً مقياساً عاماً للحكم على هذه اللحن وغيرها، مما اختلفت فيه كلمة العلماء، وذلك بأن صنف الأخطاء إلى ثلاثة أنواع.

الأول، ما أجاز به بعض العلماء مطلقاً، أو في حال من الأحوال، كالصفدع - بفتح لدال - والجنازة - بفتح الجيم - والحلقة - بفتح اللام - والتخمة - بكون الخاء.

ولثاني: ما لم يجزه أحد، ولكن شاع بين المصنف استعماله، كالإيذاء والتكفير - بمعنى الإكفار - فكل اللغتين لم يرد في كتب اللغة، ولكن شاع استعماله في كتب المصنفين بلا تكبير.

ويرى ابن كمال أن هذين النوعين لا يحكم عليهما بالتحطش، وإنما يلحق وحدهما بصحاح به، أو على حد قوله، «لا يخطئ الأصحاب في القسمين الأولين، بل نعتهم»^(٢).

أما النوع الثالث فهو ما لا سبيل إلى صحته أصلاً، ولم يجز استعماله في لغة التصنيف، فلا أصل له ولا مستند، بل يتقو به العامة ومن اقتدى بهم، إما استقراءً محضاً، أو تحريماً عن الوجه الصحيح، وهذا هو ما يحكم عليه بالخطأ.

وبدا كان ابن كمال باناً قد حوّر ماله وجه عند بعض العلماء، أو شاع في أساليب المؤلفين، فقد يصح بتجسب استعماله، حين قال: «ما يجب أن تعلم أن ما ينبغي أن يستحب

(١) التبيه على غلط الجاهل والتبيه ٤

(٢) التبيه على غلط الجاهل والتبيه ٥

عنه من الألفاظ أقسام^(٣)، ثم ذكر الأقسام الثلاثة السابقة، وكأنه بهذا يسوق في القسمين الأولين، عند حد استعمال الذي ورد فيه اللفظ أو الأسلوب فقط، وهو موقف منه غريب؛ إذ الأمر يدور بين استعمال صحيح، يُباح للعالم والمصنف، ولغيرهما من العامة والخاصة، واستعمال ملحون لا يباح لأحد أن يطلق به لسانه، علماً أو عبر عام

والتماس المدعى لاستعمال المصنفين فيما لم يرد عن العرب، معي التماسه للمؤلفين أيضاً من الشعراء وغيرهم، فاستعمال هؤلاء لا يحكم عليه بالخطأ، ولكن ينبغي بحسبه على ما يرى، وقد كاد يصرّح بذلك - عند رده على من قال: إن الخطأ المشهور أمصح - بقوله «بل هو أفضح؛ لأن الخطأ المصحح، إن صح أن يكون، فلا أقل من أن يستعمله المؤلفون^(٤)».

على أن عدم تحطئة المصنفين والمؤلفين في استعمالهم أمرٌ معروف بالمخاطر، إذ لمصنفون ذرؤ اختصاصات مختلفة، منهم اللغوي ومنهم الفقيه ومنهم المتكلم، ولكل منهم حظ من الإتقان اللغوي غير حظ الآخر، وقد عاب كثير من اللغويين أساليب الفقهاء والمتكلمين والمتصوفة لخروجها عن فصيح العربية

وإذا كانت إجارتها الاستعمال المطلق للمصنفين - دون تحديد لنوع مهم - تنطوي على خطر، فأخطر منه عدم حد ذلك بزمان معين؛ إذ ما يجوز لمصنف متقدم ببعض أن يجوز لتأخر، ولن نستطيع أن نضع حداً معيناً لمن تصح لفته منهم، مادامنا قد خرجنا عن المقصد المؤلف لمن يحتاج بهم في اللغة، ومثل ذلك يقال عن المؤلفين.

وبعد أن بيّنا مقياس ابن كمال باشاء وما اشتمل عليه من غرابة وخطر، نأتي إلى بعض ما جاء به، بما زعم أنه لا أصل له ولا مستند لثري؛ أمهياً كان في زعمه أم بخطأ؛

جعل الدعوى - بكسر الواو - جمع دعوى - خطأ محضاً، وذلك غير مسلم له؛ فمضى الأشموني عقب قول ابن مالك؛

وبالفصالي والفصالي جُمعاً صحسراء والقيس أجب

أن من أمثلة جمع الكثرة، القعالي - بفتح اللام وكسر ها - وأنها شريكان في أنواع، منها صلي - بالفتح - اسماً، كعَلَقِي وَعَلَايَ^(٥)، ودعوى اسم كعَلَقِي

(٥) البيان على الأشموني ١٤٢/٤

(٣) التيه على غلط الجاهل واليه ٤

(٤) التيه على غلط الجاهل واليه ٣

وفي شرح الشافيه لابن الخاحب - «فما أُلْفَتْ» معنى المصنوع رابطة، إذا لم يكن فعلًا
أفعل، ولا فعلاء أفعل، يطرُد جمعه بالألف والناء، ويجوز أيضًا جمعه مكسرًا لكنه غير
مطرُد، وكسيره على ضربين. الأول أن يجمع الجمع الأقصى وذلك إذا اعتدَّ بالألف،
لكون وصحها على اللزوم، فيقال في المقصور: فعالٍ وفعالي - في الاسم - كدعاهُ
ودُعاهي^(٦).

وفي الجمع - أوردان جموع التكسير : «الحادي والعشرون (الفعالي) بالفتح وكسر
للأم، وهو يعني عن (فعالي) بالفتح حواريًا في فعلٍ بالضم، كحَبِيلٍ والحَبَالِي، ما قبلها أي
فَعْلٍ وفَعْلِي - كالصعاري والدُعاري والمَلَاقِي، وفي عنراء ومُهَرِّي، وبما الصداري
والمهاري، ويجوز في كلِّ فعالي بالفتح^(٧)».

ومن هذه الأقول الثلاثة يتضح جوار الكسر مطلقًا في الدعاري جمع الدعوي، عبر أن
لرضي صرح بأن جمع التكسير في مثله غير مطرُد - بكسر اللام أو بفتحها - أما ابن
مالك - وتبعه الأشموي - فقد جعله مقيسًا، وكذلك السهوي في الجمع.

ويرى ابن كمال أن ثمة فرقًا بين الميز والتضعيف من الفعل (كَفَر) فأكفره: معناه
سبه إلى الكفر، أما كَفَرَه - بالتصريف - من الكفارة، وأن المصنوع قد استعملوا ذلك،
وهو مباح لهم دون غيرهم - على ما سبق - استند في ذلك إلى ما جاء في الصحاح
والقاموس، والذي جاء في القاموس - فاستند هو إليه - هو: «وأكفره: دعاه كافرًا،
وكَفَر عن يمينه أعطى الكفارة»، لكن الميرز أبدي قد استعمل التضعيف في معنى
الكفر، فقال شارحًا الحديث «لَا تُزِجُوا بَعْدِي كُفَارًا يَصْرِبُ بِمُصَكِّمٍ بِقَابٍ بِمَعْنَى:»
«أو معناه لا تكفروا الناس فكفروا^(٨)»، ومثله جاء عن ابن منظور في اللسان، فقال
بعد ذكر الحديث السابق: «القول الثاني: أنه يكفر الناس فيكفر، كما تعمل الفوارج إذا
استعرضوا الناس فيكفروهم.. بنكفيره أخاه المسلم.. وحديث عمر فتكفروهم^(٩)»
فاستعمل القاموس واستعمالات اللسان مجوزًا ما أنكره.

ومن منهجه أن ورود الفعل ليس دليلًا على استعمال مصدره - وإن كان قياسًا - ما لم
يرد عن العرب، فهو إذن ملتزم السماع مطلقًا، فقد ورد عنهم: أذى يؤذي أذى وأذيه^(١٠)

(٨) القاموس (كفر)

(٩) اللسان (كفر)

(٦) شرح الشافيه ١٠٥.

(٧) هم الهوامع ١٧٩/٢

وأداة، ولم يرد (الإيذاء) وقد أشار الصحاح إلى تقيده بطلّ ذكره؛ لأن السكوب عن الشيء في موضع البيان نقي له، وصرّح صاحب القاموس بتقيده، حيث قال بعد عدّ المصادر: «ولا تقل: إيذاء»^(١٠).

لكن ابن بري^(١١) قد حصص هذه المصادر لأفعالها، فجعل - أذى وأذى وأذى وأذى، مصدر للعمل (أذى) وجعل (إيذاء) مصدرًا للفعل (أذى)، وجاء في التهذيب «وقد دبت يده» وأذى. على أن المصادر من غير الثلاثي مقيسة، حاربة على أفعالها، وإن لم تسمع، هل ابن مالك:

وغير ذي ثلاثة مقبسٌ مصدره كقُدس التقديس
ولم أجد أحدًا خالف ذلك.

ومن الأمثلة السابقة يتبين فساد ادّعائه، بأن كل ما جاء به لا أصل له ولا مستند، ويتبين كذلك أن الصواب في غير جانبه.

لكن هناك مسائل لحّنها مع أنها من لغة العرب، ومنها إشباع حركة العين من الوصف على فعل - مكسور العين - معر - خَشِنَ وخَجِلَ وسَلِسَ - هي: خَشِنَ وخَجِلَ وسَلِسَ، فله نظير عربي، جاء في اللسان (شجا)، «العرب تمدُّ فِعْلاً بياء، فتقول: فلان قِمِصٌ لكذا وقِمِصٌ لكذا، وسَمِجٌ وسَمِجٌ، وكَرٍ وكَرِيٌّ» وإن كنا نرى أن الصواب معه هنا من الحكم عليه باللحن وعدم القياس على ماورد لقلته.

كما أن أكثر مسائله مما لا أصل له ولا وجه يصححه: قولهم: فلان ثَوَمَانٌ فلان - بأشنية بدل الإفراد - والإيافة - مصدر: أبق - وأمثلة القلب المكاني السابقة، وأمثلة الجموع والتأنيث، ومجىء مفعول بمعنى فاعل - في قولهم: فلان مَثْرُوكٌ - بمعنى تارك، وإن أمكن تأويله على وجه بعيد - إذ مجىء مفعول بمعنى فاعل لا يعزى فيه القياس، وماورد منه مؤول بما يصرّفه إلى معنى المفعول، وكذلك أصاب في تحلّله بطبقهم السابق في: محمد بن محمود.

(١٠) اليه عن غلط التامل والنبه هـ

(١١) اللسان (أذى)

ثانيًا في بلاد الشام

إذا كانت التنقية اللغوية نتيجة حتمية لظهور اللحن وتفشيهِ، وإذا كان اللحن في أكثر مظاهره مرتبطًا باختلاط العرب بغيرهم، فإنما لا نشك في حدوث ذلك في بلاد الشام، فقد احتل العرب أهلها قبل ظهور الإسلام، إذ كانت القوافل التجارية بين مكة ودمشق، وكانت رحلات الصيف التجارية، قبل الإسلام وبعده، وهي التي أسار إليها القرآن الكريم.

وقد أدى هذا الاختلاط في مبدأ أمره إلى تسرب كثير من الكلمات التجارية والمضاراة من لغة أهل الشام إلى اللغة العربية، حيث عُربتْ وصُقِلَتْ بالاستعمال الطويل، وجاء بها القرآن الكريم في بعض المواضع، كما جاءت بعض أشعارهم.

ومع اعتقادنا بأن هذا الاختلاط قد أدى بمرور الزمن - بعد انتشار الإسلام في تلك الديار - إلى ظهور الخطأ على الألسنة، لم نجد من يهتم بتنقية ما علق بلغة العرب من أوسار، اللهم إلا انتقادات يسيرة لم تصادف من يشدُّ أزره، بل عانت ممن يدهمها ويهم أسسها، وقد بدا ذلك في كتاب لرضي الدين محمد بن إبراهيم، المعروف بابن الحنبل، الذي توفي بحلب سنة ٩٧١ هـ (بحر الرّوام فيما أصاب فيه الرّوام) حمل فيه على من تنقد لغة العامة في زمنه، والتنس لإجازة كلامهم كل وجه، ولم يكن مادفعه إلى ذلك هو لثقة بصحة ما صححه، مما خطأ غيره ممن وسّمهم بالجهال، وإنما دفعه «فرط الحميئة وانغضب، وتوفر المصيبة لهذا الحبل من العرب - وهم عامة القرن العاشر الهجري - وإن غنك عوامهم الكلام غلك اللحام، أو فرّت عنهم العربية - وما بأيديهم منها سوى الرّمام - برّز السهام»^(١٢) والكتاب يُطلّعا على لهجة أهل الشام في القرن العاشر الهجري، سواه أَعَدَّتْ هذه اللهجة صوابًا كما رأى ابن الحنبل أم خطأ كما رأى غيره - ومن مظاهر هذه اللهجة ما يلي:

(١٢) بحر الرّوام فيما أصاب فيه الرّوام ١٤

في الجمع:

أُخْرُوا الاثنين تُجْرى الجمع، فقالوا: فلان وفلان جاءوني (٤٠)* واسمعوا، سمع المتوصل للمفرد في موضع الجمع، فقالوا: هُم الذي قال (٣٧) ونظر أن العامة لم تكن تنطق هذه العبارة بهذا الشكل، وإنما كانت تنطق: (هم اللّي قالوا) فكسبها ابن الجني في صورة عريضة.

في الضمائر:

قالوا: هوَ وهِيَه - بتشديد الضمير مع زيادة هاء السكت (٣٨) كما أبدلوا تاء الفاعل طاءً، فقالوا خَبَطَ وَحَصَطَ - في خَبَطْتُ وَحَصَّصْتُ (٤٧) وأما ضمير المتكلم فقد أُنْبِتُوا أَلْفَه في الوصل (٣٨) وحذفوها في الوقف مع اجتلاب هاء السكت (٣٩) وحذفوا منها الهمزة عند اقترانها بالواو العاطفة، فقالوا وَنَا - في: وَأَنَا (٣٩) أما تاء المضطربة فقد أَشْبَحُوا حركتها فَزِيدَتْ ياء، قالوا: أَكَلِيهِ وَشَرِبْتِيهِ (٤٨) وأما هاء الغائب فقد أَسْكَنُوهُ بعد نقل ضمته إلى ما قبله، فقالوا: لِمَ أَكَلَهُ وَلِمَ أَشْرَبَهُ (٤٥).

في الخمس:

تخصروا منه في بعض الكلمات، فقالوا: لَأَن - في: الآن (٤٠) وجا - في: جاء (٤٣) كذلك همزة الاستفهام في: فَعَلْتَ كَذَا؟ (٤٤).

في الإعراب:

أَسْكَنُوا المصوب معمولاً به فقالوا: قَبْلَنَا أَيَادِيكُمْ (١٩) وأكلت كِبَابَ (٤٣) كما أَسْكَنُوا المرفوع مبتدأ، في: عَمَلُهُمْ قَلِيلٌ وَأَمَلُهُمْ طَوِيلٌ (٣٧) وحرّموا المضارع دون أداة، في: فلان يأكل ويشرب (٣٦) كما حذفوا نون الأفعال الخمسة بلا داع (٣٣) واستعملوا كلمة (أبو) بصورة الرمح في كل الحالات (٤٠) وجعلوا القسمة علامة النصب في جمع المؤنث السالم (٤١) وحذفوا التووين في: سلامٌ عليكم (٥٢) لكثرة الاستعمال

* الأرقام لصفحات كتاب: بحر التروم فيما أصاب فيه التروم.

في الوقف:

أماوا افتتحه قبل الهاء في المؤنث نحو الكسرة، فقالوا: نعمة ورحمة (٣٠).

في الحركات:

كسروا فاء فعيل حلقى العين (٢٢) وكسروا آخر اسم الفعل (تَعَالَى) مع ياء المخاطبة (٢٦) وفتحوا فاء فعالة - بضمها - الدال على خلاصة الشيء (٢٧) وفتحوا باء الجر مع الصمير غير ياء المتكلم، ومع الاسم الظاهر (٣٠) وفتحوا همزة إِمَّا التنصيلة (٣٥) مَا الضم فقد جاء عنهم في اسم الفعل (تَعَالَى) عند إسناده إلى واد الجماعة (٢٦) وأما التشديد فقد كان فيها حذف تالته، كَيِّدَ وَأَب وَأَخ (١٤).

في التأنيث:

انصرفوا عن صيغة فَعَلَ - مؤنث فعلان - إلى فَعْلَانَة - بالناء (١٦) وأثروا بعض ما هو مذكر، فقالوا: هذه تَحَامَ طيبة (١٧).

في الدلالة:

غيروا دلالة بعض الكلمات، فأطلقوا: القلم، على العصب الذي سوف يَبْرُنِي (٥١) والكوز، على ما لا تُعْرَوَةٌ له من الأواني (٥١) والأبأدى على الجوارح المعروفة - وهي بمعنى النعم (١٩).

في التهديد:

استعملوا بعض ما يُعَدُّ إلى اتساع مُعَدَّى إلى واحد فقالوا: كَتَبْتُ سَرَى من فلان (٢٨).

ولسنا بحاجة إلى أن نقول - إن ابن الحنبل لم يكن لديه مقياس للتخطئة أصلاً، لأنه لم يرَ لِحاً في كل ما يسمع، وإنما كان لديه مقياس للتصويب هو: الاعتداد بكل ما سُمع عن العرب، ولو كان بادرًا أو شاذًا قال فيه العلماء: يُحْفَظ ولا يقاس عليه، فلا غرابة بعد هذا إذا قلت: إنه يُعَوَّلُ في التصويب على ما لم يُعَوَّلْ عليه غيره، وذلك كالقراءات القرآنية إذ حمل قراءة أبي عمرو - في روايه عنه - ﴿قَالُوا سَاجِرَانِ تَظَاهَرَا﴾ على معنى

أنتما ساحران تظاهران - حل ذلك أصلاً قاس عليه كلام العامة في حذف نون
الأفعال الخمسة في غير النصب والجزم (٣٣) وجعل فراءه يُبيح والجراح وأبى واحد
﴿تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ﴾ بضم اللام في تعالوا - حجةٌ صحَّح بها كلام العامة (٣٦)
كذلك قراءة أبي عمرو بالإسكان في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ - وَتَنْصُرَهُمْ -
وَمَا يَمْنَعُهُمُ الشَّيْطَانُ﴾ مجيزٌ للعامة تسكين المضارع المرفوع (٣٦) وصحَّح لهم ما قالوه
من: هم الذي فعلوا، اعتماداً على أحد التأويلين في قوله تعالى: ﴿وَحَضَّيْتُمْ كَأَنَّهُ
حَاصُوا﴾ (٣٧) كذلك للعامة أن تحذف همزة الاستفهام، لقراءة ابن محيصن ﴿سَوْءٌ
عَلَيْهِمْ أَفَرَّهَتْهُمْ﴾ بحذف الهمزة (٤٤)

كذلك عوّل على الحديث في الاحتجاج: فقوله عليه السلام: «لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى
تُؤْمِنُوا وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا» جرى عليه حذف النون من الأفعال الخمسة في قولهم
(٣٣) وقوله عليه السلام في حديث الخوض: «إِنْ مَاءَهُ أَتَيْتُ مِنَ اللَّيْلِ» جرى عليه
تبنيهم بالتفصيل من الألوان على أفعال (٤١) وأما ما جاء في حديث وائل بن حجر «مِنْ
مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ إِلَى الْمُهَاجِرِ ابْنِ أَبِي أُمَيَّةَ» فقد جَوَزَ به استعمالهم (أبو) بصورة الرفع
دائماً.

وكذلك كانت الضرورات الشعرية مما قاس عليه في الاختيار، فنقل صفة هذه
الغائب إلى ما قبلها في قولهم: لم أضربته، قاسه على ما جاء من قول الشاعر:

عَجِبْتُ وَالِدَهُ كَبِيرُ عَجْبَةٍ مِنْ عَمْرِى سَبْنَى لَمْ أَضْرِبْهُ (٤٥)

وحذف همزة (أنا) مع واو العطف في كلامهم، يصححه قول الشاعر:

قُلْتُ لِسَبْطَانِي وَسَبْطَانِي لَا تُضْرِبَانِي وَبَا فِي الصَّلَاةِ (٤٠)

ومن الأمور التي صححها للعامة اعتماداً على ما ورد في الشعر: لان - في الآن (٤٠)
ويقول بعد تفسيره تحويل (الآن) إلى الصورة الجديدة: «وهو حائز في سعة الكلام»
وحذف النون من الأفعال الخمسة في الرفع (٣٣) وجزم المضارع لمجرد داعيه (٣٦)
وتسكين المرفوع مبتدأ (٣٧).

وأضاف ابن الخليل إلى الحجة في الاستشهاد ما روى عن الصحابة وغيرهم: بعد
صحح الوقوف بهاء السكت على ضمير المتكلم ما روى من كلام حاتم هكذا عَصَى أَنَّهُ
(٤١) وصحح استعمال (أبو) بالرفع الدائم ما روى في كتاب يخطه الإمام على رضى الله
عنه (٤١).

واللغات - أياً كانت - هي كذلك عنده مما يعتدُّ به ويهاس عليه: فقد أحد بلغه همدان في تشديد الصميرين: هو وهي (٣٨) وبلغة ربيعة وتقيم وبعض قيس في إثبات ألف أن حال الوصول (٣٨) وبلغة ربيعة في الوقف على المنصوب بالسكون (٤٣) ويلمع بن أسد في لتأنيث مالناء في فعله صلان نحو: عطشانة (٦) إلى جانب لغات أخرى لم يعن لها قبيلة، واكتفى بذكر أنها لغة حكاهها عالم من العلماء واستناداً إلى سماع عالم مثل يونس بن حبيب الذي قال: «استصحب العرب نقول - فرسه وجوزره، وذلك منهم إرادة لتأنيث وذهاب الشك عن سامعه» فأباح ابن الحسبي - بسبب رواية يونس - أن يلحق للعامة اسماء بكل مؤنث معنى حتى لقد أجاز أن يقال: اليد - بالتسديد - واليثة - به مع لناء، وقد وجدناه يصرح بأن اللغة التي تصح قياساً عليها، لغة ردينة متروكة، كما في عنقت، لبيب - بلا همز - ونحن نعجب - كيف يصحح للعامة ذلك مع تصريحه برداءة اسفة وتركها؟

وعلى وجه الإجمال نقول: إن ابن الحسبي قد أفرط في تساهله مع العامة بتجويز كل ما يقولون، ففرط بذلك في لغة العرب، وربما كان عروياً على إصدارها في بلاد الشام في القرن العاشر.

ولم نجد من بين علماء الشام من يتصدى لأراء ابن الحسبي هذه بالنقد والتصحيح، بل لم نجد منهم من يهتم بتنقية اللغة أصلاً، اللهم إلا تلك المجموعة من الألفاظ التي تبيع سبعاً وعشرين كلمة، والتي جمعها رضى الدين بن أحمد الحلبي المسمى - من علماء أوائل القرن الحادى عشر الهجرى - تديلاً على حرة القوامس للإمام الحريرى، وقد فرغ من جمعها سنة ١٠٢٨ هـ في رسالة سماها (سهم الألفاظ إلى وهم الألفاظ) أراد بها أن تكون تذكرة لإخوانه وتبصرة لخلائئه - على ما قال^(١٣).

وحيث في شك من نسبة هذه الرسالة إلى ابن الحسبي السابق، وإن ذهب إلى ذلك باحث معاصر^(١٤)، وإن صُدِّرَ باسمه عنوانها، ذلك لأنها تخالف مذهبه أصلاً، من التوسعة في استعمالات العامة والخاصة، حتى لم يمتد هناك خطأ على حسب مقياسه، ونظر أنها لا بن الحلبي المتوفى سنة ١٠٢٨ هـ والذي جاء في خاتمتها ما يفيد أنها تمت على يديه.

(١٣) سهم الألفاظ إلى وهم الألفاظ ٨.

(١٤) انظر: لحن العامة والتطور اللغوى، وقد وقع خطأ في العنوان فوضع (ق) موضع (إلى) افتداء بهوان الرسالة في دار الكتب المصرية، ولكن صحت العنوان (سهم الألفاظ إلى وهم الألفاظ) وهو عاجل في مقدمتها (وسميته سهم الألفاظ إلى وهم الألفاظ، إذ كان صرف هذا السهم إلى طرف هذا الوهم).

وعلى كل حال، لا غنى عن الألفاظ التي وردت بهذه الرسالة لغة بلاد الشام، ولا لغة القرنين - العاشر والحادي عشر الهجريين، وإنما هي ألفاظ نصَّ علماء اللغة على تحبيب واعتماد هو عليهم، وفي مقدمة هؤلاء: العمري وزيادى وابن عسيرة وابن السكيت والصعدي وأبو حيان والبيضاوي، أما الألفاظ التي لحقتها تأييداً لغيره فهي:

الأخودج - في: النموذج، والمجخرة - لانتفى الخيل - في: المجبر (٢) وطابت حمالك، وانعدم - في: عدم والله يحذف ألف المد - والقيولة - في معنى الإقادة، وفرُّ الله عينك - في أمر - ورزقه الثياب - بضم الراء (٣) وفي سبيل الله عليك، و: فيها ويغمة في: نعمت، وقفلت الباب، والقنوم - بالتشديد - وثياب جدد - بفتح الدال - وانحفظ وقرأ (٤) وابن عمي لحيج، وعرق الإنسا و: ياهو - في تداء جهلة الصوفية (٥) ولمحه بمعنى اختلس النظر إليه، وانزَّر - من الإزار - والجبري - نسبة إلى قرية تسمى جبرين، والرُمارة - بضم الزاي (٦) وإنسانة - للمرأة (٧) وحففت المرأة وجهها، وأخفاب جمع خُف (٨) والظُرف - بالضم - للكياسة، والقَصَف - بمعنى اللهر، وحصن كيف - اسم بلد تسمى: حصن كيفي - بكسر الكاف والفصر (١٠).

وقد ناقشنا كثيراً من هذه الألفاظ سابقاً، وبيننا مقياس أصحها في النسخة، وندقش لأن بعض ما هو جديد، مما جاء بالرسالة:

خطأ رضى الدين أن يقال: لَحَهُ - مَعْدَى بَعْدَهُ - بمعنى اختلس النظر إليه، ورأى أن يعْدَى بِلَيْهِ، واستند إلى ما جاء في العاموس - لكن جاء باللسان (المح) ما يفيد صحة ما خطأه، قال: «ولمحه البصر ولمحه ببصره»، وعيد: «لمح إليه، الجوهري: لمحه ولمحه والتمحه: إذا أبصره ينظر خفيف».

ومع أن يقال: انزَّر - من (الإزار) وحكم على ما جاء منه في الحديث بأنه من تحريف الرواة، موافقاً لغير وزابادى وأبى الأنير - لكن هي اللسان (أرر): «ويجوز أن يقول انزَّر بالمتزَّر أيضاً - فيمن يدغم الهززة في التاء - كما نقول: أقمه، والأصل: أنسه».

وحطَّ الجبري في النسب إلى حمرين - اسم لقرية - استناداً إلى ما في العاموس أن النسبة إليها - جبراني - على غير قياس ونحن نرى أن العامة قد سبب إلى القرية على قياس النسب ولا ضير فيه، وإن لم يُسمع، وقد جرت عادة المعاصم على إغفال الأمور القياسية كثيراً والنص على ما خالف القياس.

ومن هذا نصح أن المواد التي أتى بها رضى الدين في رسالته مقلداً غيره - لم تُسلم من الجميع، فقد أجارها بعضهم، ومنه كُذِّبنا بحكم عليه بالنشدت لولا ما رأينا منه في آخر رسالته من الرد على الإمام الحريرى وإحارته بعض ما لحّن: كإدخال الألف واللام على (عبر) فم تأت هذه الإحارة؛ بناءً على ورود في شعر أو قرآن أو حديث، وإنما لأنه ورد في عبارة الإمام الشاطبى في أول بسب ذكره في فرش حروف حرز الأمانى، وأبيات أخرى بعده، وقد كان الشاطبى (في رأيه) متقناً أصول العربية - على ما ذكر في مقدمته^(١٥)، وكأثر استعمال العلماء مما يدخل في نطاق الاستشهاد وتصويب الأساليب عنده. كذلك إلتاق التاء في المؤنث الخالى منها، نحو: (عجوزة) أجاره؛ بناءً على ما جاء في الفاموس من أنها لُعمى. وكذا جمع العم على (أقام) حكاه الفيروز ابادى، فهو إذن من يأخذ باللغات الصمينة أو اللعميات، مع أنه لم يُعَدَّ (أززر) صحيحة، وهي لغة حكاه ابن منظور - على ما سبق

وإذن لنا أن نقول: إن رضى الدين كان مضطرباً المقياس فيها خطأ أو صوبه من الألفاظ والأساليب.

ويبقى بُعد أن نقول إن عدم وجود تنقيح لمؤلف في بلاد الشام بالمعنى الحق، لا يعنى بالضرورة عدم وجود أخطاء، ولقد كان من الخير والمفيد لهدبين العالمين ولغيرهما من علماء اللغة، أن يوجهوا عنايتهم إلى إصلاح أخطاء شامية للعامة والخاصة، كذلك الأخطاء اتى ذاعت في القرن الرابع الهجرى؛ حتى وقع فيها عالم رحالة، هو أبو عبد الله محمد بن أحمد المقدسى، وامتدت إلى كتابه (أحسن التقاسيم إلى معرفة الأقاليم) - وقد صرح بأنه كتب معظم أحرانه بلغة شامية؛ لأنها إقليمة الذى به نشأ^(١٦)، ووجود مثل هذه الأخطاء عند المقدسى أمر له دلالة المحرنة، إذ كان المقدسى يحتم في كتابه بوصف ما آلت إليه العربية من فساد، على ألسنة أهل البلدان التي زارها، ويصيب كثيراً منها وينعتها بأقبح العوت، ومعنى ذلك - في جملة ما يعنى - حرصه على العربية، ومدحه من ينسك بالفصاحة. فصدور هذه الأغلاط منه دليل على الانحدار اللغوى المذموم، الذى هوئ إليه عربية الشام في القرن الرابع، وعلى ألسنة الخاصة للأخطاء، وحرمانها في أساليبهم، دون تنقيح أو بغير تكرات.

(١٥) سهم الألفاظ إلى وهم الألفاظ ١٠

(١٦) أحسن التقاسيم ٣٢

ومن الأخطاء التي سقط فيها قلم المقدسي ما يأتي:

استعمال الشاذ المذكور من اسم التفضيل وهو (أخير) بالهمزة (٣٤) (*) وجمعه لفظ (أداة) بمعنى ضرر على - أدانيات (٢٠٢) ولفظ ما جن على مواجين (٢٢٥) وفي السب إلى ما أحرقه ياء مشددة خامسة تجددت بغير أن لا تعرفها العربية، كذلك في السب إلى المركب الإصافي يعامله كالمفرد، فيسب على لفظه كله، يقول - كان شفعوياً أبو غمر (٢٠٣) أي شاعري المذهب يقرأ على طريقته أي عمرو، إلى جانب ما ملاحظه من إخراج (أبو) على حال الرفع في كل الحالات، كذلك استعمل المقدسي اسم المفعول من لرباعى على وزن الثلاثي نحو: منبوت - من أنبت (١٨٣) واستعمل داخل - في مكان: أدخل، وجمع بين حرفين تعدية، وهو ما أنكره الحريري - فقال أدخلوا به (٤٥٠) بمعنى ذبحوا به، كذلك عدى الفعل (حطب) مرة باللام وأخرى بالياء، وفي الأوصاف أكثر المقدسي من إضافة المقطع (أنى) إلى آخر الوصف، مثل: بلعاني (٤٧٩) ودهباني وطولاني (٤٠٣)، وأخطأ في الإتيان بصفة تتأغل من رأى، فقال - ترايا - بالياء -، وأتى بأفعال مضارعة مبنية للمعلوم في موطن المبنى للمجهول، نحو يرن ويجد ويعد ويقف، وكلها من المثال الواوي، أما الأسماء الممدودة، فقد جاء بها مقصورة، إما لداعي السجع، أو بلا داع أصلاً، فقد جاء بالكلمة (الأواء) مقصورة في قافية السجع مع: دنيا (١٥١) كما جاء بالكلمة (كرام) مقصورة لغير داع (٤٤) إلى جانب التحل عن الإعراب أحياناً، كقوله وتراهم جزبان (٣٥٨) أي جزئين، وشبه نوراني (٣٧٧) أي نورين.

(*) الأرقام هنا وفيما بعد لصفحات كتاب أحسن التقاسيم إلى معرفة الأقاليم.

ثالثاً

في مصر

يعود اتصال العرب والمصريين إلى ما قبل فتح عمرو بن العاص لمصر، بل إلى ما قبل إسلام برمن طويل، فقد رووا أن مفرأ من بني مالك أجمعوا على أن يقدوا إلى المقوقس عظيم القبط بمصر، حاملين له الهدايا، كما ذكروا أن ابن جدعان أتى مصر ببصاعة، فباعها ورجع إلى عكاظ^(١٧)، وأن عمرو بن العاص نفسه دار مصر ناجراً قبل الفتح الإسلامي، وذهب إلى الدلتا ومن بعدها إلى الإسكندرية، وأن خبرته بالبلاد المصرية هي التي جعلته يهكر في عروها ويغري الخليفة بذلك، وهي التي سهلت له أمر الفتح^(١٨)، وفي مبدأ الدعوة الإسلامية جرى الاتصال على نحو آخر غير التجارة، هو الدعوة إلى الدين الجديد، بكتاب بعث به محمد ﷺ إلى المقوقس، داعياً إياه إلى الإسلام.

وقد قوى أثر هذا الاتصال لما بعث عمر بن الخطاب عمرو بن العاص سنة ٢٠ هـ في أربعة آلاف مقاتل كانوا جميعاً - كما يقول المزרחون - من قبيلة عك بن عدنان، ثم أمد بأربعة آلاف أخرى، ثم بغيرهم، حتى بلغ جميع من قدم من العرب إلى مصر في زمن لفتح ستة عشر ألف عربي^(١٩).

ولم تكن قبيلة عك وحدها هي التي هبطت مصر، بل شاركها في زمن الفتح وبعده قبائل عربية أخرى، منها: مَهْرَة وتَجِيب ولُحَم وعَسَّان وعَافِق وقَبِيلَة يَلَى من قضاة وبنو سُليم من قيس وبنو عُقْبَة من جُدام، وكذلك قبائل من لُحَم وقريش وبني كلب وبني كِنانة ومَزْرَة من قيس غَلان وبني هلال وبني مازن^(٢٠)، وغيرهم.

ومد ضعف احتلاط هؤلاء العرب بالمصريين في مبدأ الفتح بسبب سياسة عمرو بن العاص، عملاً بوصيه عمر بن الخطاب، فحرّم عليهم الزراعة، وخطر عليهم الاحتلاط

(١٧) أسواق العرب للأصاق ٢٤، ٢٥

(١٩) الأدب العربي في مصر ٢٢

(١٨) تاريخ مصر الإسلامية للشيال ٥، ٦

(٢٠) الأدب العربي في مصر ٢٨

بالأقباط في أريافهم إلا إذا حلَّ الربيع، فيباح لهم الازدياع والاتصال بأهل مصر، يريد
 لهم عمرٌ من ذلك ألا يسكنوا أو يركبوا إلى الراحة، يسكنُ الدور واحداً السرري من
 بيوت الأقباط والروم، فينصرفوا عن الاستعداد للقاء العدو، لكنَّ هذه السياسة لم تدم
 طويلاً، بل كانت حتى آخر عهد الأمويين، فلما كان العباسيون أياحوا ما حرم عمر،
 فاحتلوا وأصهروا ونسلوا وكثر عددهم بذلك وبالمحرم العرييد، هزأوا من حطب
 الجزيرة وطعمها فيما في مصر من سُحر ورخاء.

وأحدث هذا الاختلاط أثراً من مزاجنة اللغة العربية للغتين: القبطية واليونانية، وقد
 أقبل الأقباط على تعلم العربية والتدريس بها، حتى إن القسيس بنيامين أجاد تعلمها،
 فكان يشرح بها الإنجيل للإصحاح من عيد العزيز بن مروان، كذلك كتب القديس شنودة
 مؤلفاته بالقبطية، ثم اضطرَّ إلى أن يترجمها إلى العربية؛ لينسب للأقباط أن يقرءوها^(٢١).

وانشرت العربية في ربوع مصر، وامتد نفوذها في الوقت الذي تصاعدت فيه القبطية
 في (المراسيم) الكنسية نفسها، بل وجدنا من المتقنين المصريين في القرن الرابع الهجري
 (لعاشر الميلادي) من يفخر بأنه يعرف القبطية، ووجدنا المسعودي حين رار مصر يسأل
 جماعة من أهل الخبرة الأقباط في الصعب وغيره عن تفسير كلمة (هرعون) فلا يظفر
 بجواب^(٢٢).

وكما انتشرت العربية على لسان الأقباط، انتشرت القبطية على لسان العرب بحكم
 الاختلاط، وإن تمَّ ذلك بشكل بطيء، فقد ذكروا أن البطريق (ثوما) لما حوِّك سنة
 ٨٥٠ هـ خاطب أهل ملته بالقبطية بحضور جماعة من العرب، ففهموا كلامه وأنهوا إلى
 القاضي^(٢٣).

وهذا التمازج بين اللتين، قد أكسب كلاهما بعض ألفاظ الأخرى وأصابع،
 فأصاب الفصحى بذلك بعض تغيير ولحن، راد على ألسنة العامة ثم الخاصة، مع مرور
 الزمن واتساع الاحتلاط، ولم يفلح في صدِّه إنشاء المدارس أو تشجيع الولاة، أو إيفاد
 العلماء إلى بلاد المشرق أو استعدادهم منها، ولم يكن التمازج بين العرب والأقباط هو
 وحده السبب في الانحراف اللغوي، بل انضم إليه سبب آخر يضارعه في التأثير، ودعا
 كان أقوى أثراً منه، ذلك هو أن أكثر القبائل العربية التي رحلت إلى مصر بعد الفتح ثم

(٢١) الأديب العربي في مصر ٣٠.

نكس على درجه من المصاحفة تسمح بالاحتجاج بلغاتها أو الأُحد عنها، والمعروف أن القبائل العربية التي أُخذت عنها اللغة، هم فيس وقيم وأَسَدٌ وَهْدِيلٌ وبعض كنانة وبعض لُطَّائِينَ^(٢٢)، أما مَنْ حُلَّ بمصر من العرب، فكانوا إما من قبائل عَنِيَةِ الأَصْلِ وأهل اليمن لا يُوثَقُ بعرييتهم - وإما من قُضَاعِهِ كجُهَيْتَةٍ وَبَلِيٍّ، أو من كَهْلَانٍ كُلْحَمٍ وَحُدَامٍ وَغَسَّانٍ - وقُضَاعِهِ وَكَهْلَانٍ مَطْعُونٍ في فصاحتها - كذلك قبيلة الكُزَّ التي وقفت إلى مصر في القرن الثالث الهجري تنتسب إلى ربيعة بن زرار، ويرتفع نسبهم إلى بني خبيبة لميميين في مطعة اليامه، وبنو حنيفة وسكان اليامه مشكوك في فصاحتهم، كذلك وقد بعض طيئ إلى مصر في القرنين الأولين بعد الفتح، ومنهم بطن يسمى سببس، هاجر في سنة ٢٤٢ هـ من مدسطين إلى مصر، وبعض طيئ لا يؤخذ بلسانه عند العلماء، دون تحديد له، أما قبيلة قريش فقد رلت طائفة منها الفسطاط في أوائل الفتح، كما سكن لفيف من الأنصار في صعيد مصر، وقد تَجَبَّتِ علماء اللغة حواضر الأمصار، ولا ريب أن كثيراً مما جرى على ألسنة المصريين بعد الفتح مما يَمُدُّ لَحْنًا - ولا سيما في الإعراب والتصرف - تسرب إليهم نتيجة الاختلاط بهذه القبائل^(٢٣).

يقول: إن اللحن قد انتشر بين العامة والخاصة على حدٍّ سواء، فالعامة كانت لها لغتها التي تتعامل بها، والتي حُرِّفت عن العربية، فصِلَتْ عن الإعراب، وبَدَلَتْ في حروف الألفاظ، وكانت منها طائفة تشبه بالخاصة، وتُحَارَى شعراء المصحى بأسلوبها العامي، فاستحدثت فنًا يضاهي فنَّ (الموالي) الذي كان لعامة يمداد أنوار فيه بالفرائب - كما يقول ابن خلدون^(٢٤) - وتبحروا فيه بأساليب البلاغة بمقتضى لغتهم الحضريّة، فجاءوا بالمعائب، وذكر ابن خلدون أمثلة غلّت بمحفوظه من هذا الفن المصري نشير إلى بعضها فيما يأتي:

- | | |
|-------------------------------------|--|
| ١ - ناديتها ومشيبى قد طواني طي | جسودى على بقيلة في الهوى يامى |
| فالت وقد لي كوت داخل غزادى كى | ما هكذا القطن يحشى هم من هوى ^(٢٥) |
| ٢ - يا حادى البسر ارجز بالمطايا زجر | وقف على منزل احبابى قبيل العجر |
| وصبح في حيمهم يا من يريد الأجر | ينفض يلى على ميت قتييل الهجر ^(٢٥) |

(٢٢) المزمع ٢١١/١.

(٢٤) مقدمة ابن خلدون ٥٤٠.

(٢٣) انظر تفصيلاً لذلك في الأدب العربي في مصر ٢٦ وما بعدها (٢٥) مطعة ابن خلدون ٥٤٤.

وفي المستطرف^(٢٦) أمثلة كثيرة لهذا الفن العامي (الموالي) وغيره من لغون التي تظاهيه، كالأفوما والكأن وكان والزجل والحبايق.

ولم ينف اللحن عند العامة فقط، بل تجاوزهم إلى من قوامهم من كتّاب الدواوين، فقد روى القلقشندي أن الكتّاب في عصر أبي جعفر النحاس (أوائل القرن الرابع هجري، كانوا يستصعبون باب العدد من بين أبواب النحو وأنهم لذلك كانوا يصيرون من أعرب الحساب، وهو يدل على كثرة أخطائهم في هذا الباب، وهم - ليصعبهم بالعربية وكثرة احراجهم عن سلامة الأداء اللغوي - رأوا أن مهاجمة اللحن أسير من تعليمها، وأن البيل منها أسهل من السيطرة عليها، فالتحقوا أوله شغل وآخره بعمى، وقد أبهرى لحنهم بلرد على هؤلاء، وكان مما قاله: «وقد كان الكتّاب فيما مضى أرعب الناس في علم النحو وكبرهم تعظيماً للعلماء، حتى دخل فيهم من لا يستحق هذا الاسم، فصعب عليهم باب العدد، صابوا من أعرب الحساب وبعثت عليهم معرفة الحسرة التي ينصم أو يفتح ما قبلها، أو تختلف حركتها وحركة ما قبلها فيكتبون (بقرؤه) بزيادة ألف لا معنى لها»^(٢٧).

ثم تجاوز اللحن هؤلاء الذين هم أنبياء العامة إلى الخاصة أنفسهم من الشعراء وغيرهم، فقد حكى الراعي - وهو بحوي أندلسي من علماء القرن التاسع - أنه دخل مصر فوجد أكثر القصاة وأتباعهم من الموفيين والشهود وبحوهم يسطقون لفظ (مائة) بفتح الميم ومدّ الألف، وذلك خطأ فاحش ولحن قبيح، وكانهم لم يقرءوا ﴿وَيَبْشُرُ فِي رَجَبِهِم نَثَابَةً يَسِين﴾^(٢٨) كذلك ما حكاه من أنه وجد مؤدّي مصر حاصّة، يفتحون لراء في بدائهم (الله أكبر، الله أكبر) ولما أنكر ذلك ردّ عليه بعض شيوخ الشيوخ بأن ذلك جائز^(٢٩)، وهذا هو صفى الدين الحلّي - الشاعر المصري المشهور المتوفى سنة ٧٥٠ هـ - يشارك العامة أشعارها فيذكر له الأبيهي أشعاراً كثيرة كلها ملحونة، وكذلك ابن بطة، الشاعر المتوفى سنة ٧٦٨ هـ بل تجاوز اللحن ما نظموا فيه من أشعار العامة إلى ما نظموا من شعر فصيح، كقول صفى الدين الحلّي من أبيات يفتض بها قصيدة ابن المعتز في ده الأمويين والعلويين.

(٢٦) انظر المستطرف من كل من مستطرف ٦/٢ ٢١٧.

(٢٧) صبح الأعشى ١٧١/١.

(٢٨) الأجوبة المرسية في الأسئلة الحرة - المزمع ٧ (٢٩) المزمع السابق: الورقة ٦.

وكيف تحضونكم مؤامرها ولم تتأدب بادابها

بحذف تون الرفع من (محصونك)، وقوله.

فعلبي بإحسانكم فارغ وكفى بإنعامكم مبتلى

بتذكير الكف - وهي مؤنثة.

وكقول ابن نباتة

إليك مُدير الكأس هي فإبى رأيت دموع الخوف تنفع للصدى

بتمدية الفعل (تنفع) باللام، وهو يتعدى بنفسه

ثم كانت دُرَّةُ المأساة اللعنية أن جرى اللحن على ألسنة علماء اللغة أنفسهم، وهم خاصة الخاصة الذين يرجئون سهم حماية الله، لا المساعدة على هدم صرحها، فأبن يرى من علماء اللغة في القرن السادس الهجري - يحكي عنه ابن جلكان أنه كانت فيه عملة ولا يشك في كلامه ولا يتقيد بالإعراب، بل يستعمل في حديثه كيفما اتفق، حتى قال يوماً لبعض تلامذته، ممن يشتغل عليه بالنحو «أشتر لي قليل هديداً يعرِّقو، ولما راجعه التلميذ في كلامه عزَّ عليه وقال، لا نأخذه إلا يعرِّقو، وإن لم يكن يعرِّقو فما أريد، وكانت له ألطاف من هذا الجنس، لا يكثر عما يقوله ولا يتوقف على إعرابها»^(٣٢).

ولشهاب الخفاجي - الذي تعقب الحريري في دُرته - لم يسلم أيضاً من اللحن، فقد قال في صدر كتابه عند التحريف بالحريري «ولم يرل هو وأولاده في خدمة الخلفاء بالبصرة إلى آخر العهد المقتفوي» - والنسب إلى المعنى هو، مُقتفى، ولكن غلب عليه هذا الوجه من النسب الذي كان سائداً في عصره، فيقولون المصطفوي والمكتفوي^(٣٣).

كما أجرى الشهاب في (الريحانة) الفعل (تعباً) متعدياً بنفسه، لا به (ي) فقال: «وتعباً لعشاق في حبيب الأشواق صافي ظلالها» مع تنبيهه هو على تخطئة أبي تمام في ذلك، في حاشيته على تفسير البيهقي^(٣٤).

وهربان اللحن على لسان ابن بري الذي وصفه ابن جلكان بقوله: «كان علامة عصره، وحافظ، وهته ومادرة زمانه، وكان عارفاً بكتاب سيويه وعلمه»^(٣٥)، والذي بلغت لثقة في علمه إلى حد أن أقيم على ديوان الإنشاء، فلا يصدر كتاب عن الدولة إلى ملك

(٣٠) وفيات الأعيان ٢/٢٩٢

(٣٢) مجلة الأزهر ٢٦/٥٩١

(٣١) شرح درة القوامس ٥

(٣٣) وفيات الأعيان ٢/٢٩٢، ٢٩٣

من ملوك النواحي إلا بعد أن ينصفحه ويصلح ما لعله فيه من خلل خفى^(٣٤)، ثم جريانه على لسان الخفاجي. وهو أحد المُجمع على إمامته وتفوقه وبراعته في عصره^(٣٥).
 أقول - جريان اللحن على لسان هذين اللقويين دليل على مبلغ ما أصاب العربية من فساد لم يسلم منه أحد، وعلى أن الاشتغال باللغة لم يتعد المباحكات اللفظية التي لم تشر إلى إصلاح السنة المتعلمين ولا المعلمين أنفسهم.

وقد صور الفلّقيشدي ما آلت إليه العربية في مصر من فساد - في أواخر القرن الثامن وأوائل القرن التاسع - بقوله: «فاللحن قد قسا في الناس، والألسنة قد تغيرت، حتى صار التكلم بالإعراب غريباً، والنطق بالكلام الفصيح غيياً^(٣٦)» وكلام الفلّقيشدي يدل على أن اللحن لم يسلم منه أحد، ولم ينج من بطشه قارئ قرآن أو حديث أو شعر عربي، وإن الطرفة الحاكمة - وهي أولى الناس بالفصاحة - أصبحت لا تعرف من العربية شيئاً، حتى مبادئها الأولى، وأن ما يشعل بالها ينحصر في الترفع عن حياة العوام، وعما يجري على ألسنتهم من الكلام - وإن كان فصيحاً مقرباً، فقد حدث أن غضب أحد الوزراء على كاتبه؛ لأنه كتب: أمر بهارة هذا البرج أبو فلان - برفع أبو - وأمره بتغييره إلى (أبي) بالياء؛ لأن الأولى في رأي الوزير من ألفاظ العامة، وحين تبّهه الكاتب على أنه فاعل وبخه الوزير بقوله: «مضى رأيت الأمير فاعلاً في هذا الموضع، يحمل الطين وينقل الحجارة على رأسه^(٣٧)».

ويرى الفلّقيشدي أن هذا الانحدار الذي وصلت إليه العربية لم يكن إلا باستيلاء الأعاجم على الأمر، وتوسيد الأمر لمن لا يفرق بين البليغ والأثوك؛ لعدم إلمامه بالعربية والمعرفة بمقاصدها، حتى صار الفصح لديهم أعجم. والبليغ في مخاطبتهم أبكم، ولم يسمع الأخذ من هذه الصناعة - يقصد العربية - إلا أن يُشيد:

ومصاعتي عربية وكأنني ألقى بأكثر ما أقول الروما
 فلئن أقول؟ وما أقول؟ وأين لي؟ فأسير، لا بل أين لي فأقب؟

ولم تقم بمصر تنقية لغوية يعتد بها، تقاوم شيوع اللحن وتصلح الأخطاء. يقول (يعدّها) بعد أن عثرتنا على بعض ملاحظات لغوية معنوية ومتناثرة، وسط رحام البحوث الملمومة الأخرى. كذلك الملاحظات التي وردت عرضاً في (المنجد) للمعوى المصري

(٣٦) صبح الأعشى ١/١٧٣

(٣٤) وفيات الأعيان ٢/٢٩٢، ٢٩٣

(٣٧) صبح الأعشى ١/٤٩

(٣٥) الباقى ١٠/٥٨٧ (ناتره مطوف).

على بن الحسن المعروف بكراع النعل المتوفى سنة ٣١٠ هـ والتي منها^(٣٨) إشارته إلى قول العامة (لَسْنَجَه) أى الصَّنَجَه التي يوزن بها، وقولهم: (فَسَّ القَل) إذا فتحه بغير مناج، و(رفَّ الحاحِب) أى احتلج.

وكتلك الإشارات^(٣٩) العابرة التي جاءت عن العالم اللغوي المصري، أبو جعفر لحاس السوي سنة ٢٢٨ هـ من أن المصريين يستعملون كلمة (أَسْياطَه) بمعنى الكِبَاشَةِ أو لعُنُق أو القُشْو، ويستعملون كلمة (الجِسر) بدل المتناة.

وكلام هذين اللغويين ليس فيه الحكم على هذه الملاحظات باللحن، وإنما هو تسجيل لظواهر لغوية، أما من تجاوز نطاق وصف الظواهر اللغوية المتغيرة إلى الحكم عليها بالاعراب فهو النحوي الأندلسي محمد بن محمد الراعي، الذي رار مصر سنة ٨٢٥ هـ وبقي فيها إلى أن مات سنة ٨٥٣ هـ فقد لاحظ هذا النحوي أن بعض المؤدين والقضاة وتبعهم عصر يخرجون عن مألوف العربية في أمور عدة، منها فتح الراء في قول المؤن: الله أكبر الله أكبر، وصم الواو في لفظ الوضوء - مرادًا به الماء، وفتح الميم ومد الألف من مائة، والمد في هزقي الوصل والقطع والباء في: الله أكبر، حتى هذه الأغلاط اللغوية وجدت من يجوزها من شيوخ الشيوخ - على حد قوله - ويروي جوار ذلك عن المبرد.

ومن قبله يسمو قرين ونصف وجدنا ابن برى يخصص طائفة من الخاصة - هي طائفة الفقهاء - ببعض ملاحظات عدّها من قبيل الأخطاء، وتحمّت في رسالة بعنوان (أغلاط الضعفاء من الفقهاء) ونشتمل على ما يقرب من مائة كلمة، مما استدركه ابن برى عليهم، وذكر صوابها دون شرح أو تعليل، وتنبه هذه الاستدراكات حول أمور لغوية، عرفت عند علماء النحوية قبله على أنها أخطاء، وإن كان لا يبري آراء تعالفا - على ما سيأتي بيانه.

ومن أمثلة ما استدركه ابن برى على هؤلاء الضعفاء أنهم يتخلصون من همزة المد في: الحففاء والولاء - بمعنى السيادة على الرقيق - وهاء وهاء في الحديث السريع «لذهب بالذهب ربًا إلا هاء وهاء» ويحذرون الإبدال اللغوي في كلامهم، كالياء مع الميم في المشيمة، والهاء مع الماء في: تحبّر في قراءته، والهمزة مع الماء في: بداية، والراء مع لصاد في بضدعه. كما وقع عندهم الغلب المكاني في: أضع جمع صاع. ويوهّم الأفراد

(٣٨) انظر: التجدد في اللغة، الصفحات ١٣٦، ١٣٧، ١٨٦ (٣٩) انظر: تاريخ اللغة العربية في مصر ٧٥

في جنان - جمع حنة - فجمعوه على - أجه. كما فقدت الألف المفصورة في مُضِلّ، دلالتها فالحقوا بها التاء. وكذلك أسكوا العين، في: حرّاب - جمع حرّرة - دون أن يتبعوها حركة القاء الموحدة واستعملوا: أباع - في: باع ولم يفرقوا بين التثنية والجمرة في: أقرصى ثوبك من دم الخيض، أو قرصيه. كذلك أخذ ابن بري عليهم استعمال لغة بني تميم في تصحيح الأجوف اليائي، كميّوع ومعيوب.

أما الألفاظ الأعجمية، فإن ابن بري متيقن فيها بما ورد عن العرب، لا يتجاوزها أصلاً فالسايورة - ما تنقل به السهم من متاع - خطأ عنده؛ لأن الوارد صايورة بالصاد وحسب خطأ أيضاً، إذ الوارد: حصّ والقيامة - لرؤساء النصاري - خطأ، صوابه القوامسة، لأنها جمع قومص، إلى غير ذلك من ألفاظ تدور على ألسنة الفقهاء غلباً، وقد أجاز ابن بري في رده على الحريري كثيراً مما ياتلها على ما ستعرف بعد.

ولم يكن ابن بري أصلاً في ملاحظة كثير من هذه الأخطاء، فقد سبقه إلى ذلك ابن مكّي الصقل المتوفى سنة 506، إذ خصص في كتابه (تنقيح اللسان) باباً لأغلاط أهل اللغة^{٤٠١} وذكر كلمات كثيرة بما أورد ابن بري، كما أن ألفاظاً أُحرّ في الكتاب جاءت عن الكسائي وابن قتيبة وغيرهما قبل ابن بري، وإن لم يكن لديها ما نقوله عن (أغلاط الصغفاء من الفقهاء) إلا أنه من مآخذ العلماء قبله، وأنه لم يُصِفْ جديداً عن الملحن الذي وقع فيه فقهاء مصر في زمانه، وهو نفسه يشير إلى ذلك في مقدمة رسالته، فيقول: «هذه ألفاظ ذكرها المتقدمون من علماء أهل اللغة، مما يعلط فيه كثير من صغفاء الفقهاء وغيرهم، نقلتها عنهم كما ذكروها، وأثبتت ذلك بزيادة بيان لا غير»^{٤٠٢}

ولم تكن هذه الأغلاط لتسلك ابن بري في إعداد علماء التنقية، فأمر هذه الأغلاط سهل مبسور من جهه، ومن جهة أخرى وجدنا صاحبها يقف في سبيل من يقدم الأخطاء، وإن لم يكن في مصره أو عصره، ذلك ما جاء عنه من تتبعه الإمام الحريري في (درة العواص) وتصحيحه لما خطأ، ومن أشار إلى تصحيحات ابن بري هذه، ابن منظور في (اللسان) والخفاجي في (شرح البردة) والألويسي في (كشف الظرة) ودين الدين المرصفي في (عنوان المسرة) كما جمعت هذه التصحيحات في مجموعة ما نزال مخطوطة بعنوان: (حواسر شريعة ونحقيقات لطيفة على كتاب درة العواص في أوهام

العواص)^{٤٠٣}

(٤٠١) انظر تنقيح اللسان ونظيف الحاشي ١٦٦ وما بعدها

(٤٠٢) انظر مقدمه أغلاط الصغفاء من الصغفاء (مخطوطة رئيس الكتاب).

وهو في هذه الخواشي يحنال لتسوية الأساليب ما وسفه ذلك، ويقس على ما لم يقل
بإعياس عليه أحد، ويصمد الآراء الضعيفة والروايات النادرة، فيحمل عليها كلام العامة،
وكان لا خطأ عنده أصلاً، ومن ذلك أن ابن بري يرى القلب المكاني معساً، فلعلنا أن
نفس ما شاء، ونحن رد الحريري هو لم - تفشهم المقلوبه فلياً مكانياً عن: تفشهم، صوبها
بن بري، لأن القلب معروف في كلامهم، كقولهم: محجشر ومحجشر، وزحرجت الشيء،
وحرجرته، والقلب لازم لبعض الألسنة كاللثغ - على ما قال^(٤٣).

وهذه السرعة من ابن بري تفتح على العربية باباً ذا خطر، فما أكثر ما تقلب العوام
من كلمات، ونحن إذا سلمنا له أن القلب معروف في كلامهم، فلن نسلم أنه لازم لبعض
الألسنة كاللثغ، ولن نسلم أيضاً ثبوت اللمة باللثغة، لأنها حبة في اللسان يتغير بها بعض
حروف الكلمة.

كذلك يصب ابن بري بحىء افعل مطاوعاً لأفعل الرباعي، نحو اصاب الشيء
ونفسه لكثرة أمثله، ومنها: انحجر وأنشئ وأنشك وأنشق وأنشخل وأنشال، وهو في
ذلك مقتد بهن عصفور، والجمهور على خلافه، إذ قالوا، لا يلزم من ورود هذه الأفعال
لازمة أن تكون للمطاوعة^(٤٤).

وقد يصرف ابن بري النظر عن الوارد عن العرب، فيصح للعامة استعمالاً له وجه
من لتأويل المعنوي، غير المنبى على قاعدة لغوية، ككلمة (داغر) - بالدال - للحبيث،
ولقد لحنها الحريري وجعل صوابها داغر - بالدال المهملة - وجاء هو فصب ما أنكر
لحريري معتمداً على المعنى، وقال: لأنه يذغر الناس أى يخيفهم^(٤٥) وكما صحح لهم:
هب أى فعلت؛ بناءً على أن هب معنى احسب - وهو مما يتعدى إلى مفعولين كسائر أفعال
باب علم^(٤٦) وكذلك صحح إضافة (ذو) إلى الضمير؛ لأنها معنى صاحب، فتشتمل
استعماله^(٤٧)، ومعروف أن حمل اللفظ على اللفظ في المعنى، لا يعطيه حكمه في الاستعمال
في كل الأحوال، وإنما الأمر موقوف على السماع.

ورد خطأ العلماء استعمالاً، لوجود لفظ زائد به لا معنى له، ولم يرد - فيما وصل إلينا -

(٤٣) مخطوطة بدار الكتب المصرية (٦٨) مجموع حماديا نسخة معهد المخطوطات العربية عن نسخة مكتبة
عاصر أفندي في إسطنبول (٧٨٢).
(٤٤) عنوان المرة ٤٣.
(٤٥) عنوان المرة ٤٣.
(٤٦) كتف الطرة ٤٣٩.
(٤٧) كتف الطرة ٢٤٣.
(٤٨) كتف الطرة ٤٧.

من اللفظة - صوبه هو، واحتمال لتخريج هذا الرائد على معنى، فإن أعوزه المعنى حمله على التوكيد، وإن لم يكن له موجب، فقد خطأ الحريري وغيره زيادة (بين) الثانية، في هو لم لمال بن زيد وبين عمرو ولكن ابن بري أجاره؛ على أن يكون الثانية التوكيد، كنقط (لا) في قوله تعالى: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾^(٤٨).

بل اشتط ابن بري في التصحيح، فاعتمد على الأحاديث الضعيفة حجة في لعله، كما في حديث: «يُعْتَبَرُ إِلَى الْأَسْوَدِ وَالْأَبْضِ» مع أن كلام العرب الأسود والأحمر، بن اعتماد على أقوال العلماء وإن لم يستندوا واردة، كاعتماده على الليث في صحة (لنشر) مع أنها غريبة على العربية مؤلفة^(٤٩)، وكاعتماده على استعمال الشافعي - وهو فيه - في إجازة: ماء مالح^(٥٠).

وهذه التسهيلات التي قدمها ابن بري للامة - في اعتراضه الدائم على الحريري - تجعل من الغريب حقاً أن ينشئ هو نفسه عليها، فيلحق استعمال الناس فيها يمكن به وجه من المجاز، كقولهم: أَقْلَعْتُ السَّفِينَةَ^(٥١) - بإسناد الفعل إليها - إذ يرى الصواب: أَقْلَعْتُ السَّفِينَةَ - بإسناد الفعل إلى صاحبها لا إليها - فالمعنى: رَفَعْتُ قَنْعَهَا عند المسير، ووجه الغرابة هنا أن الإسناد يحكى بالمجاز، وهو كثير متعارف، كما أن هذه التسهيلات تجعل ما ورد برسالة (أغلاط الصحفاء من الفقهاء) من قبيل لتعسف مع هؤلاء، لا من قبيل الصواب والخطأ اللوئيين، فعل قياسي رده على الحريري، كان من اللائق ألا يأخذ عليهم تلك المآخذ الهينة، كقصر المحدود في الخمسة وغيرها، والإبدال اللوى في برذعة، وتغيير في قراءته، والقلب المكاني في: أحس - جمع صاع - والانتقال بدلالة الكلمة إلى معنى يتصل بمعناها الأصلي، فقد أجاز هو معظم ذلك في رده على الحريري، واستهان العلماء أمر الباقي

ثم جاء الشهاب الخفاجي بعد قراءة خمسة قرون من ابن بري، فبهج مبهمة في غالب الأمر، إذ جاوز بعض الاستعمالات التي خطأها الحريري - إن احتملت وجهها بحور به من العقل أو العقل - فقد أجاز استعمال (سائر) بمعنى الجمع، مُحَكَّمًا عقله؛ إذ إنه لا مانع من كون الباقي جميعاً، بأعيار أنه جمع ما يهي أو يرك ويحور، فمحور به عن مطلق

(٤٨) الخفاجي على القصة ٩٣، بحر العلوم ٦٤ (٥١) اللسان (قطر)

(٤٩) العربية ليوهان فلك ٢٢٣

(٥٠) بحر العلوم ٨٢

لجميع، وهذا عنده أسهل من كل تأويل آخر^(٥٢).

وأحار استعمال (لعل) مع الماضي، مع أنها للتوقع الذي هو ترهب الوقوع وهو إما يكون ما يُسبَل ويُنتظر وإحارته مبنية على أن المترقب لما كان وهو عير محقق، بل هو مشكوك فيه ومظنون - وهذا مما يلزمها - تجوز به عن لازمها - وهو الشك والظن وذلك إنما يكون في الماضي والمستقبل على حد سواء^(٥٣).

واعتمد اشهباب في إحارته بعض الأساليب على أشعار المحدثين واستعمال عباء البلاغة، فعنده أن لا وجه لإنكار أن يقال: أَمَرْتُ مُنَوَّش - أَيْ مُهَوَّش - إذ قد ورد على لسان أهل المعاني، كهولهم: لَفَّ وَشَرَّ مُنَوَّش، وشاع من غير تكبر، كما جاء في شعر الطمرائي:

وإن قَدَرْتُ على تشويش غُرْبِيه فَشَوَّشِيهَا وَلَا تُبْقِي وَلَا تُدْرِي^(٥٤)

ولا وجه لإنكار أن يستعمل الظرف (فقط) مع المستقبل؛ إذ قد ورد في كلام الزمخشري قوله: «إن ذلك الإحلاص الحادث عند الخوف لا يبقى لأحد قط»، فأعمل فيه (لا يبقى) وهو مضارع^(٥٥).

كذلك الأمر سهل ومستشاع عنده، في الانتقال بدلالة الكلمات إلى معاني لم تؤثر عن لعرب، ما كانت علاقة بين المعنيين فإطلاق (المائدة) على الطعام قبل أن يوضع لأماع منه، باعتبار أنه وُضِعَ عليه أو سيوضع، محاراً^(٥٦). ومثله كل ما ذكره الحريري ونقله من لغة اللغة لنعالي، مما يحتمل التخريج على المجاز ولا تلحق به العامة.

وحروج أفعل التفضيل عن أصل وضحه - من الدلالة على المشاركة والزيادة - أمر ورد، يقدس عليه كلام العامة وغيرهم في رأيه. فاستعمال أَيْ نَوَّاسٍ لَصُغْرَى وكُورَى في بيته

كَأَنَّ صُغْرَى وكُورَى من ففاقصها حصباء دُرٍّ على أرضٍ من الذهب

بأنسب هي اسم التفصيل المعرود من آل والإضافة، جائز مخرج على استعمال التفصيل مجرد من الدلالة على المفاصلة، فيكون مطابقة مع مجرد منها، وهو بذلك أحد برأي

(٥٥) الخفاجي على الفرة ٢٩

(٥٦) الخفاجي على الفرة ٣٨

(٥٢) الخفاجي على الفرة ٩

(٥٣) الخفاجي على الفرة ٥٣

(٥٤) الخفاجي على الفرة ٦٢

المبرد في الفلاس، يخالف لما في التسهيل من أن الأصح قصره على السماع^(٥٧).

كذلك من مجوزات الاستعمال عنده حمل الشيء على الشيء كحمل (عبر) على (صد) في جوار الحياض الألف واللام، فذلك قياس وإن لم يسمع، واللام حينئذ ليس بغيره، وإنما هي اللام المعاقبة للإضاعة، والحمل على النظر شائع في كلامهم^(٥٨).

على أن شغفه بالحمل على النظر في مجوز الأساليب آتاه أحياناً إلى قياس فسد لم يفعل به أحد، فقد أجاز ما حطّاه الحريري من قولهم: اجتمع زيد مع عمرو قياساً على أنه يقال اختصم زيد وعمراً - بالنصب - واستوى الماء والخشبة، ودار المفعول معه بمعنى (مع) ومقدّرة بها، فكما يجوز استوى الماء والخشبة، يجوز: استوى الماء مع الخشبة، واستوى في هذا مثل اختصم، وهي تكون بين اثنين فأكثر^(٥٩).

وقد أخطأ الخفاجي في ذلك؛ فالتنصب في اختصم زيد وعمراً، منه النحاة وأوجبوا فيه العطف؛ ذلك لأن من شروط نصب المفعول معه أن يكون الاسم فصله^(٦٠)، وما هو ليس كذلك، فتبين فيه العطف وتنتج النصب على المعية، واستوى في المثال الثاني بمعنى ارتفع لا تميد الوقوع من اثنين.

ولم نجد الخفاجي يخرج عن آراء ابن بري المتساهلة إلا في مسألة النصب المكاني، إذ جعله هو مقصوراً على السماع، مخالفاً سابقة في جملة مقيساً، وهو مما يتعجب منه - على حدّ قوله^(٦١).

وأخيراً نحن مع (يوهان فلك)^(٦٢) في أن منارعات ابن بري - ومن بعده الخفاجي للحريري وتصويباتها اللغوية تدلُّ على مبلغ ضعف الإحساس اللغوي عند العامة، وعند النخبين خاصة، كما تدلُّ على مدى ضعف ملكة الفقد والتمحيص عندهم، بحيث لم يكن يوسّجهم إدراك الفروق الأولى بين العربية الفصحى والعربية المولدة، فاجتهدوا في الاعتراف بالفاظ ونعيرات مولدة، بل شعبية دارجة أحياناً، على أنها صحيحة في العربية الفصحى.

(٥٧) عنوان المسألة ١٣٨ - والخفاجي على النزاع ٧٣

(٥٨) الخفاجي على النزاع ٦٩.

(٥٩) الخفاجي على النزاع ٥١

(٦٠) الخفاجي على الأسس ١٣٤/٢، ١٣٥، ١٤١

(٦١) عنوان المسألة ٤٣

(٦٢) العربية (يوهان فلك) ١٢٢

رابعاً في الحجاز

لم يعيش التجار بمُعَرَّلٍ عن العالم المحيط به حتى تسَلَّم لعمه الفصحى من اللحن، وإنما حدث به ما حدث بمحلب البلدان، بل كان داعي الاحتلاط عنده أشد، ليجذب أرضه وفقر أهله، واضطراهم إلى المتاجرة من ناحية، ثم لأمية عربيه وحاجتهم إلى التعليم من ناحية ثانية، ثم لمحاولة القرس بسط نفوذهم عليه من ناحية ثالثة.

ففى مجال التجارة، وصل المكيون قبيل الإسلام - عندما استحكم العداء بين العرس والروم - إلى درجة عظيمة في التجارة، وكان على تحارة مكة اعتياد الروم في كثير من شئونهم، حتى أكد بعض مؤرخى الإفرنج «أنه كان في مكة نفسها بيوت تجارية رومانية يستخدمها الرومانيون للتشئون التجارية وانتجس على أحوال العرب، كذلك كان فيها أحاديث ينظرون في مصالح قومهم التجارية»^{٦٣} كما اتصل الحجازيون بالعرس حين كانوا يترددون على أسواق الحيرة للبيع والشراء..

وفى مجال التعليم رحل إلى الحيرة - وهى الإمارة العربية المتاخمة للعرس والتي كانت تحت حمايتها - عدد كبير من القرشيين وأهل الطائف لتعلم القراءة والكتابة والحساب، ثم عادوا لنشر ما تعلموه بين قومهم، ومنهم كان كتاب الوحي للنبى ﷺ.

أما المحلل المكرى فيبرر بعض جوانبه ما يذكره التاريخ عن حيوش العرس: لقي غرت ليمن غير مرة في عهد الدولة الساسانية: لخدمة أهلها وتحريرهم من لأحبش، وقد بقى أكبر هذه الحيوش في اليمن، وتزاوجوا ونسلوا وعُرِفَتْ سلالتههم بالأبناء، وظهر منهم في العهد الإسلامى شخصيات معروفة.

ومذكر ابن قتيبة أن الأعشى كان يفتد على ملوك فارس، ولذلك كثرت الفارسية في شعره^{٦٤} وفى (أدب الكاتب) من الشعراء الجاهليين الذين أدخلوا في شعرهم كلمات

(٦٣) أسواق العرب للأفطى ٢٥.

(٦٤) الشعر والشعراء لابن قتيبة ٤٤.

فأرسله غَيْرَ الْأَعْمَشِي: الْعَجَّاجُ وَأَوْسُ بْنُ خَجَرٍ وَأَمْرُو الْفَيْسِ وَالْمُنْقَبِ الْعَبْدِي
وَأَبُو قُؤَادٍ^(٦٥).

وارداد عدد الفرس في الحجاز، تبعاً لازدياد الفتوح في الشرق، وورد إلى الحجاز عدد
كبير من أسرى المروب، وظل هجرهم إليه مسمره، وكان من هؤلاء المتاجرين في ميد
الإسلام - وربما قبله بقليل - بلال الحبشي، وصهيب بن سنان الذي احتطفه
البيزنطيون في طفولته وزبوه، ولذلك كان ينطق العربية بملكنة بيزنطية، كذلك سُحَيْم
عبد بنى المسحاس، الشاعر المشهور الذي عاصر النبي ﷺ وكان يرتبط لُكْنَةً
أجنبية^(٦٦).

وحين آل الأمر إلى بني أمية، طَمَعُوا يشجعون الفرس على الهجرة إلى بلاد الحجاز
ولاسيما من كان منهم من أهل اللهو والفناء، حتى ارداد عدد المغن من الفرس في مدن
الحجاز ازدياداً عظيماً، وكان بنو أمية يقصدون من ذلك أن يشيع العيث بين الحجازيين
حتى ينصرفوا عن المطالبة بالخلافة، ولم يَكْذُ العباسيون يستولون على الخلافة حتى آلت
الأمور كلها إلى أيدي الفرس، وتغلغل نفوذهم في كل شيء، حتى حياة الخليفة الخاصة.

وانتشار الفرس والروم ببلاد الحجاز واحتلالهم بالعرب الأقحاح ومصهرتهم، أدى
إلى ما يؤدي إليه كل اختلاط، من سريان بعض الكلمات الأجنبية على اللسان العربي،
وأشعار الجاهليين والإسلاميين باطفة بذلك، كما أدى مرور الأيام إلى لحن جرى على
ألسنة العرب والمستمرين معاً، ولاسيما هؤلاء الأولاد من أبناء عرب وأمهات غير
عربيات، ولكنه كان لحناً غير ذي خطر؛ لقلته أول الأمر. فلم يؤد إلى فقدان الثقة في كلام
الأعراب والأخذ عنهم، فقد كان الأمويون يحثون بأولادهم إلى البادية ليكتسبوا من
فصاحتها، حتى إنه عندما كثر اللحن على لسان الوليد بن عبد الملك، كان ذلك لأنه ظل
في حاضرة الخلافة، فَلَانَ جِلْدُهُ وفسد لسانه، ولذا قال والده: أَضَرَ بِالْوَلِيدِ حُبُّا لَهُ فَلَمْ
نُوجِّهْهُ إِلَى الْبَادِيَةِ.

غير أن البادية ما لبثت أن اضطربت فيها الألسنة، وبدأت تعقد سمعها في العاصحة.
مد أواخر القرن الرابع الهجري. وكلام ابن جني المتوفى سنة ٣٩٢ هـ يُشعر بذلك.
بعد صور اضطراب الألسنة وخيالها عند الحضريين والبدويين جميعاً، حتى لم تعد

(٦٥) أدب الكافي لابن حنبل - باب ما تكلم به العامة من الكلام الأعجمي ٢٨٣ - ٢٩٠

(٦٦) العربية ليوهان فان ١٣.

محللاً للأحد عنها، فقال: «وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا؛ لأننا لا نكاد نرى يتدوّن ما يصيحا، وإن نحن أنشأنا فيه فصاحة هي كلامه لم نكد نعلم ما يعد ذلك ويقدر فيه وسان وبعض منه»^(٦٧)، ثم حكى ابن جني قصة اليدوي الذي طرأ عليهم مدّعي الفصاحة فتلقوا أكثر كلامه بالقبول، وميزوه تميزاً حسن في الثعوس موصيه، إلى أن أشدهم لبعده شعراً ركب فيه قياساً فاسداً، لا أصل يسوغه ولا قياس يحتمله ولا سماع ورد به، يقول: «وما كانت هذه سبيله وجب أطراحه، والتوقف عن لعه من أورده»^(٦٨)

ولحكم لسابى بفساد لغة الأعراب في الجزيرة. إتيان القرن الرابع الهجري - حكم عام في حاجة إلى شيء من التفصيل، وقد تكفل بذلك التفصيل مؤرخان عربيان أولهما أبو محمد الحسب بن أحمد بن يعقوب الهمداني المرقى ٢٢٤ هـ، ففي كتابه (صفة جزيرة العرب)^(٦٩) أشار إلى ألسنة كل قبيلة في الجزيرة، ووصف ما بها من صحة أو فساد، فأقبل الشجر والأسمار ليسوا بفصحاء، ومهرة غنم يشاكلون العجم، وخضر موت ليسوا بفصحاء، وربما كان فيهم الفصح، وأفصحهم كندة وهذان وبعض الضف، أما مدحج ومأرب وبيحان وخريب ففصحاء، وردى: اللغة مهم قليل، وأما سرور وحمد وبقعة فليسوا بفصحاء، وفي كلامهم شيء من التحمير، ويمجرون في كلامهم ويمجدون، فيقولون: ياتن مغم - أي: يا ابن المم، و: بئع - أي: اشبع، وتنج وابتن ووثينة المصح، والعامريون من كندة والأوديون أفصحهم، وعدن لغتهم مولدة ودينة، وفي بعضهم نوك وحماقة إلا من تأدب، وبنو مجيد وبنو واقد والأشعر لا بأس بلغتهم، وسافلة المعمر غنم، وعالينها أمثل.

وأما المؤرخ الثاني فهو أبو عبيد الله محمد بن أحمد المقدسي المتوفى سنة ٣٧٥ هـ، ففي كتابه (أحسن التقاسيم إلى معرفة الأقاليم)^(٧٠) أشار إلى لغة بلدان الحجاز، فذكر أن لغة الجزيرة هي العربية، إلا بصحار: فإن بداهم وكلامهم بالفارسية وأكثر أهل عدن وجدة فرس ولكن لغتهم عربية، ويطلق الحميري قبيلة من العرب لا يفهم كلامهم، وذكر المقدسي أن أهل عدن يستعملون المثنى بالياء مطلقاً، ويثنون على نونه مفتوحة عند الإضافة، فيقولون ليرجلته: رجلته، وليندته: يندته، ثم يقول: وجميع لغات العرب موجودة في بوادي هذه الجزيرة، إلا أن أصح لغة بها لغة هذيل، ثم المجديين، ثم بعيه للحجاز، إلا الأحقاف: فإن لسانهم وحش.

(٦٩) أحسن التقاسيم ٩٩.

(٦٧) الخصائص ٥/٢. ٧.

(٦٨) صفة جزيرة العرب ١٣٤.

ولم يثر على نصّ ثبت خلوص لغة الأعراب قنبا وراء القرن الرابع، اللهم إلا ما جاء في (معجم البلدان) لياقوت الحموي المتوفى سنة ٦٢٦ هـ في لفظ (العكوبين) قال: «وجيلاً عكاد فوق مدينة الزرائد، وأهلها ياقون على اللغة العربية من المدايله إلى اليوم، لم تتغير لغتهم؛ يحكم أنهم لم يختلطوا بغيرهم من الحاضرة في ساكنه، وهم أهل قرار لا يظعنون عنه ولا يخرجون منه».

وحاء عن الميروز ابادي ما يفيد أن هؤلاء ياقون على فصاحتهم حتى القرن التاسع، بل جاء عن شارحه مرتضى الزبيدي ما يفيد امتداد عصر فصاحتهم حتى رمنة سنة ١٢٠٥ هـ قال الميروز ابادي في قاموسه (عكد): «إن عكاد جبل باليمن قرب مدينة زبيد، وأهله باقية على اللغة الفصحى» وراى الزبيدي قوله: «إلى الآن» ثم قال: «ولا يقيم الغريب عندهم أكثر من ثلاث ليال؛ خوفاً على لسانهم».

ونطرق اللحن إلى ألسنة العرب المطبوعين، يخلق في النفس إحساساً قوياً بعدم سلامة الأداء اللغوي، عند أصحاب اللغة المكتسبة بالتلقين والتعلم، حتى إن كان هؤلاء من النبوغ العلمي ما يحلّهم سرلة ربيعة في الحجار، فقد ذكروا أن مالك بن أنس فقه المدينة المتوفى سنة ١٧٩ هـ جرى على لسانه اللحن، فجمع الدجال على (دجاجة) وهو جمع لم يسمع إلا منه^(٧٠)، كما أخطأ حين قال: «مطرنا مطراً أي مطراً» - بالنصب دون لإضافة - وحين أرشده الأصمعي إلى الصواب تدرع مالك بأن أستاذ ربيعة الرأي كان يخط في الإعراب، إذ كان حين يسأل: كيف أصبحت؟ يقول بحيراً - بالنصب -^(٧١) وبأن اللحن في الكلام ليس بذي خطر، فنذر اللحن في العمل - على حد ما نقل به من قول إبراهيم بن آدم: «أعزبتنا في كلامنا ما نلحن، ولحننا في أعمالنا ما نعرب»^(٧٢)

والظاهر أن هذا الفساد كله لم يجد من يقاومه، بمعنى أنه لم تكن بالمجاز جهود لتقية النفوية، بل لم تقم بها علوم لغوية أصلاً، وربما كان ذلك بما جيلت عليه من حفاف وقسط، حتى إن الخلفاء أنفسهم قد نقلوا حاصرتهم إلى بلاد العراق والشام في بغداد ودمشق وكل ما عثرنا عليه كان في مجال الاشتغال بالنحو، وهو جهد يسير، لثلاثة عاش أحدهم في مكة وهو رجل من الموالي يقال له ابن فلسطين، يقول عنه المعطى «إنه شدا شيئاً من النحو ووضع كتاباً لا يساوى شيئاً»^(٧٣) وعاش الآخران في المدينة، أحدهما

(٧٢) الزمر ٣/١

(٧٣) الزمر ٤١٤/٢

(٧٠) الزمر ٣٠٣/١ ولم يلق الفهاط ١٨

(٧١) العربية (يوهان هك) ١٩

يُدْعَى عَلِيًّا وَيُلَقَّبُ بِالْجَمَلِ، يَذْكُرُ الْقَفْطِيُّ أَنَّهُ «وَضَعَ كِتَابًا فِي النُّحُو لَمْ يَكُنْ شَيْئًا»^(٧٤).
وَالْآخَرُ يُدْعَى بِاسْمِهِ الْفَارْسِيُّ (بَشْكَسْت)، وَهُوَ الَّذِي قُتِلَ مَعَ أَبِي حَمْزَةَ، صَاحِبِ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى الْكِنْدِيِّ الشَّارِيِّ، الْمَعْرُوفِ بِطَالِبِ الْحَقِّ، وَقَدْ ذَكَرَهُ الْأَصْفَهَانِيُّ فِي
كِتَابِهِ الْأَغَانِي^(٧٥).

يَقُولُ الْقَفْطِيُّ: «وَلَا عِلْمَ لِلْعَرَبِ إِلَّا فِي هَاتَيْنِ الْمَدِينَتَيْنِ - يَقْصِدُ الْبَصْرَةَ وَالْكُوفَةَ -
فَأَمَّا مَدِينَةُ الرَّسُولِ ﷺ فَلَا نَعْلَمُ بِهَا إِمَامًا فِي الْعَرَبِيَّةِ، قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: أَقِمْتُ بِالْمَدِينَةِ زَمَانًا،
فَمَا رَأَيْتُ بِهَا قَصِيدَةً وَاحِدَةً صَحِيحَةً، إِلَّا مَصْحُوقَةً أَوْ مَصْنُوعَةً، وَكَانَ بِهَا ابْنُ دَأْبٍ، يَضَعُ
الشُّعْرَ وَأَحَادِيثَ السُّمَرِ وَكَلَامًا يَنْسِبُهُ إِلَى الْعَرَبِ، فَسَقَطَ وَذَهَبَ عِلْمُهُ، وَخَفِيَ
رِوَايَتُهُ»^(٧٦).

(٧٤) الزَّهْر ٢/٤٦٤.

(٧٥) الْأَغَانِي ١/٢٩٠.

(٧٦) مَرَاتِبُ النُّحُوَيْنِ ٩٨، ٩٩.

انتهى القسم الأول

وبليه

(القسم الثاني)

اللحن في اللغة في رأى علماء اللغة المحدثين

محتوى القسم الأول

الصفحة	الموضوع
١٢٧-٧	● الفصل الأول (في العراق):
٧	أولاً: في لغة العراقيين
٢٩	ثانياً: من مظاهر الخطأ في لغة العراقيين
٥٥	ثالثاً: مقياس التخطئة عند علماء العراق
٩٠-٤	رابعاً: جهود العراقيين في الميزان
١٨٥-١٢٨	● الفصل الثاني (في لاندلس):
١٢٨	أولاً: في لغة الأندلسيين
١٣٢	ثانياً: من مظاهر الخطأ في لغة الأندلسيين
١٤٢	ثالثاً: مقياس التخطئة عند علماء الأندلس
١٦٨	رابعاً: جهود الأندلسيين في الميزان
٢١٤-١٨٦	● الفصل الثالث (في صقلية):
١٨٦	أولاً: في لغة الصقليين
١٨٩	ثانياً: من مظاهر الخطأ في لغة الصقليين
١٩٦	ثالثاً: مقياس التخطئة عند ابن مكي
٢٠٥	رابعاً: جهود ابن مكي في الميزان
٢٢٧-٢١٥	● الفصل الرابع (في المغرب):
٢١٥	أولاً: في لغة المغاربة
٢١٨	ثانياً: من مظاهر الخطأ في لغة المغاربة
٢٢١	ثالثاً: مقياس التخطئة عند ابن الإمام
٢٢٤	رابعاً: جهود ابن الإمام في الميزان
٢٦٩-٢٣٨	● الفصل الخامس (في الأقطار الأخرى):
٢٣٨	أولاً: ابن كمال باشا
٢٤٥	ثانياً: في بلاد الشام
٢٥٣	ثالثاً: في مصر
٢٦٥	رابعاً: في الحجاز
	● ثم انظر المحتوى مفصلاً في نهاية القسم الثاني من الكتاب.

رقم الإيداع	١٩٨٩ / ٢٨١٤
الترقيم الدولي	٩٧٧-٠٢-٣٦٤٧-٥
ISBN	

٢ / ٨٨ / ٤٩٨

طبع بطلب دار المعارف (ج.م.ع. ١٠٠)